المجلة العربية
للدراسات السياسية والأمنية

ARAB JOURNAL
political and security studies

مجلة فصلية دولية محكمة تُعنى بالقضايا السياسية والشؤون الأمنية

تصدر عن:

جامعة علي لونيسي - البليدة ٠٢ - الجزائر، ودار البيان للنشر والتوزيع والإعلان - ليبيا

العدد الخامس - سبتمبر ٢٠١٩م

المجلة العربية للدراسات السياسية والأمنية

arab journal political and security studies

مجلة فصلية دولية محكمة تُعنى بالقضايا السياسية والشؤون الأمنية تصدر عن:
جامعة علي لونيسي - البليدة ٠٢ - الجزائر ، ودار البيان للنشر والتوزيع والإعلان - ليبيا

رقم الايداع لدى المكتبة الوطنية الليبية/ ليبيا
(٢٠١٩ /٠١٣١)

بيانات الناشر

دار البيان للنشر والتوزيع والإعلان- ليبيا

هاتف: ٠٠٢١٨٩١٢٠٩٠٧٧٠ ـ ٠٠٢١٨٦١٢٢٣٢١٠٤

e- mail:daralbayan@yahoo.com

الأراء والموضوعات والتوجهات الواردة في هذه المجلة لا تعبر بأي شكل من الأشكال عن رأي الناشر، حيث أنها تعبر عن وجهة نظر كاتبها.

رؤيتنا: العلم والثقافة أساسان متينان للحياة السوية على طريق النجاح والعمل الإبداعي

رسالتنا: نشر الإبداعات في شتى صنوف العلم والمعرفة بما يسهم في التطور مع المحافظة على الموروث لإعداد جيل صالح يرتقي بالأمة نحو الآفاق ويضعها في صدارة الأمم.

قيمنـــــا: منارات ترشدنا لتحقيق رؤيتنا ورسالتنا

جميع حقوق الملكية الأدبية محفوظة ويحظر طبع أو تصوير أو ترجمة هذا المصنف أو أي جزء منه أو إدخاله على الكمبيوتر أو ترجمته على اسطوانات ضوئية إلا بموافقة الناشر.

المدير الشرفي: أ.د. خالد راموك

مدير المجلة: د. بلهول نسيم

نائب مدير المجلة: أ. دينا العشري

الهيئة التحريرية للمجلة

رئيس التحرير

د. بلمادي سفيان

مدير التحرير:

أ.د محمود شرقي

أعضاء هيئة التحرير:

أ. د. جمال سيد الضلع

أ. د. صالح زياني

أ. د. بن يزة يوسف

أ. د. عطاء الله أحمد فشار

أ. د. جمال الشلبي

د. ديدي ولد السالك

الهيئة العلمية الاستشارية للمجلة

المستشار الرئيس للمجلة:

✍ **أ.د جمال الشلبي**

الجامعة الهاشمية (الأردن)

أعضاء الهيئة الإستشارية:

✍ **أ.د. قاسم محمد الدويكات**

كلية الدفاع الوطني (الأردن)

✍ **أ. د. وليد عبد الحي**

جامعة اليرموك (الأردن)

✍ **أ.د. بوحنية قوي**

جامعة قاصدي مرباح (ورقلة)

✍ **د. بلهول نسيم**

جامعة علي لونيسي (البليدة)

✍ **أ.د. جمال سيد الضلع**

جامعة القاهرة (مصر)

✍ **أ.د. صالح زياني**

جامعة باتنة 01

✍ **أ.د. محمود شرقي**

جامعة علي لونيسي (البليدة)

✍ **أ.د. إسماعيل صبري مقلد**

جامعة القاهرة (مصر)

✍ **د. ديدي ولد السالك**

رئيس المنتدى الدولي المغاربي

✍ **أ.د. بن يزة يوسف**

جامعة باتنة 01

✍ **د. شاهر إسماعيل الشاهر**

جامعة دمشق (سوريا).

✍ **د. عبد الكريم شكاكطة**

جامعة خميس مليانة (الجزائر).

حول المجلة

"المجلة العربية للدراسات السياسية والأمنية" هي دورية علمية دولية فصلية محكّمة، تصدر عن قسم العلوم السياسية بجامعة علي لونيسي – البليدة ٠٢ (الجزائر)، وتتناول القضايا والموضوعات السياسية والمسائل الأمنية و. من حيث أن السمة المميزة للعصر الحالي هي التطور المتلاحق الذي لم يسبق له مثيل للعلوم السياسية كحقل معرفي وتأثيره المتعاظم على كافة جوانب الحياة الدولية المادية منها والحضارية. فلقد نما دور هذا القطاع العلمي على وجه الخصوص في المجتمعات السيادية، بحيث كان تطوره السريع واحدا من أهم عوامل نجاح بناء منظومات القرار السيادي الوطني.

وبالتالي، تأتي هذه المجلة في سياق إبراز آثار تقدم المعرفة السياسية والأمنية كاهتمام دراسي وبحثي في رسم خطط الدول ورسم مستقبلها المصيري من خلال تحديد ثورتنا في الشؤون المعرفية السياسية والأمنية السيادية الخاصة بنا من منطلق عمقنا التاريخي والجغراسي.

تهتم المجلة بكافة مجالات القضايا الأمنية المؤثرة في اتجاهات وتوجهات السياسة الدولية وبمجمل العناصر المكونة لفن الحكم وعلى البناء والتنظيم القراري في إطار توازنات داخلية محلية ودولية متغيرة وحاسمة في نفس الوقت.

كما وتتحدد أهمية هذه المجلة من فعالية الدراسات الواردة فيها، التي ستعمل على التوسع في إعداد مناهج ومقاربات للمعرفة السياسية والأمنية العلمية منها، ومن هنا يكون من الأهمية بمكان في الوقت الحاضر ليس إشراك الجامعيين ومؤسسات البحث العلمي في الأبحاث السياسية والأمنية العلمية فقط، وإنما مساهمة الدوائر السيادية القومية وأركانات النخب والإطارات الجامعية والهيئات السياسية أيضا، وهذا يعني إشراك كافة القطاعات التي ستتحدد مسؤوليتها عند رسم خط الدولة المصيري من الوجهة السياسية والأمنية النظرية.

بالتالي يأتي إطلاق المجلة في إطار اهتمام قسم العلوم السياسية بجامعة علي لونيسي بمجال خدمة مجتمع المعرفة الأمنية والسياسية، والإسهام في تطوير البحث العلمي والتعليم الجامعي، عن طريق نشر الدراسات الجادّة والمتميّزة ذات الطابع الحيوي الأمني في المجالات المذكورة أعلاه، على أن تستند الدراسات المنشورة إلى معايير نشر علمية دقيقة بمشاركة أبرز الأكاديميين والباحثين في الجزائر ودول المنطقة العربية وباقي دول العالم.

تخضع الأعمال والأبحاث المنشورة في المجلة لقواعد
التحكيم العلمي المتعامل بها عالميا.

قواعد النشر:

ترحب "المجلة العربية للدراسات السياسية والأمنية" بنشر الإسهامات البحثية لجميع الأكاديميين وأساتذة الجامعات والباحثين المتخصصين في المجالات الأمنية والسياسية وتقبل البحوث والدراسات باللغة العربية والإنجليزية فقط، مع توافر الشروط والضوابط التالية في البحث أو الدراسة:

- أن يتسم بالجدّة والأصالة العلمية والموضوعية، وألا يكون قد سبق نشره، كليًا أو جزئيًا، ورقيًا أو إلكترونيًا، وألا يكون مرشحًا للنشر في الوقت نفسه في وسائل نشر أخرى.
- يتقيّد بمنهج علمي دقيق، وتتوافر فيه شروط البحث العلمي المعتمد على الأصول العلمية والمنهجية المتعارف عليها في كتابة البحوث والدراسات الأكاديمية، والتزام قواعد توثيق المصادر والمراجع وفقًا لأسلوب التوثيق العلمي المعتمَد في الإصدارات الدولية المحكّمة.
- أن تندرج المادة ضمن مجالات اهتمام المجلة المذكورة أعلاه، وأن تقدّم إضافة علمية أصيلة في موضوع الدراسة.

أولا: تنشر المجلات مختلف الإسهامات البحثية لجميع الأكاديميين وأساتذة الجامعات والباحثين المتخصصين في مجالات العلوم السياسية والقضايا الأمنية والإستراتيجية باللغتين (العربية والإنجليزية)، على أن تتوفر الشروط التالية في البحث أو الدراسة:

- لا يكون البحث المقدم للنشر قد نشر أو قدم للنشر في مجلات أو دوريات أخرى أو قدم ونشر في دوريات لمؤتمرات أو ندوات (يقدم الباحث تعهد مكتوب يؤكد فيه ذلك).
- تختصر المادة العلمية المكتوبة فيه قدر الإمكان بحيث تقدم معلومات مفيدة، ومركزة.
- أن يكونَ البحثُ خاليًا مِنَ الأخطاءِ اللغوية، النحوية والإملائيَّة.
- أن يكون البحث مطبوعا على برنامج الوورد (Word Doc.، ونوع الخط Arial بحجم (١٤). وتباعد الأسطر مفرد للنص، والحرف داكن للعنوان الرئيسي والعناوين الفرعية. وتكون الهوامش (٢,٥) سم من كل طرف.
- يرفق الباحث ملخصين عن بحثه (في حدود ١٥٠ إلى ٢٠٠ كلمة عن كل ملخص)، الأول بلغة البحث والثاني بلغة ثانية- اللغة الانجليزية إذا كان البحث باللغة العربية- وباللغة العربية إذا كانت لغة البحث باللغة الإنجليزية، الملخص لايزيد عن صفحة واحدة.

- يتم الإشارة إلى المصادر والمراجع العلمية في متن البحث وفي نهايته، (طريقة الجمعية الأمريكية لعلم النفس) مع مراعاة أن لاتتضمن هذه الورقة سوى المصادر التي تم الإشارة إليها في المتن ووفق الأصول المعتمدة في ذلك (اسم المؤلف، سنة النشر، عنوان المصدر، دار النشر، البلد).
- تقع المسئولية على صاحب البحث في الحصول على تصريح باستخدام مادة علمية لها حق الطبع، وهذا يشمل النسخ المصورة من مواد نشرها من قبل.
- لا يزيد حجم الصور عن ٢٠٪ من حجم البحث، وتقدم في ملف منفصل عند تقديم البحث للنشر.
- يُذكر مرة واحدة في البحث المصطلح العلمي باللغة العربية وبجانبه المصطلح باللغة الإنجليزية عند وروده أول مرة، ويُكتفي بعد ذلك بكتابته باللغة العربية(بالنسبة للبحوث العربية).
- أن يكون البحث مكتوبا بلغة سليمة، ويكون مرفقا بتقرير من مدقق لغوي سواء باللغة العربية أو الانجليزية.
- يطلب من الباحث أن يتقيد بترتيب محتوى البحث كالآتي (المقدمة، المشكلة، الأهداف، الأهمية، تحديد مصطلحات الدراسة، حدود الدراسة، الدراسات السابقة، فرضيات الدراسة، إجراءات الدراسة الميدانية: منهج الدراسة، مجتمع الدراسة، عينة الدراسة، أدوات الدراسة، عرض النتائج، مناقشة وتفسير النتائج، التوصيات، البحوث المقترحة، الخاتمة، قائمة المراجع، قائمة الملاحق). وهذا في حالة البحوث الميدانية.
- ترقم الجداول والرسوم التوضيحية والأشكال وغيرها حسب ورودها في البحث، كما توثق المنقولة منها بالمصادر الأصلية.
- أن لا يزيد عدد صفحات البحث أو الدراسة عن (٢٥) صفحة بما فيها الملاحق والمراجع وضرورة إرسال النسخة الالكترونية على العنوان الالكتروني لرئيس التحرير:

gostrategique_shield@yahoo.fr

ثانيا: إجراءات تحكيم البحوث:

- يتم إشعار الباحث باستلام بحثه خلال مدة لا تتجاوز أسبوعين من تاريخ الاستلام.
- تقوم هيئة التحرير باختيار محكمين اثنين للبحث الواحد. وتخضع البحوث للتحكيم السرّي لتحديد صلاحيتها للنشر، ويلتزم الباحث بالأخذ بملاحظات المحكمين.

- بعد قبول البحث للنشر في المجلة، يقدِّم الباحث نسخةً من البحث بشكله النهائي، ويحصل على خطاب بقبول بحثه للنشر في المجلة.
- تعتبر القرارات المتعلقة بالبحوث نهائية، ولا يمكن إعادة النظر فيها.
- عند صدور قرار قبول نشر البحث، لا يحق للباحث أن يقدمه للنشر في أي مكان آخر.
- لا تُعاد الأبحاث إلى أصحابها سواء قُبِلت للنشر أمْ لمْ تُقبل. وعلى الباحث متابعة بحثه خاصة فيما يتعلق بالتعديلات.
- يصبح البحث المنشور ملكًا للمجلة ولا يحق إعادة نشره في أماكن أخرى.
- تعبر الأفكار المنشورة بالمجلة عن آراء أصحابها، ولاتعكس بالضرورة وجهة نظر المجلة.

ثالثا: طريقة كتابة الهوامش والمراجع:

- **الهوامش العربية:** توضع جميع الهوامش بصورة متسلسلة في نهاية الدراسة.

- الكتب:

إسم المؤلف، عنوان الكتاب (مكان النشر: إسم الناشر، سنة النشر)، رقم الصفحة.

مثال: عبد الحفيظ مقدم، الإحصاء في التربية وعلم النفس، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الأولى، ١٩٩٨)، ص ٣٣.

- البحوث المنشورة في الكتب:

إسم المؤلف، "عنوان البحث"، في: محرر الكتاب، عنوان الكتاب (مكان النشر: اسم الناشر، سنة النشر)، رقم الصفحة.

مثال: صلاح الدين محمود علام، "أساسيات التقويم التربوي"، في: أحمد عكاشة (محرر)، التقويم في حياتنا اليومية (القاهرة: دار المعرفة للنشر، الطبعة الأولى، ١٩٨٨)، ص ٨٨-٩٦.

- المجلات والدورات العلمية:

إسم المؤلف، "عنوان البحث" إسم الدورية، رقم العدد (مكان النشر: إسم الناشر، تاريخ النشر)، رقم الصفحة.

مثال: محمد إبراهيم السقا، "تحولات العمال من الدولة العربية النفطية وخيارات السياسة"، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد ٨٨ (الكويت: ١٩٩٩)، ص١٣٥.

- أوراق العمل المقدمة في المؤتمرات:

إسم المؤلف، "عنوان الورقة"، في مؤتمر: عنوان المؤتمر، الجهة المنظمة للمؤتمر، مكان انعقاده، تاريخ انعقاده، الصفحة.

مثال: أرسي كلايجوغلو، "السياسة الخارجية التركية والأمن الإقليمي والتعاون في الشرق الأوسط"في ندوة: الحوار العربي – التركي، منتدى الفكر العربي، عمان، الأردن، ١٨-١٩ مارس ١٩٩٦، ص٢٣.

- الرسائل الجامعية:

إسم المؤلف، "عنوان الرسالة"، طبيعة الرسالة (ماجستير أو دكتورة)، وإذا كانت منشورة أولا، الجامعة المقدمة إليها، مكان الجامعة، السنة الإجازة، الصفحة.

مثال: عبد الوهاب عليلي، "واقع تطبيق التصميم التجريبي في البحوث النفسية"رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة البليدة ٢، البليدة، الجزائر، ٢٠١٤، ص١٠.

- الموسوعات:

إسم مؤلف البحث المنشور داخل الموسوعة، "عنوان البحث"، في: إسم المشرف على الموسوعة، إسم الموسوعة (مكان النشر: إسم الناشر، سنة النشر)، رقم الصفحة.

مثال: خيرية قاسمية، "المذكرات والسير الذاتية الفلسطينية"، في: الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني: الدراسات الخاصة، المجلد الثالث (بيروت: هيئة الموسوعة الفلسطينية، ١٩٩٠)، ص٧٥١.

- التقارير الرسمية:

اسم الجهة التي أصدرت التقرير، عنوان التقرير(مكان النشر: تاريخ النشر)، الصفحة.

مثال: صندوق النقد العربي وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٩٧ (أبوظبي: سبتمبر ١٩٩٧)، ص١٠٠.

- الوثائق الرسمية:

"إسم الوثيقة"، مصدرها، تاريخها. وإذا تم الإستناد إلى وثيقة رسمية منشورة في كتاب، تجب الإشارة إلى ذلك مع ذكر جميع البيانات التوثيقية للكتاب.

مثال: "الجريدة الرسمية" الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ١٩٨٨، العدد ٣٤، السنة ٢٠١٣، ص٢١٤.

- المصادر الإلكترونية:

يوثق المرجع المنقول عن شبكة "الإنترنت" بذكر بيانات المرجع كاملة، أن وجدت (إسم المؤلف، وعنوان المرجع، ومكان النشر، ودار النشر، وتاريخ النشر، اليوم، الشهر، السنة)،

والرابط أو الصلة الإلكترونية الكاملة على " الإنترنت"URL، وتاريخ زيارة الموقع. على أن تكون الوثيقة في شكل PDF

مثال: الأمم المتحدة، تقرير الهجرة الدولية لعام ٢٠٠٢ (نيويورك: منشورات الأمم المتحدة، ١٢/ مارس، ٢٠٠٢)، ص ٢٠؛ في:

www.org/esa/population/publication/ittmigrep 2002arab.doc.febrruary 5, 2006).

إذا تكرر الإستناد إلى المرجع في البحث، فيذكر في المرة الأولى كاملا، ثم يذكر تاليا كما يلي: إسم المؤلف، الشطر الأساسي من عنوان الكتاب أو البحث، مرجع سابق، رقم الصفحة. وفي حال تكرار الإستناد مباشرة، يذكر كما يلي: المرجع سابق، رقم الصفحة.

قائمة المصادر والمراجع العربية:

ترتب المراجع ألفبائيا طبقا لأسماء المؤلفين، أو الجهات المسؤولة عن التأليف (البدء بالاسم الأخير للمؤلف). بالنسبة إلى البحوث المنشورة في الكتب، فإنه لا يذكر في قائمة المراجع عناوين تلك البحوث، ولا أسماء مؤلفيها، بل يذكر عنوان الكتاب، واسم محرره. لا توضع أرقام الصفحات للمراجع في قائمة المصادر.

- **الكتب:**

الإسم الأخير، الاسم الأول، عنوان الكتاب (مكان النشر: إسم الناشر، سنة النشر).

مثال: عبد الحفيظ مقدم، الإحصاء في التربية وعلم النفس، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الأولى، ١٩٩٨).

- **الدوريات العلمية:**

الاسم الأخير، الإسم الأول. "عنوان البحث"اسم الدورية، رقم العدد (مكان النشر: إسم الناشر، تاريخ النشر).

مثال: محمد إبراهيم السقا، "تحولات العمال من الدولة العربية النفطية وخيارات السياسة"، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد ٨٨ (الكويت: ١٩٩٩).

- **الصحف:**

الاسم الأخير، الاسم الأول."عنوان المقال أو التقرير"إسم الصحيفة، (مكان النشر: تاريخ النشر).

مثال: عبد الحق درواش، "العرب في الغرب: ثنائية الإندماج والمحافظة على الهوية"، الخبر (الجزائر، ٦ مارس ٢٠١٣).

- الرسائل الجامعية:

الاسم الأخير، الإسم الأول."عنوان الرسالة"، طبيعة الرسالة (ماجستير أو دكتورة)، وإذا كانت منشورة أولا، الجامعة المقدمة إليها، مكان الجامعة، السنة الإجازة.

مثال: عبد الوهاب عليلي، "واقع تطبيق التصميم التجريبي في البحوث النفسية"رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة البليدة ٢، البليدة، الجزائر، ٢٠١٤، ص١٠.

- الموسوعات:

الإسم الأخير، الإسم الأول. (للمشرف على الموسوعة). إسم الموسوعة (مكان النشر: إسم الناشر، سنة النشر).

مثال: خيرية قاسمية، "المذكرات والسير الذاتية الفلسطينية"، في: الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني: الدراسات الخاصة، المجلد الثالث (بيروت: هيئة الموسوعة الفلسطينية، ١٩٩٠).

- التقارير الرسمية:

إسم الجهة التي أصدرت التقرير، عنوان التقرير (مكان النشر: تاريخ النشر).

مثال: صندوق النقد العربي وآخرون، التقرير الإقتصادي العربي الموحد ١٩٩٧ (أبو ظبي: سبتمبر ١٩٩٧).

- الوثائق الرسمية:

"إسم الوثيقة"، مصدرها، تاريخها. وإذا تم الإستناد إلى وثيقة رسمية منشورة في كتاب، تجب الإشارة إلى ذلك مع ذكر جميع البيانات التوثيقية للكتاب.

مثال: "الجريدة الرسمية" الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ١٩٨٨، العدد ٣٤، السنة ٢٠١٣.

- المصادر الإلكترونية:

يوثق المرجع المنقول عن شبكة "الإنترنت" بذكر بيانات المرجع كاملة، إن وجدت (إسم المؤلف، وعنوان المرجع، ومكان النشر، ودار النشر، وتاريخ النشر)، والرابط أو الصلة الإلكترونية الكاملة على "الإنترنت"URL.

مثال: الأمم المتحدة، تقرير الهجرة الدولية لعام ٢٠٠٢ (نيويورك: منشورات الأمم المتحدة، ٢٠٠٢)، في:

www.org/esa/population/publication/ittmigrep2002arab.doc

تقرأ في هذا العدد

* **الافتتاحية: الاتجاهات العالمية الكبرى.. الطريق نحو إلغاء المحلي وتقويض القومي**

..... بقلم: د. بلهول نسيم ١٣

دراسات:

- التأطير والوساطة السياسية كآليات لتسيير التغيير السياسي في المجتمعات العربية .....

..... د. نوى الجمعي..... ٢٦

- تحديات بناء السلام في أفريقيا مع إشارات خاصة لتجربة شرق السودان .....

..... د . مهدي دهب حسن..... ٤٩

- التكييف القانوني للشــركة القابضــة دراسة قانونية مقارنة .....

..... د . الرشيد العوض محمد..... ٦٨

مقالات:

- دور المرأة الجزائرية ابان الثورة التحريرية ١٩٥٤- ١٩٦٢» .....

..... .د. بلهادي سفيان..... ١٠٣

- أمن المتوسط بين المفهوم الأوروبي والقلق العربي من مشروعات الشرق الأوسط الكبير والشراكة المتوسطية ..... د . جاسم محمد زكريا..... ١١٤

- معضلة الطائفية في المنطقة العربية: الإشكالات والخلفيات.....

..... د . بلهول نسيم – أ . عبد الحكيم دهبي..... ١٣٥

- **الدور الإستراتيجي لإيران في منطقة الخليج العربي (دراسة جيوبوليتيكية)** .....
..... م.م. إياد عابد والي البديري..... ١٥٢
- **العقل الجيواستراتيجي بين الجغرافيا الاجتماعية والجيوسياسية**.....
.....د. جمال محمد الهاشمي..... ١٧٩
- **أثر الدوريات السودانية في الحركة النقدية في السودان مجلتي النهضة والفجر انموذجًا**
..... د. إيمان الطريفي عبد الرحمن..... ٢٠٢
- **المسؤولية الجنائية عن الأخطاء الطبية في الفقة والقانون** .....
..... د. فتح الرحيم عبد الله سليمان..... ٢٢٨

الراصد الجيوسياسي: (ملف الركن: نهاية العالم)

- **منزلة الدين من السياسة الأمريكية ودوره في استراتيجيتها الخارجية (قراءة في كتاب المسيح اليهودي ونهاية العالم، لرضا هلال)** .....أ. عبد المجيد الصغير..... ٢٥٨

الافتتاحية

الاتجاهات العالمية الكبرى.. الطريق نحو إلغاء المحلي وتقويض القومي

مقدمة:

"على كبر الدلائل المبينة للإتجاهات العالمية المرتبطة بحرية تدفق البضائع والخدمات ورؤوس الأموال والناس والأفكار والقوة. إلا أننا نعرف القليل عن نتائج هذه التطورات على الرأي العام عامة وعلى مفهوم المواطنة على وجه التخصيص. هل زادت العولمة عدد العالميين – مواطني العالم–، الذين يشعرون بارتياح في السفر والعيش والعمل في مجتمعات مختلفة. أم هل كان انتعاش في القومية أو المحلية كرد فعل؟ يفترض نمو الثقافة العالمية غالبا، لكن وراء المؤشرات الجماعية كاتجاه تدفق الأخبار أو أعداد محال ماكدونالد في العالم، إننا نعرف القليل عما يعنيه الناس حول ما يشعرون حول العالم وعما إذا كانت التغيرات البنيوية قد بدلت الهويات الأساسية. وكما يعلق ديفيد ماكرون David Mc Crone وباولا ساريدج Paula Sarridge: »الهوية القومية هي واحدة من أكثر الأمور التي نوقشت ولكنها لا تزال أقل المفاهيم فهما في أواخر القرن العشرين «. وفكرة الإنتماء إلى العالم هي أكثر مراوغة وتعقيدا.

صحيح أن العالميين يبقون أقلية متميزة، ويبقى معظم الناس مرتبطين بجذور المجتمعات المحلية والإقليمية والقومية فتعطيهم إحساسا بالدم والانتماء. وعند السؤال، يحتمل أن يرى معظم الناس أنفسهم يعيشون في برلين أو براغ أو أثينا أكثر من المشاركة بالشعور المنتشر بأنهم أوروبيون وأقل من ذلك بأنهم مواطنون عالميون. فالعولمة التي تربطنا بشبكات اتصالات جماهيرية وتدفق السلع ورؤوس الأموال وقوى السياحة الجماهيرية والسفر لم تتمكن بعد من تدمير الروابط المحلية".

إن مفاهيم المواطنة والهويات "العالمية" و «القومية «معقدة بصورة خاصة. فالهوية القومية تعني الوجود في مجتمعات ذات روابط من "الدم والإنتماء" تنشأ من المشاركة بوطن مشترك، وأساطير ثقافية ورموز وذكريات تاريخية، ومصادر اقتصادية وحقوق وواجبات قانونية وسياسية. ويمكن

للقومية أن تتخذ أشكالا مدنية تعني روابط التربة القائمة على المواطنة في أرض مشتركة وحدود تخطها دولة الأمة (الجغرافيا)، أو قد تأخذ أشكالا عرقية تؤدي إلى روابط دموية أكثر انتشارا في مجتمعات دينية أو لغوية أو عرقية. يمكن بالتالي فهم القوميين على أنهم أولئك الذين يتعرفون بقوة بدولتهم الأم، وأولئك الذين يفضلون سياسات الحماية الإقتصادية القومية على التجارة الحرة للبضائع والخدمات. كما يمكن، من جهة أخرى، فهم العالميين، على أنهم أولئك الذين يتعرفون بقارتهم أو بالعالم ككل أو الذين لديهم إيمان وولاء أقوى بمؤسسات الحكم العالمي.

فالبعد القومي – العالمي، ما يمكن أن يتوقع، يعارض إقتلاع الأيديولوجية التقليدية على الرغم من احتمال وجود بعض التداخل. لكن حاليا لا يوجد دليل من شأنه أن يحفز على نمو المواطنة والهوية العالمية ضمن المجتمعات المحلية. فباستثناء الإتحاد الأوروبي، ما زلنا نعرف عموما أقل كثيرا عن اتجاهات المواطنة المحلية حول مؤسسات أخرى للحكم العالمي، مثل الثقة في الناتو، والأمم المتحدة، ومنظمة التجارة العالمية، وذلك لأن براهين الفحوص النظامية عبر الأمم في ما وراء أوروبا الغربية، لا توجد نهائيا على الأغلب في معظم العالم النامي.

لقد أثار تأثير الحكم العالمي في مفهوم المواطنة المحلية آمالا ومخاوف كثيرة. فمن جهة عبر أصحاب النظريات من أنطوني غيدنز Anthony Giddens وغيره عن تفاؤل بأن الإنسانية في النهاية سوف تسمو فوق الحدود الوطنية، وذلك بانتقالها نحو ولاء ومجتمع عالميين. من هذا المنظور يمكننا أن نتوقع عولمة أكثر للأسواق والحكم والإتصالات لتقوية التوجه العالمي، وتوسيع مفهوم المواطنة لما وراء الحدود القومية إلى مجتمع عالمي، وزيادة الوعي بفوائد التعاون عبر الأمم ضمن هيئات إقليمية ومؤسسات عالمية. وبالتالي يعتقد المنظرون من أمثال أوماي Ohmae بأننا نشهد "نهاية الدولة الأمة"في الفترة الحديثة التي تمثل عصرا تاريخيا جديدا يسيطر فيه نمو قوى السوق العالمية وقوى الإستهلاك الغربية، وهو المد الذي أصبح معارضوه من الحكومات والإقتصاديات الوطنية لا حول لهم ولا قوة بصورة متزايدة. ويناقش ديفيد هيلد David Held أن دول الأمم تقترب من بعضها بأساليب معقدة من الإعتماد المتبادل في المشكلات كمرض الإيدز، والهجرة، وحقوق الإنسان، والجريمة، وتلوث البيئة، والتحديات الجديدة للسلام، والأمن والرخاء الإقتصادي التي تتدفق فوق الحدود الوطنية. وذهبت هذه العملية إلى أبعد من

ذلك في الإتحاد الأوروبي، حيث تحدت الوحدة الأوروبية بقوة مستقبل السيادة وحكم الذات في الدول القومية، لكنه يناقش أن كل أقاليم العالم الكبيرة تتأثر بذلك فتنتج "مجتمعات القدر" المتداخلة. إن المنظمات القومية وفيها بعض أكثر القوى تدميرا في تاريخ القرن العشرين – من هتلر وموسوليني إلى الصراعات الحديثة في المنطقة العربية" جعلت الكثير يصفقون لهذا التطور على الرغم من أن آخرين يأسفون لخسارة المجتمعات القومية لصالح الشمول الثقافي القيمي المتجانس في الديمقراطية، حماية الحريات وحقوق الإنسان.

ولكن بشكل مغاير، أولئك الذين يتبنون المنظور الأكثر تشاؤما، يشكون في أن دولة الأمة قد ضعفت بصورة خطيرة، وفي ما إذا وجد أي دليل على بروز "الهوية العالمية" التي ستحل محل إغراءات المحلية العميقة. وربما حدثت التطورات البنيوية في اقتصاد وحكم العالم دون تدمير أساسي، بل قامت بتقوية المواقف ذات الجذور العميقة نحو الوطنية ودولة الأمة. وبرأي أنطوني سميث Anthony Smith « نحن لا نزال بعيدين حتى من وضع خريطة لنوع الثقافة والولاء العالميين والمثل العليا للعالمية التي قد تحل محل عالم الأمم بالفعل». ويناقش مان Mann »أنه بعيدا عن إضعاف القومية، قد يكون رد الفعل على العولمة قوى الهويات القومية». وعلى هذا النسق نفسه يناقش هيرست Hirst وتومبسون Thompson أن دولة الأمة تحافظ على قوتها في العصر الحالي، وأن الإتجاه الرئيسي كان دائما باتجاه تنمية مجموعات إقليمية، حيث تبقى الدول القومية اللاعب الرئيسي، وليس نشوء نظام عالمي جديد يسمو على الدول.

الطريق إلى الحكم العالمي: في نهاية دولة الأمة وتصاعد الهويات العالمية

إن وجد دليل ما على نمو الهويات العالمية ضمن الإتحاد الأوروبي، فما هو الحال في الأماكن الأخرى؟، قام فيليب إيفرت Philip Evert بواحدة من أكمل الدراسات للمواقف من المنظمات العالمية، و تقترح صيغة مماثلة لتلك الصيغة الملاحظة تجاه الإتحاد الأوروبي. وجد إيفرت أن دعم الإتحاد الأوروبي والناتو والأمم المتحدة هو متعدد الأبعاد بصورة رئيسية، بمواقف تتأثر بردود الأفعال لقضايا وأحداث معينة، أكثر من كونها طبقات على نسق عام تمتد من القومية إلى العالمية، فالتذبذب مع مرور الوقت في موافقة الشعوب على الناتو لم يكشف إتجاهات علمانية على الرغم من وجود فروق ملحة في الدول الأعضاء.

لذلك، فعلى الرغم من النظريات المقبولة في أن ظهور الحكم العالمي قد يقود نحو عملية متنامية، فإن معظم الدراسات التجريبية المتوافرة تميل إلى منظور متشكك. تختلف الشعوب المحلية اختلافا كبيرا في دعمها لمؤسسات وسياسات نظام العالم الجديد، على الأقل ضمن أوروبا، ولم تشهد السنوات الماضية ظهور أي اتجاه عالمي أكبر. ولكن يبقى الدليل محدودا. ونحتاج إلى دراسات مقارنة نظامية لفهم الإتجاهات في دول كثيرة وخاصة في العالم النامي على غرار دول المنطقة العربية، ويبقى من الممكن أن معظم التحولات الأساسية الهامة في الهويات الوطنية سوف تستغرق وقتا أطول حتى تصبح ظاهرة.

إن الهويات الوطنية عادة ما تكون غير ظاهرة ويمكن أن تطفو على السطح كرد فعلعلى »الآخر« فقط، والذي فيه (كما في سيمون دي بوفوار Simon de Beauvoir: »نعرف ماذا نكون بسبب ما لسنا هو«. وبالتالي، إن الوطنية الإسكتلندية مثلا كأقلية ظاهرة دائما وتؤكد ذاتها، بينما الوطنية الإنجليزية ساكنة وخامدة وربما مرتبكة نوعا ما«. حاليا تعزز الهويات الوطنية الدولة ومؤسساتها التي تمارس السلطة السياسية ضمن أراض معينة على الرغم من وجود كثير من الدول متعددة الأعراق كالمملكة المتحدة، إضافة إلى وجود أمم لا دول لها كالأكراد.

فإذا وقف العالميون منتصبين فإنهم يستطيعون دعم السياسات الموضوعة لتعرية حواجز الحماية الإقتصادية، بينما يفضل أولئك الذين إلى يسارهم الإجراءات الأخرى مثل تعليمات أشد لبيئة عالمية، وإنفاق أكثر على المساعدات الخارجية.

و يمكن توقع أن يعيش العالميون مرتاحين في دول مختلفة، ويعملون فيها، ويعتادون على السفر بعيدا عن حدودهم الوطنية، ويتقنون اللغات وهم على اتصال بالشبكات العالمية من خلال الإتصالات العالمية. في الأزمنة السابقة كانت هذه العملية تؤثر في النخبة فقط، مثل الأرستقراطية العربية الذين ينهون دراساتهم في باريس وإنجلترا، لكن أحدث موجة عولمة إتصالات قد تكون شجعت انبعاث العالمية لتسعى إلى ما وراء حدود دوائر النخبة إلى جماهير الناس. إن كانت هذه الفرضية صحيحة، فإننا نتوقع أن نجد الهويات العالمية تكمل الولاء التقليدي والوطني والعرقي، فتنتج تماثلا أوسع من البلاد والمواطنين والأقاليم المجاورة من العالم.

ما هو الدليل الذي يسمح لنا بفحص الإدعاءات بالوعي العالمي المتنامي؟. إعتمد سابقا تحليل الرأي العام بخصوص قضايا عديدة على البارومتر الأوروبي نموذجا، وذلك بمراقبة ١٥ دولة عضوة في الإتحاد الأوروبي إضافة إلى برنامج المسح الإجتماعي العالمي السنوي ISSP الذي يشمل ثماني عشرة إلى عشرين ديمقراطية. هذه المصادر غير ذات قيمة بمراقبة الإتجاهات مع مرور الزمن، لكن معظم المعطيات الشاملة المقارنة التي تشمل سلسلة من المجتمعات المتطورة فيما بعد الشيوعية ومابعد الصناعة من مسح القيم العالمية WWS.

لقد جمعت موجات ١٩٩٠ - ١٩٩١ و١٩٩٥ - ١٩٩٧ لهذا التحليل فسمحت بمقارنة سبعين دولة. يشتمل المسح على ديمقراطيات ثابتة، وأنظمة متضامنة وأنواع مختلفة من الدول السلطوية، كما يشتمل على مجتمعات حيث يراوح دخل الفرد فيها من ٣٠٠ دولار إلى ٣٠٠٠٠ دولار سنويا. ولا تزال هذه الدراسة هي المسح المقارن الوحيد الذي يهدف إلى تغطية عالمية تشمل ٧٠ من أصل ١٧٤ دولة أمة مستقلة في العالم، كما تشمل غالبية سكان العالم. استخدمت جميع دراسات المسح المقابلات وجها لوجه كما استعملت عينات عشوائية بمراحل متعددة وتوازن المعطيات للتحليل لتعوض عن الإنحرافات الواضحة من السكان الوطنيين.

القصور الوحيد للمسح هو أن الموجة الأولى (١٩٨٠ - ١٩٨٣) شملت الدول الصناعية الغربية فقط، ولذلك لا يمكن استخدامها لدراسات الإتجاهات مع مرور الزمن في مجتمعات ما بعد الشيوعية والمجتمعات النامية، ولكن يمكن استخدام تحليل كوهورت Cohort بتقسيم العينة بحسب عقود الولادة لفحص إن كانت الأجيال المتعاقبة تصبح أكثر عالمية من حيث الإعداد الثقافي بصورة تقدمية. وطبعا يمكن تفسير المواقف بتأثير دورة الحياة. فإن كان الناس الأصغر سنا أصحاب جذور عميقة في المجتمعات المحلية أو القومية بينما هم يكبرون ويستقرون. لا نستطيع حل هذه القضية بالمعطيات المتوفرة، لكن يبدو أنه من المقبول أكثر لفهم الفروق المتعلقة بالعمر أولا كتأثيرات كوهورت Cohort، فهي تعكس الخبرات المميزة للجيل من التطورات الكبيرة بالشؤون العالمية في القرن الماضي (القرن العشرين)، بينما تحصل الأجيال المختلفة على مواقفها وهوياتها من خلال سنوات تشكلهم.

يمكن مراقبة الرأي العام على ثلاثة مستويات للتمييز بين الإندماج العالمي، والموافقة على آليات السياسة. أولا، عند المستوى الأكثر انتشارا، تقترح النظريات أن نمو الحكم العالمي قد يدمر تدريجيا الهويات الوطنية وينتج عالميين أكثر، معروفين أساسا »مواطنون في العالم « وأصحاب نظرة عالمية واسعة. وتقترح نظريات أخرى بصورة مقبولة بشكل متساو، أن العولمة قد غيرت مواقف جماهير الناس من مؤسسات حكم عالمية، ومتعددة الجوانب، بصورة خاصة الأمم المتحدة، التي وسعت دورها بسرعة كلاعب نشيط في عمليات حفظ السلام، بالإضافة إلى هيئات إقليمية جديدة مثل الإتحاد الأوروبي، ومجموعة الدول الآسيوية واتفاقية التجارة الحرة لشمال أمريكا NAFTA التي عملت على تقوية الروابط التجارية بين الدول الأعضاء. وأخيرا المستوى الأكثر تحديدا، يمكن أن تكون العولمة قد غيرت الدعم العام للآليات السياسية المصممة لتعرية الحواجز الوطنية بما في ذلك السياسات المشجعة للتجارة الحرة وفتح أسواق العمل للعمال المهاجرين.

في تآكل الهويات الوطنية والشعور بالإنتماء إلى الوطن:

تقاس قوة الهويات الوطنية والعالمية بمدى ارتباط الناس بمناطق أرضية مختلفة، واستخدمت هذه الطريقة هموما بدراسات عديدة. ففي مسح القيم العالمية سئل الناس الأسئلة التالية:

- "إلى أي من هذه المجموعات الجغرافية تنتمي أولا وقبل كل شيء؟

و ثم التالية؟

المحلة أو البلدة التي تعيش فيها؟

الدولة أو الإقليم من الدولة حيث تعيش؟

دولتك (الولايات المتحدة، فرنسا... إلخ) ككل؟

القارة التي تعيش فيها (أمريكا الشمالية/ أوروبا/ آسيا/ أمريكا اللاتينية وهكذا..)

العالم ككل؟"

* (أية أمة أو قارة بديلة لهذه التسميات)؟

يستطيع الناس إعطاء جوابين فيهما تداخل وهويات متعددة إذا كانوا، مثلا، يشعرون أنهم ينتمون إلى مجتمعهم المحلي بقوة أكبر من انتمائهم إلى دولتهم، أو إذا هم يتعرفون بدولهم ثم بقارتهم وهكذا. ويمكن جمع الإجابات لتعطي مجال هوية عالمية يتدرج على مدرج مستمر من أكثر الهويات محلية إلى أكثرها عالمية.

أظهرت نتائج مسح القيم العالمية: الإجابة عندما سئل الناس عن تعريفهم الأولي (إلى أي من المجموعات الجغرافية تنتمي أولا وقبل كل شيء؟)، أن أكثر النتائج دهشة هي التي تظهر كم تبقى من الهويات المحلية والوطنية أقوى من أي إعداد عالمي. يرى نصف العينة تقريبا (٤٧ ٪) أنفسهم ينتمون أولا إلى محليتهم أو الإقليم من الدولة، بينما يقول أكثر من الثلث (٣٨٪) إنهم ينتمون إلى أمتهم. لكن سدس الناس (١٥ ٪) يشعرون أنهم قريبون من قاراتهم أو "العالم ككل" في هويتهم الأولى. لذلك إن نسبة العالميين صغيرة ولكنها ليست بالغير هامة.

لو جمعنا الخيار الأول والثاني معا فإن خمس العامة يمكن تصنيفهم كمحليين خالصين، وهم الذين يتعرفون فقط بمجتمعهم المحلي والإقليمي. وبالمقابل ٢ ٪ هم عالميون خالصون وهم الذين عبروا عن هوية قارية – عالمية فقط. والباقي خلطوا هويات متعددة، مثلا يرون أنهم ينتمون إلى إقليمهم ودولتهم، أو إلى دولتهم وقارتهم. فالنتيجة الكلية بناء على ذلكتدعم الفرضية المتشائمة (المتشككة) التي ترى المواطنين ذوي جذور عميقة في مجتمعاتهم التقليدية مع روابط قوية من الدم والتراب على الرغم من (أو حتى بسبب؟) كل التغيرات البنيوية التي تنتجها قوى العولمة.

كيف تتغير المواقف بحسب نوع المجتمع؟، لعل التفسير الأكثر شيوعا لهذه الفروق في ظهور العالمية (الإنتماء العالمي) يعتبر عملية التطور الإجتماعي والإقتصادي القوة الدافعة الرئيسية. وبلا شك إن نظرية ما بعد الحداثة تقدم هذه المزاعم. تواجه المجتمعات التقليدية زيادة في سرعة التقلبات المالية والأخطار الإقتصادية التي تنتج عن فتح الأسواق أمام القوى العالمية، توضحها الأزمة المالية في شرق آسيا ١٩٩٧ – ١٩٩٩، التي ألقت بالملايين إلى البطالة والتي خفضت الإستثمارات في أمريكا اللاتينية. منذ ١٩٨٠، عانت غالبية الدول في صحراء أفريقيا وعدد في أمريكا اللاتينية ومعظم الذين هم في حالة إنتقالية من كوارث الفشل في النمو مع تراجع في الأمن الإنساني وزيادة في الفقر. يتنبأ رونالد إنغال هارت Ronald Inglehart أنه في حالة تزايد عدم الأمن قد تمارس

المجتمعات التقليدية انتعاشا بالمساعر الوطنية والتعرف بدولة الأمة. والعكس في مجتمعات مابعد الصناعة، ومع مستويات عالية من الثراء والنمو الإقتصادي خلال العقود الأخيرة. ويناقش إنغل هارت Inglehart أن الإتجاه هو تحويل السلطة من دولة الأمة في الوقت نفسه نحو الأسفل، نحو المجتمعات الأكثر محلية وإقليمية كما هو حاصل في إسكتلندا وكتالونيا، وكذلك إلى الأعلى نحو روابط أوسع عبر الأمة. لو أن هذا التقرير صحيح فعندئذ نتوقع أن تنتشر العالمية في مجتمعات ما بعد الصناعة. فتتحول الدول مثل الولايات المتحدة وألمانيا والمملكة المتحدة تحولا جذريا بواسطة عملية التغير التقني. والإتصالات الحديثة والأسواق المفتوحة للبضائع والخدمات إضافة إلى مستويات عالية من التعليم والثراء الناجم عن التطور الإجتماعي والإقتصادي. ونتوقع أن تبقى الوطنية قوية في مجتمعات أقل نموا كتلك في جنوب شرق آسيا وأفريقيا إلى دول ما بعد الشيوعية التي تصارع العملية الممزقة للإنتقال الإقتصادي والسياسي في وسط وشرق أوروبا.

كما وبينت عمليةمسح القيم العالمية كيف تتنوع الهويات الوطنية في أنواع مختلفة من المجتمعات. وبينت النتيجة عددا قليلا من الفروق الكبيرة في الإعداد العالمي بين مجتمعات ما بعد الصناعة، وما بعد الشيوعية والنامية وذلك بعكس فرضيات إنغل هارت. وخلافا للمفاهيم الشائعة فقد أثبتت الوطنية أنها الأضعف في دول ما بعد الشيوعية حيث تسيطر الهويات المحلية والإقليمية. لذلك يمكن أن يكون للعولمة أثر متفاوت في الدول المتقدمة والنامية، وخاصة في "الرابحين" و"الخاسرين" من عولمة الأسواق، ولكن لم يتضح بعد إن كان هذا قد أثر في الهويات الوطنية للشعوب.

ويدل ذلك إن كانت الموجة الأخيرة للعولمة عملية تاريخية، فعندئذ من المقبول أن تؤثر عملية تغير الأجيال في المواقف. وحيث إن العولمة تطور تدريجي، مع أنها تسارعت في اواخر القرن العشرين، فيمكن توقع أنها ستؤثر في الجيل الأصغر سنا تأثيرا أقوى لأنهم تربوا في عالم MTV الياهو Yahoo وماكدونالدز. بالمقابل، يمكن أن نتوقع أن يحتفظ جيل ماقبل الحروب وثورات الإستقلال بولاء وطني أكبر، وألا يثقوا كثيرا في الصيغ الجديدة للحكم المحلي والعالمي. تمثل نظرية ما بعد الحداثة التي طورها رونالد إنغل هارت Ronald Inglehart الحجة الأقوى بأن الإتجاهات البنيوية المنتشرة تحول القيم الأساسية للجيل الأصغر سنا، والنتيجة الصافية هي أن تبديل السكان عبر الأجيال ينتج تغيرا ثقافيا.

أكدت نتائج المسح هذه الفرضية: حيث عرضت المجموعة الأكبر سنا والمولودة عند دخول القرن الماضي الوطنية الأقوى، بينما المجموعة الأصغر سنا والمولودة بعد الحروب وثورات الإستقلال هم الأكثر احتمالا لأن يكون لديهم حس بالهوية العالمية. والفجوة بين الأجيال المولودة قبل الحروب وثورات الإستقلال.

فضلا عن ذلك، لم تحدد هذه الصيغة بمجتمعات ما بعد الصناعية فقط، لانها كانت واضحة بصورة متساوية بين المجموعات الأصغر سنا في ما بعد الشيوعية والدول النامية. فإن فهمت على أنها أثر يتعلق بالأجيال وليس أثرا لدورة الحياة، وإن استطعنا أن نستنبط من هذه الصيغ، فإنها تعطي دليلا هاما على أن الإتجاهات العلمانية على المدى الطويل سوف تقلل من رصيد الدعم للوطنية وتحرك الشعوب باتجاه أكثر عالمية. إقترحت تلك النتائج أن أكثر المشاهد تفاؤلا للمجتمع والثقافة العالميين مبالغ فيها حقا في الوقت الحالي، ولكن يوجد دليل جيد للإعتقاد بأن هذه الآمال (و المخاوف) قد تتحقق في المستقبل عندما يحل السكان الأصغر سنا، بحقائبهم على ظهورهم وبطاقات القطار الأوروبية والآسيوية أو الأفريقية، متطوعين في مجموعات السلام، أو عاملين في منظمات غير حكومية حول العالم هم أكثر عالمية في إعدادهم.

ما هي المواصفات الأخرى للعالميين؟، بينت عملية المسح للقيم العالمية أن هذه المجموعة موزعة بشكل عريض بين القارات، رغم أنها أقوى في شمال وجنوب أمريكا وأوروبا، وأضعف في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا. وأكدت دراسات سابقة أن التحصيل العلمي مرتبط إرتباطا قويا بحس الإنتماء إلى الإقليمية. وتؤكد المقارنة أن التعليم يتنبأ بقوة بالهوية العالمية، وذلك بأن عدد الناس الذين ينتمون إلى العالم أو القارة في مجموعة التحصيل العلمي الأعلى ضعف أولئك الذين في مجموعة التعليم الأدنى. وهنالك فجوة معتدلة بين الجنسين، فالنساء أكثر محلية من الرجال.

وليس مدهشا أن يكون التمدن ذا تأثير هام. فالمحلية أكبر في المناطق الريفية، والعالميون يعيشون في البلدان الكبيرة والمدن. ومن حيث الثقافة، كانت العالمية أكثر وضوحا بين المشاركين ذوي الخلفية الثقافية الإنجليزية، بينما كانت مستوياتها الدنيا بين المشاركين أصحاب التقاليد الكونفوشيوسية. عملت مواقف ما بعد المادية بالإتجاه المتوقع، فالعالميون كثر في مجموعة ما بعد المادية، بينما مجموعة أنواع الديمقراطية فكانت العلاقة متواضعة. نستطيع أن نستنتج أنه ربما كان

المؤشر الأهم لظهور الثقافة العالمية يأتي من صيغ الأجيال التي لوحظت أكثر من أي فرق رئيسي بين مجتمعات ما بعد الصناعة والمجتمعات النامية. وبدا جيل ما بعد الحروب وثورات الإستقلال الذي نما في أحوال من السلام والأمن النسبيين في العالم وكأنه في بيته، وأكثر راحة بالهويات العالمية مما كان آباؤهم وأجدادهم. ولا نزال بحاجة للتأكيد أن الزعم بأننا مواطنون عالميون لا يزال مبالغا فيه لأن معظم الناس في معظم المجتمعات والقارات والثقافات متجذرون في الأشكال القديمة للغنتماء من خلال مجتمعهم أو دولتهم القومية.

التكامل العالمي كمدخل لتقويض الشعور بالوطنية:

عند الحديث عن الثقة في مؤسسات الحكم العالمي، فالقضية ذات العلاقة هي، ما هو شعور الناس حول المؤسسات الجديدة للحكم العالمي مثل منظمة التجارة العالمية أو الأمم المتحدة أو غيرها... ؟، نجد أن المواقف لاقت تجاه المؤسسات الجوهرية للديمقراطية التمثيلية اهتماما كبيرا في السنوات الأخيرة سيما أبحاث مراقبة تآكل الثقة والطمانينة في المجالس النيابية والأحزاب والحكومات. ونعرف القليل القليل عن اتجاهات التأييد لمستويات الحكم عبر الأمم، بل والأقل من ذلك حول كيفية اختلاف المواقف بين مجتمعات ما بعد الصناعة والمجتمعات النامية.

إذا كان التكامل الإقتصادي والسياسي يسهمان باتجاه العالمية، فإننا نتوقع لهذه الظاهرة أن تكون أكثر وضوحا في الدول المرتبطة مع دول أخرى بهيئات إقليمية قوية. فيمكن توقع أن الدول الأعضاء بالإتحاد الأوروبي قد قطعت شوطا بعيدا باتجاه الهوية عبر الأمم وذلك بتطوير وعي أوروبي عام وأصيل، حيث أصبح الألمان والفرنسيون والإيطاليون يرون أنفسهم كأعضاء في مجتمع مشترك ذي مصالح إقتصادية وسياسية مشتركة. والمجتمع هو أكثر المحاولات طموحا في التعاون والإندماج عبر الأمم. فقانون أوروبا واحدة لسنة ١٩٩٢، هدف إلى إلغاء الحدود المادية والفنية والمالية بين الدول الأعضاء، وتخفيض الفروق الإقليمية، ومجانسة القوانين الناظمة لشروط العمل، وتقوية البحث والتنمية، وحماية البيئة، وتسهيل التعاون المالي. ومعاهدة ماسترخت الموقعة في سنة ١٩٩٢، ومعاهذة أمستردام الموقعة في ١٩٩٦، تقويان الإتحاد السياسي والإقتصادي ويشمل ذلك السياسات الخارجية والأمن المشترك. واتخذ الإتحاد الإقتصادي والمالي خطوة أكبر إلى الأمام في جانفي من سنة ١٩٩٩ بإطلاق عملة اليورو في سوق المال العالمي. وإذا أثرت عملية

التوحيد الأوروبية في الهويات الوطنية، فإنه من المتوقع إيجاد شعورا أقوى بالإنتماء إلى أوروبا في الدول الأعضاء مثل ألمانيا مما وجد في دول أخرى مثل سويسرا وبولندا وبلغاريا. وعلى الرغم من أن مجموعات تجارية أخرى أقل اندماجا من الناحية السياسية يمكن أن تلعب دورا مماثلا، مثل مجموعة ASEAN وSCM وNAFTA وSADC.

قامت دراسة القيم العالمية World Values Study بطرح الأسئلة التالية لتحلل إلى أي مدى يثق الناس بالمنظمات العالمية المتعددة الأطراف:

((سأذكر عددا من المنظمات، وأرجو أن تجيب عن مدى ثقتك بكل واحدة:

هل هي ثقة كبيرة جدا أم كبيرة أم ثقة غير كبيرة أم لا تثق أبدا؟

- الأمم المتحدة.

- الإتحاد الأوروبي.

أظهرت النتائج نسبة الذين قالوا إن ثقتهم كبيرة جدا أو كبيرة. والنتائج الإجمالية، من أوائل التسعينيات حتى منتصفها عبرت الأغلبية (٥٧ ٪) عن ثقتها في الأمم المتحدة وربما كان تصويتا بالتأييد كبيرا، بينما عبر ٤٤ ٪ عن ثقتهم بالهيئات الإقليمية كالإتحاد الأوروبي وNAFTA. ولعل النتيجة المذهلة حقا هي أن الناس يثقون بهذه المؤسسات العالمية والإقليمية أكثر مما يثقون بحكوماتهم المحلية، حيث إن الثلث فقط (٣٤ ٪) عبر عن ثقة ما. وكان هذا الفرق واضحا في مجتمعات ما بعد الصناعة وظهرت خاصة في مجتمعات ما بعد الشيوعية، حيث (على الأقل قبل كوسوفو) كان ٢٧ ٪ يثقون بحكامهم المحليين بينما كان ٦٠ ٪ يثقون بالأمم المتحدة. إذا كان نمو (المواطنين النقاد) قد أنهك التأييد والدعم للمؤسسات الجوهرية للحكومة التمثيلية كالأحزاب والمجالس النيابية والمدراء التنفيذيين في الديمقراطيات العريقة، كما نوقش في مكان آخر، يبدو أن العملية لم تهمل بعد ثقة الشعوب في الأمم المتحدة.

والتحليل الأعمق لمواقف أولئك الذين دعموا الأمم المتحدة والهيئات الإقليمية أكدت كثيرا من الملاحظات التي قدمت سابقا في ما يتعلق بمزيد من الثقافة العالمية. مرة أخرى إن

مجموعة المواليد الأصغر سنا (كوهرت) مرتبطة بشكل كبير مع الوطنيات، وذلك أن ٦٠ ٪ من جيل السبعينيات يدعمون الأمم المتحدة بالمقارنة مع ٤٣ ٪ من جيل ما قبل الحروب وثورات الإستقلال. وهنا فجوة أجيال موازية كانت واضحة في مستوى الثقة بالهيئات الإقليمية. ومرة ثانية، تعلق المنظور العالمي بمستوى الثقافة الأعلى وكذلك التمدن، على الرغم من أن النساء دعمن الأمم المتحدة أكثر من الرجال. وكان نوع الحكومة هاما أيضا، فالتأييد الأعظم للأمم المتحدة وللهيئات الإقليمية كان بين الدول غير الديمقراطية. يمكن أن تساعد عوامل كثيرة ممكنة في شرح المتغيرات عبر الأمم والتي ظهرت، مثل إن كانت الدول النامية هي المستفيدة من تدفق المساعدات والعون التنمزي من الأمم المتحدة إضافة إلى دور الهيئات الإقليمية في تنشيط أسواق التجارة والتصدير للدول الأعضاء.

مستقبل الهوية الوطنية أمام مواطنة عالمية متوحشة:

قد نقف من خلال الموضوع على أدلة كبيرة تبين إتجاهات عالمية في حرية تدفق البضائع والخدمات ورؤوس الأموال والناس والفكار والقوة. ولكننا نعرف القليل عن نتائج هذه التطورات على الرأي العام. هل زادت العولمة عدد العولميين، مواطني العالم، الذين يشعرون بارتياح في السفر والعمل والعيش في مجتمعات مختلفة. أم هل كان انتعاش في الوطنية أو المحلية كرد فعل؟. يفترض نمو الثقافة العالمية غالبا، لكن وراء المؤشرات الجماعية كاتجاه تدفق الأخبار وأفلام السينما أو أعداد محال ماكدونالدز في العالم. إننا نعرف القليل عما يعنيه الناس حول ما يشعرون حول العالم وعما إذا كانت التغيرات البنيوية قد بدلت الهويات والإنتماءات الأساسية. وكما يعلق ديفيد ماكرون David Mc Crone وباولا ساريدج Paula Sarridge، "الهوية الوطنية هي واحدة من أكثر الأمور التي نوقشت ولكنها لا تزال أقل المفاهيم فهما في أواخر القرن العشرين". وفكرة الإنتماء إلى العالم هي أكثر مراوغة وتعقيدا.

إن نتائج هذا المقال هي التنوع "هل نصف الأس فارغ" أم "نصف الكأس مملوء". يمكن أن يستخدم تفاسير الدليل لدعم كلا الجانبين من الحوار حول الوطنية. فمن جهة، صحيح أن العالميين يبقون اقلية متميزة، ويبقى معظم الناس مرتبطين بجذور المجتمعات المحلية والإقليمية والوطنية فتعطيهم إحساسا بالدم والإنتماء. وعند السؤال، يحتمل أن يرى معظم الناس أنفسهم

يعيشون في برلين أو براغ أو أثينا أكثر من المشاركة بالشعور المنتشر بأنهم أوروبيون وأقل من ذلك بأنهم مواطنون عالميون. فالعولمة التي تربطنا بشبكات إتصالات جماهيرية وتدفق السلع ورؤوس الأموال وقوى السياحة الجماهيرية والسفر لم تتمكن بعد من تدمير الروابط المحلية.

ولكن من جهة أخرى، إن أهم المؤشرات على التغير الثقافي هي اختلافات ملحة في المواقف العالمية التي تتبناها أجيال مختلفة. إن أكثر الإدعاءات تفاؤلا لدى بعض أصحاب النظريات في ما يتعلق بسقوط دولة الأمة وتآكل الوطنية ليست واضحة بعد. ولكن في نفس الوقت فقد اقترح تحليل الفئات الخاص بمسح القيم العالمية أن الرأي العام على المدى الطويل ينتقل باتجاه عالمية أكثر. ولعل أكثر ما يبعث على الدهشة أن نحو خمس المواليد بعد الحروب وثورات الإستقلال يرون أنفسهم مواطنين عالميين على الكرة الأرضية، يتعرفون بقارتهم أو بالعالم ككل، لكن ذلك يصح على واحد من عشرة فقط من المجموعة التي نشأت في سنوات الحروب وثورات الإستقلال، وحتى أقل من ذلك في جيل ما قبل الحروب وثورات الإستقلال. ويتضح تقسيم آخر في ما بين الأجيال من خلال المواقف، كدعم مؤسسات الحكم العالمي وسياسات التجارة الحرة وأسواق العمل المفتوحة. إذا تمت المحافظة على هذا الإتجاه، نستطيع أن نتوقع رؤية مد ناهض من التأييد الشعبي للعالمية في العقود المقبلة، من خلال عملية تدريجية لمجموع الأجيال. ويتوقع أن يسهم التمدن المتزايد وارتفاع مستويات التعليم باتجاه هذا التطور العام. والتغير الثقافي ذو تأثيرات هامة في الشرعية الديمقراطية للمنظمات العالمية مثل الأمم المتحدة والإتحاد الأوروبي إضافة إلى الخلاص التدريجي من بعض الحواجز ذو الجذور العميقة التي تفصل بين أمة وأمة. بإيجاز، إن الجيل الأصغر الذي عاش في عصر ما بعد الحروب وثورات الإستقلال هو أقل وطنية من أمهاتهم وآبائهم، ويبقى الأمر أن نرى إن كان أولاد هذا الجيل سيحافظون على هذا الإتجاه.

مدير المجلة

د. بلهول نسيم

التأطير والوساطة السياسية كآليات لتسيير التغيير السياسي في المجتمعات العربية

بقلم/ د.نوي الجمعي

جامعة سطيف/ الجزائر

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

قسم علم الاجتماع

الملخص:

بالنظر للطابع المفاجئ للمطالبة بالتغيير السياسي، والعنف الذي رافق هذه المطالب في بعض المجتمعات العربية، كتونس ومصر، البحرين واليمن والجزائر وليبيا ومنذ أكثر من سنة في سوريا، نجدها قد أفضت إلي عودة جملة من المفاهيم للفلسفة السياسية وعلم الاجتماع السياسي وهما مفهومي «التأطير والوساطة السياسية».

مع العلم أنها آليات هامة في الحياة السياسية للمجتمعات التي تنعم بالاستقرار والرفاه الاجتماعي، وهو ما تؤكده الشواهد التاريخية.

إن التأطير والساطة التي تؤديها الأحزاب السياسية والمجتمع المدني، ووسائل إعلام احترافية تؤدي دور المعلم في «البيداغوجيا السياسية» هي الكفيلة بترسيخ الثقافة السياسية عموما وثقافة التغيير، لكي تحتقن الدماء ويتم الانتقال الديمقراطي السلس الهادئ، من خلال التداول علي السلطة، وترقية الحوار في الفضاء العام بين السلطة والمجتمع، وهو ما يعرف في العلوم السياسية بـ«مأسسة» الصراع بين القوي السياسة وإدخاله إلي رحم المؤسسات عوض أن يبقي الشارع هو الفيصل.

ففي هذا الشأن تبرز رؤيتين حول صيرورة الإصلاحات والتغيير السياسي وطابعه وتتمثل في الفرضيات التالية:

- الإصلاح يمكن أن يتم بالشكل الذي عرفته كل من تونس ومصر وما تريده الجماهير راهنا في اليمن وليبيا وسوريا، وهذا الشكل يحمل مخاطر جمة وانزلا قات ومستقبل مجهول لهذه

الشعوب، بالنظر للخلخلة التي تعرفها المؤسسات المختلفة للدولة، لأجهزة الأمن والمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة.

- فى حين الشكل الثاني وهو ما يعرف بالانتقال التدريجي التدرجي، أي إدراك مسبق لضرورة التغيير السياسي، من قبل السلطة القائمة والأحزاب وقوي المجتمع المدني وكذا النخب المثقفة في مرافقة المجتمع، من خلال عملها علي ترقية رغبات الأفراد وإشراكهم، وتأطير الحوار العمومي وترقيته دون إقصاء.

لكن عملية التحول الديمقراطي في كنف السلم تستلزم مشروطيات، أهمها علي الإطلاق هو ضمان التأطير والوساطة السياسية، لتسيير التمثلات المختلفة للشرائح الاجتماعية للتغيير السياسي. كما تطرح من الزواية المعيارية، الكثير من التساؤلات علي المستوي النظري والعملي علي حد السواء، كيف يتم التأطير السياسي؟ ومن هو جدير بالقيام بالوساطة (الفاعلون والمؤسسات) بين السلطة من جهة وبين مختلف القوي السياسية وما هي الآليات المثلي والاستراتيجيات المعدة للغرض؟ لكي تلتقي حول الحدود الدنيا من التوافق للمشاركة في التغيير والتحول السياسي.

هذه الانشغالات تحيل من الناحية النظرانية إلي ضرورة بحث هذه المفاهيم في سياق واقع كل مجتمع وعدم إسقاطه جزافا، علي واقع المجتمعات العربية الذي يختلف بالنظر للتطور التاريخي لكل مجتمع كون مفهومي التأطير والوساطة السياسية هما مفاهيم للتراكم التاريخي، وبحثهما يستلزم أيضا إدراك التاريخانية، كأداة للتحليل والتصورات والاستراتيجيات الواجب إتباعها في كل مشروع للتغيير مهما كان طابعه: سياسيا، اجتماعيا أو ثقافيا.

في ضوء ما سبق، تسعي المداخلة الراهنة مناقشة جملة من المفاهيم والقضايا الراهنة، حول ثقافة التغيير السياسي في الوطن العربي علي النحو التالي:

١ - محددات مفهومي التأطير والوساطة السياسة.

٢- التأطير السياسي آلية لترقية رأس المال الاجتماعي.

٣- النخب، الوساطة ودورها في ترسيخ ثقافة التغيير في العالم العربي.

٤- «مأسسة» المطالب والصراعات هي الحل في مجتمعات «الأخطار».

مقدمة:

بعيدًا عن أحكام قبلية قد تنتاب كل باحث في تشخيص واقع معقد مثل الواقع العربي ولاسيما في المجال السياسي، فهذه المداخلة تنطلق من سؤال بمثابة محدد منهجي ومنطلقا للتفكير: فعن اي ثقافة نتحدث في ظل حتمية تاريخية لإحداث تغيير سياسي يضمن التحول الديمقراطي في كنف السلم الاجتماعي؟.

إن التوصيف المكثف للواقع وللشواهد الامبريقية مثلما عودنا عليه الانتروبولوجين في دراساتهم ليس غاية بذاتها، طالما أن واقع العالم العربي معروف، فمن الخليج للمحيط تعيش الشعوب العربية بدرجات متفاوتة حكما سياسيا سلطويا ومسألة اجتماعية حادة أفضت الي فوارق اجتماعية رهيبة وإقصاء اجتماعي رهيب، يطال شرائح واسعة في كل المجتمعات العربية حتي تلك التي تزخر بالريوع البترولية.

ناهيك عن – ألا تسييس– المقصود الذي تمارسه كل من السلطة والنخب التي تحوم في كنفها، فالمجتمعات العربية تسير بإزكاء انقسامية رهيبة واستعمالاتية سيا سوية «politicienne» للأقليات الدينية والعرقية، همها في ذلك الهيمنة والبقاء في الحكم، ففي هذا الصدد ودون عناء يمكن لأي عربي عارف او بسيط أن يجيب إذا ما سئل عن حتمية التغيير السياسي سواء اكان يتمثل لديه بصفة سلمية او من خلال العنف السياسي.

التغيير السياسي في الوطن العربي: حتمية تاريخية وسياسية

ففي تونس لم يتداول علي السلطة خلال ٦٤ سنة سوي رئيسين وهما بورقيبة وبن علي، وحكم مصر حسني مبارك ثلاثون سنة مع محاولة توريث الحكم، لولا الثورة والإطاحة به، أما في البحرين فرئس الوزراء شكل الاستثناء التاريخي في تاريخ الحكومات فمنذ ١٩٧١ وهو في الحكم، وهي ذات الحال في اليمن، فصالح حكمه لثلاثون سنة وغادر السلطة وفق تسوية تاركا ارثا ثقيلا من الصراعات والنزاعات بين اتباعه والمعارضة السياسية، وحتى في المجتمعات العربية التي تبدو للبعض أنها اكثر ديمقراطية وتخرج عن كل تعميم أكاديمي حينما نتعاطى مع واقعها بالتحليل، إذ نلمس تغيير في الرؤساء وهو حال الجزائر، لكن واقعيا أن التغييرات السياسية التي عرفتها لم تكن

إطلاقا تداولا علي السلطة بل انقلابات وتغيرات وقعت تحت طائلة التصفيات الجسدية في بعض الاحيان ومغادرة السلطة إكراها تحت ضغط جماعات خفية من داخل السلطة.

في مقابل هذا الواقع لطبيعة الانظمة السياسية للمجتمعات العربية، التي اضحت تحمل في طاياتها بذور فنائها، عرفت المجتمعات العربية تغيرات هيكلية: أجيال جديدة ومطالب جديدة، تختلف عن تلك التي حملتها الاجيال السابقة، لان السياقات تغيرت فالشباب الجديد تعولمت مطالبهم، يبحثون عن حريات سياسية واجتماعية أفسح، اصبحوا لا يتماثلون والخطاب السياسي الرسمي والإيديولوجيات الشعبوية السائدة، بل يتماثلون وديناميكية الخطاب البراغماتي الذي يتصدى لمشكلاتهم الاجتماعية، والذي من الممكن ان تجسده سياسات عمومية تصونها دولة القانون، كالشغل وسكن وتكفل اجتماعي، علما بأن في الوطن العربي لكي يتم التخفيف من البطالة يجب علي المجتمعات العربية ان توفر ٤٠ مليون منصب شغل في غضون الخمسة عشرة سنة القادمة.

مما سبق، نصبح بغنى عن بحث ما إذا كانت الاسباب والسياقات والمبررات للمطالبة بالتغيير السياسي قائمة، ونحن من الذين يعتقدون انها كذلك، لكن ما يجب بحثه هو كيف نغير؟ وما معني التغيير، وهل يتماثل لدي الشرائح الاجتماعية بنفس الكيفية؟ ومع من وبواسطة اي اليات؟ وهل هو ممكن وفق اجال محددة ؟ وهل التغيير السياسي المنشود سيكون تغيير مؤسسي ينطلق من الانتخابات وتغيير الرؤساء والحكومات، او تغيير مجتمعي يحمل صفة التراكم ومشروع سيروري يشتغل في عمق البنيات الاجتماعية والثقافية محدثا خلخلات لكي تعيد إنتاج مقومات جديدة، تمس الافراد والجماعات لتقبل بعضها البعض وتؤسس للغيرية في الحقل السياسي، وبالتالي تمكن من ترسيخ ثقافة سياسية تسهل من جعل التغير السياسي ممكنا، وتسود الديمقراطية الفعلية التي تعتد بالتداول علي السلطة سلميا.

إن هذه الشروط المعيارية، قد جسدت في تجارب الكثير من المجتمعات، بداء من إفريقيا الجنوبية مرورا بمجتمعات أمريكا اللاتينية وأوربا الشرقية، جعلتها تدخل الحداثة من بابها الواسع بالرغم من أنها لا تعيش نفس تاريخانية «l'historicité» الدول الغربية إذا ما أعتد بها كنموذج في مجال التغيير السياسي السيروري التاريخي، وجعلها مجتمعات قادرة علي ممارسة التغير الهيكلي في الازمات وفي الظروف العادية حتى بات التغيير كعملية هو ممارسة اجتماعية تحملها مؤسسات ونظم اجتماعية وفق تراتبية للأولويات وللمجالات.

مما سبق، يتبدى أن التغيير السياسي موضوعا يبني وبداخل بناءه، يتم تفكيك جملة من العوامل تحملها تساؤلات جمة، تاريخية وابستمولوجية يحملها الاكاديمي كهم، هل التغيير هو انتقال من الممكن هندسته «انطلاقا من سياقات واضحة المعالم، اي لها بدايات ونهايات؟ أم ان التغيير هو موضوع يفرض وفق سياقات دولية وإقليمية حني بات يتخذ شكل العدوى، وضغوطات يحملها المجتمع كحتمية اجتماعية تمليها أزمات، يصبح مساره محفوف بالتحديات ونتائجه ليست مضمونة.

ففي هذا الشأن وبالعودة للتراث النظري حول ما يعرف بالتحول السياسي، وبالنظر للتجارب العديدة التي عرفها العالم منذ ١٩٨٠، يستلزم منا في المقام الاول ضرورة تحديد ملمح التغيير الذي نحن بصدد التفكير فيه، مع العلم أن التراث النظري حول الواقع السياسي في الوطن العربي لازال تراثا سجاليا، فالنظريات الثقافوية بداء من المستشرقين وراهنا من قبل المثقفين الغربين، يرون بأن ثقافتنا وديننا الاسلامي لا يتماشيان والديمقراطية، اي لا يمكن استنباتها في رحم مجتمعات تذيب الفرد وتصهره في بنيات المجتمع، ولا تكرس لمقومات ولوج الفردانية التي اسست في المجتمعات الغربية للحريات ولبروز فضاء عام وفضاء خاص، يحتكم بهم في حماية حقوق الانسان والفرد من جهة، واحترام الفضاء العام الذي هو مؤسسي، الفصل فيه يتم من خلال الانتخابات والديمقراطية التمثيلية وللعمل المؤسسي، مكنت من جعل الصراعات جزءا من المؤسسات، ببساطة إن قيمنا الثقافية المهيمنة هي التي جعلت من التحول الديمقراطي والإصلاح السياسي عسير، وكل تغيير او ثورة يعيشها اي مجتمع عربي إلا وسوف تنتج أزمة أخري، لا سيما في ظل الطرح السياسي المهيمن، فعند التخلص من الانظمة التوليتارية، ستقع المجتمعات العربية رهينة الأصولولية عبر قوي الاسلام السياسي، حيث القوي المنضوية تحت إيديولوجياته، تستعمل اليات الديمقراطية لتتحول ضدها وتنفيها إن هي وصلت للحكم، هذا الخطاب هو الذي زرع الشك والخوف واربك المثقف العربي حينما يفكر في التغيير السياسي وإمكانية نجاحه.

ففي هذا الصدد وبالعودة للمثقفين العرب، علي سبيل الحصر: كتب غسان سلامة في مقال بعنوان حول أسباب لماذا العالم العربي ليس ديمقراطيا؟، وفي مقال أخر كتب عن التحول الديمقراطي مقال بعنوان، ديمقرطين دون ديمقراطية.

في حين ذهب الهواري عدي في تتبعه لواقع المجتمع الجزائري وفي رؤية تشاؤمية، موضحا أن العسكر لن يقبل ببناء نظام ديمقراطي، بل سيظل علي الدوام ينتج نظام سياسي هجيني، ديمقراطي في الواجهة موجه لاقناع الغرب، يفلت للتحليل ويعيش علي المضاربات الفكرية بشأنه، توليتاري

من خلال تزوير الانتخابات وخلق تداول علي السلطة مكيف وحاجة القوي المهيمنة بداخل النظام السياسيي وزمر الاستفادة من الريع.

مهما كانت هذه الرؤى وما تحمله من تشاؤم، ومهما كانت ايضا الادوات المعتمدة في قراءة واقع المجتمعات العربية، السؤال المطروح والذي يكتسي مشروعية علمية هو: هل التغيير السياسي ممكنا؟ وإذا كان ممكنا وهو الاعتقاد البارز طالما ان الكثير من المجتمعات دشنته مفاجئة بذلك الاحزاب والنخب العارفة والسلطة السياسية والرأي العام الدولي والمحلي، جعلت التفكير «النظراني» المستمدة أصوله من الاثنو- مركزية الغربية الحاملة لتعميمات وخلاصات ناجزة لا تفي الغرض.

وعليه بات تبني الرؤية الامبريقية والشواهد الاخيرة، بدء من التسعينيات، وما حدث خلال عام ٢٠١١ في كل من مصر وتونس وليبيا والبحرين وسوريا والانتفاضات الشعبية في كل من الجزائر والمغرب وضغط الشارع في الاردن، وذلك برصد أهم التغيرات التي سجلت علي مستوي الثقافة السياسية وكيف تشتغل راهنا في عمق المجتمعات العربية، ولعل أهمها وهي التي ظلت عوامل ومحددات للاختلاف بين الباحثين والمتتبعين: هي الاسلام السياسي، الانظمة الابوية، الفاعلون التقليديون، علاقات القرابة والفكر القبلي والعشائري، والمعطي الجديد الفاعلون الجدد، اي الشباب الذي لا يتماثل والإيديولوجيات بل له فكر لمواطنة عالمية، تستشف من خلال جملة من المؤشرات: فقدان ثقته في القوي التقليدية وفي الخطاب السياسي المؤدلج، سواء الخطاب القومي الموجه ضد القوي الاجنبية الغربية او الخطاب الديني الذي ينافس الخطاب القومي، بالرغم من تغير ملمحه حيث بات خطابا يوجه لأخلقة الحياة السياسية والاجتماعية خطابا ملفوف بقيم ديمقراطية، كونه لا ينفي صراحة القوي الأخرى علي غرار ما شهدته الاحزاب الاسلامية خلال التسعينات في الجزائر، وهو تحول كبير في التاريخ السياسي للمجتمعات العربية، بمعني أننا إزاء خطاب هوياتي أكثر منه خطابا إيديولوجيا

كل هذه المؤشرات والدلالات، تبين إننا في الوطن العربي لا نفكر في تغيير سياسي مخطط له يدشن وفق علاقة تعاون وتضافر للجهود بين النخب العارفة والنخب السياسية، بل نحن بصدد التفكير في تغير سياسي أملته إخفاقات السياسة والسياسي في علاقتهما بالاجتماعي والثقافي، الشيء الذي جعل من مطلب التغيير يتم تحت وقع ثلاثة عوامل رئيسية هي:

- الكل يطالب بالتغيير السياسي علي اختلاف الايديولوجيات والمسافة من السلطة السياسية، هذا الشبه إجماع، برز في فضاء عام أنتزع عنوة بفعل الاحتجاج واحتلال الفضاء العام، فهو حسب مقولة هابرماس فضاء عام غير شرعي، اي لم يبرز في ظل وساطات او تاطير مؤسسي معروف سلفا، كأحزاب أو منظمات أهلية.

- أفرز هذا الوضع معطي إمبريقي جديد يكمن في بروز فاعلون غير معروفين من قبل لدي النظم السياسية، أفرزتهم تطورات كامنة فلتت للأنظمة السياسية ولم تتبدي للنخب العارفة، هولاء الفاعلون يتفقون حول حتمية التغيير ويختلفون حول مرحلته وطبيعته والآليات المعتمدة في ذلك، وعليه فإن الفضاء العام العام تتفرع عنه فضاءات جديدة لفاعلين جدد، فالجمهور لا يتماثل لديه التغيير بنفس الكيفية، كونهم لا يحملون نفس الثقافات السياسية، بل ثقافات فرعية، فهناك فضاء عام ديني وفضاء عام اجتماعي تفاعلي، وفضاء عام شرعي تقليدي تشارك من خلاله النخب السياسية التقليدية محاولة إعادة إنتاج ذاتها.

- الوساطة في مثل هذه الظروف لم تعد تؤدي من قبل الفاعلين التقليدين بل اضحت تتم بفعل اليات جديدة هي الوسائل التكنولوجية الجديدة كالانترنت والشبكات الاجتماعية، بمعني ان وسائل الاعلام الرسمية التي إلي وقت قريب كانت توجه وتهيكل الفضاء العام لفائدة مشاريع معينة سواء للتغيير السياسي وفق تصورات النظم القائمة وتصورات إيديولوجية معينة قد توقفت عن الاشتغال وأضحت قليلة التأثير، جعلت من التفكير في التغيير يقاوم عبر التخويف ومع الاسف تمارسه حتي المعارضة السياسية تحت مبررات صحيح قد تبدو موضوعية، لكن لا تدرك أن مثل هذا الخطاب سيكرس عودة الرداءة السياسية والفكر الواحد وكل القوي الرجعية التي تريد فرض الامر الواقع، بمعني أن التغيير والإصلاح وتسيير شؤون الاوطان يمر عبرها، وان منح الثقة لقوي جديدة هو في حد ذاته مخاطرة ومجازفة.

في خضم هذه الملحوظات التي تميز المشهد السياسي وبكيفية متشابهة تقريبا في كل العالم العربي، جعلت من التاطير والوساطة السياسية مفاهيم من الضروري التفكير فيهما واعتمادهما كمحكات للإجابة علي التساؤلات المطروحة أنفا، وبالأخص علي ما إذا كان العالم العربي قادر علي نشر ثقافة سياسية تمكن من إحداث تغير سياسي وتبني الديمقراطية كمشروع سياسي.

أولا: محددات مفهومي التأطير والوساطة السياسة

بات من منظور التراث السياسي ونظريات الاعلام والاتصال السياسي مفهومي الوساطة والتاطير مفهومين جوهريين في كل عملية سياسية هادفة، وعليه بات لزاما بحث هذين المفهومين وتوضيح إمكانية الافادة منهما في واقعنا العربي لتطوير التعاطي بين مختلف الفاعلين في مجال السياسية والاجتماع والاقتصاد، وقبل تحديد كل من المفهومين وجب الاشارة الي مسألة في غاية الاهمية تكمن في طبيعة العلاقة بينهما، هل الوساطة تقتضي ان يكون المجتمع مؤطرا ومهيكلا قبليا أم الوساطة كنظرانية «وممارسة هي أحد الادوات التي تسمح بتأطير المجتمع في كل مناحي الحياة الاجتماعية؟».

ففي هذا الصدد يطلعنا التراث النظري أن العلاقة القائمة بينهما هي علاقة جدلية، أثارها هابرماس في الكثير من مؤلفاته دون الاشارة اليهما صراحة، فالفضاء العام يقتضي الاشهار ويقتضي التواصل، كما انه ايضا وبالنظر لسوسيولوجيا الفاعل الاجتماعي يستشف أن الوساطة باتت ضرورية ويمكن فهم وإدراك أهميتها انطلاقا من الثمثلات التي يقيمها الباحثون والمهتمون بها، ففي الاستعمالات الكثيرة لمفهوم الوساطة تتبدي روتين بارزتين:

- الأولى تنظر إليها كتقنية يستحوذ عليها رجالات القانون في الكثير من المجالات، الوساطة العائلية والوساطة في الوسط التربوي وفي المؤسسات الاقتصادية بأنواعها حينما تشدد الاضرابات مما جعلها تتخذ شكل التقنية، طالما انها تعمل علي تجسيد التفاوض والتسوية والصلح كآلية لإيجاد الحد الأدنى من التوافق لخلق عالم مشترك، كما انها تحدد انطلاقا من الوظائف والأهداف التي عادة ما تجعلها محدودة من حيث الزمان إذا ما زال الصراع، توقفت عن الاشتغال.

- في حين الرؤية الثانية للوساطة وهي التي ننوي توضيح أهميتها كآلية لترسيخ ثقافة التغيير عموما والتغيير السياسي علي وجه التحديد، يمكن اعتبارها كفلسفة وروية للعالم، بل هي الية للتواصل الدائم والية للضبط الاجتماعي، تمنح السلطة لمختلف الفاعلين والأطراف للأخذ بمسؤولياتهم ولا يفوضون قراراتهم للعبث فيها، لا سيما في الحقل السياسي الذي هو أكثر تعقيدا والأبعد علي حمل الفرقاء وأطياف المجتمع المعقد والمتنوع للالتقاء بسهولة والقبول بالوساطة، لذا بات للقيام بها أن تتوفر جملة من الشروط القبلية يمكن حصرها فيما يلي:

- ترسيخها كثقافة لا كممارسة ظرفية، بمعني جعلها سلوك قبلي قبل انتشار العنف واندثار راس المال الاجتماعي، كغياب الثقة وتراجع الارادة للتغيير جراء سيادة سيكولوجية جمعية الكل يخاف الكل، المجتمع يخاف السلطة والسلطة تخاف المجتمع، وعليه تبرز قوي ظلامية ورجعية تقاوم التغيير.

- إن الوساطة لا يمكن أن تتجسد كفلسفة ولا كممارسة، دون إدراك أن التاريخ الاجتماعي دوما لا يتلاقي وتاريخ الافكار، وكذا التقاء التمثلات مع الحقيقة السياسية والاجتماعية، بعبارة أشمل إن الوساطة لا يمكن أن تؤدي الغرض في ترسيخ ثقافة سياسية للتغيير الاستراتيجي، إذا ما هيمن الخطاب السياسي النافي للاختلافات في المجتمع، وهو ما نعرفه في الخطاب السياسي في العالم العربي، نخفي الحقائق لا نقر بالفقر والفقراء، ولا نقر بحق الاقليات واضطهادها وحقها في ممارسة ثقافاتها وتعلم لغاتها، لا نقر بالمعطي السوسيولوجي وتهديداته للاستقرار الاجتماعي، وهنا أقصد الاسلام السياسي.

- إن الوساطة تقتضي الاخذ بالتمثلات للتغيير المعبر عنه، كحاجة ليس من الضروري تتماثل بنفس الكيفية لدي كل أطياف المجتمع وقواه السياسية، فالتمثلات التي تجعل من فئات بالمجتمع يقيمون علاقاتهم مع الواقع السياسي كمخيال ومع باقي الفئات الاجتماعية الأخرى لاسيما الشباب، ترسخت لديهم أنهم الأولي للقيام بالتغيير والإصلاح والحكم، كونهم يمتلكون – الشرعية التاريخية طالما أنها أجيال قادت حركات التحرر، هذا الفكر السلطوي لا محالة سينتج فئات أخري يتمثل لديها الفعل السياسي وممارساته المختلفة سواء كمعارضة سياسية او حركات اجتماعية جديدة، بوصفهم فئات مقهورة وضحايا للفئة الأولي، لا يتماثلون والتاريخ كونه لم يتم دمقرطته.

وبالتالي يسعون لإقامة قطائع عنيفة مع الاجيال التي سبقتهم ومع الواقع، تؤدي في الكثير من الاحيان الي عنف وشغب. تتوقف إثرها الوساطة المؤسسية وتتوقف النظم الاجتماعية عن الاشتغال فاسحة المجال لفراغ نهايته عطل مجتمعي يطال كل الجوانب، إنها حقائق تستشف في ظل الواقع العربي وهو ما ينذر به الشباب العربي في عدم تماثله والأجيال التي سبقته مهما كان نوع لونها السياسي او رؤيتها للتغيير، لان المجتمعات العربية توقفت عن الاستثمار في الوساطة والتأطير لهذه الاجيال، من حيث ترقية المواطنة واستبدال او بالا حري دعم الثقافة التمثيلية

بالثقافة التشاركية، ودمقرطة علاقتنا بالماضي لتفسح المجال لحرية التعبير عن الحاجات الفعلية المرحلية والتأسيس للأوليات في ظل فضاء عام مشترك، الكل يلتقي فيه حول الاولويات والحاجات الملحة، التي تتماشي والمرحلة والسياقات التى تمر بها المجتمعات العربية في ظل حتمية تاريخية للتغيير سياسي.

مما سبق، إن الوساطة ليست مفهوما أيديولوجيا اي حكر لتيار سياسي معين ولا لمؤسسات دون أخري بل هو نشاط اجتماعي سياسي ثقافي يمارسها كل من له رغبة العيش معا في المجتمع الواحد، مع العلم وبالرغم من كون مفهوم الوساطة هو مفهوم غربي بامتياز لكننا كمجتمعات عربية، نمتلكه في ثنايا بنايتنا الثقافية ومؤسساتنا الاجتماعية المختلفة، العائلة والمسجد، ومجلس القرية او العرش، لكن الوساطة توقفت عن الاشتغال وهذا مرده وفق الرؤية الدوركيمية، ففي مفارقة في المجتمع العربي تم القضاء علي هذه البنيات تحت وقع التحديث والاستحضار لأفكار ناجزة في الحقل السياسي دون أن تنتج من رحم مجتمعاتنا وتاريخنا، مؤسسات عضوية، وهنا أقصد الأحزاب والدولة والمجتمع المدني، التي تتداول في الخطاب العارف والسياسي، دون أن يتم توفير الشروط لترجمتها كممارسة ولمؤسسات لتكون إسم علي مسمى.

وهنا بات من الضروري طرح السؤال التالي: هل هذا الواقع مرده انعدام الكفاءة، من الناحية الفكرية والسياسية، مثقفون وحكام على حد السواء، لا يعرفون مجتمعاتهم، فالربيع العربي او ثورة الكرامة او غيرها من التسميات التي نعت بها الحراك السياسي – الاجتماعي في العالم العربي، تستشف في الكتابات العارفة وفي الخطاب السياسي للأحزاب الحاكمة والمعارضة، التي تجزم صراحة أن ما حدث يشكل عنصر مفاجأة.

لا غرابة إن هي فجاءت المثقف والصحفي والسياسي في الغرب، ولكن أن تصبح كذلك بالنسبة لأقرانهم في الوطن العربي، فهذا ينم عن الانسلاخ والهوة الحادثة بين هذه النخب ومجتمعاتها، من هنا تتبدي أن الوساطة هي مرافقة للمجتمع وتطوراته المختلفة، فالوساطة تنم علي حضور دائم، لو أن العمل الصحفي والإعلامي بات إمبريقيا، ولو تخلت الاحزاب عن صراعاتها الداخلية وعملت ميدانيا مع القاعدة الشعبية ومع المتعاطف، وأن الجمعيات المدينية رصدت حاجات وتطلعات كل الاطياف الاجتماعية واهتمت بترقية العمل الجمعوي، بعيدا عن محاولة استعمال جمعياتها للحصول علي الدعم المادي والتقرب من المسئول للفوز بسكن او التموقع ضمن شبكات الاستفادة من الريوع.

وعليه إن الوساطة تكرس التواصل بين السلطة والمجتمع، للحد من مظاهر البؤس السياسي السائد في المجتمع، وتعمل على ترقية النقاش السياسي في الفضاء العام وهو ما تقتضيه نخب إعلامية ذات مستوي ومحايدة همها خدمة مجتمعاتها لا لدوائر معينة وزمر داخل الحكم.

في الأخير يمكن كذلك التأكيد على أن فكرة الحكم بالوساطة باتت محل إجماع بين كل علماء السياسية كونها تحد من الاحتقانات أو اللا تواصل والقطيعة بين المجتمعات والأنظمة السياسية، طالما أن «الكل دولة» قد ولي كإستراتيجية أمام ما يعرفه العالم من تحرير للاقتصاد والحقل الاعلامي وتعولم رأس المال وفقدان السيطرة علي الاسواق.

أما من الناحية الثقافية وأمام ايضا التطور المذهل للصناعات الثقافية، الدولة القطرية لم يعد بمقدورها إدارة الرأي العام او توجيهه أو مصادرة حقه في التعبير عن أفكاره وقناعاته وحاجاته أمام التطور المذهل لوسائل التكنولوجية والإعلام، التي غيرت علاقتنا مع الزمن وفي المجال ولم تعد المواطنة محلية فحسب بل هي تسير إلي أن تصبح مواطنة عالمية.هذه المعطيات هي التي جعلت كلمة العولمة باللغة الاجنبية تتحول الي عالم-محلية la Glocalisation، وجعلت من الشباب خلال الثورات العربية يلجأ الي الشبكات الاجتماعية والانترنيت ويتجاوز النخب السياسة برمتها مهما كان لونها السياسي.

من هنا لم تعد الوساطة الدائمة في الوقت من خلال مرافقة المجتمع وترقية مطالبه وفردانيته عوض محاربتها والسعي لإذابتها في بني سوسيو- ثقافية بالية، الم تعد الحكامة تقتضي الوساطة لترقية الديمقراطية التشاركية وجعل المواطن جزء من القرار ومن الواقع حتي لا يعيش وعي زائف وفق المقولة الماركسية ولا يعيش الاغتراب واللامبالاة إزاء ما يحدث.

إن الوساطة هي تنشئية دائمة تمارس في كل مناحي الحياة وهي الوحيدة القادرة علي ترقية حس الانتماء للفضاء العام وللغيرية كرؤية فلسفية سياسية، تبداء من العائلة وتمتد للمدرسة والمصنع وغيرها من المؤسسات، لكن إذا ما أبقينا علي تلك الصورة النمطية تحت مبرر الحفاظ علي خصوصية المجتمع العربي، وتكريس الصورة التي رصدها الانتروبولوجي المغربي عبد الله الحمودي اي علاقة الشيخ بالمريد بمعنى إصرار الانظمة السياسة علي رفض التحكيم العمومي للمصالح والصراعات داخل المؤسسات، وتبقى هي المركز السياسي المهيمن، وتظل تحتكم لمنطق توزيع السلطة والمصادر حسب التوازنات التي تقي هياكل النظم السياسية من الاندثار والتلاشي،

فإن التغيير السياسي لن يكون سلسا وهادئا وتدريجيا بل سيكون عنيفا لا يقضي علي الانظمة السياسية فحسب بل سيهدد وجود المجتمعات ذاتها، لذا فالوساطة هي الالية المثلي لترقية ثقافة التغيير السياسي.

ثانيا: التأطير السياسي آلية لترقية رأس المال الاجتماعي

إن مفهوم التأطير السياسي للمجتمعات هو مفهوم له تاريخه، يستشف من خلال الفلسفة السياسية وتاريخ الافكار وعلم الاجتماع السياسي، فهو مفهوم يرادف من الناحية القانونية المأسسة institutionalisation، لكل الحاجات والتطلعات، بمعني أنها تصبح تتكفل بها مؤسسات قائمة بذاتها تكفلها دولة القانون. لكن مفهوم التأطير في سياق تاريخ الفلسفة السياسية، وبالرجوع الي فلاسفة العقد الاجتماعي، وفيبر وماركس والمجال لا يسمح لطرح أفكارهم السياسية حول موضوع الوساطة، نكتفي بتناول أفكار هابرماس، الذي تتقاطع أفكاره مع نريد إبرازه من خلال أهمية مفهوم التاطير والوساطة السياسية، وأهمية بحثهما في سياق واقع المجتمعات العربية،.لماذا هابرماس؟.

العودة إلى مؤلفه الفضاء العام تفرضه، شواهد إمبريقية ترتبط بالحركات الاجتماعية والحراك السياسي الجديد. حيث الحركات الاجتماعية الكلاسيكية قد ولي تأثيرها لفائدة حركات اجتماعية جديدة، تخترق الانتماء الديني، الطبقي، ألاثني والجغرافي، إننا إزاء حركات تفلت للتأطير من قبل قوي سياسية دينية او نقابية، بل هي حركات هجينية تحتاج لإعادة التفكير في السياسي، وقراءة واقعية متجددة للواقع السياسي في العالم العربي.

لأنه دون عناء فكري فالمجتمعات الغربية، تبدو اقل عنفا من المجتمعات العربية، فهذا ليس معناه أن الصراعات غير موجودة، وان الاختلافات قد تم تجاوزها، وإنما هي مجتمعات تؤطر الافراد والجماعات وتخلت عن مفهوم الشعب لفائدة مفهوم المجتمع، من خلال حضور فاعلين واليات، تؤدي أدوار تمكن من تفادي العنف وذلك بإدخال الصراعات رحم المؤسسات (البرلمانات، تنمي راس المال الاجتماعي، تجد ذلك التمفصل بين النظريات العارفة يترجمها هولاء الفاعلون في المجال السياسي) إنها بعبارة أشمل عملت علي تسييس المجتمع ومرافقته في تطلعاته وحراكه.

هابرماس في مؤلفه، المشهور» الفضاء العام « يبرز كيف أن الإشهار كمبدأ لشرعنة الرقابة الفردية والجماعية للأفراد على السلطة، وهو ما تم بالتدريج من خلال التمثيل الفردي أو الجماعي، للتقييم وللنقد العقلاني ضد السلطة السياسية.

من خلال هذه الفكرة، يتبدي أن التاطير لا يمكن بلوغه دون تمكين الفرد من الاطلاع على الشأن العام ومراقبته وهو ما يعرف في الخطاب العارف بالرقابة المواطنية، أي أن التاطير هي علاقة سياسية، يحكمها مبدأ: لك الحق في الحكم ولي الحق في الاطلاع والنقد، والرقابة.

ففي سياق واقع المجتمعات أين مشروع الدولة لم يكتمل بعد وهو حال المجتمعات العربية، تبقي هذه الغاية صعبة المنال، حيث تسود علاقة من نوع خاص، أين المجتمعات تحلم بحاكم عادل يمنحها حق العيش ويحرمها حقوق المشاركة وممارسة حرياتها في الفضاء العام.

إن التاطير السياسي، أيضا لا يمكن فهمه وبلوغه دون إدراك انه يخضع لتبدل الهيكل الاقتصادي، حيث تؤثر على العلاقات الاجتماعية والهيكلة الاجتماعية العامة للمجتمع، بروز طبقات جديدة، فقراء جدد، وبورجوازية جديدة.

وهو ما عرفتها المجتمعات الغربية فمنذ القرن السابع عشر والثامن عشر، تشكلت عناصر الفضاء العام البورجوازي، وبدات بمأسسة علاقاتها. فالدولة الحديثة، بدت ترافقها بورجوازية صاعدة تشكلت من موظفي الادارة الملكية، وحقوقين، وأطباء ورجال دين، وأساتذة...) أي طبقة متعلمة في مقابل الطبقة التي سيطرت سابقا من حرفيين وتجار.

إن التذكير بهذه الملاحظات التاريخية، الغاية منه هو إبراز أن التاطير السياسي، تقوم به النخب وما كان للفضاء العام البرجوازي أن يتشكل بمعزل عن هذه الفئات، حيث تدريجيا بدي ما هو صالح عام أو شأن عام يشغل بال هذه الطبقة الاجتماعية، ويتشكل وعي لديها بضرورة الدفاع عنه.

لكن هذا الدور، ما كان لينجح ويتجسد كممارسة لولا مصاحبته بالإشهار، الذي دعمته صحافة قوية، شكلت قراء لها يمكن اعتباره بجمهور «ابستيمي»، عارف قادر علي المشاركة كوسيط بين النخب والعامة، يساعد في نشر الأفكار، وتشكيل رأي عام قادر علي ممارسة حضوره في الفضاء العام. من خلال جملة من الحقائق التاريخية السوسيولوجية: وبالتالي تشكل اتصال عمومي، وجمهور قارئ يشارك بالنقد.

- بدت تظهر أشكال جديدة للتنشئة، تقوم على ممارسة الحوار واستعمال العقل، حيث كل فرد يضع أفكاره علي المحك في المجالس والنوادي لقياس صدقها وممارسة حكمه علي أفكار الآخرين، بمعني التنشئة السياسية، كآلية للتاطير ساعدت علي إدراك الغيرية، في الاختلاف أو التقاسم للأفكار.

هذه المشروطيات التاريخية، تأسست من خلال مبدأ الإشهار السياسي، إلي بروز فضاء سياسي جديد أين تتم وساطة بين الدولة والأفراد. أي بين حاجات الأفراد والدولة تعرف في لغة العلوم السياسية بالرأي العام.

قد تبدو هذه الأفكار صعبة المنال في سياق واقعنا، لكن ليست مستحيلة إّذا ما تم إدراكها من قبل النخب العارفة، ولكي تتجسد على أرض الواقع ويتم تاطير المجتمع لاحتواء العنف، يستلزم توفر شرطين أساسين:

١- الإعتياد بالكفاءات السياسية.

٢- وترقية مسارات تشكل فضاء عام لتبرز الكفاءات السياسية، والكفاءة المواطنية.

بعدما تم التذكير بجملة من الافكار حول التطور التاريخي للتاطير السياسي في خضم تطورو تبدل العلاقات الاجتماعية تاريخيا وما قد يرافقها من تطلعات للشعوب وما تمليه السياقات الدولية والمحلية، يصبح التاطير السياسي الناجح، مؤشراته تقاس من خلال مفاهيم جديدة روجت لها نظريات متعددة المرجعيات الفكرية والإيديولوجية، ولعل أهمها هو رأس المال الاجتماعي.

لكن ما هي علاقته بمفهوم التاطير السياسي؟ وكيف يساهم في استقرار المجتمعات؟ وكيف يثمن لجعله أحد الاليات المستعملة في سياق الأزمات المجهولة المخارج التي تحدق بالمجتمعات المتحولة؟ وكيف يؤسس لولوج الثقافة السياسية؟

إن مفهوم رأس المال الاجتماعي أول من استعمله هو بيار بورديو في عام ١٩٨٠، وطوره لاحقا بينتام عام ١٩٩٥.

فبيار بورديو، أنطلق من فكرة أساسية مفادها، ان مفهوم رأس المال يندرج في مجال المصلحة وتراجع الوعي، بمعني أن رأس المال الاجتماعي هو « جملة المصادر المتوفرة أو التي تتوفر لفرد

أو جماعة بحكم الرابط الاجتماعي والشبكات التي تسيره، وكذا المعارف والاعتراف المتبادل الممأسس وشبكات التعبئة المجتمعية».

في حين كوليمن، وخلال سعيه تجاوز الفر دانية الاقتصادية، عرف رأس المال الاجتماعي من منظور وظيفي وفي نسق الاختيار العقلاني للفرد أو الجماعة: بمعني تسليط الضوء على المؤسسات الاجتماعية كسياق يشترط ويتحكم في اختيارات الأفراد.

فراس المال الاجتماعي، يتبدى كمصدر الفعل السياسي الاجتماعي، كما يتحدد حسبه من خلال وظائفه، بمعني أن المجتمعات ذات راس المال الاجتماعي هي القادرة علي إدارة الانتقال والتحول والحفاظ علي الاستقرار الاجتماعي، فوفرة بعض أمارت راس المال الاجتماعي يمكن ان تسهل من حياة المجتمعات، كتفادي العنف، وتعزيز الثقة، وتحدد التطلعات وتضمن الإعلام، وترسخ للقيم والمعايير والعقوبات.... الخ).

فهو بمثابة ملكية جماعية تحوزها المجتمعات في التاطير الذاتي، وهي بمثابة معلم في التربية المدنية.

وتذهب الدراسات الامبريقية حول مفهوم راس المال الاجتماعي بالرغم من عدم تطورها الكبير في الحقل السياسي، الي ان المجتمعات التي تحوز رأس مال اجتماعي هي المجتمعات الأكثر قدرة علي التكيف للتغيير ومجابهة الأزمات، كونها تحوز، عامل الثقة في مؤسساتها، وترقي علي الدوام معايير التبادل الاجتماعي والتضامن، وتنشأ شبكات للتعبئة المدينية.

فالمجتمعات التي تتوارث رأس مال اجتماعي كبير وقوي هي المجتمعات التي يمكنها إن تنمي التعاون الإرادي والفضائل المدينية والسياسية.

مما سبق، وبالعودة لواقع المجتمعات العربية عموما والمجتمع الجزائري علي وجه الخصوص، يمكن الجزم دون تردد أننا إزاء فشل صريح إزاء تثمين موروثنا الاجتماعي بوصفه رأس مال، من فضائل الثقة، والتعاون والتآزر والحفاظ على الوحدة وغيرها من الفضائل الاجتماعية، والتي ظلت النظم السياسية تروجها في الخطاب السياسي لكن تحول دون توفير الاليات لتجسيدها.

وهو ما يمكن إرجاعه إلي فشل التنشئة في شقها الثقافي «الاجتماعي والسياسي، إنها حالة من البؤس آل إليها المجتمع في علاقة الأجيال بعضها البعض في الحقل السياسي مما عزز من فقدان الثقة، وغياب التاطير والانفراد بالسلطة وتغييب المصلحة العامة، كلها أسباب، جعلت رأس المال

الاجتماعي الذي دونه- لا يمكن تاطير المجتمع سياسيا- يتراجع ويتآكل عبر السنين تحت وطأة الأزمات المتعاقبة والمتعددة الأوجه والأبعاد.

ثالثا: النخب، الوساطة ودورها في ترسيخ ثقافة التغيير في العالم العربي

دون الخوض في نقاش نظري حول مفهوم النخب الذي مثلما يشر جيوفاني، فالمفهوم تطور بفعل التغييرات الايديولوجية والتكسنوميا المجحفة التي ظلت في خضمها يتم خندقة النخب، ناهيك ايضا علي أن مفهوم النخب وتمثلاته مرهون بطبيعة النظام السياسي القائم، وهو ما يستشف فعلا من خلال التراث النظري الذي طوره مفهوم النخب حتي تحول لتخصصات قائمة بذاتها في الكثير من المجالات العلمية في العلوم السياسية وعلم الاجتماع السياسي والاقتصاد وعلوم التسيير وغيرها.

وللإشارة فإن التاريخ الافكار في مجال العلوم السياسية يشير إلي مرحلتين بارزتين في دراسة النخب فالمرحلة الاولي تمتد من عام ١٩١٥ الي غاية ١٩٨٠ والمرحلة الثانية وتمتد من ١٩٨٠ الي غاية الفترة الراهنة.

حيث في نظريات موسكا وباريتو، ظل مفهوم النخب يحيل الي معارضة المفهوم الماركسي الذي رصد مفهوم النخب في النخب المهيمنة اقتصاديا والحاكمة، اضحي مفهوم النخب يتجاوز هذه الرؤية بل يدقق في أصولها الاجتماعية والثقافية، والمجالات التي تبرز في خضمها، والمكانة التي تحتلها، وكذا ايهما أكثر تاثيرا واشتغالا في المجتمعات.

هذه الطروحات الجديدة، دحضت المفاهيم الكلاسيكية لنظريات باريتو وموسكا، بالرغم من اهميتها في التأسيس النظري، وهدا لكون أن النخب ووفق البراديغم الامبريقي- لم تعد تلك الاقليات التي تبرز في تاريخ وسياق معين لتنفرد بأخذ القرار لفائدة المجتمع.

وعليه إن مفهوم النخب لم يعد ذلك المفهوم الكلاسيكي الذي إعتبر تبوء المكانة كنخب حالة فطرية ولا الهيمنة تنم علي تلك القوة السيكولوجية، بل أن النخب الراهنة هي محصلة تراكم معطيات سوسيولوجية كالتنشية بأنواعها والتكوين، وطبيعة الانظمة السياسية - إقصائي أو إدماجي - أي أن النخب يمكن ان تبرز في كنف أنظمة ومجتمعات توفر إمكانية تجسيد الذات وهي كثيرة لا يتسع المجال لذكرها، يمكن فقط الاشارة للعدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص وضمان الحريات والحقوق الاساسية.

إذا ما سادت هذه الشروط، من منظور نظرية سوسيولجيا الفاعل لتورين، تتحول هذه النخب إلى فاعلون في الحياة الاجتماعية، قادرون علي التأثير في قرارات الحياة الوطنية للمجتمعات.

إن هذه التوصيف وفي شق كبير منه تحيل ألي واقع المجتمعات الديمقراطية، التي تجاوزت نخبها الصراع الداخلي وأضحت تتكامل وفق تقسيم اجتماعي للعمل في مجتمعات تنتظم فيها الحياة الاجتماعية وفق الكفاءة والحضور الامبريقي، وفي الكثير من الاوضاع باتت تتجاوز السلطة الحاكمة في جرأتها وطروحاتها في تسير مجتمعاتها وهي حالة النخب العارفة حتي فرضت ذاتها كمصادر ومرجعيات في كل نواحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بما فيها العلاقات الدولية والجيو- إستراتيجية.

ضمن هذا المنطلق يمكن مناقشة دور الاحزاب السياسة ومؤسسات المجتمع المدني كآليات لتأطير المجتمع واليات للوساطة بين السلطة والمجتمع.

بيد أن ما يمكن تقديمه كاحتراز منهجي تحليلي للظاهرة الحزبية في الوطن العربي وهو موضعتها ضمن طبيعة النظام السياسي، كون هذا الاخير مثلما تطلعنا به الدراسات حول الاحزاب سواء الكلاسيكية أو الحديثة باتت الاحزاب السياسية ما هي إلا صورة عاكسة لطبيعة الانظمة والمناخ السياسي العام الذي تنشط فيه، ناهيك علي التطورات التي تعرفها النظم السياسية سواء بصفة جلية او تحولات كامنة لازالت تحتاج إلى بحوث معمقة لاستكشاف خباياها، نظرا لتبدل طبيعة النخب السياسية، وبروز مفهوم النخب القطاعية، وكذا تحول الانظمة السياسية في معظمها بعد موجة التحول الديمقراطي التي سادت العالم بداء من الثمانينات.

حيث باتت الانظمة السياسية سلطوية وهجينة متخلية عن طابعها الشمولي، تمزج بين الانفتاح والمراقبة البوليسية، وتنتج معارضة مكيفة تخدمها، و تحولها السياسي الذي يروج له الحطاب السياسي والخطاب العارف الاعلامي والأكاديمي، بات موجه لإقناع العالم أكثر من إقناع مجتمعاتها.

وعليه فباعتماد التاريخ يقف كل متتبع إلي أن العلاقة بين النخب السياسية والنخب القطاعية الأخرى، قد تغيرت فالسلط السياسية باتت في غني عن نخب سياسية احترافية التي فقدت مركزها الاستراتيجي في الحياة السياسية بعدما ولجت نخبا قطاعية جديدة

فبالر غم من كون الاحزاب الأحادية، علي غرار جبهة التحرير في الجزائر وحزب الوفد في مصر والحزب الدستوري في تونس، كانت أحزاب تنتج نخبا سياسية احترافية تحتكم لإيديولوجيات وتمارس تسييس موجه عقدي للمواطن، تسعي الي تمثيل كل المجتمع وتنفي التنوع والاختلاف، هاهي تعوض بأحزاب – الالات انتخابية – اي همها ربح المعارك الانتخابية تحكمت فيها نخبا انبثقت من رحم النخب القطاعية ليس لها علاقة بالسياسة، إما انها خلقت لاحتواء الاطراف الغاضبة من الاحزاب الاحادية، او بيإعاز من أصحاب المال او من داخل السلطة، همها هو مراقبة المشهد السياسي والحد من التسييس الذي سيؤدي لبروز ثقافة سياسية تنمي المطالب العيدية كالحريات والتداول علي السلطة ومطالبة الحكام بتقديم حصيلتهم.

هذا الإفراز البارز في للمشهد السياسي في الوطن العربي بعد تحول الانظمة السياسية من أنظمة شمولية الي أنظمة سلطوية هجينة، هو الذي أدي إلي الوهن الذي بات ينتاب الظاهرة الحزبية، ويكرس بؤسا سياسيا لا مثيل له، تجلت ملامحه في:

- ضعف الانخراط في هذه الاحزاب.
- غياب برامج عمل سياسية وبالتالي ضعف النقاس العمومي السياسي
- أحزاب تحتاج الي دمقرطة الديمقراطية بداخلها، كونها تعرف ظاهرة الحركات التصحيحية قبل مواعيد المؤتمرات او العهدات الرسمية المنبثقة عنها.
- يسجل تراجع مفضوح في تعبئيه المواطن سواء كمنخرط او متعاطف او متردد للمشاركة في الفعل الانتخابي، نظرا لتزوير الانتخابات والثراع حول زعامة هذه الاحزاب، إنها مشاهد يمكن الوقوف عليها في الجزائر منذ ١٩٩١، حيث لم تتعدي المشاركة السياسية في الانتخابات أكثر من ٥٠ بالمائة، الشيء الذي يطرح إشكالية مشروعية المؤسسات المنبثقة عنها.

هذا الوضع يحيل الي تناول مسألة الاغلبية المنسحبة من الحياة السياسية او كما يعبر عنها بالأغلبية الصامتة، علما [إن هذه الظاهرة راهنا في العالم الغربي تفشت لكن باتت تهيكلها وتؤطرها مؤسسات المجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية ومنظمات الدفاع عن البيئة والنقابات المهنية، والجمعيات المختلفة للدفاع عن المستهلك، وكذا جمعيات المواطنة.

إن المجتمع المدني في العالم العربي هو كذلك بدوره يعيش نفس الظروف اي التدجين السياسي من قبل السلطة فهو لا يخرج عن كونه لجان لمساندة الحاكم والسلطة، والغريب في الامر أنها حركات جمعوية طابعها محلي ومجالات نشاطها ضيقة ومحدودة، ناهيك علي أنها تسير من قبل نخب في مفارقة لا تمتلك المؤهل الاكاديمي ولا الكفاءة الميدانية، لترقي الي موصفات المجتمع المدني، القادر علي تنمية الحس المديني والسياسي يكرس لتراكم ثقافي في المجال السياسي..

رابعا: «مأسسة» المطالب والصراعات هي الحل في مجتمعات «الأخطار»

نال مفهوم مجتمعات الاخطار رواجا واسعا في الاوساط الاكاديمية والسياسية علي حد السواء، منذ عام ١٩٨٦ تاريخ صدور كتاب Ulrich beckh مجتمع الاخطار علي طريق جديد للحداثة، حيث تطرق للأخطار التي تحدق بمجتمعات ما بعد الصناعة، مبرزا في رؤية ينتابها الكثير من التشاؤم حول مستقبل المجتمعات، كغياب التوزيع العادل للثروات، وبروز الكوارث الايكولوجية علي غرار حادثة شارنوفيل، وتفكيك العمالة وتفشي فردانية سلبية جعلت الفرد تنتابه الحيرة ونمكن منه الخوف، كونه يدرك الاخطار التي تحدق بالمجتمع الذي يعيش فيه، كل هذا ساهم في نشره وسائل الاعلام والخبراء الذين باتوا ينذرون في ضوء عولمة قاسية بأن المجتمعات هي في خطر.

لكن هذا المفهوم في النقاش الذي إثاره، لاسيما لدي علماء الاجتماع استغل ليس لدراسة الاخطار الفردية بل الاخطار من منظور ماكرو-سوسيولوجي، كالأخطار الاجتماعية، والاقتصادية والصناعية بما فيها السياسية.

إن الخطر بثير التفكير طالما ان الاخطار ذاتها قد عرفت تحولا فالأخطار الحالية لم تكن هي تلك الاخطار التي عرفتها المجتمعات خلال القرن ١٩ عشر والقرن العشرون، بالعودة الي هذه الملحوظة يمكن الجزم بأن الاخطار تختلف من مجتمع للأخر حسب درجة تقدمه، وطبيعة نظامه السياسي، وقدرة تكيفه والتعبئة لمجابهة الاخطار، والتحكم العلمي وقوة الدولة وذكاء السياسي وكفاءته.

إن الاخطار التي يعتقد الغرب أنه يعيشها تتمثل لديه انطلاقا من تقدمه والمكاسب المحققة من رفاه اجتماعي وقوة اقتصادية فبمجرد بروز أزمات يتبدى لهم أنهم في خطر، حتى أن الخطر والتضخيم باتت سياسات تعتمد – التسيير بتضخيم الاخطار – بغرض التعبئة وتقاسم الاعباء سواء للخيرات او لأثار الازمة من بطالة وتدني المستوي المعيشي وتدهور القدرة الشرائية، وذلك

للحد بما يعرف بجماعات الاخطار، التي تنعزل وتفقد ثقتها في المجتمع وتقضي علي راس المال الاجتماعي، لتجعل من الخطر قادم من داخل المجتمع، وهو ما برز فعلا في الكثير من المجتمعات الغربية بعد تراجع الدولة الراعية، التي تتكفل بالفرد من «المهد الي اللحد لكن لتسيير الاخطار وتجاوزها، برزت الديمقراطية التشاركية وزال الحكم المركزي، وجسدت حريات تسمح بالمبادرة السياسية من خلال «المأسسة» للاختلاف وللصراع ولكيفية إدارة الشأن العام وجعل الفضاء العام، الفيصل بين القوي الاجتماعية، وهو ما يجسده قوة البرلمانات كهيئة رقابية والمجالس الدستورية، وهيئات الرقابة والمحاسبة للمال العام، كلها اختيارات عقلانية أدت إلى مأسسة الخطر لا نفيه من خلال دعم علوم تقييم الاخطار، وإعلام المواطن ليتحمل مسؤولياته مع دولته إزاء الاخطار، ايكولوجية او سياسية، اجتماعية او اقتصادية، مؤسسة لحكامة مع المواطن ومن خلال الشرعية المستمدة منه.

بالعودة لهذا المفهوم ومحاولة مساءلته في سياق واقع المجتمعات العربية ودون تناول كل الاخطار بل التركيز علي الاخطار السياسية فقط، يمكن القول أنها مجتمعات مهددة في وجودها، بالنظر للفشل الذريع المسجل اقتصاديا، وتكريس اقتصاد الريع حني أنه بات اختيار سياسي اقتصادي يروج لمحاولة الخروج منه لكنه في الممارسة السياسية يستشف العكس، فالريع يستعمل لشراء السلم الاجتماعي، ويكرس لإنتاج الزبونية السياسية للكثير من الفئات الاجتماعية بما فيها النخب بأنواعها الامنية والإعلامية والثقافية والجامعية.

وهو ما يمكن الوقوف عليه من خلال الاجور السياسية، اي ان الاجر لا يمنح بالنظر للربح والمردودية في العمل بل يمنح بالنظر للخطر الذي تشكله الفئات المهنية علي السلطة من خلال ما قد تشنه من إضرابات، او ما تقدمه للسلطة من دعم للاستمرار في الحكم.

إن السلطات السياسية لا تريد بناء اقتصاد قائم علي الربح والإنتاج والعمل والتجديد، وتثمين راس المال بشقيه البشري والمادي.

وعليه فإن اقتصاد الريع، لا يكرس لفكر ولثقافة سياسية يحوزها المواطن في مجال العمل والعقلانية الاقتصادية، طالما ان الريع مثلما رصدته نظرية الدولة الريعية، يؤدي الي بناء مشاريع سياسية طوباوية حول تحولات المجتمعات التي تظل تنتظرها دون أن تتجسد، وفي مفارقة تعتقد الانظمة السياسية أن توزيع الريوع سيمنحها الشرعية، لكن ما حدث مؤخرا في العراق وفي ليبيا وفي الجزائر، حيث الريع البترولي لم يشفع لها، نظرا لاتساع الفئات الزبونية وكثرة الافتراس والنهب

أصبح غير كاف، وبالتالي برزت فئات تريد حقها من الريع، ولا تطالب ببناء اقتصاديات، وهنا يبرز الخطر الكبير، وهو ما يوضحه السؤال التالي الي متي ستكفي الريوع لشراء السلم الإجتماعي؟ وهل الريع يكفي لتلبية مطالب اجتماعية واقتصادية جعلت من الفرد العربي مستهلك دون أن يكون منتج؟ هل الريوع ستصمد أمام الازمة الاقتصادية العالمية، حيث يسجل ارتفاع تاريخي في اسعار المواد الغذائية والطبية؟.

مما سبق، إن الريع خطر علي المجتمعات العربية، طالما انه لا يرقي العقلانية لدي الحكام لامتلاك رؤية مستقبلية، ولا يكون مواطنا يطالب بالرقابة في حق السلطة، طالما انه زبون سياسي، مع العلم أن نظرية الاختيار العقلاني تشير الي أن الضرائب المحصلة من المواطن هي التي تجعل الحكام يقبلون حد أدني من الرقابة المواطنية والمشاركة السياسية.

إن الريع لا يمكن توزيعه بكيفية عادلة، مهما كانت وفرته كونه يفلت للمأسسة وللرقابة، فهو ثروة مستقلة تنفرد بها السلطة الحاكمة، وعليه فعلاقة العنف بالريع تظل قائمة ستجعل المجتمعات العربية مجتمعات «أخطار»، لان الفرد تتكرس لديه، قناعة أنه يستحيل الفوز وتبوء مكانة اجتماعية بحيازته ثقافة سياسية والانخراط في الاحزاب والنضال، بل تتمكن من ذاته ثقافة التقرب والتحايل للفوز بنصيب من الريع او الفوز بالوساطة والجاه بمنصب سياسي، لأن الكفاءة لا يعتد بها كراس مال اجتماعي.

خاتمة:

إن ضمان الانتقال السلمي وإدارة التحول الديمقراطي في المجتمعات العربية يبقي مرهونة بالتفكير في السياسة، لكن هذا التفكير يجب أن يقوم وفق أسس واقعية تنطلق من السياق التاريخي، والتجربة التاريخية، وجملة الاحترازات التي يجب الاعتياد بها، والتي يمكن حصرها في النقاط التالية.

- التأطير السياسي هي عملية تراكم للمجهود المعرفي أي لنخب عارفة تنتج وترسم الاستراتيجيات ولنخب فاعلة سياسية تترجمه ميدانيا، ففي سياق واقعنا وبالنظر للتجربة العربية، فالطلاق الحاصل راهنا بين النخب العارفة والطبقة السياسية يرهن العمل السياسي كآلية مثلي لإدارة الشأن العام والأزمات وضمان التحول السلمي من خلال ثقافة سياسية تكرس جملة من المقومات كالغيرية والرغبة في العيش معا، وترقية النقاش العمومي والتخلي ومحاربة العنف

مهما كانت مبرراته ومصادره.

- يجب إدراك أن الانتقال السياسي عبر التاريخ، وفق ما تطلعنا به التجارب المختلفة في العالم سواء في أوربا الشرقية أو آسيا وامريكا اللاتينة، قام علي مبدأ التخلي عن الخطاب الشعبوي، فقيادة التغيير لا تنتظر من حركات اجتماعية غير مؤطرة لضمان وتسيير التحول، لأنها أصبحت في الراهن معوقات للإصلاح والتحول الديمقراطي.

المراجع:

1- Gravitz (Madeleine), Leca (Jean) ; traité de science politique , paris , presses

, universitaires de France, 1985 ; vol 4

٢ - زمام نورالدين، السلطة الحاكمة والخيارات التنموية بالمجتمع الجزائري - ١٩٦٢ -١٩٨٨، دار الكتاب العربي، الجزائر، ط الاولي ٢٠٠٢

3-Michel Camau., la transitologie à l'épreuve du Moyen-Orient et de l'Afrique du nord, dans annuaire de l'Afrique du nord ; Paris CNRS. Editions 2002

4- Ghassan Salamé (dir), démocrates sans démocraties, politiques d'ouverture dans le monde arabe et islamique ; Paris, Fayard ; 1994

5- Lahaouarri Addi, Algérie, chroniques d'une expérience postcoloniale de modernisation, Editions Barzakh, Algérie ; février 2012, pp 19-21

6- Olivier Roy ; au bout des révoltes ; la démocratie ; in nouvel observateur - hors série - les arabes des origines à nos jours - le paradigme destin du peuple du désert ; janvier - février 2012 ; pp 73-75

7-Alain Touraine, le retour de l'acteur, Paris, Fayard, 1984.

8-Martinez (louis), violence de la rente pétrolière, Algérie, Irak, Libye, Paris, presses universitaires de sciences politiques, 2010, nouveaux débats

9-subil person, les représentations multiformes du changement, revue internationale

de psychosociologie et de gestion

10- Emile Durkheim ; de la division social du travail social, Presses universitaires françaises, 2007,

11- Faget J., «La médiation. Une dialectique de l'ordre et du désordre», Déviance et société, n° 3, 1993, p. 221-233 comportements, vol21, 2005

١١-عبد الله الحمودي، الشيخ والمريد، النسق الثقافي للسلطة في المجتمعات العربية الحديثة، ترجمة عبد الحميد جحفة، دار توبقال للنشر، المغرب، الطبعة الرابعة ٢٠١٠.

12- Zineb Benrahhal Serghini et Céline Matuszak, «Lire ou relire Habermas: lectures croisées du modèle de l'espace public habermassien», «tudes de communication [En ligne], 32 | 2009, mis en ligne le 01 avril 2011. URL: http://edc.revues.org/index868.html, DOI: en cours d'attribution

13-Habermas Jurgen ; l'espace public –archéologie de la publicité comme dimension constitutive de la société bourgeoise ; Paris ; 1993. Payot

14- Robert D. Putnam, le déclin du capital social aux etats –unis Lien social ; et Politiques, n° 41, 1999,

14-pierre Bourdieu, le capital social, notes provisoires, actes de la recherche en sciences sociales, numéro 31 ; paris, PUF ; 1980

15- G Busino, élites et élitisme, chap7, recherches historiques sur les élites, Paris ; 1992 éditions - que sais-je

١٦ - عبد الناصر جابي، الممارسات الديمقراطية داخل الاحزاب بين إرث الماضي وتحديات المستقبل، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ٣٠، ربيع ٢٠١١

-17- ulrich beckh, La société du risque. Sur la voie d'une autre modernité, Paris, ditions Aubier, 2001

18- Martinez (louis), violence de la rente pétrolière, Algérie, Irak, Libye, Paris, presses universitaires de sciences politiques, 2010, nouveaux débats

تحديات بناء السلام في أفريقيا مع إشارات خاصة لتجربة شرق السودان

بقلم/ د. مهدي دهب حسن

رئيس قسم العلوم السياسية – جامعة إفريقيا العالمية

Abstract:

Some African countries have faced a variety of conflicts that threaten the nudity of social peace between the components of one state. This has led to the root of the conflict and its complexity. This has led the troubled countries to adopt methodologies suitable for solving these conflicts and consolidating peace. To achieve peace in Africa after the signing of the East Sudan Peace Agreement, which worked to create an environment of peace by achieving political participation and attention to political systems and opening channels of dialogue for reconciliation and justice and enhancing security through demobilization and reintegration of combatants by making them Combines through the implementation of small projects for them or to incorporate them into the regular forces.

This study followed several psychological approaches such as case study, historical and descriptive approach, and field survey

Finally, the paper reached the following conclusions:

1. The success of the East Sudan Peace Agreement (SUDA) in stabilizing the East and reducing the chances of returning to war.

2 - Impeding some values and beliefs on the process of development and peace-building in eastern Sudan and hindered (such as refusal to housing in the villages built with modern building materials other than those traditional materials available in their environments and some of them refused education and prohibited.

3. The conflict between the people of the region over wealth and power by political elites is an obstacle to peace efforts.

4-The process of distribution of development projects based on considerations based on political and social expectations would pose a threat to peace-building efforts in the region

مستخلص الدراسة:

واجهت عدد من الدول الافريقية انماطًا من الصراعات التي هددت عري السلام الاجتماعي بين مكونات الدولة الواحدة، الامر الذي ادي الي تجذر الصراع وتعقده، مما دفع ذلك الدول المضطربة الى اتباع منهجيات تتناسب مع حل هذه الصراعات وترسخ دعائم السلام فيها، وتعبر شرق السودان من النماذج المشرقة في تحقيق السلام في افريقيا بعد توقيع اتفاقية سلام شرق السودان والتي عملت على تهيئة بيئة السلام بتحقيق المشاركة السياسية والاهتمام بالاطر السياسية وفتح قنوات الحوار من اجل تحقيق المصالحة والعدالة وتعزيز الامن عبر عمليات التسريح واعادة دمج المقاتليين باستياعبهم في المجتمع عبر تنفيذ مشاريع صغيرة لهم او بدمجهم بالقوات النظامية.

اتبعت هذه الدراسة مناهج سيسيولوجية عدة مثل منهج دراسة الحالة والمنهج التاريخي والوصفي والمسح الميداني، ومن اهم النتائج التي توصلت اليها:

١-نجاح اتفاقية سلام شرق السودان في تحقيق الاستقرار بالشرق وقللت من فرص العودة مرة اخري الى الحرب.

٢-اعاقة بعض القييم والمعتقدات على عملية التنمية وبناء السلام بشرق السودان وتعيقها (مثل رفض السكن في القري المبنية بمواد بناء حديثة غير تلك المواد التقليدية المتوفرة في بيئاتهم ورفض البعض منهم التعليم وتحريمه.

٣- الصراع بين أبناء المنطقة حول الثروة والسلطة من قبل النخب السياسية مثل عائقًا أمام جهود السلام.

٤- عملية توزيع مشاريع التنمية وفق اعتبارات تقوم على الترضيات السياسية والاجتماعية من شأنها يمثل تهديدًا لجهود بناء السلام بالمنطقة.

توطئة:

يقصد بعملية بناء السلام ترسيخ داعائم السلام والإحساس بالأمن وبناء جسور الثقة في مرحلة ما بعد الحرب، وبالتالي فهي تعد من العمليات الصعبة التي قد تواجه الأطراف المعنية بتعزيز السلام. بالنظر إلى إفريقيا يلاحظ إنها تواجه أزمات سياسية وإجتماعية وإقتصادية حادة قادت إلى صراعات متعددة ومتباينة، بعضها ظلت مستمرة بينما خمدت البعض الأخر «إلى حين»، وهذا الأمر يتطلب ضرورة إتباع إستراتيجيات جديدة من أجل أن لا تعود هذه المجتمعات مرة أخرى إلى خانة الحرب وهو إستراتيجية بناء السلام وتبعاتها.في بعض الحالات وجدت بعض الأزمات الإفريقية إهتمامًا خاصًا من المجتمع الدولي والأمم المتحدة التي سعت إلى تقديم المساعدات لبناء السلام في إفريقيا – « كما حدث في دولتي ليبيريا والسيراليون والكنغو « – ولكنها واجهت تحديات جمة أرتبطت بعمق الصراع وفساد النخب ومقاومة أطراف الصراع وتجاوز مرارات الماضي وفقر المجتمعات المحلية وتقاليدها، ومتطلبات تطوير وإصلاح القطاع الأمني «security sector refor» وإدارة الموارد، وتحييد البعد الخارجي.

وكما هو الحال في التجارب الأفريقية فأن الدولة السودانية في أخر ثلاث عقود واجهت حروبًا طرفية وأزمات سياسية عمقت شقة الخلافات بالقدر الذي هدد بقاء وإستمرارية الدولة السودانية، وكان أبرزها الحرب الأهلية في جنوب السودان والذي إنتهى بإنفصال الجنوب في عام ٢٠١١م، ومشكلة دافور وأخيرًا مشكلة شرق السودان التي إرتبطت بمطالب تنموية منذ وقت مبكر من إستقلال السودان (١٩٥٣م مذكرة مؤتمر البجا) قبل أن يتجدد الصراع في منتصف التسعينيات من القرن الماضي وإنتهت بإتفاقية سلام الشرق وإنشاء صندوق لإعادة إعمار الشرق وبناء السلام إلا أنها واجهت تحديات جمة ستكون محور تناول الورقة.وعليه ستتناول هذه الدراسة محاور تتضمن إطارًا نظريا لمفهوم بناء السلام ومجتمعات ما بعد الحرب ونماذج لبناء السلام في إفريقيا والأزمة السودانية ومشكلة شرق السودان وتحليل وتقييم لعملية بناء السلام بشرق السودان.

مفهوم بناء السلام

تعد عملية بناء السلام من العمليات المهمة التي تقوم بها المؤسسات الدولية في وقتنا المعاصر من أجل حفظ الأمن والسلم الدوليين ولحفظ كرامة الإنسان، وقد تطورت هذه العملية نتيجة لجهود الدول والمنظمات الدولية التي نشأت في مطلع القرن العشرين (عصبة الأمم)، والتي كانت تسعى لإيجاد صيغة لعدم العودة إلى مرحلة الحرب وتقليل مخاطر النزاعات الدولية والحروب، لذلك تدرج هذا المفهوم من مفهوم الأمن الجماعي إلى الدبلوماسية الوقائية Preventive diplomacy ومن ثم إلي صناعة السلام peace making، فرض السلام Peace Enforcement وحفظ السلام peace keeping وبناء السلام peace building وأخيرًا بناء الدولة state building.

مؤخرًا إرتبط هذا المصطلح بأمم المتحدة مما أدي إلى شهرته وإتساع يدخل حيز الإستخدام الواسع بعد أن ورد في مبادرة الأمين العام الراحل للأمم المتحدة الدكتور بطرس بطرس غالي خطة سلام دولية عام ١٩٩٢م، ومنذ ذلك الحين أصبح المصطلح يستخدم على نطاق واسع للدلالة على مرحلة ما بعد الحرب ونشاط مجتمع السلم، والتي تتضمن عملية مصيرية مثل التنمية وبناء الهياكل ومؤسسات الحكم وبناء قدرات المنظمات غير حكومية بما في ذلك المؤسسات الدينية.

إذن عملية بناء السلام عملية تسبقها عدة عمليات وقائية من أجل تريسخها في المجتمعات التي عانت من مررات الحروبات والصرعات الدامية، فهي عملية تنطوي عليها مجموعة من التدابير التي تستهدف الحد من مخاطر الانتكاس أو العودة إلى الصراع من خلال تعزيز القدرات الوطنية في كل المستويات من أجل إدارة الصراع، وإلى إرساء أسس السلام المستدام والتنمية.وكذلك تعرف عملية بناء الدولة هو عملية محلية لتعزيز القدرات والمؤسسات وشرعية الدولة، وخلق تفاعلات بين المجتمع والدولة والتي تقدم الخدمات للناس والفئات الاجتماعية والسياسية.

و تعرف نيكولا تشرغي Necla Tshirgi عملية بناء السلام بأنها العملية التي تهدف في جوهرها منع وحل النزاعات العنيفة، بتعزيز السلام بعد إن يكون العنف قد انقص منه، وبالتالي فهي تهدف لتجنب الوقوع فيه مجددا في مرحلة ما بعد النزاع، فعملية بناء السلام تسعى لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع، بما فيها من الأسباب السياسية، الهيكلية، الاجتماعية، الثقافية، الاقتصادية...»

ويجمع بين الوقاية من الحرب(إزالة أسبابها)، حل النزاع (الإتفاق)و إعادة الاستقرار لما بعد النزاع (السلام)، ويوضح ان بناء السلام هو أفضل تصور لنشاطات موجهة نحو الأهداف المشتركة، وجوهره تعريف بناء السلام تشير إلى عمليات لبناء المؤسسات والبنى التحتية للمجتمعات التي عانت من الحروب الأهلية والنزاعات، وبناء علاقات سلمية تقوم على أساس المنفعة المتبادلة بين الدول التي كانت في حالة حرب، وهذا بمعالجة الأسباب العميقة للصراع.

مفهوم بناء السلام والمفاهيم ذات الصلة:

في أدبيات السياسة الدولية تتداخل عدد من المفاهيم الخاصة بعملية السلام والأمن العالميين، وأحيانًا قد ترتقي هذه التداخل للدرجة الخلط بين هذه المفاهيم ولعلا أكثرها تداخلاً هي:

الدبلوماسية الوقائية Preventive diplomacy:

تعتبر الدبلوماسية الوقائية من ميكانيزمات بناء السلام الأولية ويقصد بها العمل على منع نشوء منازعات بين الأطراف، ووالحيلولة دون تحول المنازعات القائمة إلى صراعات والعمل للحد من انتشارها، ويعرف مايكل س. لوند Michael S. Lund، مؤلف كتاب «منع الصراعات العنيفة: إستراتيجية للدبلوماسية الوقائية»، ويحدد بأنها «الإجراءات المتخذة في الأماكن الهشة لتجنب التهديد أو استخدام القوة المسلحة والمظاهر ذات الصلة من الإكراه من قبل دول أو جماعات، لتسوية الخلافات السياسية التي يمكن أن تنشأ نتيجة لعدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والدولي».

وتطور مفهوم الدبلوماسية الوقائية نتيجة لتيقن المجتمع الدولي والأمم المتحدة في أعقاب الحرب الباردة بإرتفاع كلفة إدارة الصراع لذلك سعت للتركيز على الدبلوماسية الوقائية من قبل الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية وشبكات المنظمات غير الحكومية والدول، وتشمل تدابير وقائية عديدة مثل التحذير المبكر للصراع، تقصي الحقائق، تدابير بناء الثقة، الإنتشار الوقائي للقوات على الأرض في المناطق المتوترة، تقديم المساعدات الإنسانية وإنشاء مناطق منزوعة السلاح.

حفظ السلام Peacekeeping:

يقصد بحفظ السلام الجهود التي تتخذ أثناء النزاع بغرض تخفيضه أو إزالة مظاهر النزاع والوصول لمستوى اللاعنف، حيث يمكن معها إستكشاف أساليب للحل وإصلاح النزاع، وقد يكون الغرض من حفظ السلام ليس حل النزاع من جذوره وإنما إستعادة اللاعنف، وإذا كانت

الجهة المسئولة عن حفظ السلام منظمة دولية يكون دور قواتها على الأرض مهمتها متابعة حفظ السلام والفصل بين القوات المتقاتلة والدفاع عن النفس دون ان يكون مهمتها قتالية.

صنع السلام Peace Making :

يشير صنع السلام إلى الجهود والعمليات التي تتضمن أي عمل يهدف إلى دفع الأطراف المتحاربة للتوصل إلى إتفاق سلام من خلال الوسائل الدبلوماسية السلمية كتهيئة مناخ التفاوض والتحاور بين الأطراف واستعمال الوسائل الدبلوماسية لحل النزاع، وتجدر الإشارة إلى أن صنع السلام لا يتضمن إستخدام القوة العسكرية ضد أي من الأطراف لإنهاء الصراع، حيث تهدف عملية صنع السلام إجبار الأطراف المتحاربة للتوصل الى تسوية سلمية لخلافاتهم عن طريق الوساطة وغيرها من أشكال التفاوض التي تقدمها الأمم المتحدة إستنادًا على الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة، وتقوم الأمم المتحدة على حث الأطراف المسلحة في الميدان لوقف القتال مع العمل من أجل بناء جسور الثقة ورصد أي خروقات على اتفاقات بين الأطراف المعنية، مع تفعيل الشق الدبلوماسي لمواصلة العمل نحو سلام شامل ودائم، أو لتنفيذ ما تم الإتفاق عليه السلام.

فرض السلام Peace Enforcement:

يقصد بهذا المصطلح فرض عملية السلام باللجؤ إلى إستخدام القوة المسلحة أو التهديد لإرغام الأطراف المعنية على الإمتثال للقرارات والعقوبات المفروضة من قبل المجتمع الدولي من أجل الحفاظ على السلم والنظام، وفي العادة يتخذ هذا المسار للحل بعد أن تتفاقم الأوضاع الإنسانية وفقد الأطراف المتصارعة بوصلة الحل، وقد تتضمن جهود فرض السلام إجراءات غير عسكرية كالعقوبات، وإجراءات عسكرية.

اسباب ظهور المصطلح وإهتمام المجتمع الدولي بها:

عملية بناء السلام من العمليات التي إهتدت إليها المجتمع الدولي نتيجة لتطور الفكر الإنساني المهتم بحقوق الإنسان بالدرجة الإولى وتحقيق الأمن الدولي في سياق تطور النظام الدولي وظهور فاعليين دوليين جدد (المنظمات الدولية) خلال القرن العشرين بجانب بعض الأسباب الجدية مثل:

١-إرتفاع تكاليف إدارة الصراعات والتي تشمل مرحلة حل الصراع وحفظ السلام وتأمينه عبر موظفيين دوليين بالإضافة إلى أن الصراعات تبدد الموارد وتعيق التنمية.

٢- كثرة الصراعات بين الدول وتناميها وإتساع دائرة التهديدات الأمنية وإنتشار الحركات والجماعات العابرة للحدود التي بداءت تهدد الدولة بصورتها القديمة (الشرق الأوسط والجماعات المتطرفة).

٣-تطور المجتمعات وظهور المنظمات التطوعية التي تعمل على تنمية المجتمعات المتأثرة بالحروب والنزاعات وتعاظم الجهد الدولي لإرساء الديمقراطية داخل الدول.

٤-تزايد دور الرأي العام في صنع السياسة الخاجية وإزديادة حركة الإتصال والتواصل بين الشعوب وظهور الإعلام الجديد.

٥-تزايد الإهتمام بالقضايا المرتبطة بحقوق الإنسان ودرع المخاطر الناجة عن النزاعات مثل خطر جرائم الإبادة الجماعية والتطهير العرقي.

٦-تزايد المخاطر الناجمة عن الصراعات المسلحة (إنتقال الصراع وتوسع نطاقه، خطر الإبادة الجماعية والإرهاب واللجؤ الغير شرعي وتدمير البنية التحتية والأمراض).

عملية بناء السلام، الحقول والأنشطة والبيئات:

تشمل عملية بناء السلام أنشطة متعددة تعالج أسباب الصراع وغياب الأمن عبر إزالة أسبابه وتحقيق التقارب والمصالح بين الجماعات المتصارعة، وذلك بالإهتمام بقطاعات محددة تعزز من فرص السلام وإستمراريته وفي الغالب تشمل البيئات الأتية:

أولاً قطاع الأمن security sector:

وذلك بالعمل على إزالة الأسباب الأمنية التي أدت إلى قيام الحرب ونشوبها أي تطوير القطاع الأمني عبر دعم المؤسسات الأمنية الرسمية الحكومية ودمج القوات المتقاتلة أو تسريحهم، حيث لا مجال للقوات الغير رسمية، وهذه العملية في العادة يقصد منها إيجاد حلول مرضية للذين كانوا جزءًا من الصراع المسلح.

ثانيًا:ترقية وتطوير البيئة السياسية:

تعمل الأطراف المهتمة بعملية بناء السلام سواء أن كانت أطراف دولية أو محلية لإيجاد صيغة للحكم وتطوير المؤسسات السياسية وفي الغالب تلجأ إلى عملية التحول الديمقراطي

بعد أن أصبحت الديمقراطية موجة عالمية في أواخر القرن الماضي، وبالتالي تسعي هذه الأطراف على محاربة الفساد وتعزيز الحكم الرشيد وبناء المؤسسات الحزبية وإجراء الإنتخابات وتطوير المؤسسات العدلية والقانونية.

ثالثًا: المصالحة والعدالة والوفاق الوطني:

في هذا الإطار تعمل الأطراف المعنية بعملية بناء السلام على تحقيق التوافق الوطني عبر فتح حوارات مباشرة للتسامي ونسيان الماضي، وذلك بتشكيل لجان للمصالحة الوطنية تمثل كافة التيارات السياسية والإجتماعية في داخل الدولة وفتح حوارات صريحة حتي تندمل جراحات الماضي.

رابعًا: قطاع الإقتصاد والرفاهية:

يعد الإهتمام بهذا القطاع من أهم العناصر التي تلجب الإستقرار والسلام في المجتمعات المتقاتلة والمتصارعة، بإعتبار أن نجاح الأنشطة الأخري المرتبطة بعملية بناء السلام تعمد كليًا على النجاحات التي تحقق في قطاع الإقتصاد والتنمية، حيث يعتمد تطوير قطاع الأمن ودمج المقاتليين في الحياة المدنية وعملية الإصلاح السياسي وتأسيس البنية تحتية عليها، فضلاً عن أن معظم الصراعات قد تنشب نتيجة لقصور وضعف القطاع الإقتصادي وغياب التنمية والصراع حول الموارد، كما أن المجتمعات ما بعد الحرب دائمًا ما تكون في حالة ترقب لجائزة التحول التي تتربط بأشواق الرفاهية الإقتصادية والإزدهار(دهب٢٠١١.ص١٥٨).

المصدر: من تصميم الباحث استنادًا على دراسة:

Slutzky. Alejandra and Care Nederland (December2013). Peace building ,from www.carenederland.org/content/uploads/2014/09/PeaceBuildingToolbox-Final.pdf

أطراف العملية والشراكات الدولية:

تقوم بعملية السلام وبناء الدولة أطراف دولية ومحلية مثل الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمانحون الدوليين والمؤسسات المالية الدولية والمجتمع المدني والمؤسسات الغير الحكومية والسلطات المحلية والقيادات الشعبية والمحلية والقواعد المحلية.

التحديات التي تواجه عملية بناء السلام:

تواجه عملية بناء السلام تحديات عديدة من خلال التجارب المختلفة على المستوي العالمي ولعل أبرز هذه التحديات هي:

تحديات داخلية:

مثل ضعف السلطة والمؤسسات السياسية، ضعف الإرادة الوطنية وغياب المشروع القومي وضعف البنية الإقتصادية وإنتشار الفقر

تحديات خارجية:

- ضعف الأدوار التي تقوم بها المؤسسات والجهات الخاصة بالبلدان المتقدمة إقتصاديًا في تشكيل ديناميات بناء السلام.
- الحد من التدخل الخارجي أصبح نهجًا سياسيًا غير قابلاً للتطبيق عملياً.
- تدخل دول الجوار المدعومة من قبل الدول الكبرى، وذلك بإيواء وتمويل المقاتلين والمعارضة السياسية بما يخدم مصالحها في مناطق النزاعات.
- محدودية إضفاء الطابع المؤسسي لبناء السلام في إطار الأمم المتحدة.
- ضعف المنظمات الإقليمية والقارية في التعامل مع المشكلات في نطاقها الإقليمي (مثل الإشكاليات التي تعترض عمل مجلس السلم والأمن الإفريقي من ضعف التمويل) وضعف الدعم اللوجيستي المقدم من المنظمات الدولية
- إختلاف الأجندة بين المجتمع الدولي والقوى السياسية المحلية.

تحديات منهجية وإدارية:

- عدم وجود تصور مشترك لبناء السلام لا يزال يشكل تحديًا كبيرًا.
- ضعف الجانب المهاري والإحترافي لدي بعض الموظفيين الدوليين وقوات حفظ السلام في التعاطي مع بعض المشكلات المحلية التي يصعب فهمها العميق وبالتالي قد يصبح الموظف الدولى جزءًا من المشكلة وليس الحل (عمليات الإغتصاب التي قام بها قوات حفظ السلام الإفريقية في دارفور).

- ضعف المنظمات الدولية في متابعة وتنفيذ وتمويل عمليات بناء وحفظ السلام بالقدر الذي يؤدي إلى تشتيت جهود هذه المنظمات خاصة في حال وجود أكثر من نزاع أو صراع يتصدر المشهد (إندلاع حرب دارفور قلل من قيمة توقيع إتفاقية نيفاشا ومتابعة تنفيذها).

نماذج لعمليات بناء السلام في إفريقيا «تجارب إفريقية:

شهدت إفريقيا العديد من الصراعات التي تسببت فيها عناصر مختلفة للصراع تعلقت بأزمة بناء الدولة القومية الحديثة وتجذر القبلية وتخلف الأنظمة السياسية وضعف بنية الدولة الإقتصادية والسياسية، ومن نماذج تلك الصراعات التي إندلعت في إفريقيا وشكلت تحديًا للمجتمع الدولي ما شهدتها دولتي ليبريا والسيراليون والتي وجدت إهتمامًا من قبل المنظمات الدولية لترسيخ داعائم السلام.

أولاً:ليبريا:اسباب الصراع وجهود بناء السلام

تعتبر لبيريا من دول غرب افريقيا التي عانت من تاريخ مرير من الهيمنة الاستعمارية التي سعت لنهب ثرواتها ومارست تجاه شعبها صنوف من السياسات العنصرية والتي ظات تؤثر على مستقبلها السياسة بخلق صراعات اجتماعية واقتصادية عند النخب الحاكمة.

جزور وأسباب الصراع في ليبريا:

اندلع الصراع في ليبيريا من ١٩٩٠م-٢٠٠٢م بين القوات الحكومية وبين قوات تسمي الجبهة الوطنية لليبيريا تابعة للمسئول الحكومي تشارلز تايللرر سابق وكان الثمة الغالبة للصراع حول الموارد لا سيما الألماس، شهدت الدولة انهيارًا تامًا زهاء عقد من الزمان انتهي بتدخل محلس الامن الذي اصدر القرار ١٤٩٧ في ١ اغسطس ٢٠٠٣م والذي اتشئ بموجبه قوات متعددة الجنسيات في ليبيريا

- **التعدد الاثني:**

ساهم التعدد الإثني في ليبريا نتيجة لتداخل بعضها مع دول الجوار خاصة ساحل العاج غينيا وسيراليون، حيث تتكون ابرز الجماعات الاثنية للبيريا من اثنية الماندنيغ والكران وهي قبائل مسلمة وقبيلة جيو ومانو، بالاضافة الى الافروامركان.

- **سيطرة الأقليات الأفروأمريكية:**

تمثل هذه المجموعات الزنوج الافارقة في امريكا وقد عادوا الي ليبيريا ويعتقد أن اصولهم من هذه المنطقة هجروا قسرًا لامريكا كعبيد وحرروا في القرن التاسع عشر وتسيطر هذه الاقليات فعليًا على السلطة وإحتكارها منذ عام ١٨٧٤ وهي تتجاهل حقوق الجماعات المحلية الأخرى وتكريس نظام أشبه بالفصل العنصري عبر الدستور

طبيعة الحل السلمي وعمليات بناء السلام

انهت اتفاقية اكر للسلام بين الليبريين والذي وقعت في ١٥ اغسطس ٢٠٠٣م حالة الصراع بينهم بعد ان اودت بحياة ١٥٠ الف شخص وتشرد ٨٥٠ الف الي الدول المجاورة، حيث دعم تطبيق اتفاقية وقف إطلاق النار والسلام، والمساعدة في قضايا حقوق الإنسان، تسريع عمليات نزع السلاح، تسريح المقاتلين وإعادة دمجهم في المجتمع (.إصلاح القطاع الأمني (SSR)، دمج الجيش(DDR)).

جزور وأسباب الصراع في سيراليون:

بدأ الصراع في سيراليون في مارس ١٩٩١ عندما أطلق محاربو الجبهة الثورية المتحدة(RUF) حربا من شرق البلاد بالقرب من الحدود مع ليبريا للإطاحة بالحكومة. وبدعم من مجموعة المراقبين العسكريين (ECOMOG) للمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (ECOWAS) حاول جيش سيراليون في البداية أن يدافع عن الحكومة، ولكن في العام التالي قام الجيش نفسه بالإطاحة بها. بعد أن تصاعد الصراع في يونيو ١٩٩٨م تدخل الأمم المتحدة لحل الصراع الدامي وسمي الامين العام للأمم المتحدة مبعوثًا وقوة لنزع السلاح بين المتقاتلين

أسباب الصراع في السيراليون:

مثلت جملة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية اسبابًا للصراع في هذه الدولة المجاورة لليبريا ومن أهم هذه العوامل:

- سيطرة نخب على موارد الدولة (مناجم الالماس في شرق البلاد وحرمان سكان المنطقة من الاستفادة منها قبيلتي المندي والكونو)

- سوء الإدارة والفساد في الجهاز البيروقراطي وبين النخب الحاكمة.

- عدم القسمة العادلة للثروة.

- تمركز عمليات التنمية في العاصمة وتهميش الأطراف

طبيعة الحل السلمي وعمليات بناء السلام

اتبعت الاطراف التي حرصت على ترسيخ السلام في السيراليون منهجية تقوم على منع العودة للحرب وتعزيز السلام فيها، وقد سعوا في ذلك الي:

١-دعم تطبيق اتفاقية السلام، نزع السلاح، تسريح وإعادة الدمج المقاتلين ودمج الجيش (DDR).

٢-دعم الحكومة الوطنية.

٣-تقديم المساعدات الإنسانية.

٤- دعم الانتخابات وبناء المؤسسات.

٥- توفير الأمن والتنسيق DDR للمطارات والمباني الحكومية. ومواقع مع أجهزة وهيئات تطبيق وتنفيذ القوانين وتوفير الدعم لها.

٦-حماية المدنيين من المخطار والتهديدات الوشيكة.

طبيعة الصراع السياسي في السودان وعناصر عدم الإستقرار:

منذ أن إستقل السودان عن بريطانيا في عام ١٩٥٦م شهدت صراعات عنيفة في عدد من المناطق الطرفية كانت أعنفها الحرب الأهلية الثانية التي إندلعت في جنوب السودان عام ١٩٨٣م، والصراع في منطقة دارفور الذي شهد تطورًا خطيرًا بحلول عام ٢٠٠٣م بعد أن تمرد أبناءها وحملوا السلاح ضد الحكومة المركزية، وصراع شرق السودان الذي إندلع في منتصف التسعينات من القرن الماضي على خلفية مطالب قديمة تعلقت بالتنمية وحركة مؤتمر البجا في عام ١٩٥٣م، وبالتالي فإن التوتر وعدم الإستقرار في السودان ضرب إتجاهاته الأربعة جنوب وغربًا وشرقًا وشمالاً (المعارضة السياسية والمسلحة بعد إنقلاب ١٩٨٩م). وبغض النظر عن إختلاف طبيعة الصراع وأسباب الصراع وأمد الصراع، و قوة وحدّة الصراع فإن عناصر وعوامل عدم الإستقرار

السياسي في السودان تجلت في عوامل إقتصادية مثل (ضعف التنمية- الصراع حول الموارد)، وعوامل الإجتماعية (التهميش الإجتماعي والتميز علي أساس عنصري)، وعوامل أخرى سياسية مثل(أزمة المشاركة السياسية وضعف تغلغل السلطة وإحكام السيطرة علي الأطراف، ودور القوي السياسية وضعف المؤسسات السياسية)، بالإضافة للعوامل التأريخية والأثر الإستعماري ومحاباة الإستعمار لبعض الجماعات وتمكينهم من الثروة والسلطة (بيت أسرة المهدي والميرغني والهندي وتعزيز قبضتهم الإقتصادية بالسيطرة على الأراضي الزراعية). كما أثرت في ذلك بعض العوامل الخارجية مثل التدخل الأجنبي وتدخل دول الجوار لتحقيق مصالحها الخاصة ودعم بعض الجماعات المحلية كما حدث في دارفور (حيث دعمت تشاد الحركات المسلحة الدارفورية وفي شرق السودان دعمت إريتريا مؤتمر البجا وفي الجنوب وجدت الحركة الشعبية والجيش الشعبي دعمًا مقدرًا من يوغندا وكينيا وأثيوبيا وقد عمقت هذه العوامل أزمة الوحدة الوطنية والإندماج الوطني وغياب السلام والأمن بالبلاد.

شرق السودان: الجغرافيا والهوية

يمتد شرق السودان في بقعة جغرافية بين خطي ١٠-شمالاً وخطي طول ٢٣-٣٥ شرقًا، وتنقسم الي ثلاثة ولايات وهي:البحر الأحمر، ولاية كسلا، ولاية القضارف، وجملة مساحة الاقليم مجتمعة تعادل مساحة بريطانيا العظمي.اشهر مدن شرق السودان كسلا وبورتسودان وحلفا الجديدة والقضارف. ابرز القبائل التي تعيش في شرق السودان هي قبائل البجا ومن بطونها قبيلة هدندوة، بشاريون،، الأمرار، الحلنقة، بني عامر وهم ينتشرون في تلال البحر الأحمر في أقصي الشمال حتي كسلا جنوبا، فالهدندوة يقطنون في منطقة سنكات وتهاميم بينما البشاري وفهم يعيشون في منطقة نهر عطبرة جنوب كسلا ومنطقة أم علي وطول ساحل البحر الأحمر.

المشكلة السودانية و شرق السودان

ظهرت بوادر مشكلة الشرق في السودان عندما ظهرت حركات إقليمية بالمنطقة تنادي بضرورة التنمية، وقد كانت حركة البجا التي ظهرت قبل عام الاستقلال (١٩٥٦م) بثلاثة سنوات أول حركة إقليمية بالمنطقة، ويلاحظ أنها لم تكن حركة انفصالية كما هو الحال لدي بعض الحركات الجنوبية والدارفورية، ولعل ذلك يعود - كما يشير (تيم نبلوك) - إلي تعايشها الطويل سلميًا مع القبائل النيلية، حيث ظلت تتفاعل معا منذ القرن التاسع الميلادي، ولكنها علي الرغم من ذلك ظلت متمسكة بلغتها الأصلية ولم تتأثر بالتداخل مع القبائل العربية، فضلاً عن أن قبائل البجة

تشترك مع القبائل العربية النيلية في إتباعهم للطريقة الختمية المنتشرة في شرق وشمال السودان. ومن الأسباب التي دفعت قبائل البجا إلي التمرد منذ وقت مبكر من الاستقلال:

١- التخلف الاقتصادي وغياب التنمية، حيث أهملت المنطقة تمامًا من قبل الإدارة الاستعمارية.

٢- حرمان الرعاة من مناطق رعيهم التقليدية في دلتا حوض القاش نتيجة لقيام مشروع قاش الزراعي، وتسبب ذلك في المجاعة التي شهدتها المنطقة في السنوات ١٩٢٥م - ١٩٢٧م - ١٩٣٠م - ١٩٥٥م - ١٩٥٨م.

٣- حالة التهميش التي كانت تواجه البجا في كبري مدن الشرق، فعلي سبيل المثال كان البجا يعانون من فقر وتهميش في مدينة بور تسودان، وكانوا يقطنون الأحياء الطرفية للمدينة مثل ديم العرب ويعملون في أعمال هامشية في ميناء المدينة.

في منتصف التسعينيات قام الحركة الشعبية لتحرير السودان بعمليات نوعية ونقلت الصراع مع لمركز لمرحلة جديدة بعد دخولها جنوب النيل الأزرق، الأمر الذي أدي إلى تحريك البركة الراكدة في شرق السودان ونشاط الحركات الشمالية المتحالفة معها مثل قوات التجمع الوطني وجيش حزب الأمة وقوات أنا السودان بقيادة عبد العزيز خالد، وظهور حركات إقليمية مثل الأسود الحرة وعودة الروح لمؤتمر البجا، وقد وجدت دعمًا لوجستيًا من إريتيريا التي فتحت حدودها للمعارضة االسودنية ووفرت لها الغطاء والدعم.

إنتهي الصراع في شرق السودان بعد توقيع إتفاقية سلام شرق السودان في ١٤أكتوبر ٢٠٠٦م والتي أولت التنمية نصيبًا أكبر من الاهتمام، وتم على إثر ذلك إنشاء صندق إعادة إعمار الشرق لتنفيذ مشاريع تنموية. ويلاحظ إختلاف النزاع في شرق السودان في طبيعته عن طبيعة الصراع في جنوب وغرب السودان، باعتبار أن مشكلة الجنوب كان لعنصر التاريخي دورًا مقدرًا وذلك لارتباطه بممارسات استعمارية أججت المشكلة، فضلاً عن مشكلة دارفور أيضًا لعبت فيها أيادي أجنبية دورًا مستترًا، استغلت تناقضات الحياة بالإقليم حيث الصراع ما بين القبائل الرعوية العربية والقبائل الإفريقية الزراعية المستقرة في القري والحضر، بينما الصراع في شرق السودان وعدم الاستقرار كان موجهًا ضد حكومة المركز من اجل التنمية، علي الرغم انه اندلاع في وقت مبكر من فجر الاستقلال ؛ ولكن لم يكن الصراع موجهًا من قبيلة معينة أو عرق ضد أخر علي الرغم من وجود مجموعات عرقية مختلفة ثقافيًا، لذلك نلاحظ أن حدة الصراع كان اقل بالمقارنة بجنوب

السودان ودارفور، وهو ما سهل من تحقيق السلام والتوصل إلي اتفاق مع التنظيمات الممثلة لسكان شرق السودان.

أطراف عملية بناء السلام في شرق السودان

بادرت عدة أطراف لإعادة إعمار شرق السودان وحل النزاع عبر مشاريع التنمية بإعتبار أن النزاع كان مرتبطًا بمطالب تنموية، مثل المانحين الدوليين (بريطانيا وألمانيا وإيطاليا والصين وقطر والكويت وإيران) وحكومة السودان وصندوق إعمار الشرق، وقامت تنفيذ بعضها وفشلت في البعض الأخر. وتقوم عدد من الأطراف بمشروعات تنموية تعزز من عمليات بناء السلام في السودان، ويأتي الإتحاد الأوربي وبعض الدول الأوربية(المانيا، بريطانيا، أسبانيا، إيطاليا) في مقدمة المهتمين، وكذلك تهتم الحكومة والتي وقد رصدت الحكومة عام ٢٠١٤م مبلغ ٥ ,٨ مليون دولار لترسيخ عمليات بناء السلام من الفترة ما بين ٢٠١٤-٢٠١٦م بالشراكة مع البنك الدولي، حيث ساهم البنك الدولي بقيمة ٩ ,٤ مليون دولار وشركاء التنمية بحوالي ١ ,١ مليون دولار، إلى جانب قطر والكويت والصين والصندوق العربي لإنماء الإقتصادي والإجتماعي.

جهود إعمار شرق السودان وعمليات بناء السلام:

تنجلي بيئة وأنشطة بناء السلام في شرق السودان في الأتي:

قطاع الأمن:

في هذا الخصوص سعت أطراف عدة من أجل استبتاب الأمن في شرق السودان وذلك بالعمل على إعادة دمج المقاتليين الذين كانوا يحملون السلاح في المجتمع بتمليكهم مشروعات إنتاجية في مجال الإنتاج الحيواني وفقت التريبات الأمنية التي وردت في إتفاقية سلام شرق السودان، بالإضافة إلى العمل على نزع السلاح والسيطرة على مناطق النزاعات وفرض الأمن فيها. عبر برنامج الـDDR , والذي عمل على دمج مقاتلين حركة الاسود الحرة ومؤتمر البجا وكاكبرى الحركات المسلحة بشرق السودان

قطاع التنمية:

في إطار دعم اتفاق سلام الشرق ساهمت دولة قطر في إنفاذ ثلاثة مشروعات تنموية بولاية كسلا مثل بناء طريق اسفلتي يربط شبكة الطرق القومية بين السودان واريتريا عند مدينة كسلا

وإنشاء قري نموذجية في همشكوريب واللفة بولاية كسلا.كما خصص الصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى منحة بقيمة ١٠ مليون دولار لاستفادة منها في مشروعات المياه يستفاد منها كل ولايات شرق السودان، حيث وظف ذلك في مشاريع تحلية مياه وتنقيتها بقري عدة بالشرق كما تم تنفيذ عدد (١٩) محطة مياه جوفية.، ولكن هذه المشروعات واجهت جملة من الصعوبات الاجتماعية التي تعمل على اعاقة برامج التحديث والتنمية نتيجة لتعمق ارث ثقافي قائم على رافض للحداثة للسكان المحليين وصعوبات اخرى سياسية نتيجة للصراع ما بين السلطة الاجتماعية الممثلة في نظار القبائل والسلطة السياسية الممثلة في النخب الناشطة سياسيًاسواء ان كانوا من النخب الحاكمة او من المعارضة المسلحة الامر الذي ادي تشتيت جهود التنمية والمشروعات المتعلقة بها، مما نتج عن ذلك مشاريع فاشلة مثل قري ايلا بولايات البحر الاحمر التي لم يجد من يستغلونها نظرًا لرفض السكان المحليين في العيش بالمساكن الحديثة.

القطاع السياسي:

في القطاع تم استيعاب الحركات المسلحة في شرق السودان وتحويلها إلى أحزاب سياسية مع إستيعاب القيادات في السلطة وتوزيع المشاركة السياسيات على كافة مستويات الحكم الفدرالي ويعد هذا القطاع من أكثر القطاعات أهمية حيث أن الفشل فية قد يتسبب في إجهاض الجهود المبزولة في القطاعات الأخري، حيث أن إخفاقات التجربة الفدرالية وحالة الفساد وتأخر الإصلاح السياسي في السودان قد تلقي بظلاله على عملية المشاركة السياسية للحركات المسلحة في شرق السودان والعودة لمربع الحرب مرة أخرى. وقد هدد بذلك بالفعل بعض الحركات المسلحة التي اتخذت من اريتيريا ملجًا لها.

الخاتمة:

حققت أنشطة بناء السلام والتنمية بشرق السودان نجاحات معتبرة بعد توقيع اتفاقية سلام شرق السودان بتنفيذ مشاريع تنموية من قبل الحكومة المركزية وحكومات الولايات بالاضافة الي مفوضية اعمار شرق السودان وبعض المنظمات الدولية، إلا أن بعض المشاريع فشلت نتيجة لبعض العادات والمعتقدات والسلوك الإجتماعي التي ترتبط بمواطني الشرق وتتعلق بتراث الأجداد والتمسك به، فعلي سبيل المثال يلاحظ رفض قبائل البجا الإنتقال إلى مساكن حديثة تم بناءها لهم وإستمرت العيش في مساكنهم القديمة المكونة من الوبر والأخشاب على مقربة هذه القرى، فضلاً عن عتقاد البعض في حرمة التعليم، هو عوامل جوهرية في نجاح وتقبل المجتمعات لعمليات

التغيير والتنمية والتحديث، كما أن الفساد الإداري وصراع أبناء المنطقة حول الثروة والسلطة كان يمثل عائقًا أمام جهود السلام بالإضافة إلى تجذر القبيلة في تحديد الولاءات وهو ما ترتب عنها قسمة المناصب السياسية والإدارية على أسس قبيلية قد تعيد المنطقة إلى مربع الصراع مرة أخري ولكن في هذه المرة على أسس قبيلية وجهوية وليس كما كان على أساس مطالب تنموية.

النتائــج:

توصلت الدراسة الى النتائج الآتية:

١-وفقت اتفاقية سلام شرق السودان في تحقيق السلام وقللت من فرص العودة مرة اخري الى الحرب عبر سياسة التسريح ودمج المقاتلين وتنفيذ مشاريع تنموية بالمنطقة.

٢-تؤثر بعض القييم والمعتقدات على عملية التنمية وبناء السلام بشرق السودان وتعيقها (مثل رفض السكن في القري المبنية بمواد بناء حديثة غير تلك المواد التقليدية المتوفرة في بيئاتهم ورفض البعض منهم التعليم وتحريمه.

٣- الفساد الإداري وصراع أبناء المنطقة حول الثروة والسلطة من قبل النخب السياسية مثل عائقًا أمام جهود السلام.

٤-تجذر القبيلة في تحديد الولاءات وهو ما ترتب عنها قسمة المناصب السياسية والإدارية وتوظيف مشاريع التنمية حسب الاوزان والنفوذ الاجتماعي للزاعمات القبيلية وهذا من شأنها يمثل تهديدًا لجهود بناء السلام وقد تعيد المنطقة إلى مربع الصراع مرة أخري على أسس قبيلية وجهوية خلاف ما كما كان عليه في السابق حيث كان الصراع يقوم مطالب تنموية منذ الاستقلال.

توصيات:

- إيجاد دور فاعل للمؤسسات القاعدية والإدارت الأهلية في عملية بناء السلام.
- تطوير السلطة والمؤسسات السياسية وزيادة المشاركة السياسي.
- ضرورة إنشاء مراكز بحثية لبناء القدرات والتأهيل.
- توفير مشاريع سبل كسب العيش من أجل رفع المستوي المعيشي ولإستيعاب المقاتلين في المجتمع.

- تقوية المنظمات الإقليمية والقارية وتوفير الدعم لها.

- الإستعانة بموظفيين دوليين وقوات حفظ السلام في على بقدر عالى من المهارة.

- الاهتمام ببرنامج تنمية شاملة لمنطقة شرق السودان، بإعتبار أن الصراع فيها يأخذ طابعًا إقتصادية أكثر من كونها صراعًا ثقافياً وعرقيًا.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: التقارير

١- الأمم المتحدة (١٢ دسيمبر ٢٠٠٧م). لجنة بناء السلام. إطار سيراليون للتعاون في بناء السلام. الدورة الثانية. التشكيلة الخاصة بسيراليون. إسترجعت يوم ٦/ ٥/ ٢٠١٦م

www.refworld.org/cgi-bin/texis/vtx/rwmain/opendoc.pdf?reldoc=y&docid

٢- تقرير: حول نزع السلاح وتسريح ودمج المقاتلين في السودان، أسترجعت يوم ٩/ ٥/ ٢٠١٦م من:

http;//www.sudaress.com/alnilin/12775509

ثانيًا: المراجع العربية:

١- ألان كابيه، السلام والديمقراطية، معالم المسألة، تقديم بطرس غالي، نشرات منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والفنون (اليونسكو)، ٢٠٠٤م.

٢- بيتر فالنستين، مدخل إلى فهم تسوية الصراعات، الحرب والسلام والنظام العالمي ترجمة سعد السعد ومحمد الدبور، عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، ٢٠٠٥م

٣- تيم نبلوك، صراع السلطة والثروة في السودان.(الفاتح التجاني وجادين مترجمين) الخرطوم: دار الخرطوم للنشر، ط٢، ١٩٩٤م.

ثالثًا: الكتب المترجمة:

١- س.ن.ي. جوزيف الأبن، المنازعات الدولية، مقدمة للنظرية والتاريخ، ترجمة احمد أمين ومجدي كامل، القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة١٩٩٧م.

٢- كمال حماد. النزعات الدولية، دراسة قانونية دولية في علم النزاعات، بيروت: الدار الوطنية للنشر، ط١، ١٩٩٨م.

٣- محمد سلمان محمد،، حروب الموارد والهوية. الخرطوم: دار عزة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٦م.

Forth English Resources:

1- Geneva Center For Security Policy and others (2015). Geneva Peace Building Platform. White Paper on Peace Building. Geneva: joint project. Retrieved May 4. 2016. from: www.gpplatform.ch/.../White%20Paper%20on%20Peacebuilding.pd

2- Japan International Cooperation Agency (JICA) (February 2011). Thematic Guide Lines on Peace building. Retrieved May 4. 2016. from www.jica.go.jp/english/our_work/thematic_issues/.../guideline.pdf

3- Peace Making.(n.d).in Wikipedia. Retrieved May 5. 2016. from https://en.wikipedia.org/wiki/.Peace Making

4- Schilling. Katharina (2012).Peace building &conflict transformation A resource book. Retrieved May6.2016.From:www.berghof-foundation.org/.../Handbook/.../dialogue9_humanrigh

5- Slutzky. Alejandra and Care Nederland (December 2013). Peace building Toolbox. Amsterdam: Graphic Design: Mischa Smit Kleine. RetrievedMay5.2016.from: www.carenederland.org/content/uploads/2014/09/PeaceBuildingToolbox-Final.pdf

6- UN office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA)(August 2011). Peace building and Linkage With Humanitarian Action May 6 2016 From:www.unocha.org. Publications. Flagship Publications

خامسًاالرسائل الجامعية:

١- مهدي دهب، توظيف وسائل الإعلام في عملية البناء السياسي والوحدة الوطنية في السودان، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة الزعيم الأزهري، الخرطوم ٢٠١١م

سادسًا الإنترنت:

1- www.international.alert.org
2- www.politics-constantine.yolasite.com
3- http://www.esrdf.gov.sd
4- www.damascusuniversity.edu.sy
5- https://en.wikipedia.org/wiki/

التكييف القانوني للشـركة القابضـة

دراسة قانونية مقارنة

بقلم/ د. الرشيد العوض محمد

منسق برنامج القانون بأكاديمية السودان للعلوم المصرفية والمالية

مستخلص البحث:

وفقًا للتطورات الإقتصادية والقانونية ظهرت على السطح التجاري الشركة القابضة بإعتبارها من محاور النشاطات الإقتصادية في العالم. وقد أزدادت أهميتها مع إزدياد وتطور النظام الرأسمالي الذي أثر تأثيرًا مباشرًا على العلاقات الدولية خاصةً الإقتصادية والسياسية منها، خاصة بعد إنهيار النظام الإشتراكي وظهور نجم النظام الرأسمالي الذي نتج عنه العديد من الشركات التي لم تكن ذات وجود من قبل، والتي من ضمنها وأهمها الشركة القابضة.

لذا كانت هناك عدة أسباب بموجبها تم إختيار هذا الموضوع لإلقاء الضوء عليه من الجوانب القانونبة والفقهية، ومن هذه الأسباب أن الوقوف على الضوابط القانونية والفقهية للشركة القابضة. وحتى يكون ذلك حافزًا لممارسة العمل التجاري وفقًا لهذا النوع من الشركات كان لابد من الوقوف على هذا النوع من الشركات من الناحية القانونية، مع بيان العلاقة ما بين الشركة القابضة والنوع الآخر من الشركات التي تحدثت عنها القوانين ذات الإختصاص. إن نظام الشركة القابضة يعتبر من أمثل الآليات المطلوبة لممارسة العمل التجاري وفقاً للتقدم الذي طرأ على العمل التجاري في الآونة الإخيرة. إن الشركة القابضة بصفة عامة تعتبر من الشركات الهامة في المعاملات التجارية خاصة فيما يتعلق بضمان الاستثمار والخدمات التجارية.

ولأهمية هذا النوع من الشركات كان لابد من تناوله بدارسة موجزة لبيان ما أخذ به الفقه الإسلامي والقانون الوضعي مع مقارنة ذلك بين ما نص على القانون السوداني والقوانين الأخري خاصة العربية منها. وقد إتبعت في هذا البحث النهج الوصفي التحليلي. والدراسة المقارنة بين

الفقه والقانون. وإعتمدت على ما كتب في أمهات كتب الفقه الإسلامي وكتب القانون والمؤلفات الحديثة المعاصرة التي تحدثت عن الشركة القابضة مركزًا في ذلك على الجوانب القانونية. وقد قسمت هذا البحث إلي ثلاث مباحث تناول المبحث الأول: التعريف بالشركة وأركانها وأهم خصائصها وأنواعها أما المبحث الثاني تناول مفهوم الشركة القابضة وسماتها. كما تناول المبحث الثالث: نشأة الشركة القابضة وطرق تأسيسها وتسجيلها.

توصل البحث إلى عدة نتائج وعدة توصيات من أهمها أتفق جمهور الفقهاء بالأخذ الشركة القابضة بإعتبارها من أنواع الشركات الجائزة فقهًا. ثانيا إخذ قانون الشركات السوداني لسنة ٢٠١٥م بنظام الشركة القابضة حيث لم يأخذ بذلك قانون الشركات السوداني لسنة ١٩٢٥م. ثالثًا يتميز نظام الشركة القابضة بالمرونة والسهولة وعدم التعقيد، وقلة التكلفة مقارنة بالأنواع الأخرى الشركات. رابعًا إن جميع القوانين العربية تتفق على ضرورة أن يكون عقد تأسيس الشركة القابضة عقدًا مكتوبا. ومن أهم التوصيات التي توصلت إليها. على العاملين في المجال التجاري الأخذ بنظام الشركة القابضة بإعتبارها من الأنظمة التجارية الأكثر ضمانًا لإستمرار العمل التجارية والأكثر حماية للمساهمين من مخاطر التصفيات. نشر الوعي القانوني القائم على نظام الشركة القابطة في الوسط التجاري والقانوني حتي يتفهم المجتمع ذو الصلة بالشركة القابضبة الجوانب القانونية المترتبة علي الشركة القابضة. ثالثًا إفراد نصوص قانونية واضحة تبين كيفية أنشاء وتسجيل الشركة القابضة وإجراءات تصفيتها وما يترتب علي تصفية الشركة الأم أو الفروع.

Abstract:

According to the economic and legal developments, the Holding Company has emerged as a hub of economic activities in the world. Their importance increased with the increase and development of the capitalist system, which had a direct impact on international relations, especially economic and political ones, especially after the collapse of the socialist system and the emergence of the star of the capitalist system that resulted in many companies that did not exist before, including the most important holding company. Therefore, there were several reasons under which this topic was chosen to shed light on the legal and jurisprudential aspects, and

one of these reasons to stand on the legal and jurisprudential controls of the holding company. In order to be an incentive to do business in accordance with this type of companies had to stand on this type of companies legally, with a statement of the relationship between the holding company and the other type of companies mentioned by the laws of jurisdiction. The holding system is one of the best mechanisms required to do business in accordance with the recent progress in business. The holding company in general is considered an important company in commercial transactions, especially with regard to guaranteeing investment and commercial services. Because of the importance of this type of companies had to be addressed by a brief study to show what is taken by Islamic jurisprudence and positive law with a comparison between what stipulated the Sudanese law and other laws, especially Arab ones. The descriptive and analytical approach was followed in this research. A comparative study between jurisprudence and law. And relied on what was written in the mothers of Islamic jurisprudence books and law books and modern contemporary writings that talked about the holding company focusing on the legal aspects. The second section dealt with the concept of the holding company and its characteristics. The third topic dealt with the emergence of the holding company and the ways of establishing and registering it.

The research reached a number of results and several recommendations, the most important of which is the consensus of the jurists to take the holding company as one of the types of prestigious companies. Secondly, the Sudanese Companies Law for the year ٢٠١٥ was adopted by the Holding Company Law. Third, the holding system is characterized by flexibility and ease and complexity, and low cost compared to other types of companies. Fourth, all Arab laws agree that the contract of incorporation

of the holding company should be in writing. One of my most important recommendations. Employees in the commercial field should consider the holding company system as one of the most commercial systems that guarantee the continuity of business and protect the shareholders from liquidation risks. Spreading the legal awareness based on the holding company system in the commercial and legal environment so that the relevant community can understand the legal aspects of the holding company. Third: Establishing clear legal texts stating the establishment and registration of the holding company, its liquidation procedures and the consequences of liquidation of the parent company or branches.

مقدمـــة

إن حقيقة الشركة القابضة دون غيرها من أنواع الشركات الأخري قد نالت إهتمامًا واسعًا علي المستويين القانوني والإقتصادي وذلك وفقًا للتطورات الإقتصادية والقانونية التي ظهرت علي السطح التجاري بإعتبار أن الشركة القابضة من أهم محاور النشاطات الإقتصادية في العالم. وقد أزدادت أهميتها مع إزدياد وتطور النظام الرأسمالي الذي أثر تأثيرًا مباشرًا علي العلاقات الدولية خاصة ً الإقتصادية والسياسية منها. وخاصة بعد إنهيار النظام الإشتراكي وظهور نجم النظام الرأسمالي الذي نتج عنه العديد من الشركات التي لم تكن ذات وجود من قبل والتي من ضمنها وأهمها الشركة القابضة.

وللمساهمة المتواضعة في هذا الخصوص نتطرق إلي بعض الضوابط العملية والقانونية التي من شأنها أن تساهم مساهمة فاعلة في الدور الحقيقي للشركة القابضة، بإعتباره من أقوي وأبرز النشاطات التجارية في مجال الشركات وفي جميع ضروبه العمل التجاري المختلفة. وبهذا نجد أن الشركة القابضة تفرض نفسها بصفة عامة في جميع المجالات هذا مما يستوجب الوقوف عليها وعلى أحكامها وتطبيقاتها في المجالات القانونية والتجارية المختلفة.

أولاً: أهمية الموضوع:

١ – إن الشركة القابضة كواحدة من أنواع الشركات لا تتم إلا بتوفر الشروط والإجراءات القانونية اللازمة والتي تعتبر ذات أهمية تستوجب المعرفة، هذا مما يجعل هذه الدراسة ذات أهمية بالغة للعاملين في المجال القانوني والاقتصادي.

٢ – تأتي أهمية هذه الدراسة أيضًا في أن الشركة القابضة تعتبر من أمثل الآليات المطلوبة للعمل التجاري وذلك دعمًا لتطوير تجربة التجارية وفق لشخصيات اعتبارية ذات سمات متميزة.

٣ – أن الشركة القابضة بصفة عامة ودون غيرها من أنواع الشركات الأخري تعتبر من الشركات الهامة في المعاملات التجارية حيث أنها وسيلة للضمان المالي واستمرار وتطور العمل التجاري، هذا مما جعلها من الشركات الأكثر أهمية بين أنواع الشركات الأخري. ولأهمية هذه الشركة كان لابد من تناوله بدارسة موجزة لبيان ما أخذت به القانون الوضعي.

٤ – إن إجراءات تسجيل وتصفية الشركة القابضة يعتبر أمرًا ذات أهمية بالغة بالنسبة لشريحة المتعاملين في هذا المجال، خاصة علي مستوي الجوانب المتعلقة بالممارسة العملية والقانونية.

ثانيًا: أسباب اختيار الموضوع:

هناك مجموعة من الأسباب جعلت هذا الموضوع يستوجب الدراسة منها:

١ –توضيح الغموض واللغط الذي يدور حول الشركة القابضة من حيث وضعها القانوني وعلاقتها بالشركات التابعة لها.

٢ – إبراز المفهوم الصحيح للشركة القابضة وفقًا للقواعد القانونية الوضعية وتأصيل مفهومها في الفقه الإسلامي.

٣ – عدم الدراية الكافية من قبل كثير من القانونيين بالجوانب القانونية بتطبيق الشركة القابضة وعدم الإلمام بها خاصة من الجوانب العملية والإجراءات القانونية.

٤ – المساهمة ولو بالقليل من البحث في هذا المجال والحرص على اخراج هذا البحث بشكل متكامل يعالج موضوع الشركة القابضة من جوانبه المختلفة خاصة النواحي المتعلقة بالضوابط القانونية والشرعية تأكيدًا علي شمول الإسلام ومعالجته لكل مناحي الحياة.

ثالثًا: منهج البحث:

اتبعت في كتابة هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي. فقد قمت بالرجوع إلي القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة وإعتمدت علي ما كتب في أمهات كتب الفقه الإسلامي وكتب القانون والمؤلفات الحديثة المعاصرة التي تحدثت عن الشركة القابضة.

رابعا: هيكل البحث:

قسمت هذا البحث إلي ثلاثة مباحث، وكل مبحث اشتمل علي عدة مطالب وذلك علي النحو التالي:

المبحث الأول: مفهوم الشركة وأركانها وأهم خصائصها وأنواعها:

المطلب الأول: الشركة في اللغة والفقه والقانون:

المطلب الثاني: أركان الشركة وأهم خصائصها.

المطلب الثالث: أنواع الشركات في بعض القوانين العربية وفي السودان

المبحث الثاني: مفهوم الشركة القابضة وسماتها.

المطلب الأول: مفهوم الشركة القابضة لغة واصطلاحا.

المطلب الثاني: سمات الشركة القابضة.

المبحث الثالث: نشأة الشركة القابضة وطرق تأسيسها وتسجيلها.

المطلب الأول: نشأة الشركة القابضة

المطلب الثاني: تأسيس الشركة القابضة وتسجيلها.

المطلب الثالث: إجراءات تسجيل الشركة القابضة.

المبحث الأول: مفهوم الشركة وأركانها وأهم خصائصها وأنواعها:

المطلب الأول: تعريف الشركة في اللغة والفقه والقانون:

الفرع الأول: تعريف الشركة في اللغة العربية:

الشركة في اللغة هي إسم مشتق من الفعل (شَرَكَ)، والشَّرِكَة بفتح الشين وكسر الراء والشِّرْكة بكسر الشين وسكون الراء سواء، بمعنى أنه يصح أن تقول (الشَّرِكة) بفتح الشين وكسر الراء أو تقول (الشِّرْكة) وهي تعني المخالطة بين الشريكين، فيقال إشتركنا وتشاركنا في شَرِكة أو شِرْكة أي أنشأناها وتخالطنا فيها، واشترك الرجلان وتشاركا أي شارك كل واحـد منهما الآخر، والواحـد منهما شريك أو مشارك والجمع أَشْراك أو شُرَكاء[1]. وتعني أيضا توزيع الشيء بين إثنين أو أكثر[2].

الفرع الثاني: الشركة في الفقه الإسلامي

أما في الإصطلاح الفقهي فقد عرف الفقهاء الشركة بتعاريف تختلف من مذهب لآخر، وقد إختلفت التعريفات باختلاف الفهم الذي طرحه أصحاب كل مذهب عن المذاهب الأخرى، وبناء على ذلك فقد عرف فقهاء المالكية الشركة بأنها هي إذن في التصرف لهما (أي للشركاء) مع أنفسهما أي أن يأذن كل واحد من الشريكين لصاحبه بأن يتصرف في مال لهما مع إبقاء حق التصرف لكل منهما[3].

وعرف فقهاء الحنابلة الشركة بأنها الإجتمـاع على استحـقاق أو تصـرف[4]. وقال فقهاء الشافعية بأن الشركة هي ثبوت الحق في شيء لإثنين فأكثر على جهة الشيوع[5]. أما فقهاء الحنفية فقد عرفوا الشركة بأنها هي عبارة عن عقد بين المتشاركين في رأس المال والربح[6].

١ – محمد بن مكرم إبن منظور، لسان العرب، مادة (شرك)، دار صادر للطباعة، بيروت، ط١ لسنة ٢٠٠٠، ج٢ ص ٣٢٣.

٢ – أبوالحسين أحمد بن فارس، معجم مقاييس اللغة، مادة شرك (١/ ٦٤٩)، دار الفكر، دمشق، طبعة ١٣٩٩هـ

٣ – الإمام الحافظ أحمد بن حجر العسقلاني، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، دار المعرفة ببيروت، ج٥، ص ١٢٩

٤ – إبن قدامة الحنبلي، المغني، تخريج محم رشيد رضا، دار المنار،بيروت، ط٣ لسنة ١٣٦٨هـ، ج٥،ص١

٥ – محمد الخطيب الشربيني، مغني المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج، دار الفكر ببيروت، ج٢، ص٢١١

٦ – أبوجعفر أحمد بن محمود الطحاوي، حاشية الطحاوي على الدر المختار، دار المعرفة ببيروت، طبعة ١٩٧٥.

الفرع الثالث: **الشركة في القانون الوضعي:**

الشركة من العقود المسماه، والعقد المسمى هو ذلك الذي خصه المشرع بإسم معين ونظم أحكامه بنصوص خاصة، مثل عقد الشركة وعقد البيع وعقد المقايضة وعقد العمل.، وجاء تعريف الشركة في القانون المدني المصري بأنها هي: (عقد يلتزم بموجبه شخصان أو أكثر بأن يساهم كل منهم في مشروع مالي بتقديم حصته من مال أو عمل واقتسام ما قد ينشأ من ربح أو خسارة)[١].

وقد جاء في قانون الشركات السوداني لسنة ٢٠١٥ بأن الشركة يقصد بها:(أي شركة سجلت بموجب أحكام هذا القانون أو قانون الشركات لسنة ١٩٢٥) [٢].

كما نص قانون الشركات السوداني لسنة ٢٠١٥ في معرض بيان للأشخاص الذين يجوز لهم تأسيس الشركة على ما يلي: (يجوز لأي شخصين أو أكثر تأسيس شركة ذات شخصية إعتبارية لمزاولة نشاط مشروع بعد إستيفاء شروط التسجيل المنصوص عليها في هذا القانون)[٣].

ومن التعريفات السابقة يمكن القول بأن الشركة يتم إنشاؤها بموجب عقد بين شخصين أو أكثر لممارسة نشاط إقتصادي مشروع بهدف الربح وأن يتقاسموا الأرباح والخسائر بنسبة مساهماتهم في الشركة.

المطلب الثاني: أركان الشركة وأهم خصائصها:

الفرع الأول: أركان عقد الشركة:

أولا: الرضا:

يعتبر الرضا الركن الأساسي لإنعقاد عقد الشركة، وهذا أمر منطقي وموضوعي إذ لا يمكن أن نتصور قيام رابطة عقدية بدون رضا أطرافها، ويتمثل الرضا في أن يعبر كل طرف عن رضاه بكافة بنود عقد الشركة (٤).

ثانيا: الأهلية في عقد الشركة:

يقصد بالأهلية صلاحية الشخص بأن تكون له الأهلية المعتبرة قانونا للتعاقد ليرتب لنفسه

١- القانون المدني المصري رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٨، المادة (٥٠٥).
٢- قانون الشركات السوداني لسنة ٢٠١٥، المادة (٣).
٣- قانون الشركات السوداني لسنة ٢٠١٥، المادة ٥/ ١).

حقوقا ويتحمل ما يقابل ذلك من إلتزامات ناتجة عن رضائه بعقد الشركة وتوقيعه له بنية المشاركة فيها[١]. وقد نص القانون المصري على أنه يعتبر كامل الآهلية من بلغ سن الرشد وكان متمتعا بقواه العقلية وغير محجور عليه، وسن الرشد هي إحدى وعشرين سنة ميلادية كاملة[٢].

ثالثا: المحل في عقد الشركة

يقصد بالمحل في عقد الشركة غرضها الذي تم إنشاءها من أجله لتحقيقه أي المشروع الذي تقوم عليه الشركة سواء كان ذلك المحل تجاريا أوصناعيا[٣].، فإذا كان محل الشركة غير مشروع كالشركة التي تنشأ لتجارة المخدرات أو الدعارة أو تزييف العملة كانت الشركة باطلة بطلانا مطلقا لمخالفتها النظام العام والآداب[٤].

رابعا: السبب في عقد الشركة

هو الدافع والباعث لإلتزام الشريك والغرض من إنضمامه للشركة، فإذا كان السبب هو مراقبة أحد الشركاء للإيقاع به أو إفشاء أسرار الشركة لشركة أخـــرى كان السـبب باطلا[٥].

الفرع الثاني: أهم خصائص الشركة:

البند الأول: الشخصية الإعتبارية:

الشخصية الإعتبارية أو المعنوية لأي شركة هي صلاحيتها لأن تثبت لها حقوق وتترتب عليها واجبات[٦].

ووفقا لقانون الشركات السوداني لسنة ٢٠١٥م تكون للشركة شخصيتها الإعتبارية ابتداءا

١ – الدكتور مصطفى عبدالرؤوف حسان، مرجع سابق، صفحة ٣٦.
٢ – الدكتور فائز نعيم رضوان، مرجع السابق، ص ٥٧.
٣– الأستاذ الدكتور مصطفى كمال طه، الشركات التجارية – الأحكام العامة – شركات الأشخاص وشركات الأموال وأنواع خاصة من الشركات، الناشر دار الوفاء للطباعة والنشر، الإسكندرية، الطبعة الأولى لسنة ٢٠٠٩، صفحة (٢٤).
٤ – الدكتور عبدالفضيل محمدأحمد، المرجع السابق، صفحة ٤٤.
٥ – الدكتور حسين يوسف غنايم، الشركات التجارية في دولة الإمارات العربية المتحدة وفقا للقانون الإتحادي رقم (٨) لسنة ١٩٨٤، مكتبة كل المطبوعات بأبوظبي، الطبعة الثالثة لسنة ٢٠٠٣، صفحة (٢٧).
٦ – الدكتور محمدأحمد إبراهيم دريج، الشركة – الشراكة، الدار السودانية للكتب، الطبعة الرابعة لسنة ٢٠١٢، ص ١٢.

من التاريخ المذكور في شهادة تسجيلها وتعرف بالإسم المبين في الشهادة ويكون لها آهلية مباشرة جميع أعمال الشركة وصلاحية تملك الأموال ولها صفة تعاقبية مستديمة وخاتم عام[١].

وبناء على هذا النص فإنه ومن تاريخ تسجيل الشركة تختفي شخصية المساهمين وتظهر شخصية الشركة بإسمها المسجل ويكون لها الحق في أن تنشئ الحقوق والواجبات بصورة مستقلة عن المساهمين وفقا للقانون ومستندات الشركة[٢].

وتعتبر من أشهر السوابق التي أرست مبدأ الشخصية الإعتبارية للشركة قضية (سالمون ضد سالمون وشركاه) Samon v. Salmon &Co. والتي أقر فيها مجلس اللوردات بالإجماع مبدأ الشخصية الإعتبارية للشركة والتي تقرر بناءا عليها عدم أحقية دائني الشركة المفلسة في ملاحقة الشركاء فيها لسداد الديون التي على الشركة[٣].

وفقا لقانون الشركات السوداني فإن الشركة بمجرد تسجيلها فإنه تكون للشركة شخصيتها الإعتبارية ويكون لها آهلية مباشرة جميع أعمال الشركة وصلاحية تملك الأموال ولها صفة تعاقبية مستديمة وخاتم عام.

والصفة التعاقبية هي أن يكون للشركة وجود دائم ومستمر فلا يمكن حلها إلا عبر إجراءات التصفية التي نص عليها القانون، ولا تتأثر بالحوادث الطبيعية والقانونية التي تقلل من آهلية أعضائها أو تضعف من مراكزهم القانونية، فلا تضار الشركة ولا تتوقف بموت أحد الشركاء فيها أو الحجر عليه أو خروجه من الشركة عن طريق إنتقال أو تحويل أسهمه في الشركة إلى شخص آخر.

البند الثاني: الملكية:

وفقا لقانون الشركات السوداني فإن الشركة بمجرد تسجيلها فإنه تكون للشركة شخصيتها الإعتبارية يكون لها صلاحية تملك الأموال[٤]. بحيث تكون لها ملكيتها الخاصة المستقلة عن أعضائها، فلا توجد علاقة ملكية مباشرة للأعضاء في أموال الشركة إلا عن طريق الأسهم فلا

١- قانون الشركات السوداني لسنة ٢٠١٥، المادة (١٦/ ٢).

٢- الدكتور أبوذر الغفاري بشير، قانون الشركات، منشورات جامعة السودان المفتوحة، ط١لسنة٢٠٠٧، ص ١٢.

3 - UKHL1 AC22- 1897» The house of Lords unanimous ruling was upholding the doctrine of the corporate personality so that the creditors of an insolvent company could not pursue the shareholders to pay its outstanding debts…

٤- قانون الشركات السوداني لسنة ٢٠١٥، المادة (١٦/ ٢).

يمكن أن تختلط ملكية الشركة بأموال المساهمين، فالبرغم من إمكانية تحويل الأسهم وانتقالها من مساهم لآخر تظل ملكية الشركة ثابتة لا تتغير، ذلك لأن الشخصية الإعتبارية للشركة تظل منفصلة ومستقلة عن المساهمين فيها ومن ثم لا تتأثر تأثرا مباشرا بالتحولات أو التغييرات التي تطرأ عليهم[١].

البند الثالث: حق التقاضي والمقاضاة:

فيكون للشركة باعتبارها شخصا قانونيا الحق في أن تقاضي أي شخص آخر مطالبة له بأي حق من الحقوق، كما يجوز للآخرين مقاضاتها عن أي إلتزام يقع على عاتقها، فتكون أي إلتزامات على الشركة ترفع ضد الشركة وليس على المساهمين فيها، ذلك لأن من مظاهر الشخصية المعنوية المستقلة التي تتمتع بها الشركة أن يكون لها حق تملك الأموال والتصرف والتعامل مع الغير فتصبح دائنة أم مدينة ومن ثم يصبح لها الحق في أن تقاضي الغير حماية لحقوقها والحفاظ عليها وتتقيد الشركة في ذلك كله بالحدود التي يعينها لها سند إنشائها تطبيقا لمبدأ تخصيص الشخص المعنوي الذي مؤداه أن ليس للشركة أن تباشر إلا الأعمال التي تتفق مع الغرض الذي أنشئت من أجله[٢].

البند الرابع: قابلية تحويل الأسهم:

حيث يجوز لكل مساهم في الشركة مع مراعاة القواعد العامة التي يقررها القانون والنظام الأساسي للشركة أن يتصرف في أسهمه في الشركة بأي تصرف من التصرفات الناقلة للملكية، فالقاعدة العامة أن الأسهم قابلة للتحويل، لكن القانون أجاز وضع القيود في التصرف في الأسهم بالنسبة للشركات الخاصة لخصوصيتها. ووفقا لقانون الشركات السوداني في هذا الشأن أنه يحظر على الشركة العامة تقييد نقل الأسهم فيها، أما الشركات الخاصة فلها أن تقيد نقل أسهمها[٣].

١- دكتور أبو ذر بشير، مرجع سابق، صفحة (١٥).
٢ - دكتور أبو ذر بشير، نفس المرجع السابق، صفحة (١٦).
٢ - قانون الشركات السوداني لسنة ٢٠١٥، المادة (٨/ ٢و٣).

المطلب الثالث: أنواع الشركات في بعض القوانين العربية وفي السودان

الفرع الأول: أنواع الشركات في بعض الدول العربية:

تُمَيِّز القوانين العربية التي إعتمدت على القانون الفرنسي بين الشركة بالنسبة لغرضها والشركة بالنسبة لتكوينها؛ أما من حيث الغرض تنقسم الشركات إلى شركات مدنية وهي الشركات التي تقوم بين أشخاص ليس لهم صفة التجار، وشركات تجارية وهي التي تقوم بالأعمال التجارية وهي أهم من الشركات المدنية لأنها تقوم بدور أساسي في الحياة الإقتصادية[1].

وأما من حيث التكوين فتنقسم الشركات إلى قسمين: شركات أشخاص وهي التي يبرز فيها العنصر الشخصي عند التكوين وهي شركة التضامن، شركة التوصية البسيطة وشركة المحاصة (٣) وشركات أموال وهي التي يتضاءل فيها العنصر الشخصي حيث تتركز الأهمية في استغلال موضوع الشركة وهي شركات المساهمة وشركة التوصية بالأسهم والشركة ذات المسئولية المحدودة[2].

الفرع الثاني: أنواع الشركات في القانون السوداني:

يستمد القانون السوداني معظم الأحكام المتعلقة بالشركات من القانون الإنجليزي[3]. ويتضح ذلك جليا من النصوص الواردة في أنواع الشركات:

أولاً: الشركة محدودة المسئولية والشركة غير محدودة المسئولية:

وفقا لقانون الشركات السوداني لسنة ٢٠١٥ فإنه يجوز أن تكون الشركة محدودة المسئولية وغير محدودة المسئولية على الوجه الآتي:

١- دكتور عبدالعزيز عزت الخياط، الشركات في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي، دار البشير بعمان ـ الأردن، ط٤ لسنة ١٩٩٤، ج٢، ص٦٧.

٢- دكتور محمد شكري الجميل العدوي، أسهم الشركات التجارية في ميزان الشريعة الإسلامبة، دار الفكر الجامعي، أمام كلية الحقوق بالإسكندرية، مصر، طبعة أولى لسنة ٢٠١١، ص ١٨.
- دكتور فايز نعيم رضوان، مرجع سابق، ص ١٤٣.

٣- الدكتور يوسف زكريا أرباب، مرجع سابق، صفحة (٦٧).

١-إذا كانت الشركة محدودة المسئولية بالأسهم تكون مسئولية أعضاء الشركة محدودة بالمبلغ غير المدفوع من قيمة الأسهم التي يحملها كل واحد منهم، ووفقا لهذا التعريف فإن مسئولية أعضاء الشـركة تكون محصورة فيما لم يدفعه كل مساهم في الشركة من القيمة الإسمية لأسهم تلك الشركة لتغطية ديونها في حال تصفيتها، أما إذا قام المساهم بدفع قيمة كل أسهمه فليس عليـه التـزام[١].

٢- أما في حال الشركة غير محدودة المسئولية فإنه لا يكون هنالك حد لمسئولية الأعضاء عند ديونها، بمعنـى أن الأعضـاء في مـثل هذا النـوع من الشركات يكونون ملزمين بسداد ديون مهما كانت من أموالهم الخاصة [٢].

ثانيًا: الشركة الخاصة والشركة العامة:

وفي هذا الشأن ورد النص في قانون الشركات السوداني لسنة ٢٠١٥ على أنه يجوز أن تكون الشركات إما شركات خاصة أو عامة.

فالشركة الخاصة هي التي يحظر عليها دعوة الجمهور للإكتتاب في أسهمها، ويجوز لها بحكم لوائحها أن تحدد عدد أعضائها بخمسين كما يجوز لها أن تقيد نقل أسهمها. تكون أي شركة أخرى عامة ويحظر عليها أن تقيد نقل أسهمها[٣].

ومن خلال ما سبق يمكن في هذا المقام ملاحظة أن قانون الشركات السوداني الحالي (لسنة ٢٠١٥) جاء أكثر تفصيلا في تحديد أنواع الشركات من قانون الشركات السابق (لسنة ١٩٢٥). حيث أخذ القانون الحالي بالتفصيل الموجود في قانون الشركات الإنجليزي لسنة ٢٠٠٦.

١- الأستاذ الدكتور أبوذر الغفاري بشير، مرجع سابق، صفحة (٢١).
- قانون الشركات السوداني لسنة ٢٠١٥، المادة (٦/ أ)
٢- الدكتور يوسف زكريا أرباب، مرجع سابق، صفحة (٦٧).
٣- قانون الشركات السوداني لسنة ٢٠١٥، المادة (٧).
- قانون الشركات السوداني لسنة ٢٠١٥، المادة (٨).

المبحث الثاني: مفهوم الشركة القابضة وسماتها:

المطلب الأول: مفهوم الشركة القابضة لغة واصطلاحا:

الفرع الأول: مفهوم الشركة القابضة في اللغة:

القابضة صيغة فاعل من الفعل قبض والقبض بمعنى الأخذ، تقول قبضت الشيء أي أخذته وهو يعني تناول الشيء باليد ملامسة، وقال بعض أهل الفقه ضمن تفسيرهم لقوله تعالي **{وَمَا قَدَرُوا اللهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ القِيَامَةِ وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ}**[1]. بقولهم: والأرضُ جميعا قبضته، يعني قدرته وإحاطته بجميع مخلوقاته[2].

ومن هذه المعاني المتعددة يبرز معنى القبض وهو التملك وممارسة السيطرة على الشيء والقابض هو المتملك والحائز والمسيطر على الشيء وهو المعنى الأنسب والأقرب لموضوع هذا البحث.

الفرع الثاني: مفهوم الشركة القابضة في الفقه:

لا يوجد للشركة القابضة تعريف واضح في كتب قدامى الفقهاء لأن جميع الوقائع المتعلقة بالشركة القابضة لم تقع في عصرهم ولو حدثت لأجابوا عليها[3].

أما حديثا فقد عَرَّف مجمع الفقه الإسلامي الدولي الشركة القابضة بأنها (هي الشركة التي تمتلك أسهما أو حصصا في رأس مال شركة أو شركات مستقلة عنها نسبة تمكنها قانونا من السيطرة على إدارتها ورسم خططها العامة)[4].

١- سورة الزمر، الآية (٦٧).

٢- أبو الفضل جمال الدين بن مكرم بن منظور، مرجع سابق، ص٧٢.

- إسماعيل بن حماد الجوهري، الصحاح في اللغة، دار العلم للملايين، بيروت، ط٤، ١٩٩٠،ج٢، ص ٣٧٠.

- الإمام أبو عبدالله محمد بن أحمد أبي بكر القرطبي، تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن)، تحقيق أحمد البردوني وإبراهيم إطفيش، ط٢ لسنة ١٣٨٤هـ،ج١٥، ص ٢٧٧.

٣- الدكتور يوسف زكريا أرباب، نفس المرجع السابق، ص ٨٤.

٤- مجمع الفقه الإسلامي الدولي بجدة المنعقد في دورته الرابعة عشر بالدوحة، دولة قطر، في الفترة من ٨ إلى ١٣ ذو القعدة ١٤٢٣هـ الموافق ١١ إلى ١٦ يناير ٢٠٠٣م.

من خلال ما سبق فإن التأصيل الفقهي للشركة القابضة هي أنها شركة عنان وشركة العنان في الفقه الإسلامي هي أن يشترك إثنان في مال لهما على أن يتّجِرا به والربح بينهما وهي شركة مشروعة في الفقه الإسلامي.

الفرع الثالث: مفهوم الشركة القابضة قانونًا:

البند الأول: مفهوم الشركة القابضة في قانون الشركات السوداني:

عرف قانون الشركات السوداني لسنة ٢٠١٥م الشركة القابضة كما يلي:

(١) تكون الشركة قابضة (تسمى فيما بعد بالشركة القابضة) لشركة أخرى (وتسمى فيما بعد بالشركة التابعة) إذا كانت:

(أ) تتحكم في تشكيل مجلس إدارة الشركة التابعة، أو

(ب) تتحكم في أكثر من نصف القوة التصويتية للشركة التابعة، أو

(ج) تملك أكثر من نصف ما صدر من أسهم الشركة التابعة، أو

(د) أن تكون الشركة التابعة تابعة لشركة اخرى تابعة للشركة القابضة[١].

وما يفهم من نص الفقرة (د) أعلاه أن الشركة القابضة يمكنها أن تمارس السيطرة على الشركة التابعة عبر شركة اخرى تابعة لها، وذلك إذا توفرت لها الشروط المذكورة في الفقرات (أ) و(ب) و(ج) أعلاه، بمعنى أن تكون هناك شركة تابعة للشركة القابضة وتتحكم في تشكيل مجلس إدارة شركة أخرى أو تتحكم في أكثر من القوة التصويتية لتلك الشركة الأخرى أو تملك أكثر مما صدر من أسهم لتلك الشركة الأخرى.

وللتوضيح أكثر نفترض أن هنالك شركة (ب) تابعة للشركة القابضة (أ) وأن الشركة التابعة (ب) تتحكم في تشكيل مجلس إدارة شركة أخرى (ج) أو تتحكم في أكثر من نصف القوة التصويتية لتلك الشركة (ج) أو تملك أكثر من نصف ما صدر من أسهم الشركة (ج)، فإن الشركة القابضة (أ) تتحكم في الشركة (ج) التابعة للشركة (ب) وذلك من واقع تحكمها في الشركة (ب).

١ – قانون الشركات السوداني لسنة ٢٠١٥.، المادة (١٠/ ١).

وهذا التعريف أقرب في مضمونه ومحتواه من تعريف القانون الإنجليزي الذي يعرف الشركة القابضة كما يلي[1]:

تعتبر الشركة «شركة تابعة» لشركة أخرى « الشركة القابضة» إذا كانت تلك الشركة الأخرى:

(أ) تملك أغلبية حقوق التصويت فيها

(ب) عضوا فيها وله الحق في تعيين أو عزل غالبية أعضاء مجلس إدارته، أو

(ج) عضوا فيها وله الحق في أن يدير منفردا، وفقا لإتفاق مع أعضاء آخرين أغلبية حقوق التصويت فيها، أو إذا كانت شركة تابعة لشركة هي نفسها شركة تابعة لتلك الشركة الأخرى[2].

حيث بدأ القانون السوداني بتعريف الشركة القابضة وصلتها بالشركة التابعة لها بينما بدأ القانون الإنجليزي بتعريف الشركة التابعة وصلتها بالشركة القابضة لها ويتفق التعريفان في سيطرة الشركات القابضة على الشركات التابعة وقدرتها على تشكيل مجالس إداراتها وتملكها لأغلبية حقوق التصويت فيها.

هذا وقد نص القانون السوداني أيضا على أنه ومع مراعاة أحكام البند (١) أعلاه تعتبر الشركة القابضة تتحكم في تشكيل المجلس إذا كان في مقدورها أن تمارس صلاحية (لا تتوقف ممارستها على رضا أو موافقة أي شخص آخر) في تعيين أو عزل كل أو أغلبية المجلس ولأغراض هذا البند يعتبر أن للشركة القابضة صلاحية القيام بتلك التعيينات إذا:

(أ) لم يكن تعيين شخص عضوا في المجلس ممكنا دون أن تمارس تلك الشركة القابضة صلاحيتها لصالحه.

١- الدكتور يوسف زكريا أرباب، نفس المرجع السابق، ص ٨٤.

2- (1) UK Companies Act 2006- Section 1159; Meaning of «subsidiary»

(35) A company is a «subsidiary» of another company, its «holding company», if that other company—

(a) holds a majority of the voting rights in it, or

(b) is a member of it and has the right to appoint or remove a majority of its board of directors, or

(c) is a member of it and controls alone, pursuant to an agreement with other members, a majority of the voting rights in it, or if it is a subsidiary of a company that is itself a subsidiary of that other company.

(ب) كان تعيين شخص عضوا في المجلس ينبع بالضرورة من كونه عضوا في مجلس تلك الشركة القابضة او مسئولا فيها[١].

ووفقا للقانون السوداني فإن الشركة القابضة لا تعتبر نوعا من أنواع الشركات التي يمكن تسجيلها وفقا لأحكام هذا القانون[٢].

الفرع الثالث: مفهوم الشركة القابضة في القانون المصري:

نص قانون شركات قطاع المال العام المصري في التعريف بالشركة القابضة على ما يلي:

«يصدر بتأسيس الشركة القابضة قرار من رئيس مجلس الوزراء بناءا على إقتراح الوزير المختص، ويكون رأسمالها مملوكا للدولة أو للأشخاص الإعتبارية العامة وتثبت لها شخصيتها الإعتبارية من تأريخ قيدها في السجل التجاري[٣].

ووفقا للنص المذكور أعلاه من القانون المصري فإنه يتضح أن المشرع المصري قد إنتهج نهجا خاصا في التعريف بالشركة الشركة القابضة فهي بموجبه شركة قطاع عام تملك رأسمالها بالكامل الدولة أو الشركات المملوكة للدولة[٤].

وتتخذ الشركة القابضة شكل شركة المساهمة العامة وتنشأ وفقا للإجراءات التي حددها المشرع ويكون رأسمالها مملوكا للدولة وتستثمر أموالها في شركات أخرى تابعة بحيث لا تقل حصتها في رأس مال تلك الشركات عن ٥١٪.

ووفقا لما نص عليه قانون شركات القطاع العام المصري نجد أن أهم ما يميز الشركات القابضة في التشريع المصري ما يلي:

(١) أن رأس مال الشركة القابضة يكون مملوكا للدولة أو للشخصيات الإعتبارية العامة، إذ لا مجال لشراكة الأشخاص الطبيعيين أو الشركات الخاصة في رأسمال الشركات القابضة.

١- قانون الشركات السوداني لسنة ٢٠١٥.، المادة (١٠/ ٣-ب)

٢- قانون الشركات السوداني لسنة ٢٠١٥.، المادة (١٠/ ٤)

٣- قانون شركات القطاع العام المصري رقم (٣) لسنة ١٩٩١، المادة (١).

٤- الدكتور محمد محسن النجار، النظام القانوني للشركات القابضة، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، مصر، ط١ لسنة ٢٠١٧، صفحة (٢٠).

(٢) لا تتبع الشركات القابضة في تأسيسها إجراءات تأسيس الشركات الأخرى (المنشأة بموجب قانون الشركات المصري رقم (١٥٩) لسنة ١٩٨١)، وإنما إشترط المشرع أن يصدر قرار من رئيس الوزراء بناءا على إقتراح الوزير المختص، ومع ذلك لا تنشأ شخصيتها الإعتبارية إلا من تأريخ قيدها في السجل التجاري.

(٣) أن تستثمر الشركة القابضة أموالها من خلال الشركات التابعة ويكون ذلك إما بتأسيس تلك الشركات أو الإكتتاب فيها أو الجمع بين التأسيس والإكتتاب[١].

وذهب آخرون إلى تعريف الشركة القابضة بقولهم (إن الشركة القابضة هي الشركة التي تؤسس شركة وليدة وتكون تلك الشركة الوليدة مملوكة لها وتابعة لها بالإشتراك مع رأسمال وطني أو أجنبي)[٢].

ولعل ما يمكن استخلاصه مما اتفقت عليه معظم القوانين المذكورة في تعريف الشركة القابضة أنها:

(أ) تتملك معظم رأس مال الشركة التابعة وذلك عن طريق تملكها لمعظم الحصص أوالأسهم في الشركة التابعة.

(ب) تستطيع السيطرة على تشكيل مجلس إدارة الشركة التابعة وذلك لامتلاكها معظم القوة التصويتية داخل المجلس.

(ج) تمارس السيطرة المالية على الشركة التابعة لامتلاكها لمعظم رأس المال ومعظم القوة التصويتية داخل المجلس.

(د) تمارس السيطرة الإدارية على الشركة التابعة وذلك عن طريق سيطرتها على مجلس الإدارة بامتلاكها لمعظم القوة التصويتية اللازمة لإصدار قراراته.

المطلب الثاني: سمات الشركة القابضة:

الفرع الأول: الشخصية المعنوية المستقلة:

بالرغم من سيطرة الشركة القابضة على الشركات التابعة وتبعية الشركات التابعة أسهم للشركة

١ – راجع قانون شركات القطاع العام المصري رقم (٣) لسنة ١٩٩١، المواد (٢) و(١٦).

٢ – دكتور أبو صقر كامل، العولمة التجارية والقانونية برؤية إسلامية جديدة، مكتبة دار الهلال، بيروت، ٢٠٠١، صفحة ٣٤٣.

القابضة، واعتبار الشركات التابعة أعضاءا في مجموعة واحدة مكونة للشركة القابضة إلا أن كل شركة تابعة تحتفظ بكيانها القانوني وبشخصيتها الإعتبارية المستقلة عن الشركة القابضة، فمثلما تحتفظ الشركة القابضة بشخصيتها المعنوية المستقلة عن الشركات التابعة لها، تحتفظ الشركة التابعة بشخصيتها الإعتبارية المستقلة عن الشركة القابضة وعن أي شركاء آخرين مساهمين فيها، ذلك وبالرغم من أن الشركة التابعة تعامل من الناحية العملية كفرع من فروع الشركة القابضة إلا أن الشركة التابعة تظل محتفظة بشخصيتها المستقلة عن الشركة القابضة كما تحتفظ الشركة القابضة بشخصيتها المستقلة عن الشركة التابعة أيضا

وسمة إستقـلالية الشخصية المعنوية تتضـح من خـلال استقـلال الذمـة المالية لكل شركة، حيث تحتفظ الشركة القابضة بذمتها المالية المستقلة عن الشركات التابعة لها تحتفظ كذلك الشركات التابعة باستقلالية ذمتها المالية عن الشركة القابضة، أي أن الشركة التابعة تظل محتفظة بذمتها المالية المستقلة رغما عن تبعيتها للشركة القابضة، ذلك لأن أميز ما يميز الشخص الإعتباري هو إستقلال ذمته المالية[1]..

الفرع الثاني: السيطرة على الشركات التابعة:

أولاً: كيفية السيطرة:

إن من أبرز سمات الشركة القابضة هي سيطرتها على الشركات التابعة لها، وتتحقق تلك السيطرة بأحد الطرق التالية:

١- أن تتملك الشركة القابضة أسهم أو حصص في رأس مال الشركة التابعة تخول لها التحكم في قرارات الشركة التابعة ومتابعة وتوجيه عملها. فبامتلاك الشركة القابضة أغلبية الأسهم أو الحصص في الشركة التابعة تستطيع التحكم في تشكيل مجلس إدارة تلك الشركة التابعة ومن ثم السيطرة على قراراتها، بحيث لا يستطيع المجلس أن يصدر قرارا لا ترتضيه الشركة القابضة[2].

٢- السيطرة على تشكيل مجلس إدارة الشركة التابعة عندما تمتلك الحق في التحكم في تعيين وعزل أغلبية أعضاء مجلس إدارة الشركة التابعة، فإذا كان بوسع الشركة القابضة تعيين كل أو معظم

١- الأستاذ رسول شاكر محمود البياتي، النظام القانوني للشركة القابضة، المكتب الجامعي الحديث بالإسكندرية، الطبعة ١ لسنة ٢٠١٢، صفحة ٢٧.

٢- الدكتور عبدالله علي محمود الصيفي، مرجع سابق، ص ٢٨.

أعضاء مجلس الإدارة في الشركة التابعة، أو أن تعيين أو عزل أعضاء مجلس الإدارة في الشركة القابضة مشروط بموافقة الشركة القابضة أو تم النص في نظام الشركة التابعة أن أعضاء مجلس إدارة الشركة القابضة كلهم أو معظمهم أعضاء مجلس للشركة التابعة فتكون بذلك الشركة القابضة متحكمة ومسيطرة على الشركة التابعة [١].

٣- أما الطريقة الثالثة للسيطرة فهي السيطرة عن طريق شركة وسيطة وذلك بأن تكون الشركة التابعة تابعة للشركة القابضة، فإذا كانت الشركة (أ) تملك نسبة ٥١٪ من أسهم الشركة (ب) وأن الشركة (ب) تملك نسبة ٥١٪ من أسهم الشركة (ج) فإن الشركة (أ) تكون مسيطرة سيطرتها على الشركة (ب) المسيطرة على الشركة (ج)[٢].

ثانيا: وسائل السيطرة:

١- السيطرة الإدارية: من الوسائل والأساليب التي تتبعها الشركة القابضة للسيطرة على الشركات التابعة لها هي أن تكون لها الإمكانية في ممارسة السيطرة الإدارية أو الرقابة الإدارية على الشركات التابعة لها وذلك من خلال ما يلي:

- تملك ٥١٪ أو أكثر من مجموع الأسهم أو الحصص في الشركة التابعة وبذلك تتمكن من إمتلاك أغلبية الأصوات فيها ومن ثم تستطيع التحكم في إدارة الشركة التابعة وممارسة الرقابة الإدارية عليها[٣].
- في حال نص نظام الشركة التابعة على حق الشركة القابضة في تعيين أو عزل أعضاء مجلس إدارة الشركة التابعة، فإن ذلك يُمكن الشركة القابضة من التحكم بالقرارات الإدارية المتعلقة بتعيين وعزل الأعضاء في مجلس إدارة الشركة التابعة وذلك دون أن تتملك الشركة القالضة نسبة معينة من الأسهم اوالحصص تخول لها ذلك.

---

١ - الدكتور صلاح أمين أبوطالب، الشركات القابضة في قانون قطاع الأعمال العام، دار النهضة العربية للطباعة والنشر بالقاهرة، ط ١ لسنة ١٩٩٤، صفحة ١٧.

٢ - راجع قانون الشركات السوداني لسنة ٢٠١٥، المادة (١٠-١/ د).

٣ - الدكتور محمد حسين إسماعيل، الشركة القابضة وعلاقتها بشركاتها التابعة، جامعة مؤتة بعمان- الأردن، ط١ لسنة ١٩٩٠، صفحة ٢٧.

وقد تلجأ الشركة القابضة إلى بعض الطرق التي تمكنها من من السيطرة على الشركة التابعة وإدارتها والرقابة عليها رغما عن عـدم تملكها أكثر من نصف رأسمال الشركة التابعة وذلك كأن تتفق مع بعض المساهمين على تكوين الأغلبية لإتخاذ القرارات، بمعنى أن هؤلاء المساهمين يصبحون مؤيدين لها وتابعين لها في التصويت داخل المجلس لإتخاذ القرارات[١].

٢- السيطرة المالية: بالإضافة إلى السيطرة الإدارية التي تتمتع بها الشركة القابضة على شركاتها التابعة فإنها تمارس السيطرة المالية عليها والتي تتجلى في قيام الشركة القابضة بتحديد السياسة المالية للشركات القابضة ووضع الخطط الإنتاجية والإستثمارية، ولقد جاء نص قانون الشركات الأردني في هذا الخصوص بأن الشركة القابضة تمارس السيطرة المالية والإدارية على الشركات التابعة لها [٢].

ونتيجة لسيطرتها المالية فإن الشركة القابضة تقوم بتحديد مجالات الصرف والإستثمار بالنسبة للشركة التابعة وتحديد الآلية المالية التي يجب اتباعها وتحديد أنواع السلع والأرباح وتقديم القروض والكفالات الشركات التابعة لها[٣].

وكذلك تقوم الشركة القابضة بإعداد القوائم المالية والأصول والإلتزامات وحقوق المساهمين والإيرادات ومصروفات الشركة القابضة والشركات التابعة لها (٤).

٣- محدودية النشاط: ومما يميز الشركة القابضة عن غيرها من الشركات أن نشاط الشركة القابضة محدود ومقصور على مجالات معينة حددها القانون تتمثل في المشاركة في الشراكة في رأسمال الشركات التابعة ومراقبتها ومتابعتها، وهذه المحدودية راجعة إلى أن الشركة القابضة لا تستطيع أن تحقق الغرض الذي أنشئت من أجله إلا مـن خلال هذه المحدودية[٤].

١- الدكتور محمد حسين إسماعيل، الشركة القابضة وعلاقتها بشركاتها التابـعة، جامعة مؤتة بعمان – الأردن، ط١ لسنة ١٩٩٠، صفحة ٢٧.

٢- راجع قانون الشركات الأردني رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٧، المادة (٢٠٤/ أ).

– دكتور حسام عيسى، مرجع سابق، صفحة (١٧٠)، كذلك قانون الشركات الأردني رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٧، المادة (٢٠٥/ ج).

٣- دكتور حسام عيسى، مرجع سابق، صفحة (١٧٠)، كذلك قانون الشركات الأردني رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٧، المادة (٢٠٥/ ج). المرجع السابق.

٤- الدكتور محمد الحسن النجار، مرجع سابق، صفحة ٥١.

ويمكن فهم القصد من محدودية النشاط وتخصيصه أنها تجعل الشركة القابضة أكثر تركيزا وتخصصا في مجالات نشاطها المتمثلة في السيطرة على الشركات التابعة ماليا وإداريا والإستثمار فيها وتملك براءات الإختراع والعلامات التجارية وحقوق الإمتياز وغيرها من الحقوق المعنوية والإستفادة من استغلالها وتأجيرها.

المبحث الثالث: نشأة الشركة القابضة وطرق تأسيسها وتسجيلها:

المطلب الأول: نشأة الشركة القابضة

بدأت نشأة الشركات القابضة في الولايات المتحدة الأمريكية في القرن التاسع عشر، حيث لم يكن مسموحا للشركات الأمريكية باستثمار فائض أموالها في شراء أسهم في شركات أخرى وذلك حتى منتصف القرن التاسع عشر عندما تم السماح للشركات العاملة في ولاية نيويورك بشراء وتملك أسهم في الشركات الأخرى[1].

فقد كان نشاط الشركات قبل ذلك مقيدا ومحددا، وذلك حتى عام ١٨٥٣ الذي بدأ فيه ظهور الشركات القابضة وذلك عندما تم السماح لشركات التأمين الصحي وشركات التأمين على الحياة باستثمار أرصدتها الفائضة في شراء أسهم بالشركات المحلية العاملة بالولاية.

وبعد ذلك انتشرت الشركات القابضة بأنواعها المختلفة في الولايات الأمريكية الأخرى، وكانت الأكثر ظهورا فيها شركات المرافق العامة «Public Utilities» التي استطاعت السيطرة على قطاعات الكهرباء بأكملها في الولايات المتحدة وأجزاء كبيرة من أوروبا ومن قارة آسيا، كما استطاعت الشركة القابضة من أن تغزو مجالات أخرى بوصفها الوسيلة القانونية الأسهل لإتحاد رؤوس الأموال.

وفي مطلع القرن العشرين أصبحت الشركة القابضة الوسيلة الأمثل للإنتاج والتوزيع وتمكنت المشروعات متعددة القوميات من الظهور مع بداية بروز سياسة الإستعمار وذلك للبحث عن

1 - Fordham Law Review: History of Holding Company Legislation in New York State: Some Doubts as to «New Jersy First Tradition , Fred Freedham Volume 24, Article 5 , Issue 3, 1955, Pages 372-408.

مواطن المواد الأولية وأماكن التسويق، فتنوعت أنشطة مثل هذه الشركات وزادت رؤوس أموالها واستطاعت إختراق الحدود الوطنية إلى الحدود الدولية[١]

وبدأت الشركات الكبرى تسيطر على رؤوس الأموال وأخذت تنشئ شركات تابعة بمشاركة أشخاص طبيعيين أو معنويين لتنفيذ مشاريعها واحتفظت لنفسها بمهام التخطيط والتوجيه.

وفي مطلع القرن العشرين تحولات الإنتقادات التي كانت توجه للشركة القابضة إلى قناعات عامة بأنها هي الوسيلة الأمثل للإنتاج والتوزيع بكميات ضخمة وتركيز وتحسين وضمان جودة المنتج.

وهكذا بدأت الشركات الضخمة تتجه للسيطرة على رؤوس أموال الشركات الأخرى الواقعة في أماكن وجود المواد الأولية أو في أماكن التسويق وأخذت تنشيء شركات تابعة لها مع أشخاص طبيعيين أو إعتباريين تمارس أنشطة مماثلة أو مكملة لنشاطها.[٢]

المطلب الثاني: تأسيس الشركة القابضة وتسجيلها:

الفرع الأول: تأسيس الشركة القابضة بموجب قانون وطني:

إتجهت كثير من الدول إلى تنظيم الشركة القابضة وبيان كيفية تأسيسها والشكل القانوني الذي يمكن أن تتخذه في قوانينها الوطنية لتسجيل الشركة القابضة.

وفي هذا الخصوص نجد أن كثيرا من الدول اتجهت إلى تنظيم الشركات القابضة وتحديد شكلها القانوني وأغراضها وأهدافها في قوانين الشركات الخاصة بها.

بينما اتجهت دول أخرى إلى تنظيم الشركات القابضة في تشريعات مستقلة وخاصة بتلك الشركات.[٣]

وسنتناول تفصيل ذلك في الفروع التالية:

---

١ – دكتور حسام عيسى الشركة متعددة الجنسيات، المؤسسة العامة للدراسات والنشر المعاصر، بيروت، بدون سنة او رقم طبعة، صفحة٦٧.

٢ – دكتور محمد إسماعيل حسين، الشركة القابضة وعلاقتها بالشركات التابعة في مشروع القانون الأردني والقانون المقارن، مطبعة جامعة مؤتة، ط١ لسنة ١٩٩٠ صفحة ٨.

– دكتور حسام عيسى الشركة متعددة الجنسيات المرجع السابق، صفحة ٦٧ و٦٨.

٣ – الأستاذ معن عبدالقادر ابراهيم، التظيم القانوني للشركات القابضة – دراسة مقارنة،دار الجامعة للنشر، الأسكندرية، مصر، ط١ لسنة ٢٠١٧، صفحة ٩٢.

الفرع الثاني: تنظيم الشركة القابضة في قوانين الشركات:

أفردت كثير من الدول نصوصا محددة لتنظيم الشركات القابضة وبيان كيفية قيامها وتأسيسها في قوانين الشركات الخاصة بتلك الدول، وذلك كما في قانون الشركات الأردني الذي نص على أنه: (يتم تأسيس الشركة القابضة كشركة مساهمة عامة). و جـاء مثل ذلك النص في قانون الشركات السـوري.

وقد نص كل من نظام الشركات السعودي وقانون الشركات الإماراتي وقانون الشركات القطري والقانون العماني على أن الشركة القابضة يتم تأسيسها في شكل شركة مساهمة أو شركة ذات مسئولية محدودة.

كما نجد في قانون الشركات الكويتي. وقانون الشركات البحريني. أن الشركة القابضة يتم إنشاؤها إما كشركة مساهمة أو شركة ذات مسئولية محدودة أو شركة شخص واحد.

وشركة الشخص الواحد وفقا للقانون الكويتي هي الشركة التي يملكها بالكامل شخص واحد طبيعي أو إعتباري كويتي الجنسية ولا يسأل مالك تلك الشركة إلا بمقدار رأس المال المخصص لها.[1]

الفرع الثالث: تنظيم الشركة القابضة بتشريع خاص:

أما في الاتجاه الثاني فقد ذهبت بعض الدول إلى تنظيم الشركات القابضة بتشريعات خاصة تنص على تفاصيل الأحكام المتعلقة بالشركات القابضة، وذلك خلافا للاتجاه الأول الذي ذهبت

١ – قانون الشركات الأردني رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٧، المادة (٢٠٤).
– قانون الشركات السوري رقم (٣) لسنة ٢٠٠٨، المادة (٢٠٤).
– نظام الشركات السعودي لسنة ٢٠١٥، المادة (١٨٢/ ١)
– قانون الشركات الإماراتي رقم (٢) لسنة ٢٠١٥، المادة (٢٦٦).
– قانون الشركات القطري رقم (١١) لسنة ٢٠١٥، المادة (٢٦٤).
– قانون الشركات العماني رقم (٤) لسنة ١٩٧٤، المادة (١٢٧).
– قانون الشركات الكويتي رقم (١) لسنة ٢٠١٦، المادة (٢٤٤).
– قانون الشركات البحريني رقم (٢١) لسنة ٢٠٠١، المادة (٢٩٨).
– قانون الشركات الكويتي رقم (١) لسنة ٢٠١٦، المادة (٨٥).

فيه معظم الدول إلى تنظيم الشركة القابضة في وفقا للنصوص المتعلقة بها في قوانين الشركات الصادرة في تلك الدول، وسيتم تناول نماذج من تشريعات الدول التي نظمت الشركات بتشريعات خاصة وفقا لما يلي:

أولا: المشرع اللبناني:

من تلك الدول التي نظمت الشركة القابضة بتشريع خاص دولة لبنان وذلك بموجب المرسوم الإشتراعي رقم (٤٥) لسنة ١٩٨٣ الذي نص على تنظيم الشركة القابضة.

ووضع المشرع اللبناني إجراءًا خاصًا إضافة لإجراءات إنشاء الشركة القابضة (أو شركة الهولدنج كما سميت في المرسوم المذكور). حيث نص على أن تُسجل تلك الشركة في سجل خاص لدى المحكمة الإبتدائية ببيروت وذلك بعد تسجيلها في سجل الشركات العام(٢)، وهذا يعني أن المشرع اللبناني قد وضع إجراءا مزدوجا لتسجيل الشركة القابضة حيث يتم تسجيلها أولا في السجل العام للشركات ثم بعد ذلك يتم تسجيلها في السجل الخاص لدى المحكمة الإبتدائية ببيروت.[١]

ثانيا: المشرع المصري:

تناول المشرع المصري أمر تأسيس الشركة القابضة بالنسبة للقطاع العام القانون رقم (١٥٩) لسنة ١٩٨١، والذي نص على أنه يصدر قرار تأسيس الشركة القابضة من رئيس مجلس الوزراء بناء على إقتراح من الوزير المختص ويكون رأس مالها مملوكا بالكامل للدولة أو الأشخاص الإعتبارية العامة وتثبت لها الشخصية الإعتبارية من تاريخ قيدها في السجل التجاري وتكون في شكل شركة مساهمة عامة ويحدد القرار الصادر بتأسيسها إسمها ومركزها الرئيس ومدتها والغرض الذي أنشئت من أجله ورأس مالها. وينشر القرار بتأسيس الشركة القابضة مع نظامها الأساسي وتقيد في السجل التجاري.[٢]

الفرع الرابع: تأسيس الشركة القابضة بموجب اتفاقية دولية:

قد تتفق الدول فيما بينها على إنشاء شركة قابضة لتحقيق مصالح إقتصادية معينة لهذه الدول حسبما قد يكون مفصلا في تلك الاتفاقات، ومثال ذلك الإتفاقية التي تم إبرامها في عام ١٩٨٧ بين الجمهورية العربية اليمنية والجماهيرية الليبية والتي نصت المادة الأولى منها على ما يلي: (تؤسس

١ – الأستاذ معن عبدالقادر إبراهيم، التنظيم القانوني للشركات القابضة المرجع السابق، ص ١٠٧.
٢ – أنظر قانون قطاع الأعمال العام المصري رقم (١٥٩) لسنة ١٩٨١، المادة (١).

شركة قابضة بين البلدين تحت اسم الشركة العربية اليمنية الليبية القابضة ويشار إليها فيما بعد بالشركة) ونصت المادة (٧) منها على ما يلي (تزاول الشركة كافة الأعمال المتعلقة بإنشاء وتمويل المشاريع الصناعية والزراعية والحيوانية والتعدين والصيد البحري والسياحة والنقل وغيرها من القطاعات الإنتاجية الأخرى على إقتصادية ومالية سليمة وللشركة في سبيل تحقيق أغراضها القيام بجميع أوجه النشاط التي ترى أنها تحقق كل أو بعض أغراضها أو تنمية حقوقها ومصالحها بما في ذلك الإقتراض والإقراض للشركات التابعة لها).

وقد نصت المادة (١٦/ ٥) من الإتفاقية المذكورة على ما يلي:

(تدخل هذه الإتفاقية حيز التنفيذ بعد التصديق عليها وفقا للإجراءات المعمول بها في البلدين).

وبعد إجراءات التصديق عليها ونفاذها تصبح أحكام الإتفاقية ملزمة للبلدين ومنطبقة على عمل الشركة المذكورة وعلى النزاعات المتعلقة بنشاطها في كلا البلدين.

ونصت المادة (١٦/ ٣) من الاتفاقية على انطباق القوانين المعمول بها في دولة المقر على المسائل التي لم تشملها بنود الإتفاقية.

وحيث أن مقر الشركة في صنعاء عاصمة اليمن وبالتالي تكون القوانين اليمنية منطبقة على الشركة المذكورة في المسائل التي لم تشملها بنود الاتفاقية أو نظامها الأساسي أو

النظم الأساسية للشركات التابعة لها.[١]

وفيما يتعلق بانطباق قوانين دولة المقر في المسائل التي لم تشملها الإتفاقية جاء بالمادة (٢٠٧) من قانون الشركات الأردني ما يلي:

«تطبق أحكام هذا القانون على الشركات القابضة التي تؤسس في المملكة بموجب اتفاقيات دولية تبرمها حكومة المملكة الأردنية الهاشمية مع الحكومات الأخرى أو المنظمات العربية أو الدولية وذلك في الحالات غير المنصوص عليها في اتفاقيات تأسيسها أو في عقودها وأنظمتها الأساسية.[٢]

١ – دكتور مصطفى أحمد فؤاد، النظام القضائي الدولي، دار الكتب القانونية، المحلة، مصر، القاهرة، ط١ لسنة ٢٠٠١، ص ٨١.

– أنظر كذلك موقع الشركة على الإنترنت: www.arabyl.com

٢ – قانون الشركات الأردني رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٧، المادة رقم (٢٠٧).

ويتضح مما تقدم أن تأسيس الشركة القابضة يمكن أن يكون بموجب قانون وطني كما يمكن أن يكون تأسيس الشركة القابضة بموجب اتفاقية دولية بين دولتين أو أكثر، حيث تعد الإتفاقية الموقعة بين الدول جزءا من نظامها القانوني بعد التصديق عليها ولا تخضع الشركة القابضة إلا لأحكام الإتفاقية المتعلقة بها والمصادق عليها من الدول المعنية حتى ولو تعارضت تلك الأحكام مع القوانين الوطنية لتلك الدول لأن الاتفاقية تمثل نصوصا تشريعية خاصة تسري على جميع المسائل التي تناولتها والقاعدة أن الخاص يقيد العام، ومع وجود قانون خاص لا يتم الرجوع للقانون العام إلا فيما لم يشمله ذلك القانون الخاص من أحكام.

كما يتضح من النصـوص التـي تم إيرادها من القـوانين العربية المختلفة أن الشركة القابضة ليست شكلا قانونيا جديدا يضاف للأشكال القانونية المعروفة للشركات فهي إما أن تكون شركة مساهمة عامـة أو شركة مساهمة مقفلة أو شركة ذات مسـئولية محـــدودة (باعتبار أن شركة الشخص الواحد في القانون الكويتي محدودة المسئولة). ولا يجـوز أن تكون الشركة القابضة شركة من شركات الأشخـاص أو أي نوع من الشركات غير محدودة المسئولية بحكم أن شركات الأشخاص تكون صغيرة في حجمها التجاري وتقوم غالبا بين أشخاص يعرفون بعضهم بعضا.[1]

وقد نص قانون الشركات السوداني لسنة ٢٠١٥م علي أنه لا يجـوز للشركة القابضة أن تتملك حصص في أي من شركات الأشخاص أو اي من الشركات غير محدودة المسئولية.[2]

المطلب الثالث: إجراءات تأسيس الشركة القابضة وتسجيلها:

يتم تأسيس الشركة القابضة بإحدى الطريقتين التاليتين:

أ- إما بإنشاء شركة جديدة وفقا لما ينص عليه قانون الشركات أو التشريع الخاص بها على أن يتضمن العقد الغايات الخاصة بالشركة القابضة، أو

ب -أن تعدل غايات شركة قائمة إلى غايات شركة قابضة (١).

وفيما يلي نتناول شرح وتفصيل الطريقتين في الفرعين التاليين:

---

١ - دكتور محمد محسن النجار، لنظام القانوني للشركات القابضة، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، مصر، ط١.

- قانون الشركات الأردني قم (٢٢) لسنة ١٩٩٧، المادة (٢٠٤). المادة (٢٠٧).

٢- قانون الشركات السوداني لسنة ٢٠١٥، المادة (١٠/ ٤).

الفرع الأول: تأسيس الشركة القابضة بإنشاء شركة جديدة

حيث نص قانون الشركات الأردني (٢) على أن الطريقة الأولى لتأسيس الشركة القابضة تكون بتأسيس شركة مساهمة عامة تنحصر غاياتها في غايات وأعمال الشركة القابضة المنصوص عليها في المادة (٢٠٥) (٣) من هذا القانون، وهذا يعني أن عقد الشركة القابضة وفقا للقانون الأردني عقد شركة مساهمة عامة، بشرط أن يتضمن ذلك العقد الغايات المنصوص عليها في المادة (٢٠٥) من نفس القانون.

كما جاء النص في قانون الشركات البحريني(٤) أنه يتم تأسيس الشركة القابضة بتأسيس شركة تنحصر أغراضها في أغراض الشركة القابضة المنصوص عليها في المادة (٣٠١) (٥) من هذا القانون أو في أي منها أو بتأسيس شركات تابعة لها أو تملك أسهم في شركات مساهمة أو حصص في شركات ذات مسئولية محدودة للقيام بتلك الأغراض.

وجاء النص في القانون الكويتي مطابقا تماما لما نص عليه القاانون البحريني في كيفية تأسيس شركة قابضة جديدة بتأسيس شركة تنحصر في أغراض وأعمال الشركة القابضة أو في أي منها أو بتأسيس شركات تابعة لها أو تملك أسهم في شركات مساهمة أو حصص في شركات ذات مسئولية محدودة للقيام بتلك الأغراض.

ويلاحظ أن النص في كل من القانون البحريني والقانون الكويتي قد زاد إلى ما نص عليه القانون الأردني أمكانية تأسيس شركة قابضة جديدة بطرق أخرى، فبينما اكتفى القانون الأردني على إمكانية تأسيس الشركة القابضة بتأسيس شركة جديدة تنحصر غاياتها في غايات الشركة القابضة أضاف كلا من القانون البحريني والقانون الكويتي إلى ذلك إمكانية تأسيس شركة قابضة جديدة تنحصر أغراضها في أي من تلك الأغراض أو بتأسيس شركات تابعة لها أو تملك أسهم في شركات مساهمة أو حصص في شركات ذات مسئولية محدودة للقيام بتلك الأغراض.

حيث يمكن تأسيس شركة جديدة بأي من الأشكال القانونية المنصوص عليها في القانونين البحريني(١) والكويتي (٢) وهي إما أن يتم إنشاء الشركة القابضة في شكل شركة مساهمة أو شركة ذات مسئولية محدودة أو شركة شخص واحد، بحيث يتضمن عقد كل شركة منشأة بأي شكل من الأشكال القانونية المذكورة.

الفرع الثاني: تعديل غايات شركة قائمة إلى غايات شركة قابضة

وفقا لنص المادة (٢٠٦/ ٢) من قانون الشركات الأردني رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٧ والمادة (٣٠٢/ ٢) من قانون الشركات البحريني رقم (٢١) لسنة ٢٠٠١، والمادة (٢٤٥ / ٣) من قانون الشركات الكويتي رقم (١) لسنة ٢٠١٦ يتم تأسيس الشركة القابضة بتعديل غايات شركة قائمة إلى غايات شركة قابضة وفقا لأحكام هذا القانون.

وبناءا على ذلك النص يمكن تأسيس الشركة القابضة وفقا للقانون الأردني بتعديل الغايات الموجودة في عقد شركة مساهمة عامة باعتبار أن الشركة القابضة وفقا للقانون الأردني هي شركة مساهمة عامة فقط، إلى غايات الشركة القابضة المنصوص عليها في المادة (٢٠٦) من ذات القانون، وكذلك يمكن تأسيس شركة قابضة وفقا للقانون البحريني رقم (٢١) لسنة ٢٠٠١ وقانون الشركات الكويتي رقم (١) لسنة ٢٠١٦ بتعديل غايات شركة مساهمة أو شركة ذات مسئولية محدودة أو شركة شخص واحد إلى غايات شركة قابضة باعتبار أن الشركة القابضة هي شركة مساهمة أو شركة ذات مسئولية محدودة أو شركة شخص واحد وفقا للمادة (٢٩٩) من قانون الشركات البحريني والمادة (٢٤٤) من قانون الشركات الكويتي.

أما بالنسبة للقانون المصري ولأن الشركة القابضة وكل يتعلق بها يتم تنظيمه بتشريع خاص فقد أصدر المشرع المصري القانون (٢٠٣) لسنة ١٩٩١ الذي تنص المادة الثانية منه على ما يلي:

(تَحِل الشركات القابضة محل هيئات القطاع العام الخاضعة لأحكام القانون رقم (٩٧) لسنة ١٩٨٣التي تشرف عليها هذه الهيئات وذلك اعتبارا من تاريخ العمل بهذا القانون دون الحاجة لأي إجراء آخر، وتنتقل الى الشركات القابضة والشركات التابعة لها بحسب الأحوال كافة ما لهيئات القطاع العام وشركاته الملغـاة من حقـوق بمـا في ذلك حقوق الإنتفاع والإيجار، كما تتحمل جميع التزاماتها وتُسأل مسئولية كاملة عنها).

والقانون المصري رقم (٩٧) لسنة ١٩٨٣ هو القانون الخاص بهيئات القطاع العام وشركاته، حيث تم تعديل أغراض تلك الشركات الهيئات بمختلف أنواعها وأشكالها لتصبح جميعها شركات قابضة، ومن ثم يكون المشرع المصري قد حقق بتحويل هيئات القطاع العام إلى شركات قابضة مملوكة للدولة الإنفصال بين الملكية والإدارة حيث تبقى هيئات القطاع العام مملوكة للدولة بينما تقوم الشركة القابضة بعملية الإدارة،وبهذا ينحسر دور الدولة في الإدارة المباشرة لمشروعات

القطاع العام ويمكن للقطاع الخاص الوطني والأجنبي المساهمة في رؤوس أموال الشركات التابعة والمشاركة في إدارتها بشرط عدم السيطرة عليها.[1]

الفرع الثالث: تسجيل الشركة القابضة:

يتم تسجيل الشركة القابضة والإعلان عنها بالطرق التي يحددها القانون أوالتشريع المعني وذلك للإحتجاج بالشخصية القانونية للشركة في مواجهة الغير.

وفي هذا الشأن نص قانون الشركات السوداني لسنة ٢٠١٥ في شأن إجراءات تأسيس الشركة القابضة على ما يلي:

١ - يتم تأسيس الشركة على الوجه التالي:

أ - تُسلَّم للمسجل نسخة من عقد التأسيس ولائحة التأسيس (إن وجدت) المقترحين بغرض التسجيل.

ب - يُسجل المسجل عقد ولائحة التأسيس المذكورين في الفقرة (أ) إلا إذا رأي أن:

(أولا): عقد التأسيس أو لائحة التأسيس لم يلتزما بنصوص هذا القانون، أو

(ثانيا): الأغراض التي تم من أجلها تأسيس الشركة غير مشروعة.

٢- يجب أن يُودع لدى المسجل إقرار قانوني من محامٍ إشتغل في تأسيس الشركة أو من شخص ذُكر إسمه في لائحة التأسيس بصفته عضوا في المجلس أو مديرا أو سكرتيرا للشركة باستيفاء جميع او أي من المقتضيات سالفة الذكر ويجوز للمسجل قبول هذا الإقرار كدليل كافٍ على استيفائها.

٣- يُصدِر المسجل عن تسجيل عقد ولائحة التاسيس شهادة بتوقيعه مؤرخة ومختومة بخاتمه بأن الشركة قد تم تسجيلها وفي حالة الشركة المحدودة المسئولية أن مسئولية أعضاءها محدودة.

٤- ينشر المسجل في الجريدة الرسمية بإصدار شهادة التسجيل ومحتوياتها.

١- الدكتور عبدالله علي الصيفي، الشركة القابضة وأحكامها في الفقه الإسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى لسنة ٢٠٠٦، صفحة (٤٥).

وفي شأن حجية شهادة التسجيل نصت المادة ١٦/ ١ من القانون المذكور على أنه تعتبر شهادة التسجيل التي تحمل توقيع المسجل خاتمه بينة قاطعة على استيفاء الشركة أما فيما يتعلق بالإحتجاج بالشخصية الإعتبارية للشركة فقد نصت المادة ١٦/ ٢ من القانون المذكور على أنه تكون للشركة الشخصية الإعتبارية إبتداءا من التاريخ المذكور في شهادة التسجيل.[١]

ونص قانون الشركات الإماراتي على أنه يجب قيد عقد الشركة وكل تعديل يطرأ عليه

في السجل التجاري لدى السلطة المختصة ليكون العقد نافذا، وإذا لم يسجل العقد على النحو المذكور كان غير نافذ في مواجهة الغير(١).

وجاء النص في نظام الشركات السعودي على أنه يجب أن يُشهر الشركاء أو مديري الشركة أو أعضاء مجلس الإدارة – بحسب الأحوال – عقد تأسيس الشركة والنظام الأساسي لشركة المساهمة العامة وما يطرأ عليهما من تعديل في موقع الوزارة الإليكتروني، وأنه يُتاح للغير الإطلاع على الوثائق المنصوص عليها أعلاه ويعد المُستخرج من موقع الوزارة والمصدق عليه منها حجة في مواجهة الغير بما يحتويه من بيانات، وكل من تسبب في عدم شهر الوثائق المذكورة في هذه المادة من الشركاء أو مديري الشركة أو أعضاء مجلس إدارتها يكون مسئولا بالتضامن عن تعويض الضرر الذي يصيب الشركة أو الشركاء أو الغير بسبب عدم الشهر.

وفي قانون الشركات الكويتي جاء النص بأنه يتم شهر عقد الشركة وما يطرأ عليه من تعديلات وفقا لأحكام القانون المذكور.

وفي التشريع اللبناني جاء النص على أنه يجب قيد الشركة القابضة في سجل خاص لدى المحكمة الإبتدائية ببيروت بالإضافة إلى قيدها في الجل العام للشركات.

وفي التشريع المصري جاء النص بأنه يتم نشر عقد تأسيس الشركة القابضة ونظامها الأساسي على نفقتها في الوقائع المصرية وتقيد في السجل التجاري وتثبت لها شخصيتها الإعتبارية من تاريخ قيدها في السجل التجاري.

وقد نص قانون الشركات اليمني على أنه:-

١ – أنظر الدكتور مصطفى عبدالرؤوف حسان، مرجع سابق، ص ٦٤.
أنظر قانون الشركات السوداني لسنة ٢٠١٥، المادة (١٥/ ١-أ).

(يجب أن يتم تأليف الشركة وتأسيسها وتسجيلها وفقا لأحكام هذا القانون وللمراقب او أمين السجل أن يرفض تسجيل أي شركة مؤلفة خلافا لأحكامه.

وفي القانون البحريني جاء النص كما يلي:

(باستثناء شركة المحاصة يشهر المديرون أو أعضاء مجلس الإدارة عقد الشركة وما يطرأ عليه من تعديلات وفقا لأحكام هذا القانون، فإذا لم يُشهر على النحو المذكور كان غير نافذ في مواجهة الغير).[1]

ومما سبق يلاحظ أن القوانين العربية التي سبقت الإشارة إليها إتفقت على ضرورة أن يكون عقد تأسيس الشركة مكتوبا، وحتى لو قلنا أن بعضها لم يشترط ذلك صراحة كالقانون السوداني السوداني مثلا إلا أن تسليم نسخة من عقد التأسيس للمسجل يفهم منه بالضرورة أن تلك النسخة لا بد أن تكـون مكتـوبة.

والملاحظة الأخرى أنه إذا كان هنالك قانون خاص متعلق بالشركة القابضة فإن إجراءات إنشاء وإشهار تلك الشركة تكون محكومة بموجب نصوص ذلك التشريع الخاص.

الخاتمـــــة

في الختام أحمد الله حمدًا كثيرًا وأشكره علي أن أعانني ووفقني في كتابة هذا الجهد المتواضع الذي حاولت أن أتناول فيه موضوع التكييف القانوني للشركة القابضة متعرضًا في ذلك إلي الجوانب الفقهية والقانونية. وقد توصلت في خاتمته إلي عدة نتائج وعدة توصيات كان من أهمها الآتي:

أولاً: أهم النتائج:

١ – إتفقت معظم القوانين الوضعة على أن الشركة يتم إنشاؤها بموجب عقد بين شخصين أو أكثر لممارسة نشاط إقتصادي مشروع بهدف الربح وأن يتقاسموا الأرباح والخسائر بنسبة مساهماتهم في الشركة.

١ – قانون الشركات الإماراتي رقم ٢ لسنة ٢٠١٥، المادة ١٥.
– دكتور مصطفى عبدالرؤوف حسان، مرجع سابق، ص (٦٤).
– قانون الشركات اليمني رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٧، المواد (٢١٤) و(٢١٥).
– دكتور حسين يوسف غنايم، مرجع سابق، صفحة (٤٣).
– قانون الشركات الإماراتي رقم ٢ لسنة ٢٠١٥، المادة ١٥.
– نظام الشركات السعودي لسنة ٢٠١٥، المادة ١٣

٢ – إن التأصيل الفقهي للشركة القابضة هي أنها شركة عنان وهي من الشركات المشروعة في الفقه الإسلامي.

٣ – إن معظم القوانين العربية إتفقت على ضرورة أن يكون عقد تأسيس الشركة القابضة مكتوبا.

٤ – إذا كان هنالك قانون خاص متعلق بالشركة القابضة فإن إجراءات إنشاء وإشهار تلك الشركة تكون محكومة بموجب نصوص ذلك التشريع الخاص.

٥ – الشركة القابضة هي أقوي وأضمن أنواع الشركات للعمليات للعمل الإستثماري.

٦ – تتميز الشركة القابضة بالمرونة والسهولة وعدم التعقيدفي إجراءات التسجيل وقلة التكلفة مقارنة بالأنواع الأخرى من الشركات.

ثانيًا: أهم التوصيات:

١ – نشر الوعي القانوني والتجاري بأن الشركة القابضة تتميز بالمرونة والسهولة وعدم التعقيد في إجراءات التسجيل وقلة التكلفة مقارنة بالأنواع الأخرى من الشركات وذلك حتي يطمئن الوسط التجاري للدخول في مثل هذا النوع من الشركات.

٢– علي العاملين في المجال التجاري الأخذ بنظام الشركة القابضة باعتباره أقوي أنواع الشركات ضمانًا لإستمرار العمل الاستثماري وضمانًا لحقوق المساهمين.

٣ – علي المشرع السوداني لقانون الشركات لسنة ٢٠١٥م إفراد مواد قانونية إضافية تنظم الشركة القابضة بصورة أوسع.

٤ – علي العاملين في المجال التجاري بصفة عامة والعاملين في مجال الشركات اللجو إلي نظام الشركة القابضة بإعتباره من أنجح الأنظمة في مجال الشركات نسبة لوضوح القوانين التي تنظم الشركة القابضة.

فهرس المراجع

أولاً: القرآن الكريم.

كتب التفاسير:

١ – الإمام أبو عبدالله محمد بن أحمد أبي بكر القرطبي، تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن)، تحقيق أحمد البردوني وإبراهيم إطفيش، ط٢ لسنة ١٣٨٤هـ،ج١٥.

ثانيًا: كتب السنة النبوية:

١ – سنن إبن ماجة – لمحمد بن يزيد بن عبد الله الغزويني – الناشر دار الفكر بيروت.

٢ – الإمام الحافظ أحمد بن حجر العسقلاني،–فتح الباري بشرح صحيح البخاري – دار المعرفة ببيروت، ج٥،.

ثالثًا: كتب اللغة:

١ – محمد بن مكرم إبن منظور، لسان العرب – دار صادر للطباعة، بيروت، ط١ لسنة ٢٠٠٠

٢ – أبوالحسين أحمد بن فارس، معجم مقاييس اللغة– دار الفكر، دمشق، طبعة ١٣٩٩هـ.

٣ – إبراهيم مصطفي مدكور وآخرون – المعجم الوسيط –الناشر مجمع اللغة العربية بمصر – بدون تاريخ.

٤ – إسماعيل بن حماد الجوهري، الصحاح في اللغة، دار العلم للملايين، بيروت، ط٤، ١٩٩٠،ج٢،.

ثالثًا: كتب الفقه والقانون:

١ – إبن قدامة الحنبلي، المغني، تخريج محم رشيد رضا، دار المنار،بيروت، ط٣ لسنة ١٣٦٨هـ، ج٥.

٢ – محمد الخطيب الشربيني، مغني المحتاج إلى معرفة ألفااظ المنهاج، دار الفكر ببيروت، ج٢،.

٣ – أبوجعفر أحمد بن محمود الطحاوي، حاشية الطحاوي على الدر المختار، دار المعرفة ببيروت، طبعة ١٩٧٥.

٤ – الأستاذ الدكتور مصطفى كمال طه، الشركات التجارية – الأحكام العامة – شركات الأشخاص وشركات الأموال وأنواع خاصة من الشركات، الناشر دار الوفاء للطباعة والنشر، الإسكندرية، الطبعة الأولى لسنة ٢٠٠٩م.

٥ – الدكتور حسين يوسف غنايم، الشركات التجارية في دولة الإمارات العربية المتحدة وفقا للقانون الإتحادي رقم (٨) لسنة ١٩٨٤، مكتبة كل المطبوعات بأبوظبي، الطبعة الثالثة لسنة ٢٠٠٣.

٦ – الدكتور أبوذر الغفاري بشير، قانون الشركات، منشورات جامعة السودان المفتوحة، ط١لسنة٢٠٠٧.

٧ – دكتور عبد العزيز عزت الخياط، الشركات في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي، دار البشير بعمان ـ الأردن، ط٤ لسنة ١٩٩٤، ج٢.

٨ – دكتور محمد شكري الجميل العدوي، أسهم الشركات التجارية في ميزان الشريعة الإسلامبة، دار الفكر الجامعي، أمام كلية الحقوق بالإسكندرية، مصر، طبعة أولى لسنة ٢٠١١.

٩– الدكتور محمد محسن النجار، النظام القانوني للشركات القابضة، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، مصر، ط١ لسنة ٢٠١٧م.

١٠- دكتور أبو صقر كامل، العولمة التجارية والقانونية برؤية إسلامية جديدة، مكتبة دار الهلال، بيروت، ٢٠٠١.

١١ - الأستاذ رسول شاكر محمود البياتي، النظام القانوني للشركة القابضة، المكتب الجامعي الحديث بالإسكندرية، الطبعة ١ لسنة ٢٠١٢م.

١٢ - الدكتور صلاح أمين أبوطالب، الشركات القابضة في قانون قطاع الأعمال العام، دار النهضة العربية للطباعة والنشر بالقاهرة، ط ١

١٣- الدكتور محمد حسين إسماعيل، الشركة القابضة وعلاقتها بشركاتها التابـعة، جامعة مؤتة بعمان - الأردن، ط١ لسنة ١٩٩٠،

١٤- دكتور حسام عيسى الشركة متعددة الجنسيات، المؤسسة العامة للدراسات والنشر المعاصر، بيروت، بدون سنة او رقم طبعة.

١٥ دكتور محمد إسماعيل حسين، الشركة القابضة وعلاقتها بالشركات التابعة في مشروع القانون الأردني والقانون المقارن، مطبعة جامعة مؤتة، ط١ لسنة ١٩٩٠.

١٦ - الأستاذ معن عبدالقادر ابراهيم، التظيم القانوني للشركات القابضة - دراسة مقارنة،دار الجامعة للنشر، الأسكندرية، مصر، ط١ لسنة ٢٠١٧،.

١٧ - محمد بن عبد الواحد السيواسي - شرح فتح القدير -الناشر دار الفكر بيروت.

مؤتمرات ومجلات:

١ - مجمع الفقه الإسلامي الدولي بجدة المنعقد في دورته الرابعة عشر بالدوحة، دولة قطر، في الفترة من ٨ إلى ١٣ ذو القعدة ١٤٢٣هـ الموافق ١١ إلى ١٦ يناير ٢٠٠٣م.

القوانين:

١ - قانون الشركات السوداني لسنة ٢٠١٥.

٢ - قانون شركات القطاع العام المصري رقم (٣) لسنة ١٩٩١.

٣ - قانون الشركات الأردني رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٧م.

٤- قانون الشركات السوري رقم (٣) لسنة ٢٠٠٨م.

٥- نظام الشركات السعودي لسنة ٢٠١٥.

٦- قانون الشركات الإماراتي رقم (٢) لسنة ٢٠١٥،.

٧- قانون الشركات القطري رقم (١١) لسنة ٢٠١٥.

٨- قانون الشركات العماني رقم (٤) لسنة ١٩٧٤.

٩- قانون الشركات الكويتي رقم (١) لسنة ٢٠١٦.

١٠- قانون الشركات البحريني رقم (٢١) لسنة ٢٠٠١.

دور المرأة الجزائرية ابان الثورة التحريرية ١٩٥٤ - ١٩٦٢

بقلم / د. بلمادي سفيان

أستاذ العلوم السياسية و العلاقات الدولية جامعة البليدة ٢

الملخص:

لقد ساهمت المرأة الجزائرية مساهمة فعالة في الثورة التحريرية، فتحت منزلها للمجاهدين تخدمهم و تحرسهم خلال اجتماعاتهم، تجمع الاشتراكات و تقوم بتوعية الشعب لإقناعه بضرورة الانضمام إلى صفوف الثورة، و نظرا لتواجدها بالجبال اضطرت الى حمل السلاح و المشاركة في المعارك و الاشتباكات، كما اوصلت القنابل و الاسلحة للفدائيين لينفذوا عملياتهم في المدن، بل و في كثير من الاحيان هي من يقوم بهذه العمليات، كما كلفت بتمريض المجاهدين و سكان الأرياف و نظرا لكفاءاتها ولجت جهاز المخابرات الجزائرية، و اسندت اليها مهام المحافظة السياسية، الجاسوسية و المراقبة السياسية، فقدمت خدمات جليلة للثورة التحريرية في مجال الدعاية و الاستخبارات.

وكرد فعل عن هذه الأعمال قام المستعمر الفرنسي بزجهن في المعتقلات وتعذيبهن مثلهن مثل الرجال، و مع هذا لم يثن من عزيمتهن بل واصلن جهادهن و نضالهن داخل المعتقلات من اجل استقلال الجزائر.

Abstract:

The Algerian woman participated effectively in the Algerian revolution war, she helped the mujahidin and graded their meetings, collected contributions and tried to awakened and convince some of the Algerian's minds and hearts to the need to join the revolution. Since she was in the mountains she was obliged to take up arms and to take part in the fight, she brought the bombs and weapons back to the fidais to carry out

of their missions in the towns and she carried out these operations herself sometimes.

She cared of the mujahedeen and the inhabitants, which gave rise to the caregiver and the social guide, because of her abilities, she integrated Algerian inelegance services and look on political missions, spy and political supervisor, she contribute enormously to the Algerian revolution in the field of propaganda and intelligence.

In response to these works, the French colonial authorities proceed with their incarceration and torture, thus inflicting the same thing as men by placing them in the detention camps, which did not affect their will and they continued to militate inside the camps for the independence of Algeria.

مقدمة:

لا شك ان مرحلة الثورة التحريرية تعتبر من اهم المراحل التاريخية التي عاشتها الجزائر، اذ تعد منعطفا مهما لتحقيق الهدف و السعي للاستقلال و التحرر من الهيمنة الاستعبادية الاستعمارية، فلقد احدثت تلك الثورة تغييرا جذريا في ارهاصات المجتمع الجزائري في جميع مجالات حياته، السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية و الثقافية، فلم تكن هدفها فقط إخراج المستعمر الفرنسي فقط، بل سعت الى تحسين الاوضاع المعيشية للجزائريين من نواحيها الاقتصادية و الاجتماعية، بما فيها المرأة الجزائرية التي عاشت حالة من المقاومة و الصمود المفروضة عليها، لكن باندلاع الثورة التحريرية تغيرت ابعاد حياتها في كامل التراب الوطني، فحتمت عليها تلك الظروف ان تقف الى جانب الرجل لتحرير الوطن، فكسرت القيود بذلك القيود التي اثقلت كاهلها، و انطلقت تدافع عن بلدها بكل ما لديها من قوة و طرق و وسائل، في الارياف و المدن، داخل الوطن و خارجه، متناسية في كثير من المواقف فطرتها التي جبلت عليها من رأفة و رقة، و التفت حول صفوف جبهة التحرير الوطني و جيشه، لتنفذ بصدق و اخلاص المبادئ التي قامت عليها الثورة، و لتنفيذ المهام التي اسندت إليها و من ذلك كله تمحورت المداخلة حول التساؤل العام عن اسهامات المرأة

الجزائرية في نضالها ابان الثورة التحريرية و الذي يتجلى في السؤال التالي:

المشكلة البحثية:

- ما مدى مساهمة المرأة الجزائرية في الحركة الوطنية بنضالها ضد الاستعمار الفرنسي؟

و للتوضيح اكثر جوهر السؤال الرئيس، تضع الدراسة بعض الاسئلة الفرعية التالية:

الاسئلة الفرعية:

١-ما هي أبعاد و اثار مشاركة المرأة الجزائرية في نضالها في الثورة التحريرية؟

٢- كيف كانت مساهمات الجزائرية في الثورة التحريرية بجانب الرجل؟

أهمية الدراسة:

١-التعريف بأهمية و مكانة المرأة الجزائرية من خلال تبيان مستوى صمودها في وجه العدو المستعمر.

٢-تحليل و اظهار الكيفيات التي شاركت بها المرأة الجزائرية نضالها الكفاحي.

المناهج العلمية المستخدمة:

من أجل الوصول إلى الغرض المقصود من هذه الدراسة، تم استخدام المنهج التاريخي كأسلوب بحث يقوم على مقارنة الوقائع و الأحداث التاريخية الحاصلة في فترة الحرب التحريرية ١٩٥٤-١٩٦٢، إضافة إلى المنهج الوصفي التحليلي، الذي يقوم على تحليل و وصف تلك الأحداث التاريخية في غرض تقديم مخرجات.

١- التحاق المرأة بجيش التحرير الوطني:

كان على المرأة التي كانت تريد الالتحاق بصفوف جيش التحرير الوطني ان تجد مصدر اتصال رسمي بالمجاهدين، و يكون اما احد الاهل او الجيران او حتى صديقاتها المنضمات قبلا الى الثورة، و بعد الحاحها على الالتحاق و نقل رغبتها هذه الى المسؤولين الذين يكونون قد تأكدوا من هويتها و نيتها و يوافقوا على انضمامها الى صفوف المجاهدين، يرسل لها لتجهز نفسها، في اليوم المحدد يأتي اليها من ينقلها الى مركز القيادة، و بمجرد وصولها الى الجبل تستقبل من طرف المسؤولين ثم تحاور

حتى يمكن التعرف اكثر على شخصيتها و يلمس مدى استعدادها للتضحية في سبيل الوطن، ثم يوجه لها خطابا شديد اللهجة يوضح فيه نوعية الحياة في الجبل، و في الاخير تؤدي القسم على عدم خيانة الثورة و المجاهدين و التضحية بالنفس و فداء للوطن.

كان هذا في بداية الثورة، فكل مجاهد يريد الالتحاق بالثورة عليه ان يؤدي القسم على المصحف، غير انه مع اشتداد الثورة و استعمال الادارة الاستعمارية الحركى و كثرة الخونة و الجواسيس، تغيرت القوانين و الزمت كل جندي ان يثبت حسن نواياه و جديته في الانضمام، و الاثبات يكون عبر قيامه بعملية فدائية كقتل خائن او تفجير ثكنة للجنود.

في غالب الاحيان كانت تبعث الفتيات الى التدريب و التكوين قبل انضمامهن الى الجيش، فيتجهن نحو القاعدة الخلفية الموجودة في الحدود الجزائرية المغربية، اين تتمرن بإتقان على المجال الطبي و العسكري والسياسي، بعد ان تختار القيادة نخبة من المناضلات لتقلد مهام بالغة الاهمية.

٢- دوافع الانضمام الى جيش التحرير الوطني:

ان المرأة الجزائرية على اختلاف مستوياتها الفكرية و طبقاتها الاجتماعية سواء في المدينة او في الريف، استطاعت ان تثور على المستعمر الفرنسي الغاشم و تساهم في تفجير ثورة التحرير بمساهمة فعالة، مدركة بذلك مسؤوليتها تجاه دينها و وطنها.(١)

اذا ما تتبعنا اسباب التحاق المرأة الجزائرية بصفوف جيش التحرير الوطني كجندية، فإننا نجد ان لكل واحدة منهن اسبابها التي دفعتها الى الالتحاق بالجيش التي يمكن ان نجيزها في النقاط التالية:

ان زوجات و امهات المجاهدين اللائي وقعن عدة مرات في قبضة المستعمر الفرنسي اثر العمليات الخطيرة التي قام بها المجاهدون، و تلقين نتاجا لذلك اشد انواع التعذيب من اهانة للكرامة و انتهاك للحرمات، فخوفا من ان يقعن مرة اخرى في يد العدو و الانتقام منه، قررن الالتحاق بصفوف المجاهدين.(٢)

كما تم ارغام الاب او الاخ الفتاة على الزواج من رجل ليس منخرطا في الثورة، و ذلك حتى تنشغل بحياتها الزوجية عن مساندة اخوانها و اخواتها في الجهاد، او النسوة اللاتي فقدن عائلاتهن، اما استشهدوا او اعتقلوا و بقين لوحدهن بلا معيل و لا مسؤول، التحقن بالجبل و اصبحن فدائيات.

اضافة الى اكتشاف العدو الفرنسي اعمالها السياسية او العسكرية-التخريبية ضد منشاته و منشئات المستوطنين، او تنفيذ عملية فدائية كقتل جندي فرنسي او احد الخونة المتعاملين مع العدو.

حاجة الثورة التحريرية الى ادماج المرأة الجزائرية في صفوف الجيش كطبيبات و ممرضات و كاتبات في مختلف انحاء الوطن، فضلا عن انهن كلفن بمهام حساسة كالاستعلام و التسبيل في المدن و القرى و الارياف، داخل الوطن و خارجه. (٣).

و من الدواف ايضا نجد، ان الرجال لما التحقوا بالثورة، فضلوا التحاق اهليهم بهم على ان يبقوا في معزل عن الكفاح المسلح و يصبحن غنيمة في يد المستعمر الغاشم، فالحقوا الامهات و الزوجات و البنات و الاخوات بصفوف جيش التحرير.

-تعرض العديد من الفتيات للاغتصاب من قبل جنود المستعمر الفرنسي، مما اجج نيران الحقد و الكراهية في قلوبهن، و الرغبة الشديدة في الانتقام من هؤلاء، و لتحقيق هدفهن التحقن بالجيش من اجل تخليص البلاد من هؤلاء الكفار العابثين حتى تنعم اخواتهن و بناتهن بحياة كريمة دون الخوف من انتهاك اعراضهن.

٣- المشاركة في المعارك:

ان المرأة الجزائرية خلال الثورة التحريرية اقتحمت مجالات كانت حكرا على الرجل فقط، هذه المجالات كانت تتطلب قوة الجسم و قوة القلب، كحملها السلاح لتواجه جيش العدو، و قد اشتبكت معه في العديد من المعارك و حوصرت من طرف جيش العدو بدباباته و طائراته فكبدته الخسائر الجسام، و نظرا الى حاجة القيادة الثورية الى ممرضات و مرشدات و سكرتيرات اكثر من حاجتها الى جنديات ميدان الحرب، اثرت ترك الجنديات في مقر القيادة عند قيام المجاهدين بتنفيذ العمليات العسكرية من اشتباكات و معارك خوفا من ان يقعن في ايدي العدو فتحرم الثورة من كفاءاتها النسوية.

يمكن تقسيم المعارك و الاشتباكات الى قسمين: معارك و اشتباكات شاركت فيها و اخرى حضرتها و لم تشارك فيها بالقتال جنبا الى جنب مع المجاهدين، الا في حالات الدفاع عن نفسها، و هذا راجع الى ان العدو طور اساليب التعذيب لدرجة لا يتحملها بشر، و ثانيا لانهم كانوا يحتاجونها كممرضة تسعف من سقط جريحا في المعركة.

٤- سياسة المستعمر تجاه المرأة الجزائرية:

ردا من طرف المستعمر الغاشم على انضمام المرأة لصفوف الثورة و مساندتها لجيش التحرير، سع العدو بكل ما اوتي من وسائل و قوة في محاولة ابعادها من دائرة النشاطات العسكرية و الفدائية و تشلها، فقد صرح الجنرال باكات (baket) عام ١٩٦٠ قائلا: « ان المساعدة التي تقدمها المرأة للمتمردين شكلت لنا عقبة لتفكيك القواعد الاساسية لهم.» (٤).

و نتاجا لذلك، اكثر المستعمر من انشاء المعتقلات و السجون و مراكز للتعذيب في مختلف ربوع التراب الوطني، في محاولة لخنق الثورة و كل من يؤمن بها، و محاولة منه افتكاك معلومات من المعتقلين حول الثورة و خاصة النسوة منهم، اين ذاقت اشد انواع التعذيب و القمع، مرورا بمرحلة الاستنطاق اين تتعرض لمعاملات لا انسانية و لا اخلاقية، لكن المرأة الجزائرية ظلت صابرة على مواجهة غطرست العدو و غطرسته في صمت كامل و قوة لا متناهية اكثر من ذي قبل، بهدف تحقيق النصر او الشهادة، فشكلت بذلك خصما عنيدا للعدة المستعمر الذي لم يستطع في العديد من المحاولات افتكاك اعتراف بسر من اسرار الثورة المباركة. (٥).

كما ان جانب التعذيب النفسي كان لهن نصيب منه، في حرمانهن في المعتقلات من النوم عن طريق ايقاظهن بالضرب و الصراخ، و ابعادها عن المعتقلات الاخريات حتى تحس بالوحدة القاتلة لفترات طويلة، كما كانت اغلب عمليات التعذيب و الاستنطاق في فترات الليل اين يكون الجسد قد ضعف و نفسيا في حالة سيئة للغاية، و يختار العدة طرق حوارية سيكولوجية لترهيب المعتقلة و ارعابها قصد الاعتراف بالضغط النفسي بدا من تجريدها من ملابسها و فعل الافاعيل بها، كل ذلك من اجل البوح بكلمة واحدة قد تفيد في كسر المقاومة و الثورة التحريرية، لكن لم يجني المستعمر ما طمح مع الجزائرية ذات الشخصية القوية.

٥- من مظاهر مساهمة المرأة الجزائرية الثورة داخل الجزائر:

كثير هن شهيدات الجزائر الخالدات، التي كافحن بالنفس والنفيس من أجل ألوان العلم الوطني الجزائري لأجل نيّل الحرية واستنشاق هواء الاستقلال منذ اندلاع الثورة التحريرية المظفرة عام ١٩٥٤ الى غاية الإعلان عن استقلال الجزائر ١٩٦٢م، هنّ نموذج للمرأة الجزائرية التي لم تتوان ولم تتردد في تحمل المسؤولية اتجاه الثورة التحريرية المجيدة، فناضلت وقاومت وكافحت الاستعمار الفرنسي بكل الطرق وأخلصت لوطنها الجزائر، فأخذ نشاط المرأة الجزائرية

خلال الثورة التحريرية عدّة أنماط و أشكال.

اندلعت الثورة التحريرية ضد الاستعمار الفرنسي في الفاتح من نوفمبر ١٩٥٤، تحت قيادة جبهة التحرير الوطني. والتفّ الشعب الجزائري تحت لوائها، وصدقت بذلك مقولة العربي بن مهيدي قائد الولاية الخامسة: «القوا بالثورة الى الشارع فان الشعب سيحتضنها»، وتوحدّت كلمة الشعب عبر مختلف ربوع الوطن لأول مرة منذ دخول المستعمر الفرنسي سنة ١٨٣٠م(٦)، فالمرأة الجزائرية كانت بالنسبة للجزائر هي الجزائر نفسها وهي الأمة بكاملها باعتبارها الوعاء الذي يضمن الاستمرارية، فقد كانت دائمًا على موعد مع التاريخ فناضلت بعنف وقاومت بشجاعة جنبًا الى جنب مع أخيها الرجل عبّر مختلف مراحل التاريخ خاصة أثناء المقاومات الشعبية ضدّ الاستعمار الفرنسي، وخاصة خلال ثورة نوفمبر ١٩٥٤م. انّ المشاركة التاريخية الفعلية للمرأة الجزائرية في صفوف الكفاح المسلح كان عبّر تأديّة مهام عديدة اقتضت عليها درجات مختلفة من الالتزام والخطورة، فحقق هذا المخلوق الضعيف جسديًا ولكن المفعم بالقوة الروحية العظيمة التصدّي لتعسف وقهر المستعمر الغاشم والمساهمة في تحرير الجزائر(٧).

كانت الثورة التحريرية الجزائرية ضدّ الاستعمار الفرنسي إحدى أقوى الثورات التي انتزعت الاستعمار بفعل تعبئة جزء كبير من الشعب على اختلاف مستوياتهم العلمية والاجتماعية، فكانت بذلك مساهمة المرأة الجزائرية من أهم انجازات الثورة التي تمكنت من إدماج هذا المخلوق الرقيق في دواليبها بعد أن عانت من فترة عزلة أملتها عليها القوانين الرجعية التي فرضها المستعمر.

عاشت المرأة الى جانب الرجل تُدّعِم الثورة بالنفس والنفيس، فكانت المجاهدة في ميادين القتال والفدائية في المدينة كانت الممرضة التي تسهر على راحة الجرحى والمصابين، كانت الإدارية والمعلمة والمحافظة السياسية، تطهو الطعام للمجاهد، كانت وكانت.. الخ، انّ المرأة الجزائرية كانت ولا تزال قلعة الصمود والمقاومة، هي عماد الأسرة، خزّان الوطنية، حافظة على الانتماء الحضاري للأمة عقيدةً وسلوكا، وبلغت بذلك الانتماء للأبناء والأحفاد عن طريق التربية بواسطة الحكايات والأساطير الملحمية والقصص الشعبية عن بطولات الأجداد للإبقاء على جذوة المقاومة والروح الوطنية للأبناء، وفي أحضانها نشأ وترعرع الأبطال من الشهداء والمجاهدين أبطال الحرية المدافعون عن الكرامة والهوية الوطنية فدخلت الميادين بنفسها، فساهمت بكل طاقاتها في خدمة الثورة على مختلف مستوياتها وطبقاتها الاجتماعية، وتحملت الصعاب في كل مكان كمُحاربة أو سجينة معتقلة (٨).

فالمرأة الجزائرية شاركت في أحداث البلاد بكل ما لديها من جهد بدني ومعنوي و بالكلمة اللفظية تتغنى لتُثير حماس المجاهدين والمجاهدات، لتدفع بذلك الثورة الى الأمام بصمود وبجرأة مما يزيد الثوار اصرارًا وعنادًا أكثر، وكانت تُقدم المثال بشجاعتها وتضحياتها في سبيل الحرية، فكان منها المجاهدة والشهيدة والأسماء عديدة وعديدة في ذلك، وهناك الكثيرات من المجهولات في السهول و الجبال، في التلال والصحاري (٥)، ويكفي ضرب مثال عن فاظمة نسومر التي قادت جيشًا كاملا في الجبال وأعترف بشجاعتها قادة الحرب الفرنسية أين لُقبت بجان دارك جرجرة(٩) .

تُعتبر المرأة الجزائرية الركيزة الخلفية للعمل الثوري فقد تحملت مهمات كثيرة و متنوعة، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

- القيام بشؤون الأسرة والأولاد، خاصة اذا ما علمنا أن أغلب المجاهدين كانوا بالبوادي وفي الجبال، وفي مناطق نائية فمنطقة الولاية الخامسة والسادسة على سبيل المثال سجل فيها نسبة حوالي ١٠٪ من القوة الرجالية بمتليلي شاركوا في النشاط الثوري.

- القيام بإعداد التموين الجيّد من طعام، مؤونة، خياطة لمراكز الجيش في المدن والقرى المختلفة، خاصة في منطقة متليلي، المنبعة، بريان، قرارة، منطقة القبائل. الى جانب العناية بالشؤون الاقتصادية كالفلاحة، الرّي، الرعيّ.

- الاهتمام بأطفال وأرامل الشهداء والمجاهدين الغائبين عن بيوتهم، وكذا السجناء والمعتقلين في العناية بشؤون الجرحى المعارك، و في المستشفيات السريّة داخل المدن وخارجها.

- القيام بمظاهرات أمام البلديات ضدّ تجنيد الأبناء في صفوف الحركة في إطار معاقبة الأُسر التي كان لها أفراد منخرطون في صفوف جيش التحرير الوطني(١٠).

وبالتالي اذا كانت المرأة الريفية الجزائرية قد تحملت أعباء الثورة التحريرية في الجبال والقرى فان المرأة الجزائرية في المدن هي الأخرى قامت بواجبها الوطني وكانت السنّد القويّ للمقاومين والفدائيين داخل المدن ، أين تكثُر أجهزة القمع البوليسي وحيث المراقبة المستمرة على كل ما هو متحرك داخل المدن، لذا حلّت محلّ أخيها الفدائي في العديد من المهام المعقدة والجدّ خطيرة. (١١)

كما شاركت في العديد من مناطق العمليات خلال الثورة وقال الباحث Turshen Meredithعنها: «نها شاركت بفاعلية كمقاتلات وجواسيس وفي جمع التبرعات وكذلك

كممرضات وغسل الملابس وكطاهيات». كما أكدّت المجاهدة وارد أنه جاء في الإحصائيات الموجودة بوزارة المجاهدين أنه تمّ تسجيل سنة ١٩٥٦م حوالي ٤٠٠ مجاهدة في الجبال مقابل ٣٠٠ ألف رجل. فالمرأة تقدمت في المظاهرات وكانت ضمن الصفوف الأمامية، كما الشأن في مظاهرات ١١ ديسمبر ١٩٦٠ وواصلت تضحياتها في الدراسة أيضًا لتغادر المدارس والمعاهد والجامعات في إضراب عام ١٩٥٦ وكانت تقرأ بيانات الإضراب كما الشأن مع الشهيدة نادية بولقون.

لقد جاء في مؤتمر الصومام المنعقد عام ١٩٥٦م ضمن إحدى مقرراته التي أشادت إشادة واضحة بفاعلية المرأة الجزائرية في ثورة نوفمبر المظفرة أين أقر المجتمعون بذلك الدور بقولهم: «انّنا لننحني بإعجاب وتقدير لذلك المثل الباهر الذي تضربه في الشجاعة الثورية فتيات ونساء وزوجات وأمهات الجزائر، ذلك المثل الذي تضربه جميع أخواتنا المجاهدات اللائي يشاركن بنشاط كبير وبالسلاح أحيانا في الكفاح المقدس في سبيل تحرير الوطن، ولا يخفى أن الجزائريات قد ساهمن مساهمة ايجابية فعالة في الثورات الكثيرة التي توالت وتجددت في الجزائر منذ عام ١٨٣٠م ضدّ الاحتلال الفرنسي، وكانت على طوال تلك الفترة متيقنة أن الثورة ستنتهي لا محالة بالحصول على الاستقلال(١٢)».

٢ -مظاهر مساهمة المرأة الجزائرية خارج الجزائر:

لقد عاشت المرأة الجزائرية نفس أجواء الحماس للثورة التحريرية من خارج أرض الوطن، من خلال تشجيعها للمرأة داخل الوطن ومساندتها بالكلمة ورفع الشعارات واللافتات، فشاركت في العديد من المظاهرات خارج أرض الوطن في العديد من عواصم العالم مُنددات بالاستعمار الفرنسي وجرائمه، فلعبت دورًا في مظاهرات ١٧أكتوبر ١٩٦١ بفرنسا من خلال مشاركتها فيها في الصفوف الأولى حاملات شعارات النصر والاستقلال للجزائر وتنديدًا بجرائم فرنسا وذلك أمام مقرات الأمن والشرطة في مختلف مدن فرنسا، فجابت شوارع باريس وهي تلك التي كانت تسكن في الأكواخ القصديرية كانت مرفوعة الرأس، متحضرة متحديّة رجال بابون، فعندما اعتقلت نساء أكتوبر بغتة قمن أمام الصحافة بإخراج الأعلام الجزائرية مرددات الأناشيد الوطنية.

كما سجل تأييدها ودعّمها في مختلف منابر المنظمات والهيئات الدولية أين مثلت المرأة الجزائرية في المؤتمر الدولي الرابع للاتحاد النسائي الديموقراطي الذي انعقد في فيينا سنة ١٩٥٨م، حيث انطلق صوتها بالقول: «باسم المرأة الجزائرية أطلب من المؤتمر أن يراعي في اللائحة الختامية بأن المرأة الجزائرية لا تطلب في الوقت الحالي حقوق العمل أو تحسين مستوى العيش، بل إيقاف هذه الحر».

خاتمة:

المرأة الجزائرية بمساهمتها المادية و المعنوية في الثورة التحريرية و بتشجيعها لأخيها المجاهد و الشهيد في الجبال و بزغرودتها في حالة النصر و الاستشهاد على حدّ سواء، وبأناشيدها أيضا لم تقم سوى بواجبها اتجاه الوطن والذي لا يزال ليومنا هذا بحاجة لتعاون و تظافر جهود كل أبنائه، فعلى المرأة الجزائرية اليوم أن تستلم مشعل الحرية والاستقلال من أختها المجاهدة والشهيدة ابان ثورة التحرير لتكمل دربها للمحافظة على وطنها الجزائر ولتبقى وفيّة لدمائها الطاهرة في سبيل أن يظل العلم الوطني الجزائري يرفرف عاليًا في كل البقاع، مستنشقين اليوم كلنا هواء الحرية والنصر. فالمجد والخلود لشهدائنا الأبرار، وتحيا الجزائر برجالها ونسائها.

ولابدّ من الخروج بمجموعة من الاستنتاجات لهذه الورقة البحثية ونختصرها في أربع نقاط مهمة:

- كان دوّر المرأة الجزائرية ابان الثورة التحريرية فعّال من خلال قيامها بعدّة مهام موكلة لها.
- مساهمة المرأة الجزائرية ابان ثورة التحرير المجيدة يُعبّر عن مدى عضوية المرأة الجزائرية في المجتمع الى جانب الرجل ومساهمتها جنبا الى جنب له في أمور الثورة وتسيير المعارك ضد الاستعمار الفرنسي.
- لابدّ من أن نستفيد من خبرات وتجارب نضال المرأة الجزائرية في سبيل نيل الاستقلال والمحافظة على الجزائر وترقية تلك الخبرات في وقتنا الحالي.
- ضرورة الاستماع الى صوت التجربة التاريخية للمرأة الجزائرية و تثمينه.

قائمة المراجع:

١- بومالي احسن: ادوات التجنيد و التعبئة الجماهيرية اثناء الثورة التحريرية ١٩٥٤-١٩٦٢، دار المعرفة، الجزائر،٢٠١٠.

٢- بركات درار انيسة: نضال المرأة الجزائرية خلال الثورة التحريرية، مجلة الذاكرة، العدد ٤، المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، ١٩٩٦.

٣- قنطاري محمد: جيش التحرير، تشكيله، تنظيمه، جريدة المساء، العدد ١٢٩، ٢١ ديسمبر ١٩٩٢.

٤- انيسة زاعلي: خنساوات الجزائر مثال للتضحية و الفداء، مجلة اول نوفمبر، (ع، ١٧٩)، المنظمة الوطنية للمجاهدين، الجزائر، مارس ٢٠١٥.

٥- ونيسي زهور: المرأة والثورة، الملتقى الوطني الأول حول كفاح المرأة المنعقد بعنابة يومي ٩ -١٠ جويلية ١٩٩٦، مطبوعات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر ١٩٥٤، ص ٢٠٦.

٦- بوقصبة شريف: دوّر المرأة في الثورة التحريرية ١٩٥٤ - ١٩٦٢، دورية كان التاريخية، العدد ٢٧، مارس ٢٠١٥، ص ٨٤ - ٨٨.

٧- خليفي عبد القادر: القول، المرأة والثورة التحريرية، انسانيات، ٢٠٠٤، ص ص. ٢٥-٢٦

٨- لونيسي ابراهيم: نساء جزائريات تحت التعذيب: الجميلات الثلاث نموذجا، حولية المؤرخ، ٢٠٠٢، ص.٢.

٩- نوارة مريم: دور المرأة الجزائرية في حرب التحرير، وقفات من الذاكرة، المساء، ١٧ فيفري ٢٠١٣ ص ص١.

١٠- سويلم مختار: دور المرأة الشعانبية في الثورة التحريرية، نواصر عائشة (الخنساء الأخرى للشعانبية أنموذجا) الواحات للبحوث والدراسات، المجلد ٧، العدد٢٠١٤،٢، ص٣.

11-Turshen Meredith , Algerian women in the leberation struggle and the civil war , from active participation to passive victimes , social research vol;69,N.3Fall , 2002 , p.889-890.

١٢- سويلم مختار، مرجع سبق ذكره، ص ٦.

أمن المتوسط بين المفهوم الأوروبي والقلق العربي من مشروعات الشرق الأوسط الكبير والشراكة المتوسطية

د. جاسم محمد زكريا

أستاذ القانون الدولي والعلاقات الدولية في جامعة دمشق

مقدمة:

دفع النظام العالمي الجديد أوروبا؛ إلى الانخراط في ترتيب أمني رابع في إطار الشراكة الأوروبية -المتوسطية، لا سيما أن كلا من حلف شمال الأطلسي واتحاد أوروبا الغربية لم يهتما بالأمن في البحر الأبيض المتوسط؛ إلا في إطار إستراتيجية عامة. وبالرغم من أن الدول المتوسطية تشارك الدول الأوروبية؛ في مدى أهمية تحقيق السلام والاستقرار في حوض البحر المتوسط، إلا أنها تؤكد على أنه لا يمكن فصل البعد الأمني عن بقية الأبعاد الأخرى للشراكة، لاسيما البعد المالي. فالقضاء على الهجرة غير الشرعية، ومكافحة الإرهاب والمخدرات والجريمة المنظمة، تفرض على الجانب الأوروبي مساعدة الدول المتوسطية في تحقيق أعلى مستوى من الكفاءة في هذا الشأن؛ وعلى الرغم من أن المنظمة الدولية تدخلت عبر الجمعية العامة؛ إلا أن الصفة الغالبة على أمن المتوسط؛ ظلت أوربية، أو أن أوربا ما زالت تحرص على ذلك، حتى مع الشريك الأقرب الولايات المتحدة.

أما في الجانب العربي فإن الشرق أوسطية تسعى إلى إيجاد تنظيم إقليمي يضم مصر ودول المشرق العربي الأخرى، إلى جانب بعض القوى الإقليمية الأخرى، مما يفقد هذا التنظيم المنتظر الهوية العربية ويجعل منه إطارًا فنيًا بالدرجة الأولى، سياسيًا بالدرجة النهائية بعد استبعاد البعد القومي نهائيًا منه، لأن المطلوب من الدول العربية، أن تدخل هذا المشروع فرادى»، مما سيلغي نهائيًا إمكانية قيام أي تكتل عربي في المستقبل، بل إنكار التنظيم الإقليمي العربي بأثرٍ رجعي.

وهو الهدف ذاته الذي تسعى إليه فكرة الشراكة المتوسطية بالنسبة لدول المغرب العربي، لأن أوربا طرحت هذا المشروع كنمطٍ جديدٍ، يختلف عن نمط العلاقات الاستعمارية التي كانت

ترتبط بها مع تلك البلدان من ناحيةٍ، وكبديلٍ عن فكرة الوحدة العربية من ناحيةٍ أخرى، وكذلك كمنافسٍ لفكرة الشرق أوسطية التي تطرحها الولايات المتحدة من ناحيةٍ ثالثة. فالدعوة المتوسطية تقوم على المقايضة غير المعلنة بين أوربا الموحدة وبلاد المتوسط العربي، تضمن فيها أوربا تقديم المساعدات اللازمة للتنمية، على أن تضمن هذه البلاد الأمن والاستقرار للمجتمعات الأوربية؛ وهناك وجهات نظرٍ أخر سنتولى بيانها بإيجازٍ في ثنايا هذه الدراسة.

الفصل الأول: مفهوم أمن المتوسط

مازال مشروع الميثاق الأوروبي المتوسطي الذي تقدمت به دول الاتحاد الأوروبي، خلال المؤتمر الرسمي الثالث لوزراء خارجية الدول الأوروبية المتوسطية، الذي عقد بمدينة اشتوتغارت الألمانية يومي ١- ١٦/ ٤/ ١٩٩٩م قيد الدارسة والتطوير، حيث كان من المتوقع أن تتم الموافقة عليه خلال انعقاد المؤتمر الوزاري الرسمي الخامس عام ٢٠٠٢. فمشروع الميثاق يعتبر حاليًا قيد الدراسة من قبل الدول المتوسطية، حيث إنه يناقش من قبل الخبراء والمسؤولين إلي جانب دراسته من قبل اللجان المشتركة، التي تمثل الجانبين الأوروبي والمتوسطي؛ وكانت هذه محاولة جديدة في إطار السعي الأوربي الدؤوب على أوربة الأمن المتوسطي، على الرغم من وجود أكثر من إطارٍ دولي للأمر بما فيها الإطار الدولي؛ الذي تولت بيانه الأمم المتحدة[١].

أولاً ـ المفهوم الأممي لأمن المتوسط:

نقصد ما هي رؤية الأمم المتحدة بحسبانها المنظمة العالمية الأم المسؤولة عن الأمن والسلم الدوليين؛ لموضوع الأمن في هذه المنطقة الإستراتيجية الأكثر حرارةً في العالم أجمع؛ وقد تجلى موقفها بالقرار الأممي رقم ٥٢ / ٤٣ الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة ـ تحت عنوان تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط ـ بالجلسة العامة رقم ٦٧ في التاسع كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧؛ وهذا نصه:

إن الجمعية العامة، إذ تشير إلى قراراتها السابقة بشأن هذا الموضوع، بما فيها القرار ٥١ / ٥٠ المؤرخ ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦، وإذ تعيد تأكيد الدور الرئيسي لبلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط في تدعيم وتعزيز السلام والأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط،

١ – أقرت قمة الاتحاد الأوربي ـ المنعقدة في شهر آذار/ مارس ٢٠٠٨م ـ المضي قدمًا في تبني المقترح الفرنسي؛ القائل بالسعي للاتحاد مع جنوب المتوسط؛ وهي فكرة الشراكة المتوسطية ذاتها التي طرحتها فرنسا سابقًا.

وإذ تضع في اعتبارها جميع الإعلانات والالتزامات السابقة وجميع المبادرات التي اتخذتها البلدان المطلة على البحر الأبيض المتوسط في مؤتمرات القمة والاجتماعات الوزارية والمنتديات المختلفة التي عقدت مؤخرا بشأن مسألة منطقة البحر الأبيض المتوسط، وإذ تعترف بأن الأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط لا يتجزأ وبأن تعزيز التعاون فيما بين بلدان هذه المنطقة بهدف تشجيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية لجميع شعوبها سيسهم إلى حد كبير في تحقيق الاستقرار والسلام والأمن في المنطقة.

وإذ تعترف أيضا بالجهود التي بُذلت حتى الآن، وبتصميم بلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط على تكثيف عملية الحوار والتشاور بغية حل المشاكل القائمة في المنطقة وإزالة أسباب التوتر وما ينجم عنه من تهديد للسلام والأمن، وبإدراكها المتزايد لضرورة بذل المزيد من الجهود المشتركة لتعزيز التعاون الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والبيئي في المنطقة، وإذ تعترف كذلك بأن التطورات الإيجابية في جميع أنحاء العالم، ولا سيما في أوروبا وفي المغرب العربي وفي الشرق الأوسط، يمكن أن تعزز احتمالات زيادة توثيق التعاون بين أوروبا ومنطقة البحر الأبيض المتوسط في جميع المجالات.

وإذ تعيد تأكيد مسؤولية جميع الدول في الإسهام في استقرار وازدهار منطقة البحر الأبيض المتوسط، والتزام تلك الدول باحترام مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، فضلا عن أحكام إعلان مبادئ القانون الدولي المتصلة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة، وإذ تلاحظ مفاوضات السلام في الشرق الأوسط، التي ينبغي أن تكون شاملة وأن تمثل إطارا ملائما لتسوية القضايا محل النزاع في المنطقة تسوية سلمية، وإذ تعرب عن قلقها إزاء التوتر المستمر والأعمال العسكرية المتواصلة في بعض أجزاء منطقة البحر الأبيض المتوسط، التي تعوق الجهود الرامية إلى تعزيز الأمن والتعاون في المنطقة، وإذ تحيط علمًا بتقرير الأمين العام.

١ – تؤكد من جديد أن أمن منطقة البحر الأبيض المتوسط يرتبط ارتباطا وثيقا بالأمن الأوروبي وكذلك بالسلام والأمن الدوليين؛

٢ – تعرب عن ارتياحها للجهود المتواصلة التي تبذلها بلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط للإسهام بنشاط في إزالة جميع أسباب التوتر في المنطقة، وفي إيجاد حلول عادلة ودائمة للمشاكل المستمرة في المنطقة بالوسائل السلمية، لتضمن بذلك انسحاب قوات الاحتلال الأجنبية واحترام سيادة

واستقلال جميع بلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط وسلامتها الإقليمية، وحق الشعوب في تقرير المصير، وتدعو، لذلك، إلى التقيد التام بمبادئ عدم التدخل أيا كان شكله، وعدم استعمال القوة أو التهديد باستعمالها، وعدم جواز اكتساب الأراضي بالقوة، وفقا لميثاق الأمم المتحدة وقراراتها ذات الصلة؛

٣ – تشيد بالجهود التي تبذلها بلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط في مواجهة التحديات المشتركة من خلال استجابات شاملة منسقة تقوم على أساس روح الشراكة المتعددة الأطراف، بغية تحقيق الهدف العام المتمثل في تحويل حوض البحر الأبيض المتوسط إلى منطقة للحوار والتبادل والتعاون بما يضمن السلام والاستقرار والازدهار، وتشجع هذه البلدان على تعزيز جهودها هذه بوسائل منها إقامة حوار تعاوني عملي المنحى على أساس دائم ومتعدد الأطراف فيما بين دول المنطقة؛

٤ – تقر بأن إزالة أوجه التفاوت الاقتصادي والاجتماعي في مستويات التنمية وغير ذلك من العقبات، ووجود احترام ومزيد من التفهم بين الثقافات المختلفة في منطقة البحر الأبيض المتوسط، هي أمور ستسهم في تعزيز السلام والأمن والتعاون فيما بين بلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط من خلال المنتديات القائمة؛

٥ – تطلب إلى جميع دول منطقة البحر الأبيض المتوسط التي لم تنضم بعد إلى جميع الصكوك القانونية المبرمة عن طريق التفاوض المتعدد الأطراف فيما يتصل بميدان نزع السلاح وعدم الانتشار أن تفعل ذلك لكي تهيئ الظروف اللازمة لتعزيز السلام والتعاون في المنطقة؛

٦ – تشجع جميع دول المنطقة على تهيئة الظروف اللازمة لتعزيز تدابير بناء الثقة فيما بينها، وذلك بتعزيز المصارحة والشفافية الحقيقيتين في جميع المسائل العسكرية، وبالاشتراك في نظام الأمم المتحدة الموحد للإبلاغ عن النفقات العسكرية، ضمن غيره، وبتقديم بيانات ومعلومات دقيقة إلى سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية[٣]؛

٧ – تشجع بلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط على زيادة تعزيز تعاونها في مكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، لأنه يشكل تهديدا خطيرا للسلام والأمن والاستقرار في المنطقة ويحول، بالتالي، دون تحسن الحالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية الراهنة؛

٨ – تدعو جميع دول المنطقة إلى التصدي، بمختلف أشكال التعاون، للمشاكل والتهديدات التي تواجهها المنطقة، مثل الإرهاب والجريمة الدولية ونقل الأسلحة غير المشروع، فضلا عن إنتاج المخدرات واستهلاكها والاتجار بها بصورة غير مشروعة، مما يعرض العلاقات الودية بين الدول للخطر ويعوق تنمية التعاون الدولي ويؤدي إلى طمس حقوق الإنسان والحريات الأساسية والأساس الديمقراطي للمجتمع التعددي؛

٩ – تطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا عن سبل تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

١٠ – تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثالثة والخمسين البند المعنون «تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط».[١]

ثانيًا ـ المفهوم الأوروبي للأمن:

يقترن المفهوم الأوروبي للأمن بالمساعي الأوروبية لجعل منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط منطقة سلام واستقرار دائمة، وذلك من خلال الانخراط المستمر في حوار سياسي وأمني بين شعوب ودول المنطقة. ويتسم المفهوم الأوروبي للأمن عموما بالتعقيد، حيث إن المتفحص لأدبيات الموضوع يمكنه ملاحظة أن الاتحاد الأوروبي يعمل على:

١ – للحد من الهجرة غير الشرعية إلي أوروبا، لا سيما أن عدد المهاجرين الأجانب في الاتحاد الأوروبي قد وصل عام ٢٠٠٥ إلى ١٤ مليون. ويصل معدل الزيادة السنوي للمهاجرين الشرعيين وغير الشرعيين في أوروبا إلى حوالي ١,٥ مليون مهاجر هدفهم الاستقرار والعيش. إن اتساع العضوية في الاتحاد الأوروبي وامتداد حدوده إلى ما كان يعرف بأوروبا الشرقية قد زاد بطبيعة الحال من الحدود البرية التي يصل امتدادها إلى ٦٠٠٠ كيلومتر، والحدود البحرية التي يصل امتدادها إلى ٨٥٠٠٠ كيلومتر. إذن، فاتساع عضوية الاتحاد الأوروبي وما ترتب على ذلك من اتساع وامتداد حدوده البرية والبحرية سيتطلب مزيدًا من التنسيق والتعاون بين أعضاء الاتحاد من ناحية، وبين دول الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية من ناحية أخرى، حتى يمكن المحافظة على استقرار الحدود والحد من الهجرة غير الشرعية. ولقد اتخذت المفوضية الأوروبية في هذا السياق عدة إجراءات عملية بهدف تأسيس منطقة أوروبية للحرية والأمن والعدالة، وهي عبارة عن إستراتيجية بدأ العمل

١ – القرار رقم ٥٢ / ٤٣ الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بالجلسة العامة رقم ٦٧٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧.

بمرحلتها الأولى عام ١٩٩٩، وستدخل مرحلتها الثانية إلى حيز النفاذ عام ٢٠٠٥، حيث سيتم تقنين نظام اللجوء السياسي المشترك في أوروبا، إلى جانب دعم سياسة التأشيرة المشتركة ووثائق السفر الأمنية، ودعم دور وقدرات كلية الشرطة الأوروبية في مجال تدريب كبار الضباط، وتأسيس منطقة أوروبية للعدالة والشؤون المدنية.

٢ – محاربة الإرهاب، لا سيما أن أوروبا قد عانت وتعاني من نشاطات إرهابية، مثل تفجيرات مدريد ولندن.

٣ –نزع أسلحة الدمار الشامل، خاصة وأن أوروبا قد عانت من حربين عالميتين مدمرتين.

٤ – نشر المبادئ والقيم الأوروبية، لا سيما ما يتعلق منها بالديمقراطية وحقوق الإنسان.

٥ – حل إشكالية الصراع العربي– الإسرائيلي والقضية الفلسطينية وفق قرارات الأمم المتحدة بالخصوص وخارطة الطريق، وتطبيع العلاقات العربية الإسرائيلية لكي يعم الاستقرار والأمن حوض البحر الأبيض المتوسط.

٦ – تفعيل سياسة الجوار الأوروبية مع الدول العربية–المتوسطية بشكل خاص، والدول العربية بشكل عام.

٧ – استمرار الحوار على كافة الأصعدة الأمنية والسياسية.

٨ – شمولية المفهوم الأوروبي للأمن، حيث إنه يمتد ليشمل الأمن السياسي، والاقتصادي، والمالي، والاجتماعي، والثقافي، وعليه يلاحظ أن إعلانات الشراكة الأوروبية المتوسطية ابتداء بإعلان برشلونة عام ١٩٩٥ وانتهاء بإعلان دبلن عام ٢٠٠٤ تؤكد على وجود أبعاد أمنية مختلفة تعمل الدول الأوروبية على تحقيقها.

يتضح مما سبق، أن للاتحاد الأوروبي مفهوما محددا للأمن يأخذ في الحسبان تحديات النظام العالمي الجديد والعولمة وثورة المعلومات وغيرها من التطورات المحلية والإقليمية والعالمية. لكن يلاحظ أن المفهوم الأوروبي للأمن يعتبر إلى حد كبير مفهوما إجرائيا يعكس وجود إستراتيجية قابلة للتطبيق[١].

١ – أ.د. مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم؛ المفهوم الأوروبي للأمن والاستقرار في حوض البحر الأبيض المتوسط، مجلة دراسات الصادرة عن المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، طرابلس ليبيا، ولمزيدٍ من التفصيل؛ أنظر الدراسة كاملةً على شبكة المعلومات الدولية في العنوان التالي:
www.greenbookresearch.com

ثالثًا ـ إستراتيجية الأمن الأوروبي:

إن مفهوم الاتحاد الأوروبي بشكله الإجرائي السالف الذكر قد تمت ترجمته بالفعل إلى إستراتيجية واضحة المعالم، ومادامت الإستراتيجية عبارة عن خطة مستقبلية ذات أهداف إجرائية منشودة، فإنه يلاحظ أن للاتحاد الأوروبي إستراتيجية محددة في هذا المجال. ويمكن عن طريق الإستراتيجية التأثير في مسار الخطة المستقبلية بقصد تحقيق الأهداف المنشودة، الأمر الذي يعني أن الإستراتيجية لا تقف عند حد النوايا، ولكنها تكون مدعومة بإرادة وسلوك فعلي يعمل على تحويل الطموحات إلى أمر واقع. وتشير وثائق الاتحاد الأوروبي(COM(2004) 133 final, Brussels, 25-2-2004) إلى أن الهدف من الإستراتيجية الأمنية الأوروبية يتجسد في التالي:

١ – تأسيس المنطقة الأوروبية للحرية والأمن والعدالة المتمشية مع برنامج تامبري «Tampere Programme» لعام ١٩٩٩المتعلق: بإصدار تشريعات تقنين الهجرة واللجوء السياسي، ومحاربة الجريمة المنظمة.

٢ – حق المواطن الأوروبي في الحماية من الكوارث الطبيعية وتقديم الخدمات العامة.

٣ – دعم المبادرات التي تقرب المواطن الأوروبي إلى حكومته.

وتتجسد الخطوط العريضة لإستراتيجية الأمن الأوروبي فيما يعرف بمشروع الميثاق الأوروبي– المتوسطي للأمن والسلم والاستقرار في البحر الأبيض المتوسط، وهو مشروع تقدم به الاتحاد الأوروبي لأول مرة خلال اجتماع اشتوتغارت عام ١٩٩٩، واستمر في تقديمه خلال الاجتماعات الوزارية في إطار عملية برشلونة.

وبالرغم من أن الدول العربية ـ المتوسطية قد قررت إعداد مشروع ميثاق مشابه في اجتماعاتها التنسيقية قبل انعقاد مؤتمر اشتوتغارت، فإن المشروع العربي لم يكتمل ويقدم كورقة عمل، وبالتالي يلاحظ أن الاتحاد الأوروبي كان ومازال يمسك بزمام الأمور في إطار عملية الشراكة الأوروبية المتوسطية، حيث تقدم بمشروعه في الوقت المناسب. ويعكس عمومًا مشروع الميثاق الأوروبي ـ المتوسطي للأمن والسلم والاستقرار في البحر المتوسط وجود آراء متباينة حول الوسائل المتاحة لتطبيقه على مستوى العلاقات الأوروبية ـ المتوسطية.

رابعًا ـ الميثاق الأوروبي-المتوسطي:

مازال مشروع الميثاق الأوروبي المتوسطي الذي تقدمت به دول الاتحاد الأوروبي، خلال المؤتمر الرسمي الثالث لوزراء خارجية الدول الأوروبية المتوسطية، الذي عقد بمدينة اشتوتغارت الألمانية يومي ١- ١٦. ١٩٩٩, ٤ قيد الدارسة والتطوير، حيث كان من المتوقع أن تتم الموافقة عليه خلال انعقاد المؤتمر الوزاري الرسمي الخامس عام ٢٠٠٢. فمشروع الميثاق يعتبر حاليًا قيد الدراسة من قبل الدول المتوسطية، حيث إنه يناقش من قبل الخبراء والمسؤولين إلي جانب دراسته من قبل اللجان المشتركة، التي تمثل الجانبين الأوروبي والمتوسطي؛ ويؤكد مشروع الميثاق الأوروبي المتوسطي للمحافظة على السلم والاستقرار في البحر الأبيض المتوسط على مجموعة المبادئ التالية:

١ - التأكيد علي إعلان برشلونه لعام ١٩٩٥ كأساس للشراكة الأوروبية ـ المتوسطية.

٢ - احترام مبادئ الأمن وأهداف ميثاق الأمم المتحدة.

٣ - عدم قابلية الأمن والاستقرار في إطار البحر الأبيض المتوسط للتجزئة.

٤ - الاعتراف بمفهوم الأمن الشامل.

٥ - الاعتماد على وسائل التعاون الأمني.

٦ - عدم التدخل في فض المنازعات الحالية.

٧- الالتزام بمدخل عام ومتوازن لقضية الاستقرار في البحر الأبيض المتوسط.

واستنادًا إلى مفهوم الأمن الشامل الذي يؤكد عليه مشروع الميثاق، فإن محور الاهتمام سينصب على القضايا السياسية والأمنية، إلى جانب أية أبعاد اقتصادية واجتماعية وثقافية وإنسانية تؤثر في السلم والاستقرار في البحر المتوسط. أما فيما يتعلق بالأهداف التي يسعى الميثاق إلى تحقيقها، فإن مشروع الميثاق يؤكد على تحقيق هدفين أساسيين:

١ - إن الميثاق سيكون بمنزلة الأداة الوظيفية التي يمكن من خلالها تطبيق مبادئ إعلان برشلونة، لاسيما فيما يتعلق بتعزيز السلم والاستقرار في البحر المتوسط، وسيكون الحوار السياسي البناء الإطار المؤسساتي الملائم لتعزيز السلم والاستقرار، وبالتالي سيحظى الحوار

السياسي بأولويات الدول الأوروبية- المتوسطية. وتتمثل عملية بناء الشراكة الأمنية في التأكيد على أهمية الإجراءات المتعلقة بعلاقات حسن الجوار والتعاون الإقليمي، واللجوء إلى الدبلوماسية الوقائية.

٢ – العمل على تحقيق الأهداف الأساسية لإعلان برشلونة، لاسيما ما يتعلق بإنشاء منطقة مشتركة للأمن والاستقرار، وتأسيس منطقة ازدهار مشتركة، وتحقيق التنمية الاجتماعية والثقافية في حوض البحر الأبيض المتوسط.

أما فيما يتعلق بإيجاد الآليات والوسائل المناسبة لتطبيق وتحقيق مبادئ وأهداف الميثاق الأوروبي- المتوسطي، فإنه يلاحظ أن مشروع الميثاق قد أكد في هذا السياق على الآتي:

١ – دعم الحوار السياسي بين الدول الأوروبية - المتوسطية بقصد التخفيف من حدة التوترات والأزمات، إلى جانب التأكيد على أهمية المحافظة على السلم والاستقرار في البحر المتوسط. وتمتد مواضيع الحوار لتشمل إلى جانب القضايا المتعلقة بالاستقرار، التعاون ضد أية تحديات عالمية تهدد أمن المتوسط مثل: الإرهاب، الجريمة المنظمة، تبادل المعلومات عن قضايا ذات اهتمام مشترك، وتحديد الطرق والوسائل التي يمكن أن تسهم في نجاح أية مبادرات تتخذ لصالح الاستقرار والسلم في حوض البحر الأبيض المتوسط.

٢ – تحديد إجراءات بناء وتطوير الشراكة الأمنية، حيث يتطلب ذلك أن تؤخذ في الحسبان الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية لإعلان برشلونة، مادامت ذات علاقة بالسلم والاستقرار في البحر المتوسط.

٣ – اتخاذ الخطوات اللازمة لتحسين علاقات حسن الجوار والتعاون الإقليمي، إما من خلال الحوار والتعاون السياسي في المجال الأمني، أو من خلال التأسيس التدريجي لشبكة من اتفاقيات التعاون الجهوي Sub-regional بقصد إقامة مجال مشترك للأمن والسلام، أو الانخراط في مشاريع مشتركة عبر الحدود، أو الانخراط في شبكة من الاتفاقيات الإقليمية الثنائية لتحقيق السلم والأمن، ودعم الحوار بين الثقافات والأديان والعلاقات الإنسانية.

٤ – اتخاذ الخطوات اللازمة التي تعزز من الدبلوماسية الوقائية، وإدارة الأزمات وإصلاح ما تتركه المنازعات من آثار وذلك عن طريق:

أ. عقد اجتماعات مشتركة بقصد التشاور لمنع قيام أزمات.

ب. تطوير الإجراءات الخاصة بفض المنازعات بالطرق السلمية، على أن تترك الفرصة لاختيار الوسيلة السياسية المناسبة لفض المنازعات للأطراف المعنية.

ج. تشجيع اللجوء إلي الوسائل القضائية لفض المنازعات.

د. الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية ذات العلاقة بفض المنازعات سلميًا.

هـ. إيجاد آليات أوروبية- متوسطية تتعلق بالدبلوماسية الوقائية وإدارة الأزمات.

و. التعاون الأوروبي - المتوسطي في مجال حفظ السلم.

ز. قيام ورش عمل من المتخصصين، بقصد التعرف على أسباب وجذور عدم الاستقرار في حوض البحر الأبيض المتوسط.

٥- العمل على تطوير أنماط مشتركة للعمل الأورو- متوسطي عن طريق:

أ. جعل مشروع الميثاق محورًا دائمًا من محاور جدول أعمال أي اجتماع مشترك يعقد على مستوى الخبراء.

ب. إمكانية عقد اجتماعات غير عادية أو خاصة خلال انعقاد رئاسة الإتحاد الأوروبي.

ج. تأسيس قوات خاصة وجماعات عمل ودائرة مستديرة لمناقشة قضايا محددة، على أن تكون المشاركة في ذلك على أساس تطوعي بالنسبة لكل الأطراف المعنية.

د. تشكيل لجنة خاصة لصياغة المسوّدة الأخيرة للميثاق في الوقت المناسب.

٦ - ايجاد إطار مؤسساتي لدعم الحوار السياسي على عدة مستويات، خاصة:

أ. عقد اجتماعات دورية مشتركة على مستوى وزراء الخارجية، أو كلما دعت الحاجة إلى ذلك بقصد التشاور واتخاذ قرارات تدعم مسيرة الشراكة الأمنية.

ب. تكليف الخبراء بالإعداد والمتابعة للقرارات التي يتخذها وزراء الخارجية.

ج. عقد اجتماعات دورية أو خاصة على مستوى الخبراء، بقصد دراسة القضايا المثارة واتخاذ توصيات حيالها بقصد إحالتها فيما بعد إلى وزراء الخارجية.

البعد الكمي للميثاق الأوروبي ـ المتوسطي:

يتمثل محور الاهتمام في هذا الجزء من الدراسة، في تحليل مضمون الميثاق الأوروبي ـ المتوسطي للمحافظة على الأمن والسلم والاستقرار، يمكن ملاحظة التالي:

١ – يتسم المفهوم الأوروبي للأمن بالتعقيد، حيث إنه لا يقتصر على تحقيق الاستقرار والسلم، ولكنه يشمل إلى جانب ذلك الاهتمام بقضايا أخرى تعكسها كلمات مثل: الشراكة، التسلح، إدارة الأزمات، الدبلوماسية الوقائية، والحد من النزاعات، فض المنازعات بالطرق السليمة، ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والمخدرات، حيث إن معدل تكرار هذه الكلمات وصل إلى حوالي نصف معدل التكرار الإجمالي، أي ٤ , ٥١٪. فأوروبا قد تعرضت لحربين عالميتين مدمرتين خلال النصف الأول من القرن العشرين، وعليه يلاحظ أن القادة الأوروبيين قد أعطوا البعد الأمني أولوية على غيره من الأبعاد الأخرى، ونتيجة لهذا الاهتمام الملحوظ بالبعد الأمني، فقد انخرطت أوروبا في تنظيمات إقليمية تعكس هذا البعد، ألا وهي تأسيس منظمة حلف شمال الأطلسي NATO عام ١٩٤٩ واتحاد أوروبا الغربية WEU الذي تأسس عام ١٩٥٤، ومنظمة الأمن والتعاون الأوروبية OSCE التي أعلن قيامها عام ١٩٧٣.

٢ – يعكس مشروع الميثاق الأوروبي–المتوسطي وجهة النظر الأوروبية أكثر مما يعكس وجهة النظر العربية، التي تؤكد على أن تحقيق السلام والاستقرار في حوض البحر المتوسط يتوقف على تحقيق دعم التعاون الاقتصادي والثقافي والعلمي بين الدول العربية ككل والدول الأوربية إلى جانب عدم ربط أمن البحر المتوسط بأي من القوى الكبرى الأخرى، لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية، وضرورة الربط بين أمن البحر المتوسط والأمن في أوروبا والشرق الأوسط، وإعلان منطقة الشرق الأوسط كمنطقة منزوعة السلاح١.

الفصل الثاني: الشرق أوسطية

أولاً– الإطار التاريخي:

بدأ الغرب بالشرق الأقصى منذ عام١٧٥١، عندما جعل الهند بابًا جغرافيًا للأوربيين؛ لاختراقهم إياها في القرن الثامن عشر، وتفاقم المصالح الاستعمارية بعد ذلك على امتداد القرن

١ – أنظر: أ.د. مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم؛ المرجع السابق.

التاسع عشر، أدى إلى نهوض واحدة من أخطر القضايا التاريخية الإقليمية، التي مازالت تداعياتها مستمرة حتى يومنا هذان ألا وهي «**المسألة الهندية**»[1].

أما الشرق الأدنى فقد بات الشاغل الرئيس للغرب بدءًا بحرب القرم (١٨٥٤-١٨٥٦)، تلك الحرب التي أذنت مبكرًا ببدء أفول الدولة العثمانية، إذ أصبحت منذ ذلك التاريخ كيانًا سياسيًا هشًا، أو كما أسماه الغرب «**الرجل المريض**»، لأن الغرب ((الرجل القوي)) عمل جاهدًا ولمئات السنين؛ لكي يجعل من الدولة العثمانية رجلاً مريضًا؛ إذ أن هناك أكثر من مائة مشروع ((سياسي ـ عقائدي)) وضعها مفكرو الغرب ورجال السياسة والدين فيه؛ أدت جميعها ـ بفعل التراكم والتصميم والاستمرارية ـ ليس إلى المرض فحسب؛ بل قادت إلى ما هو أكثر من الموت، وبأثرٍ رجعي!! وبدأ الغرب يعد العدة لاقتسام ممتلكاته بعد الاستيلاء عليها فور الإجهاز عليه، وقد تمخضت ترتيبات الغرب في هذا الشأن عن قضيةٍ سياسيةٍ تاريخيةٍ خطيرةٍ سميت «**المسألة الشرقية**».

ونصل إلى المنطقة الثالثة في التقسيم الاستعماري الغربي المسماة «**الشرق الأوسط**»، فالوطن العربي لا يغيب عن بال الغرب، الذي تفرغ له بعد انقضاء الحرب الغربية الأولى، وأصبح كامل التراب القومي من المحيط إلى الخليج تحت السيطرة الغربية المباشرة، للمرة الأولى في التاريخ العربي منذ أن تحرر بالفتح الإسلامي في مطلع القرن السابع للميلاد، **وهنا أخذ الاستعمار الغربي شكلاً انتقاميًا، عبر بجلاء عن توجسه التاريخي من العرب، فعمل جاهدًا على أن يترك فيهم ما يثير توجسهم الدائم، ووجد ضالته في تحقيق حلم الصهيونية العالمية باغتصاب فلسطين، ليرتكز قدر الإرتكاس العربي بولادة ثالثة الأثافي «القضية الفلسطينية»**.

ولا مراء في أننا نعتبر أمر استدعاء ماضي العلاقة مع الغرب، لفهم حاضر العلاقة معه ينبغي أن يأتي عفو الخاطر[2]، فهو لم يغير من نظرته ولا من سياسته شيئًا، بل لا نجازف إذا قلنا إن موروثات

1 - Gaisford. John, ed., Atlas of Man, London; Marshal Cavendish Edition, 1978, p16.

نقلاً عن د. سيار الجميل، «المجال الحيوي للشرق الأوسط»، في: العرب وتحديات النظام العالمي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، ١٩٩٩، ص٢٢٥.

٢ - لمزيدٍ من التفصيل في إحدى أهم محطات الصدام الغربي مع الحضارة العربية الإسلامية، ومن وجهة نظرٍ غربيةٍ؛ أنظر: ستيفن رينسمان، تاريخ الحروب الصليبية، نقله إلى العربية: د. السيد الباز العريني، الطبعة الأولى، الجزء الأول، ١٩٦٧، ص٢٦.

الصليبية مازالت تتناقلها الأجيال، إذ ينقل لنا كاتب منصف ما نشرته بفرح الصحف الإنجليزية عشية احتلال قواتهم لمدينة القدس في٩/ ١٢/ ١٩١٧، إذ جاء فيها: «**من جديدٍ يملك المسيحيون المدينة المقدسة، إن هذا النصر يعني بنظر الملايين من المؤمنين العائشين في خوف الرب إنجازًا عظيمًا أهم من ولادة الأمم وإبادتها**».

ثانيًا- مصطلح الشرق الأوسط:

الذي تم تداوله منذ عام١٩٠٢عبر سلسلة مقالات كتبها مراسل صحيفة «تايمز» اللندنية وجمعها في كتاب بعنوان «الدفاع عن الهند» ـ للدلالة على المناطق الشمالية والغربية لحدود الإمبراطورية البريطانية في الهند، وتشمل أفغانستان وإيران والعراق[١].

وفي عام ١٩١١ استعمل هذا المصطلح حاكم الهند البريطاني «لورد كرزون» في جلسة مناقشة لمجلس العموم مشيرًا به إلى إيران وتركيا والخليج العربي، ثم استعمل المصطلح إبان الحرب الغربية الأولى، حيث شكلت بريطانيا «قوات الشرق الأوسط»، وشاع استخدامه في الفترة التالية حتى في فرنسا التي كانت تستخدم مصطلحي الشرق والمشرق «Orient-Levant»، فأحدثت قسمًا في خارجيتها أسمته قسم «الشرق الأوسط» مختصًا بمنطقةٍ تمتد من اليمن حتى إيران، ثم استخدمته الولايات المتحدة بعد أن آلت إليها زعامة الغرب[٢].

ثالثًا- ركائز الشرق أوسطية:

يرتكز تسويق مشروع «الشرق أوسطية» عند دعاته على ركيزتين رئيستين هما:

١ - التعاون الإقليمي في إطار « شرق أوسطي»:

يقدم مندوبو الشرق أوسطية تبريرات توفيقية هي أحوج ما تكون إلى التبرير منها:

التركيز على فكرة تراجع أو انكسار مشروعي القومية العربية والصهيونية، اللذين حاول كل منهما أن ينفي الآخر نفيًا مطلقًا وإلحاق هزيمة ساحقة به، ولكن أيًا منهما لم يفلح في تحقيق هذه

١ - أنظر: د. أحمد صدقي الدجاني، «الجذور التاريخية للشرق أوسطية»، في: الشرق أوسطية مخطط أمريكي- صهيوني، تحرير:حلمي شعراوي، مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى، ١٩٩٨، ص٣٧-٣٨.

٢- أنظر: المرجع السابق، ص٢٤.

الهدف عسكريًا، فلم يبق أمامها سوى التفاعل سياسيًا واقتصاديًا، ثم جاءت الانتفاضة، وأسهمت في تأكيد انكسار المشروع الصهيوني، وخلقت نسيجًا جديدًا بين والصهاينة والفلسطينيين على المستويات الفكرية والسياسية والاجتماعية رغم المواجهة الحادة.

أ- تبلورت الحاجة إلى حلٍ وسطٍ يتيح التعايش ليس فقط بين هذين الطرفين، ولكن على صعيد المنطقة كلها، **والتي تجمع بين الثروات الطبيعة والبشرية والقدرة التكنولوجية.**

ب- وبذلك أصبح من الضروري ربط أطرافها بالمصالح والمنافع المشتركة، باعتباره الحل الأفضل للصراع والعاصم من تجدده مستقبلاً، بحيث يكون الوعي العملي بفائدة «المشروع الشرق أوسطي» هو المانع لتكرار العنف.[١]

ج- إن التخوف من هذا المشروع ليس له ما يبرره، لأنه سيكون عبارة عن ترتيبات جزئية تختلف أطرافها من مجالٍ إلى آخر، فضلاً عن أن هويته ستكون «كهوية» النظام العربي.

د- بل وصل أحد كبار المندوبين إلى القول: «إن العربي بحكم الجوار والمصالح الثقافية هو شرق أوسطي»[٢].

٢ - بناء السوق «الشرق أوسطية «:

لما كانت **لغة السوق** هي الغالبة في الإطار الجديد لمفهوم العالمية، ولما أصبح للحديث عن السوق العالمية - رغم الانتقادات الموجهة إليه[٣]- القدح المعلى في هذا الإطار، **تداعى الصهاينة ودعاة الشرق أوسطية إلى طرح مفهوم السوق الشرق أوسطية.على الأسس التالية:**

أ- إن وجود سوق مشتركة واسعة ضرورة للتعامل مع التكتلات الاقتصادية الدولية ولدعم مركز المنطقة في النظام العالمي الجديد.

١- أنظر عرضًا وافيًا لهذه الحجج لدى: د. حسن أبو طالب، «الفكر العربي والشرق أوسطية»، مجلة عالم الفكر، المجلد الخامس والعشرون، العدد الرابع لعام ١٩٩٧، ص٨٦.

٢ - أنظر عرضًا لهذا الرأي العجيب لدى: حسين علي أحمد محافظة، «صراع الأدوار في المشرق العربي: نظرات في المستقبل»، مجلة المستقبل العربي، العدد٢١١ لعام١٩٩٦.، ص٣٦٠.

٣- بدأ جانب من الفقه يلمح إلى مخاطر السوق العالمية ويحذر من مغبة الوعود بالانتعاش والرفاه، أو ما يسميه Vale: "The false promise of the Market".

- See: VALE. P: «Challenges for UN at Fifty», H.I.L.J, 1995, vol.36.№2, p284.

ب- إنها تحقق تفاعلاً ممتدًا بين التكنولوجيا والموارد الاقتصادية والبشرية في المنطقة، ويدعم هذا التوجه وجود ثروات بالمنطقة تتجاوز حدود الدول.

ج- إنها تحقق الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد واستخدام التكنولوجيا المتقدمة بما يساعد على رفع معدلات النمو في كل من دول المنطقة، التي ستغدو جذبٍ للاستثمارات الأجنبية.

د- إن الحديث عن هيمنة الكيان الصهيوني على مقدرات المنطقة ليس صحيحًا، ذلك أنه على الرغم من أن حجم إنتاجه، يزيد على ٦٠مليار دولار- أي ما يفوق حجم اقتصادات مصر وسوريا والأردن معًا- إلا أنه يعتمد على معونات مباشرة وغير مباشرة، تتجاوز أربعة مليارات دولار سنويًا[١].

هـ - أما فكرة التفوق الاقتصادي الصهيوني، فيهون منها دعاة الشرق أوسطية على نحوٍ **– لا يقل غرابة عن اعتقادهم بها** - ذلك أن تلك الفكرة تنصرف أساسًا إلى الصناعات العسكرية، «**وعندما يتكرس السلام**» سيقل الاندفاع نحو التسلح[٢]، وستعاني الصناعات العسكرية من انحسارٍ في مواردها وأسواقها.

و- التأكيد على أن هذا المشروع، سوف يفيد منه العرب أكثر من الكيان الصهيوني، وذلك عندما يتحول الإنفاق العسكري[٣]- الذي يبلغ متوسطه ١٤٪ من الدخل القومي- إلى عملية التنمية.

ز- التقليل من شأن المخاوف من غزوةٍ ثقافيةٍ صهيونية،٤ استنادًا إلى اعتباراتٍ كثيرةٍ من أهمها:

---

١ - أنظر: د. حسن أبو طالب، مرجع سابق، ص٨٧-٨٨.

٢ - وهذا منطق «براغماتي فج» يكذبه الواقع، ويرفضه العقل، وتدحضه الذرة، فالكيان الصهيوني يصنف في المرتبة السادسة على صعيد العالم بالنسبة للقوة النووية. ولمزيدٍ من التفصيل؛ أنظر: د. حازم محمد عتلم، مشروعية الأسلحة النووية في ضوء الرأي الاستشاري الصادر عن محكمة العدل الدولية في ٨/ ٧/ ١٩٩٦، في: دراسات في القانون الدولي الإنساني، دار المستقبل العربي، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠، ص٣٧٣.

٣ - إذ يعد الإنفاق العسكري في المنطقة العربية واحدًا من أعلى معدلات الإنفاق على مستوى العالم.
-See; WATERBURY. J and others, The other world, M.P.C. London 1987, pp.362363-.

٤ - تحاول الدوائر الصهيونية – بما لها من نفوذٍ في مجالي الإعلام والمال – أن تدس السم في الدسم، حينما تروج لأفكارها عن «السلام» وعهد ما بعد الصهيونية.«Post –Zionist»
-See; EZRAHI. Y, «New history for a new Israel», F.A, vol.79. №.1, 2000, pp.158159-.

* إن المنطقة تضم خليطًا متنوعًا من الحضارات والثقافات واللغات والأقوام، مما يدفع إلى التعايش والتفاعل بينها.

* التأكيد على عدم وجود تعارض بين العروبة والشرق أوسطية، وينهض هذا الزعم على عدة ركائز، أهمها: «**أن الشرق أوسطية ترتيب إقليمي، والعروبة فكرة وانتماء وشعور ووجدان، رابعًا- رفض الشرق أوسطية وأخطارها:**

١ - أخطار البعد السياسي للشرق أوسطية:

أ- إن مشروع الشرق أوسطية مشروع وافد منبت الأصل والصلة عن الأمة العربية، فضلاً عن أن له أصول تاريخية «**غربية وصهيونية**».[١]

ب- إن هدف مشروع الشرق أوسطية هو دمج الكيان الصهيوني في المنطقة، وفي ظروفٍ تتيح له احتلال مركز متميز على حساب العرب، في ظل احتفاظه لنفسه بتكوينه العنصري وأهدافه التوسعية وقدراته النووية، التي ينفرد بامتلاكها حتى الآن؛ ومما هو معروف في هذا المضمار ما نشرته صحيفة (Sunday Time) على لسان الخبير النووي اليهودي «فردخاي فانونو»، الذي عمل في مفاعل «ديمونا» لمدة عشر سنوات، وقد أكد صحة معلوماته عدد من الخبراء النوويين البريطانيين، وأبرز ما جاء فيها:

- أن الكيان الصهيوني يمتلك مخزونًا من القنابل الذرية يتراوح بين١٥٠-٢٠٠ قنبلة إنشطارية أصغر حجمًا وأشد أثرًا من قنبلتي هيروشيما وناغازاكي.

- أن مفاعل «ديمونا» قد تم رفع قدرته إلى ١٥٠ ميغاواط.

أن الكيان المذكور قد أنتج قنابل النيوترون والقنابل الهيدروجينية.[٢]

ج- إن مشروع الشرق أوسطية لا يفيد سوى الكيان الصهيوني، الذي يقدم في إطار هذا المشروع، باعتباره قاطرة التكنولوجيا والتنمية الإقليمية.[٣]

١ - أنظر: د. غسان سلامة، «أفكار أولية عن السوق الأوسطية»، المستقبل العربي، العدد ١٧٩، ١٩٩٤، ص٧٢-٧٤.

٢ - ولمزيدٍ من التفصيل، أنظر: د.ممدوح حامد عطية، البرنامج النووي الإسرائيلي والأمن القومي العربي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٧، ص١٦.

٣- أنظر: د. حسن أبو طالب، مرجع سابق، ص٨٦.

د- إن مواجهة مشروع الشرق أوسطية مهمة تاريخية جوهرها الحفاظ على الأمة، وهي تقتضي السعي إلى تدعيم مؤسسات العمل العربي المشترك.

هـ - إن المطلوب من الدول العربية، أن تدخل هذا المشروع فرادى»، مما سيلغي نهائيًا إمكانية قيام أي تكتل عربي في المستقبل، بل إنكار التنظيم الإقليمي العربي بأثرٍ رجعي.[1]

و - إن الكيان الصهيوني يسعى لقيادة هذا النظام الشرق أوسطي، والأرجح أنه لن يقبل أن يكون عضوًا عاديًا فيه.

الفصل الثالث: الشراكة المتوسطية

أولاً- مفهوم المتوسطية وأهدافها:

تنهض فكرة الشراكة المتوسطية التي أطلقتها وترعاها ماليًا وسياسيًا أوربا على الأسس التالية:

١ - التعاون بين البلدان الأوربية المتقدمة والبلدان النامية المتوسطية، نظرًا لاشتراكها جميعًا في الإرث الثقافي والحضاري ذاته.

٢ - إعادة اكتشاف الهوية المتوسطية كهوية ثقافية حضارية متميزة، تجمع بين مجتمعاتٍ وشعوب بقيت تنظر إلى بعضها البعض نظرة العداء والاختلاف المطلق، ويتهم كل منها منافسه بالكفر.

٣ - وضع إطار سياسي ترتبط به «دول الجنوب» العربية القريبة من أوربا معها. فمن الطبيعي أن تنزع أوربا إلى إضفاء انطباعاتٍ ودية على الإطار الجديد، الذي تسعى لإقامته، مما يساعد على بث الشعور بأنها تقوم بقطيعةٍ تاريخيةٍ مع سياسات الهيمنة الاستعمارية السابقة.

٤ - بدأت هذه الفكرة تلقى صدىً واسعًا، حقق لها بعض النجاح الجزئي مؤقتًا ويرجع ذلك إلى السببين التاليين:

أ- **السبب الأول**: تراجع وزن الإيديولوجيا الكلاسيكية المتمثلة بالقومية والشيوعية والليبرالية، فالإيديولوجيا وما يرتبط بها من تصوراتٍ ذهنية هي التي تحدد للفرد اتجاهات القرابة وحدود الابتعاد أو البعد عن الآخرين، وزوال بعضها ونشوء بعضها الآخر؛ الأمر

١ - أنظر: د. أحمد يوسف أحمد، «العرب وتحديات النظام «الشرق أوسطي»، المستقبل العربي، العدد١٧٩، ١٩٩٤، ص٥٦.

الذي يعبرعن نشوء تيارات جديدة.

ب – **السبب الثاني**: التحول التاريخي الكبير، الذي قادت إليه آليات العولمة، وما يجره من زعزعة مواقع الدول الصغرى والضعيفة، وما يدفعها إليه من بحثٍ عن مصادر جديدة للدعم[1].

إن أوربا في سعيها إعادة بناء علاقاتها مع «الجنوب» القريب وهو مكون من بلادٍ عربيةٍ فقدت الاتجاه، بعد أن ودع القسم الأكبر منها الولاء لعقائده القومية، أطلقت مشروعها المتوسطي، الذي يشكل جزءًا من الإستراتيجية الأوربية الشاملة، لإعادة ترتيب علاقاتها مع محيطها القريب في سياق تكوين الاتحاد الأوربي والسياق الجديد للعولمة[2].

وقد طرحت أوربا هذا المشروع كنمطٍ جديدٍ، يختلف عن نمط العلاقات الاستعمارية التي كانت ترتبط بها مع تلك البلدان من ناحيةٍ، وكبديلٍ عن فكرة الوحدة العربية من ناحيةٍ أخرى، وكذلك كمنافسٍ لفكرة الشرق أوسطية التي تطرحها الولايات المتحدة من ناحيةٍ ثالثة. فالدعوة المتوسطية تقوم على المقايضة غير المعلنة بين أوربا الموحدة وبلاد المتوسط العربي، تضمن فيها أوربا تقديم المساعدات اللازمة للتنمية، على أن تضمن هذه البلاد الأمن والاستقرار للمجتمعات الأوربية! بيد أنه وعلى الرغم من مرور قرابة ثلاثة عقود على بدء الحوار الأوربي رسميًا عبر القنوات الدبلوماسية، وعلى الرغم من كثرة المؤتمرات والندوات والحوارات، مازالت النتائج متواضعة لأن شروط المقايضة لا يتم التفاوض عليها علنًا.

أهداف مشروع الشراكة المتوسطية:

يسعى مشروع الشراكة المتوسطية الأوربي إلى تحقيق الأهداف التالية:

---

١ – أنظر: د. برهان غليون، «أسطورة المتوسطية: حدود التعاون ومخاطر إستراتيجية الهيمنة «، صحيفة اليوم، عدد يوم الثلاثاء ٢/ ٣/ ١٩٩٩، الجزائر، ص١٧.

٢ – تسعى أوربا الموحدة لأن تحتل دورًا عالميًا «Global role» يليق بإمكانياتها الهائلة، ويجدد فيها قوى النزوع إلى السيطرة على قدم المساواة وليس بالتبعية، أنظر في تطلعات الدور الأوربي المستقبلية:
– WISTRICH. Ernest, The United States of Europe, Routledge, London, 1994, p153.

أ- وضع الدول العربية المتوسطية القريبة تحت الإشراف الأوربي المباشر من الناحية الإستراتيجية.

ب - احتواء القوى المحلية والإقليمية المعادية للغرب، سواء أكانت قومية، كما كان عليه الحال في الستينات من القرن العشرين، أو إسلامية كما هو عليه الحال، ومطلع القرن الجديد.

ج- توسيع دائرة النفوذ الأوربي في هذه المناطق واكتساب مواقع أهم وأوسع في الأسواق والاستثمارات وتكوين الموارد البشرية من جهةٍ؛ ومواجهة القوى الدولية الأخرى المنافسة في المنطقة وفي مقدمتها القوى الآسيوية من جهةٍ أخرى.[1]

د - جعل الدول العربية **مجالاً حيويًا للاتحاد الأوربي** وتحويل جنوب المتوسط إلى «أمريكا لاتينية»أخرى.[2]، خاصة لهذا الاتحاد، الذي يزداد اتساعًا **وقوة ويتطلع إلى دورٍ جديدٍ.**[3]

ثانيًا- الموقف الرسمي من الدعوة المتوسطية: المتوسطية الوظيفية.

وهي صيغة براغماتية تتبناها السياسة الرسمية للدول العربية موضوع العرض المتوسطي، ترتكز على ما يلي:

*** يشكل الإطار المتوسطي الذي تقترحه أوربا الموحدة مجالاً إضافيًا للخيارات السياسية إزاء ما تتعرض له من ضغوط، خاصةً من الولايات المتحدة الساعية إلى احتكار النفوذ على الأمة العربية.**

*** الإطار المتوسطي؛ يسمح للعواصم العربية ألا تبقى وحيدة أو وجهًا لوجه مع القطب الأمريكي الصهيوني، وهو إن لم يقدم بديلاً عن الحماية الأنجلو أمريكي، قد ينفع في إيجاد عنصر موازٍ نسبيًا، يمكن الاعتماد عليه للحد من السيطرة الأمريكية- الصهيونية الشاملة**[4].

---

١ - أنظر: د. برهان غليون، مرجع سابق، ص١٧.

٢- لأن أمريكا اللاتينية «جنوب العالم الجديد»، ظلت منذ اكتشافه حتى الآن مجالاً حيويًا للولايات المتحدة «شمال العالم الجديد».

- See: DEAN'V. M The Nature of the Non – Western World, revised edition, New American Library, London1966, pp.238-239.

3 - See: WISTRICH. E, op.cit., p150.

٤ - أنظر: د. برهان غليون، مرجع سابق، ص١٧.

* ملء جزء من الفراغ العقائدي، الذي خلفه تراجع العقائد القومية العربية بسبب فشل السياسات الرسمية في تحقيق المشروعات والأهداف التي أعلنتها بعد الاستقلال.[١]

* يقدم الإطار المتوسطي لجزءٍ من النخب الاجتماعية الاقتصادية والثقافية الساعية إلى الاندماج في الثقافة والمجتمعات الأوربية[٢]، إطارًا إقليميًا، يتيح لها مكنة المواجهة مع خصومها المحليين الذين يتهمونها بالتبعية والعمالة للغرب.

ثالثًا- رفض المتوسطية وأخطارها:

١- ينهض الإطار المتوسطي على التمييز والفصل بين عرب متوسطيين، يعتبرهم قريبين في الثقافة وفي المصالح من الأوربيين، وعرب غير متوسطيين، أو بعيدين عن المتوسطية لا يشملهم الإطار الجديد ولا يمكن إدخالهم في دائرته، وبالتالي بناء الهوية الإقليمية لمنطقة جنوب المتوسط على أساس التمييز بين ثلاث أو أربع دوائر يتم التعامل مع كل منها على أسسٍ مختلفة، وهذه الدوائر هي:

أ- دائرة الدول العربية المحاذية للبحر المتوسط القريبة من أوربا أو المقربة منها.

ب - الدائرة المغربية التي تشمل بلدان المغرب العربي وتربطها بأوربا الجنوبية مصالح مشتركة.

ج- الدائرة الخليجية التي تتميز بخصوصيتها النفطية والتسويقية.

د- أما الدائرة الرابعة فتضم البلدان العربية الأخرى كالسودان واليمن والعراق...

٢- يسعى الإطار المتوسطي إلى تكريس انقسام الوطن العربي بالإحجام عن التعامل معه كمجموعةٍ قائمةٍ أو ممكنةٍ، ويطمح من خلال إرساء قواعد الإطار الجديد إلى تحطيم القواعد التي نهض عليها التنظيم الإقليمي العربي[٣].

٣- تتم الدعوة إلى الإطار المتوسطي عبر القنوات الانفرادية، فالدول العربية المرشحة أوربيًا للدخول في هذا الإطار لا تعامل جملة واحدة، وإنما يتم التفاوض مع كل دولة على حدة.

١ - في فشل المشروع التنموي وتنامي عبء المديونية وتداني الإنتاجية وزيادة البطالة في بلاد المغرب العربي.
-See: Waterbury.J, op.cit., pp.252-257.

٢ - أنظر: د.برهان غليون، المرجع السابق، ص١٨.

٣ - أنظر المرجع السابق، ص١٧.

إذن يعود الغرب مع مطلع القرن الجديد إلى إعمال مبادئه، التي طبقها إبان القرن الماضي في الوطن العربي، ولاسيما ذاك المبدأ الأثير عنده «فرق تسد».

٤ – إن المتوسطية بحسبانها علاقة بين طرفين غير متكافئين تسمح للطرف الأقوى أن يملي جدول أعماله على الطرف الضعيف، بل تمكنه من إلحاق اقتصاد الأخير؛ بحاجات التنمية الاقتصادية التي تفترضها متطلبات اقتصاده،[1] لذلك فإن الاسم الصريح لهذه العلاقة هو **الاستعمار الجديد، ونخلص إلى أن المتوسطية تعيد من جديد بعث نظرية أثيرة عند الغرب في مختلف المراحل التي مر بها؛** ألا وهي **المركزية الأوربية.**

١ – أول من استعمل هذا التعبير– جان بول سارتر– للدلالة على «الأشكال الاقتصادية لسيطرة الأقوياء على الضعفاء». أنظر: د. محمد بجاوي، من أجل نظام اقتصادي دولي جديد، تعريب: د. جمال مرسي وبن عمار الصغير، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ١٩٨١، ص٧٧.

معضلة الطائفية في المنطقة العربية:
الإشكالات والخلفيات

بقلم / د. بلهول نسيم

أ. عبد الحكيم دهبي

مقدمة:

إن ضعف الهوية الوطنية أمام الهويات الفرعية والانتماءات الضيقة في الوطن العربي يعني ضعفًا في البناء الدستوري والسياسي للدولة في المنطقة، وذلك يدفع بشكل أو بآخر « المواطن « بالإقتناع بأن وطنه ليس لكل المواطنين بل هو ساحة صراع لتلك الانتماءات الضيقة للحصول على مكاسب ومغانم فيه، وعليه فإن المواطن يتجه باتجاه الانتماء الطائفي، المذهبي أو القبلي لأن ذلك – في رأيه – أكثر قوة وحصانة من الانتماء الوطني. ومصطلح المواطن يعني: «الفرد كامل العضوية في الدولة والذي يتمتع بكل الحقوق والمؤهلات الأصلية والمكتسبة». أو هو تعبير قانوني يشير إلى سكان دولة ما ومنظوين تحت لوائها مؤمنين بالعيش والمشاركة في الوطن وتقرير مصيره. والوطن في أبسط معانيه هو كيانا مشتركا بين الناس له خصوصيته وهويته التي تميزه عن بقية الأوطان الأخرى، وما يربط المواطن بالوطن هو ذلك الشعور بالانتماء الى الوطن، والرابطة تكون فكريًا ومعنويًا مثل الاعتقاد بوحدة الأصل والمعتقد واللغة والتاريخ.

١ – صدوع المواطنة في حقبة من هشاشة الدولة:

إن المواطنة تشكل أساس الانتماء ومنبع الوطنية، هي انتماء إلى تراب تحده حدود جغرافية، وكل من يعيش على ذلك التراب مواطنين، مثلما عليهم واجبات لهم حقوق، وهذا يتطلب انصهار المواطنين جميعًا بكل أديانهم ومذاهبهم ومللهم وجذورهم العرقية في تلك الحدود الجغرافية المعلومة والمشتركة لهم، ومن ثم تنازلهم عن أي خصوصية لهم تتعارض مع هذا المفهوم[١]. وإن

حقوق المواطنون تصبح من مسؤولية الدولة والحكومة، والتي تكون وظيفتها الرئيسة تأمين تلك الحقوق. إذ يرى هيغل بأن الفرد يصبح حرًا وله جميع حقوقه عندما يكون مواطنًا في الدولة، والأخيرة تكفل للمواطن الأمن والاقتصاد وتنظيم وتنمية النواحي الاجتماعية والثقافية وإقامة الفرص للجميع في المشاركة بشكل واسع في الحياة السياسية[٢].

لقد تبلور مفهوم المواطنة وأعطى مفهومًا جديدًا فأصبحت حقًا لكل فرد وذلك في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان سنة ١٩٤٨ عن طريق الحريات السياسية[٣]، فقد دعي إلى إلغاء التمييز بسبب العنصر والجنس واللون أو اللغة أو الدين أو المعتقد السياسي أو الأصل الوطني والاجتماعي أو الثروة أو البلاد ودون التفريق بين النساء والرجال، والاعتراف بأن حريات الأفراد هي حقوق لهم في مواجهة الدولة والمجتمع[٤]. وفيه أيضًا أن جميع الحقوق والحريات الواردة في الإعلان العالمي تنطبق على الجميع بدون تمييز من أي نوع، هذا فضلاً على أن لا تكون هنالك أي تفرقة على أساس الوضع السياسي والولاية القضائية والوضع الدولي للدولة أو الأقاليم التي ينتمي إليها الفرد، سواء كانت مستقلة أو تحت الوصاية.[٥]

وعليه، فإن المواطنة تزدهر وتتحقق عندما تتوفر العدالة والمساواة، يتساوى جميع المواطنين في الحقوق والواجبات، ويكون ذلك التساوي محسوسًا وملموسًا أمام القانون، سواءًا كان في تحريره أو في تطبيقه وبالمقابل يكون القانون فوق كل الاعتبارات الدينية والطائفية والقبلية والعرقية والأيديولوجية. وأن التزام المواطنين بتطبيق القانون أحد الضمانات للنظام، وهذا ما يؤدي إلى الاهتمام بمصلحة الوطن العليا دون مصلحة الأفراد وانتماءاتهم العرقية أو الحزبية أو الدينية، والعكس هو الصحيح فإنها – المواطنة – تهتز وتضعف وتتراجع في حالة عدم احترام مبدأ المساواة والإخلال بالعدالة مما يشجع على إيجاد حالة عدم الاستقرار في المجتمع، لأن المتضرر من فقدان العدالة والمساواة يلجأ أو يصبح متمردًا على قيم ومفاهيم المواطنة، وبالتالي يضعف الشعور بالانتماء إلى الوطن، والذي يعد بمثابة الإطار والروح الحقيقة للهوية الوطنية.

وتأسيسًا على ما تقدم فإن ضعف الهوية الوطنية في الوطن العربي التي هي الوعاء الذي تذوب فيه جميع الهويات الفرعية، يؤدي إلى تنامي وقوة الأخيرة – الهويات الفرعية –، إذ يلجأ الأفراد إلى انتماءاتهم الفرعية لتقويتها في المنافسة أو الصراع مع الهويات الفرعية الأخرى[٦]، ففي

محيطنا العربي دولة لبنان مثلا، والتي تمتاز بتركيبة اجتماعية متعددة الطوائف والأديان، فعلى الرغم من التقدم الثقافي النسبي فيه وتطور الوعي السياسي للفرد اللبناني إلا أنه، وبفعل عوامل عديدة منها داخلية ومنها خارجية، انكفئت الهوية الوطنية وكادت أن ترحل عنه، فلاذ كل بفئته ودينه أو مذهبه أو ملته أو حتى حزبه، فتوزعت الولاءات بينهما فعظمت الهوية الفرعية وازدادت قوة بصراعها وحروبها مع الهويات الفرعية الأخرى في الحرب الأهلية اللبنانية ١٩٧٥-١٩٩٠ فتمزق لبنان وتأثر سياسيًا واقتصاديًا[٧]، وبعد نهاية الحرب الأهلية بدأت المناداة والعمل على تقوية الهوية الوطنية اللبنانية من أجل لبنان لا من أجل الدين والمذهب فحسب، فهوية لبنان الوطنية تستوعب جميع الهويات الفرعية.[٨]

وفي العراق هناك تعددية بالإثنيات والأعراق والأديان والمذاهب، ولا سيما بعد عام ٢٠٠٣م واحتلال القوات الأمريكية له، ولتسهيل عملية السيطرة عليه استخدموا الأسلوب الاستعماري القديم الجديد -فرّق تسُد - فبذروا النعرات القومية والدينية والمذهبية ونجحوا في إضرام الحرب الأهلية فيه، فضعفت الهوية الوطنية وطفت الهوية الطائفية المذهبية واستعلت الهويات الفرعية، فلا تكاد ترى من العراق إلى طوائف متناحرة ومذاهب متحاربة.

إلا أن وجود المشتركات بين طوائف ومذاهب المجتمع العراقي سهل ويسر عملية إعادة اللحمة الوطنية فعادت الهوية الوطنية إلى الصدارة لتستوعب الهويات الفرعية بعد أن رأت الأخيرة أن الكل خاسر لا يوجد رابح، لأنهم أبناء وطن واحد تعايشوا فيه منذ آلاف السنين تجمعهم ضرورات تاريخية واحدة ويعتنق أغلبهم عقيدة واحدة ويتكلمون لغة واحدة، ولهم عادات وتقاليد مشتركة.[٩]

بالتالي، فإن لضعف الهوية الوطنية وبروز وقوة الهويات الفرعية في المنطقة العربية أسباب منها داخلية وأخرى خارجية، وأن الأخيرة التي تتمثل بالعامل الخارجي هو وجود دولة أجنبية تسعى إلى مد نفوذها من أجل الهيمنة أو تسعى عن طريق القوة العسكرية استعمار ذلك البلد فتسعى إلى تغذية الهويات الفرعية وتنميتها وتقويتها، والتي بالنتيجة تؤدي إلى إضعاف الهوية الوطنية[١٠]، والسبب هنا معلوم: هو تسهيل عملية السيطرة واختصار الجهد والمال والوقت، فضلاً عن تقليل الخسائر البشرية لديهم. بينما تسعى إلى زيادتها في الجانب الآخر، أي في البلد المحتل والمهيمن عليه، لإضعافه وزيادة الفرقة بين أبنائه ودفعه إلى الإقتتال فيما بينهم، أي إشعال فتيل الحرب الطائفية.

أما ما يتعلق منه والأسباب الداخلية لضعف أو إضعاف الهوية الوطنية في المنطقة العربية، فهي كالآتي:

١ – حالة عدم الاستقرار السياسي في المنطقة وضعف الأداء السياسي فيها.

٢ – تدهور الحالة الاقتصادية للمنطقة.

٣ – عدم المساواة بين أبناء المجتمع.

٤ – عدم تحقيق العدالة بين أبناء المجتمع.

٥ – التمييز بين طائفة أو مذهب أو حزب دون الآخر.

٦ – ضعف في الجانب الديمقراطي والتضييق على الحريات.

٧ – ضعف الجانب الأمني وعدم وجود حكومة قوية تستطيع حماية أبناء المجتمع في الأقطار الداخلية والخارجية.

٨ – عدم وجود دستور أو الإهمال والإخلال في تطبيق مواده.

٩ – ضعف الوعي الثقافي للمجتمع، وعدم تمتعه بحصانة فكرية أو ثقافية تمنعه من الإنزلاق في أتون الفتن أو الاستجابة لدفع القوى الخارجية باتجاه تهديد السلم الداخلي.[١١]

إن وجود تلكم العوامل أو الأسباب يؤدي أو يدفع بالفرد إلى التطرف واللجوء إلى فئته أو طائفته أو مذهبه للاطمئنان على حياته ومستقبله وشعوره بالأمان. ومن خلالها يسعى إلى تحقيق العدالة المفقودة – بالنسبة إليه وحسب تصوره – وبالتالي يؤدي إلى قوة الهوية الفرعية مقابل ضعف في الهوية الوطنية وذلك من خلال تراجع روح الانتماء والانتساب.

٢– الفتنة الطائفية والاغتراب الفكري للنخب في الوطن العربي:

تعرف الفتنة باختصار شديد على أنها الوقيعة بين طرفين أو أكثر. وغالبا يكون لطرف خارجي أو لأحد الطرفين مصالح من وراء هذه الوقيعة عملا بمبدأ مصائب قوم عند قوم فوائد. أما الطائفية فهي أنسجة تتكون منها المجتمعات ويكون كل نسيج ندا للآخر في العديد من المميزات[١٢]. ولا يشترط جميعها ولا يشترط أن تكون الطائفية على أساس ديني فقط بل هناك الطائفية العرقية

واللونية وغيرها[١٣].. بالتالي يمكن أن نعرف الفتنة الطائفية على أنها الوقيعة بين الأنسجة المختلفة المكونة للمجتمعات. شرارة الفتنة تنشأ من صغار القوم ليس سنا ولكن عقلا، فنحن نرى في الوطن العربي بناء كنيسة أو ترميم كنيسة أو قصة حب كفيلا بإطلاق شرارة الفتنة الطائفية في البلاد العربية وتكاد هذه الشرارة أن تحرق الأخضر واليابس، لولا تدخل بعض العقلاء.

الفتنة تنتقل من مدينة إلى أخرى، بعد أن تتحرك المشاعر الكامنة، التي كانت تنتظر على ما يبدو حدثا يحركها، ويظهر حدتها، ويدق ناقوس الخطر من تداعياتها المدمرة. من السهولة أن يحمَّل اختلاف الدين مسؤولية الأزمة بين أبناء الوطن الواحد مسلمين ومسيحيين مثلا، ولكن التراخي وإهمال المشكلة وعدم قراءة الأحداث تاريخية وقعت قبل ذلك، يحمل في طياته تسطيحا للمشكلة، وهروبا من الحل الجذري لها وهو ما تفعله النخب الفكرية مخافة التخندق أو أن تكون هدفا لضربات طائفية أو متطلبة للاعتدال والحياد وهو ما يرونه عين العقل والتوازن[١٣]. متفقين كلهم على أن الحل يتطلب الاتفاق ابتداء على جذور المشكلة، التي يعتقد العقلاء منهم أن لها جذور سياسية بامتياز ألبست لباس الدين وحملت شعاره، وهو ما يعني أن الحل يجب أن يكون سياسيا أيضا، بدلا من إضاعة الوقت في محاولة إقناع كل طرف للآخر بوجاهة آرائه العقائدية والتاريخية.[١٤]

وإذا كان الجذر التاريخي للإنقسام الطائفي سياسيا، فإن تجلياته الحديثة هي سياسية أيضا، ترتبط ارتباطا وثيقا بشكل الدولة العربية وطريقة تعاطيها مع التنوع الطائفي بين أبناء شعبها، وفشلها الذريع في تحقيق مفهوم الدولة القومية، التي تتسع لكل مواطنيها بغض النظر عن انتماءاتهم العقائدية[١٥]. لقد فشلت الدول العربية والإسلامية التي يتوزع أبناؤها على الطائفتين الإسلامية والمسيحية على تحقيق دولة المواطنين. إن انعدام شعور المواطنة عند أبناء أي دولة، وعدم إعطاء كافة الحقوق المدنية والسياسية والدينية بشكل كامل ومتساوي لكل مكونات الشعب، يجعل الإنتماء الطائفي ملاذا إجباريا بديلا عن الوطن.[١٦]

ولذلك فإننا نعتقد أن الواجب هو إقامة حوار للإتفاق على حقوق المواطنة لكل أبناء الوطن، وللتأكيد على أن الإنتماء للوطن هو العامل المشترك بين جميع الأطراف المختلفة. لقد أضيع وقت طويل من أجل الوصول إلى التقريب بين الأديان من دون تحقيق إنجازات في هذا المجال، إذ أن أي حدث سياسي أو تصريح طائفي هنا أو هناك يعيد المشكلة إلى مربعها الأول، وهو ما يدعو للإعتقاد بأن النضال يجب أن ينصب على تحقيق دولة المواطنين. وإضافة إلى النضال من أجل بناء

دولة المواطنين، فإن نضالا آخر يجب أن يقوده دعاة التقريب من المفكرين والعقلاء ووأد الفتنة، وهو النضال لأجل إقرار قوانين فاعلة تمنع التصريحات والخطابات والأفعال الاستفزازية التي تتسبب عادة في إثارة الفتنة.

في الحقيقة، تعتبر الفتنة الطائفية مشكلة سياسية خالصة، وهي لذلك تتطلب نضالا سياسيا واعيا وتراكميا، للوصول إلى دولة مبنية على حقوق المواطنة، بدلا من إضاعة الوقت في خطابات المجاملات التي ينتهي صداها بمجرد إنتهاء المؤتمرات التي ألقيت فيها. ولا نعتقد أن أي من علماء الدين الأجلاء يعترض على احترام الآخر والحوار: فالحوار المتعلق بالعلاقة المعيشية البحتة بين معتنقي الأديان، ويهدف إلى تحسين العلاقة بين شعوب أو طوائف، فإن الإسلام يرحب به، ويدعو إليه من خلال الإحسان والبر والقسط، ولا يتنافى مع نصوص الشرع. فمفهوم التسامح والتعايش في الإسلام هو التعامل مع غير المسلم وفق الحكمة واللين والمعروف، سواء في ذلك التعامل في الخطاب، أو في مطلق التصرف، وفق الضوابط الشرعية. فالاحترام هو أساس لترسيخ العلاقات بين الأفراد، فإذا كان بمقدورنا أن نجعل وطننا مليئًا بالحب والاحترام فما علينا إلا أن نؤدي الاحترام للجميع، أيا كانت هويتُه.

٣- الطائفية في خارطة المجتمعات العربية:

لا تعيش المجتمعات البشرية في نسق اجتماعي وسياسي ثابت وواحد، بل من سمات التركيبة الديموغرافية لسكان الدول التنوع والتعدد. التعددية الثقافية والتنوع المذهبي والعرقي والطائفي في البلد الواحد[١٧]. وأغلب الدول العربية والإسلامية تعاني، بشكل ظاهر أو مكتوم، من مشكلات طائفية أو أقلية، بغض النظر عن شكل تلك المعاناة، دينية كانت أو مذهبية أو قبلية وقومية وعرقية، فقد تتخذ الصورة توترًا طائفيًا على قاعدة دينية كما يحدث بين السنة والشيعة في باكستان والعراق، وقد يصعد المشكل العرقي في بلدان أخرى، مثل الأكراد في سوريه والعراق، والأمازيغ والبربر في المغرب، والنوبيين بدرجة ما في مصر.[١٨]

إن لوجود هذه الفسيفساء المتشابكة للمجتمعات في العالم العربي والإسلامي المكونة من أعراق وديانات ومذاهب وقوميات متنوعة، ليس سهلاً على الباحث أن يضع تحديدًا دقيقًا لنسبة الطوائف والأقليات، فالصعوبة الأولى التي تواجه أي باحث في خارطة الأقليات في العالم العربي، هي صعوبة إجرائية، تتمثل في عدم وجود إحصاءات آنية متطورة في كثير من أقطاره، وتقادم

الإحصاءات في بعض البلدان كذلك، ناهيك عن تضارب الأرقام التي تعلنها الدول المعنية أو تلك التي تصدر عن جهات خارجية معارضة أو حقوقية أو مطلبية.[١٩]

فعندما تتصاعد ألسنة دخان الفتن توهن النفوس السابحة في ملكوت خالقها. وعندما يحلم الناس بالاستقرار تبحث سفنهم عن شواطئ الأمل. وكيفما تتناطح النفوس المتنافرة في الفتنة ستتناثر المجتمعات كضحايا على المقاصل بين الضياع والعصبية. فما دامت حرائق الفتن الطائفية في العراق ولبنان وأفغانستان لم تتوقف عن بث دخانها، فإن الخشية من انتشار سمومها في سماء المناطق المحيطة لن تتوقف أيضًا. هذه الحقيقة البديهية، في منطق انتشار الفتن، قد يتغافل عنها بعض الساسة، من باب لعل وعسى أن تُظهر الأيام ما يمنع من تحققها، أو يردع طالبيها. ولكنها تصبح كالطامة الكبرى إذا ما دنت أو تحققت. فما هي أسباب وجذور الفتن الطائفية؟ ومتى تظهر الفتن الطائفية؟ ومن يحرك مياهها الراكدة؟ ولمصلحة من تنفجر وتستمر الحروب الطائفية؟

هذه الأسئلة تطفو على السطح عندما تظهر الفتن الطائفية وتحتدم الصراعات المذهبية كما هو الحال في العراق، أو عندما تمسي غيوم الأوضاع في بلد ما منذرةً بأخطار الحرب الطائفية كما هو الحال في لبنان بين حقبة زمنية وأخرى. والإجابة على تلك الأسئلة إما أن تكون منغلقة على أحداث واضحة المعالم كلبنان أو العراق، أو تكون مطلقة على عموم الفتن الطائفية متجاوزة الحالات القائمة، ولكن تشملها في العموميات. وقد اخترنا الطريقة الثانية. فلكل فتنة طائفية، عند وقوعها، أسباب آنية لاشتعالها، وقد تكون هذه الأسباب مجرد عود الثقاب الذي يشعل الفتيل، وأحيانًا تكون مفتعلة لحاجة المفتعلين لتغيير الظرف والجو السياسيين المحيطين بهم. ولكن هناك أسباب شبه ثابتة تقف خلف الكثير من الفتن الطائفية تاريخيًا وحاضرًا وربما مستقبلاً أيضًا. مع الفوارق البسيطة بين أسباب الفتن الطائفية وجذورها في المنظور العام للقضية، إلا أن هناك أسباب وجذور قد تختص بالعالم النامي دون العالم المتقدم. مع ملاحظة أن بعض النقاط التالية بمثابة جذور للفتنة وبعضها عوامل مساعدة لها:

١ - إرتباط المجتمعات سلبيًا بالموروثات التاريخية، مما يجعلها حبيسة التاريخ ومرتهنة له. بل تحتكم إلى وقائع حدثت منذ عشرات القرون في خلافاتها الاجتماعية والسياسية القائمة[٢٠]. والأدهى التناصر لتلك الوقائع وكأن النصر الكلامي فيها سيغير من حال الأمة اليوم، أو يغير ثوابت التاريخ كما يعتقد بها كل فريق! كموضوع الإمامة والخلافة بين الشيعة والسنة عند المسلمين،

وموضوع العقل والروح (العلم والدين) بين الأرثوذكس والكاثوليك والبروتستانت عند المسيحيين[٢١].

٢ – غياب ثقافة التعددية الفكرية وثقافة التوافق السياسية، وبالتالي غياب القبول بالتعددية الاجتماعية والثقافية في المجتمعات عامة[٢٢]. من هنا تأتي مصيبة الخلط في إدراك المفاهيم بشكل مغلوط، كالخلط بين مفهومي الطائفية الطبيعية والطائفية الشاذة، أو بين مفهومي الطائفية كسياسة تُمارس والطائفية كحالة اجتماعية، أو بين التوافق الطائفي والتمييز الطائفي[٢٣].

٣ – وجود أمراض ذاتية ونفسية وأخلاقية ناتجة عن طبيعة وبيئة المنظومة الاجتماعية والسياسية والفكرية في المجتمعات، تجعل الإرتكان لها حالة سارية عند المتعاطين في القضايا المرتبطة بالطائفية، كالحقد والكراهية والحسد والعصبية، بحيث يتناصر أهل كل طائفة ضد الطوائف الأخرى، وتحركهم تفاصيل صغيرة جدًا.[٢٤]

٤ – وجود مصالح ضيقة، أو أجندات سياسية ضيقة، عند بعض الأشخاص أو بعض الجماعات المعنية بالطوائف أو المهيمنة عليها، فتعمل لأجلها دون النظر للأخطار المترتبة عليها[٢٥]. فتهيمن ديمقراطية المصالح الضيقة على ديمقراطية المصالح العامة. ومن ثم تستقوي هذه الجماعات بالهوية الطائفية على حساب الهويات الوطنية الجامعة. كل ذلك يعطي لأصحاب المصالح الذاتية أو الجمعية للعمل على الاستفادة من أوضاع دولهم، أو نفوذهم فيها نحو استغلال الحالة الطائفية لمصالحهم ذاتها.

٥ – بروز الأصوات المطالبة بالهويات الخاصة العرقية والدينية والمذهبية، التي تكاثرت وتزامنت مع سقوط أيديولوجيات عالمية كانت سائدة ومهيمنة كالشيوعية، ومع سقوط جدار برلين، فتشجعت كل أقلية مهمشة أو قومية منسية على تفعيل هويتها سياسيًا ودوليًا.[٢٦]

٦ – شعور أهل بعض القوميات، أو الديانات والطوائف، بوجود تاريخ من الظلم المتراكم على مجتمعاتهم، كما حدث مع المسلمين في دول الإتحاد السوفيتي السابق، ومثلما جرى مع الأكراد والشيعة في عراق صدام حسين[٢٧]. فيعملون على رد الاعتبار لأنفسهم فيصطدمون بغيرهم. تشكلت حالة الظلم هذه من خلال تأريخ من الجراحات المتتابعة عبر الزمن، تعرضوا لها بالتهميش المتعمد والإقصاء الحاد والتعيير في كل مناسبة حتى على طرق أكلهم وملبسهم وتعبدهم.

٧ – غلبة الهوية الأقرب إلى الذات المتمثلة في القبيلة والطائفة والمذهب على الهويات الجامعة كالوطن والدين والقوم[٢٨]. وقد تتحول الهويات الضيقة إلى هويات قاتلة، كما يسميها الأستاذ أمين معلوف في كتابه «الهويات القاتلة»، إذ يقول– بتصرف–: (إن كلمة «هوية» مضللة، فهي توحي في بادئ الأمر بحق مشروع ثم تصبح أداة قتال... ذلك المفهوم الذي يختصر الهوية في انتماء واحد يحصر البشر في موقف متحيز ومتعصب... ما يحولهم إلى قتلة أو أتباع قتلة)[٢٩]، فيندفع أصحاب كل «هوية ضيقة» للدفاع عن هويتهم متغافلين الهويات الأم التي تجمعهم، لذلك لا عجب من غياب المقاصد المرجوة أو انحرافها لدى بعض مؤتمرات التقريب بين المذاهب أو حوارات المذاهب الإسلامية كالذي حدث في الدوحة في ٢٠/ ١/ ٢٠٠٧ حيث شهد نقاشات صاخبة من بعض ممثلي المذاهب الإسلامية مما يصنع التباعد لا التقارب.

٨ – غياب الرؤية السياسية والإستراتيجية للأطراف الداخلية المعنية بالفتنة الطائفية، وبالتالي تستجيب لأفعال الأطراف الأخرى برادات فعل مشوشة بسبب ارتباك أجندتهم العملية التي تترجم تلك الرؤية، إن وجدت[٣٠]. وبذلك تساهم بعض الأطراف الداخلية في إضرام نيران الفتنة الطائفية.

٩ – استجابة وتناغم بعض الأطراف الداخلية لمتطلبات ولرؤى بعض السياسات والأطراف الإقليمية والدولية، من مصلحتها –الأطراف الخارجية– استمرار الفتن الطائفية، رغبة في كسب وتعزيز مواقفها في الداخل ضد أطراف تتنافس معها في ساحتها.[٣١]

١٠ – استمرار الصراعات الاجتماعية الناتجة عن امتدادات فشل مشاريع النهضة والتحرر السياسي والاقتصادي والثقافي منذ ما يقارب ثمانية عقود[٣٢] حتى وقتنا الحاضر.

٤ – المأزق الطائفي: الحلول والمخارج.

إنه وفي حال تحقيق العدالة واستقرار الحالة السياسية والاقتصادية في البلد وانتهاج الأسلوب الديمقراطي في الحكم وسعة في مساحة الحريات وفرض الأمن وتحقيق المساواة بين الجميع والشعور بالمصير المشترك، فإنه من شأن الهويات الفرعية أن تتضائل وتنكمش وربما تختفي، لاسيما إذا توفر الوعي الثقافي للمجتمع، وبالمقابل قوة وسيادة الهوية الوطنية التي احتوت جميع الهويات الفرعية، وخير مثال لذلك في بلد أوربي هو – النمسا – أكثر من عشرة قوميات وأديان مختلفة، إلا

أنه ولتوفر عوامل مهمة خاصة الوعي الثقافي للشعب النمساوي، أدى إلى انصهار تلك القوميات والشعوب المختلفة في بوتقة الوحدة الوطنية النمساوية[٣٣].

وفي رأينا إذا ما توفرت الإرادة لدى أي حكومة لتقوية الهوية الوطنية يجب عليها أن تبحث عن المشتركات الموجودة بين أبناء المجتمع لتغذيتها ثقافيًا وماديًا والعمل على تطويرها وجعلها عملاً محسوسًا وملموسًا بين الجميع، وفي الوقت ذاته العمل على التقليل من حدة المفرقات وتخفيفها لتصبح مقبولة من الطرف الآخر، وبذلك تصبح عملية الجمع والدمج الاجتماعي أيسر، هذا فضلاً عن تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة بين أبناء المجتمع والاعتماد على مبدأ تكافؤ الفرص ووضع الرجل المناسب في المكان المناسب، كل ذلك إنما يعزز انتماء الفرد إلى وطنه وارتباطه القوي به، ويضيق من مساحة الفتنة الطائفية.

فإذا ما كانت الدول في هذه المنطقة الجريحة والمستهدفة تسعى إلى تقوية الهوية الوطنية وتجميلها وزخرفتها لتصبح مقبولة بين أبناء المجتمع، فإن مجتمعات أخرى تخطت تلك المرحلة وتسعى لتحقيق الهوية القومية التي هي فوق الهوية الوطنية، وهنالك مجتمعات ودول تسعى إلى الهوية الفوق الهوية القومية والوطنية مثل الهوية الأوربية. ودول أخرى تسعى إلى تحقيق الهوية العالمية – العولمة – من خلال شركاتها ومعلوماتها وطرق اتصالاتها وتدفق المعلومات والأسواق المالية، وتحاول من خلال ذلك تدمير الهويات الوطنية والقومية للشعوب الأخرى بينما تعتز هي بهويتها الوطنية أو القومية أو الدينية وتدافع عنها، وجعلت المنتج الثقافي والمعلوماتي الإخباري والترفيهي تتخذ طابعًا عالميًا واستهلاكيًا.

فأين دول الوطن العربي من ذلك؟، إن كانت في القعر فلا ينجيها إلا تمسكها بهويتها الوطنية التي هي قارب النجاة والتقدم والسلام. ففي أوطاننا التي تتعرض لهذا الكم من المؤثرات والأخطار المادية والثقافية، يجب التأكيد على الهوية الوطنية وجعلها الهوية التي تستوعب وتحوي جميع الهويات الفرعية، والأخير تذوب في بوتقة المجتمع الواحد والوطن الواحد لتنصهر الهويات الإثنية والدينية والطائفية والمذهبية والحزبية والمناطقية كلها في الهوية الوطنية، ولتعزيز وتقوية الأخيرة لابد من مراعاة مبادئ وأسس وحدة المجتمع والأرض وقوة بناء الهيكل السياسي للدولة كي يعمل على الحفاظ على حقوق الأفراد مثلما يتطلب منهم تأدية الواجبات.

٥- الطائفية وأزمة الوعي العربي في بيئة مؤامرتيه مستدامة:

إن الصمت على من يقومون بتأجيج الطائفية وعدم محاسبة المتاجرين بها يعني المزيد من الصراع والحروب والقتل، وتأجيج الكراهية واستمرار الصراعات، وتدمير مقدرات الشعوب ومصادرها واستنفادها في صراعات خاسرة تؤدي إلى تدمير مستقبل الأجيال القادمة والعبث بمدخرات الشعوب، والدخول في سباق للتسلح الذي لا تستفيد منه إلا شركات صنع الأسلحة التي لا تتردد بتزويد جميع الأطراف ليقتلوا بعضهم البعض.

ومن لا يزال في شك من هذا فليرجع إلى التاريخ وينظر كم من المسلمين قتلوا على يد مسلمين آخرين لأسباب طائفية، ويقارن ذلك بعدد من قتلوا على يد غير المسلمين، وعندها سيقتنع أن الطائفية أصبحت أكبر مشكلة تواجه شعوب المنطقة، وأن تجريم تأجيجها وإثارتها والحديث عنها أصبح ضرورة ملحة. فالمتأمل لحال دول منطقة الشرق الأوسط لا يحتاج إلى كثير من الأدلة والإثباتات والبراهين على تأكيد أن مشكلة هذه الأوطان تكمن في عقليات شعوبها، وفي تشبثهم بأوهام الماضي والانشغال باجترار الأحداث التاريخية، ومحاكمة العصر بأحداث مضت عليها قرون وتكبيل الأحياء وجعلهم رهائن لخلافات الأموات، وتقديمهم قرابين للتكفير عن أخطاء أصبحت في ذمة التاريخ. مشكلة هذه الشعوب تكمن في عقلياتها وليس في الأعداء والمؤامرات الخارجية كما يخدعون أنفسهم. فالانتشار السريع في وقتنا الحاضر للخطاب الطائفي والاصطفاف المذهبي بدأ يشكل خطرا واضحا على شعوب المنطقة، خصوصا بعد وصوله للمدارس والمنابر ووسائل الإعلام بشكل غير مسبوق، ويبدو أن تجّار الطائفية وجدوا ضالتهم في وسائل التواصل الحديثة التي ساعدتهم كثيرا على إشعال نيران الطائفية، حتى أصبحت قضية كل شخص وكل أسرة تعيش في هذه المنطقة، التي أصبحت تعاني من تأجيج غير مسبوق في السنوات الأخيرة، حتى أصبح بعض المسلمين على استعداد للتعايش مع أتباع الأديان الأخرى وليسوا على استعداد للتعايش مع مسلمين آخرين لأنهم ينتمون إلى مذهب آخر.

تجريم تأجيج الطائفية وتكريس المذهبية أصبح أحد أهم متطلبات وضرورات التعايش في منطقتنا، وهو المخرج الوحيد للخروج من دائرة الصراع الخاسر، وهو أحد الشروط الأساسية للعيش في سلام. فنبذ الخلافات وتشجيع الحوار بين المذاهب الإسلامية خطوة جيدة ومطلوبة في هذه المرحلة التي أصبحت فيها النزعة الطائفية والمذهبية واقعًا تعيشه الدول العربية بشكل غير مسبوق. وأصبح من المهم العمل على إصدار تشريع أو ميثاق صادر من رابطة العالم الإسلامي أو

ميثاق تتفق عليه أنظمة المنطقة وبشكل واضح وصريح يجرّم إثارة الطائفية ويجرّم تأجيج المذهبية، ويجرّم التمييز بين أبناء الشعب الواحد على أساس المذهب أو الطائفة، ويجرّم من يمارس أي شكل من أشكال العنصرية ضد الآخر أو ينشر الكراهية في المجتمعات.

المجتمعات العربية والإسلامية إن أرادت للأجيال القادمة العيش بسلام فعليها تجريم من لا هم لهم إلا التركيز على بث الفرقة بين المسلمين، وعليها محاربة الذين يربون أولادهم من المهد إلى اللحد على الكره والشك والريبة وسوء النية وتتبع الأخطاء وتفسيرها من منظور طائفي بحت. يجب أن نجرّم كل من يختزل الإسلام في شخصه ويخضعه لفهمه السقيم ثم ينطلق من هذا الفهم ينفخ في نار الفتنة، ويسكب زيت التعصب المذهبي على نار الفتنة الطائفية، وإن لم نفعل فإن النار ستأكل الجميع. نار تتمازج وتتلاقى مع مقولة وزير الخارجية الأمريكي الأسبق هنري كيسنجر عن «حرب المائة عام» بين السنة والشيعة، والتي عرفت رواجا كبيرا في تفسير الصراعات القائمة في منطقة الشرق الأوسط، خاصة في العراق وسوريا واليمن ولبنان، إذ أن العنوان الأبرز لها هو «الحروب الطائفية»، إذ أصبح حسب هنري كيسنجر من الممكن بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية ومعها حليفتها إسرائيل من أن تفرض هيمنتها على منطقة مجزأة، تشتعل فيها الحروب المذهبية والطائفية والإثنية وهو ما يعتبره تأجيجا للخلاف العقائدي بين السنة والشيعة.[٣٤]

يعكس هكذا تفسير المزاج السائد في المنطقة، الذي ينظر إلى المعارك المشتعلة في مناطق مختلفة من جغرافيا العالم العربي بخلفياتها ودوافعها «الطائفية» باعتبارها تخطيطا ماكرا، أو توظيفا ذكيا لورقة الطائفية للوصول إلى ما تسعى إليه إسرائيل من إضعاف الدول العربية وتفتيتها عرقيا ودينيا ومذهبيا. إن التعميم الذي أطلقه كيسنجر في مقولته السابقة ليس دقيقا، إذ أنه ليس كل ما يجري في العالم العربي هو بسبب الطائفية..، مشبها العالم العربي بسفينة متهالكة تسير بغير ربان. فثمة مشكلات داخلية في العالم العربي، من أبرزها غياب الرؤية الاستراتيجية، وهو ما يلاقي هوى في الخارج، فأمريكا وإسرائيل ترحبان بما يجري في العالم العربي من حروب وصراعات مدمرة. إذ العالم العربي يمر بحالة من الضعف والهزال الشديد، وصلت إلى درجة متهاوية لو سعى إليها خصم من خصومها لما وصل بها إلى هذه الحالة المزرية جدا. فأعداء الأمة بالتأكيد ليسوا أبرياء، والعرب بالتأكيد ليسوا أذكياء، فهزال المنطقة وضعفها هو الذي مكن الآخر من توظيف ورقة الطائفية لصالحه، فإسرائيل لم تكن تحلم يوما في أن يحدث في العالم العربي ما يحدث هذه الأيام.

فلئن كانت بعض الدول العربية قد اصطلت بنيران الطائفية المحرقة، وتجرعت غصصها المريرة، كما في الحالة العراقية والسورية واليمنية، فإن نيرانها آخذة بالتمدد صوب مجتمعات ما زالت بعيدة عن حرائقها كما في الحالة السعودية. فبعد التفجير الذي استهدف مسجدا للشيعة في بلدة القديح بمحافظة القطيف شرق المملكة، والذي أسفر عن سقوط ما لا يقل عن ٢١ قتيلا و٥٠ جريحا، فقد ارتفعت الأصوات المحذرة من «جر السعودية إلى مستنقع الفتن والحرب الطائفية». تبع تفجير القطيف، تفجير آخر استهدف جامع الإمام الحسين بحي العنود في مدينة الدمام السعودية، أودى بحياة أربعة مواطنين، وجرح أربعة آخرين، وكلا التفجيرين أعلن تنظيم الدولة تبنيه لهما، الأمر الذي أثار تخوفات واسعة من انتشار سرطان الجنون الطائفي في السعودية.[٣٥]

ففي الوقت الذي استنكر فيه المسؤولون السعوديون، وكثير من الرموز الدينية والوطنية والفكرية، التفجيرين المذكورين محذرين من «ضرب اللحمة الوطنية بين جميع أبناء المملكة، وإشاعة أجواء الفرقة والكراهية والطائفية البغيضة»، فإن ثمة تذمرا شديدا في الأوساط الشيعية يتهم الدولة بـ«التقصير في حماية القرى الشيعية».[٣٦]

خاتمة:

بناء على ما سبق، فإنه لا خيار أمام الجميع إلا بالعودة إلى الوطن والمواطنة، ومهما كانت الصعوبات والمشكلات، لا يمكن الهروب منها إلى داء الطائفية، الذي يفرق ولا يجمع، يغرس الإحن والأحقاد بين الناس، ويضيع على الجميع فرص العيش بوئام في دائرة الوطن الواحد والمواطنة المتساوية في الحقوق والواجبات.

لاعتبارات سياسية واجتماعية عديدة، مرت على دول المنطقة وبالذات تلك الدول والمجتمعات التي تعيش التعدد المذهبي، فترة من الزمن، كانت تعتقد أن خلاصها الواقعي في توزيع الحقوق السياسية والثقافية والإقتصادية بين الطوائف والمكونات التي يتشكل منها المجتمع العربي هذا أو ذاك، ودخل الجميع في سياق هذه الرؤية ومن زخمها، في أتون الصراعات والنزاعات المفتوحة على كل الاحتمالات سواء على مستوى الأفراد أو على مستوى المجموعات البشرية.

ولكن شعر الجميع أن ما نسميه المحاصصة الطائفية، سيضيّع الوطن، وسيدخل الجميع في انقسامات لا تنتهي. تبدأ بالإنقسام الطائفي، ولكن هذا ومتوالياته يفضي إلى انقسامات فرعية متلاحقة ومتواصلة. لذلك فالذي يريد أن يحافظ على وطنه ويصون وحدته الوطنية وانسجامه

الاجتماعي، عليه أن يطرد من واقعه وقبل ذلك عقله، كل نزعات المحاصصة الطائفية. لأن هذه المحاصصة ستضيع الأوطان كما أنها ليست هي السبيل الأفضل لنيل الحقوق وإنجاز معنى الإنصاف بين جميع المكونات والتعبيرات.

وعليه نصل إلى قناعة مركزية لا لبس فيها، أن فتح المجال لإبراز التعبيرات الطائفية بوصفها هي عنوان الإنصاف ونيل الحقوق، من الأوهام التي تضيع الحقوق وتبعد الجميع عن الإنصاف وتبعثر وحدة الناس الوطنية. وهذا بطبيعة الحال لا يعني أن الأوطان خالية من العيوب والأمراض، ولكن لا يهرب الناس من مرض حتى يقع في مرض أشد من الأول فتكا وضررا بالإنسان على المستويين المادي والمعنوي. ولنا في التجربة السياسية العراقية خير مثال وبرهان. مع العلم أن في الشعب العراقي ثمة حقائق تقلل من إمكانية الانقسام الطائفي الحاد. إلا أن الحرب الطائفية المستعرة منذ سنوات في العراق، ضيعت حقائق الوحدة والانسجام التي يعيشها الشعب العراقي أو بعض فئاته على الأقل، وأدخلت الجميع في أتون القتل والقتل المضاد، وأضحى العراق نموذجا لتلك الحروب الطائفية العبثية. فالعنف يستدعي العنف، والدم المسفوك يقابل بدم مسفوك آخر، وهكذا دخل العراق في لعبة الموت والموت المضاد في سياق دائرة جهنمية لا تقف، دمرت كل شيء جميل في العراق.

إن الحقائق الطائفية في أي مجتمع، لا يمكن إدارتها والتعامل معها بعقلية الاستئصال، وكأن القتل ينهي الحقائق ويفني معطيات الوجود والخصائص الثقافية والاجتماعية. فمن يقتل شريكه الوطني بعنوانه المذهبي والطائفي، سيدفع من يقف وراء المقتول إلى التشبث بطائفيته بوصفها هي خط الدفاع الأول عن الوجود والمصالح. ومن يتحصن بطائفيته، لصيانة حقوقه ستضيع من جراء هذا التحصن قيم الوطن والمواطنة.

إن كل انتماءات ما دون الوطنية الحديثة والمواطنة المتساوية، هي تساهم في إدخال كل المجموعات البشرية في كانتونات مغلقة تضيع حقائق ومقتضيات الوطن الواحد والمواطنة المتساوية. فهي عناوين تشظي أبناء المجتمع الواحد، وتجعل كل مكون يحصر شبكة علاقاته ومصالحه مع من يشبهه في الانتماء المذهبي. ونحن هنا لا ندعو إلى محاربة هذه الانتماءات، وإنما ندعو إلى احترامها وتقديرها وصيانتها، وعليه فإن ما ندعو إليه: أن يرتفع الجميع إلى مستوى الوطن الواحد، بحيث يكون الانتماء الوطني هو قاعدة الحقوق والواجبات. بحيث كل مواطن ينتمي إلى هذا الوطن بصرف النظر عن دينه أو مذهبه أو قبيلته له ذات الحقوق وعليه ذات

الواجبات. بحيث لا يمنع الانتماء الديني أو المذهبي أو القبلي أي مواطن من نيل حقوقه كمواطن.

وحينما يرتفع الجميع إلى مستوى الالتزام بكل مقتضيات الانتماء الوطني، سيتمكن هذا المجتمع من التخلص من أمراض الطائفية والقبلية وكل الأمراض الأخرى المرافقة لانتماءات ما قبل المواطنة الحديثة. وتتحول هذه الانتماءات إلى حالة اجتماعية طبيعية، بدون نزعة عصبوية، تثير الفروقات والمتمايزات مع بقية الانتماءات. فالوطن يتسع لجميع المدارس الفقهية، ولا يضير هذا بوحدتها ولحمتها الداخلية، لأن هذه الوحدة تبنى على احترام التعدد والتنوع، الاحترام الذي ينزع كل نزعات الخصومة والعداوة بين المكونات الاجتماعية المذهبية. ثمة ضرورة فائقة للاعتصام بالوطن والمواطنة المتساوية، والتعالي على كل الانقسامات التي تهدد وحدة الوطن وانسجام أهله الاجتماعي. فالوطن وحده هو القادر على جمع الجميع وتوحيد كل التوجهات على قاعدة الوطن الواحد الذي يعزز وحدته الداخلية بمواطنة متساوية في الحقوق والواجبات.

الهوامش:

1 Eckhard Dutsscher, La violence et l'effondrement des états dans le monde arabe, OCDE, 2009, p., 38.

2 Cammack, D, Fragile States, JICA/ Londres, p., 29

3 Banque Mondiale, Engaging with Fragile States, Washington, DC, 2006, p., 122.

4 Banim, G, Arabic League Responses to Fragile States, Verlag Bertelsmann Stiftung, bonn, 2008, p., 266

5 Ibid, p., 267

6 Aga Khan, «Questions de la violation de la société arabe», Commission des droits de l'homme, 38e session, 31 decembre 2016, p., 20

7 Ibid., p., 56

8 Campbell, S,» Deciding to prevent violent arabic conflict, une contribution a la convention de l'International Studies Associatio (ISA), Chicago, mars 2017, p., 204

9 Nations Unies, Prévention des conflits sociétales arabes, Assemblée Générale, New York, avril 2008, p., 14

10 PCIA Resource Pack, «Arabic Conflict Sensitive Approaches», Londrs, Janvier 2016, p., 80

11 Agier Michel, «Gérer les indisérables des états arabes, Paris, Flammarion, 2016, p., 97

12 Ibid, p., 167

13 Ibid, p., 178

14 Dagorn (René – Eric). La Géographie Humaine en Moyen Orients: Éthique et Mythes, Paris, Le Cavalier bleu, 2015. P., 115

15 Ibid. P., 148

16 Lévy (Jacques). Les mondes arabes: espaces et fragilités. Presses de Sciences Po – Dalloz, coll, 2013, P., 28

17 Ibid. P., 72

18 Postel - Vinay. Une Géographie Chaotique: une glocalisation des sous conflits arabes, Paris, Presses de Sciences Po, 2018. P., 96

19 Charbet (Yves). La Population des pays en développement, Paris, La Documentation Francaises, 2015. P., 67

20 Ibid. P., 71

21 Ibid. P., 71

22 Ibid. P., 74

24 Brauman Rony. Pour un autre regard sur la sécurité intérieur des espaces arabes. Paris, La Découverte, 2017. P., 52

25 Chappaz Séverine. La violence dans les flux sociaux arabes. Paris, Autrement, 2016. P., 42

26 Ibid. P., 155

27 Ibid. P., 159

28 Agier Michel. Le chaos et les sociétés moyens orientales. Paris, N.J.: PUF, 2017. P., 64

29. P., 66

30 Amiselle Jean Louis. Un Monde Arabe décroché, Paris, Stock, 2017. P., 129

31 Ibid, p., 131

32 Ibid. P., 131

33 Ibid. P., 140

34 Etemad Bouda. La Possession du monde arabe. Poids et mesures, Bruxelles, Complexe, 2010. P., 317

35 Ibid, P., 328

36 Ruiz Fabri, Jeux dans la fragmentation arabe, Paris, PUF – IRIS, 2014, p., 170

الدور الإستراتيجي لإيران في منطقة الخليج العربي

(دراسة جيوبولوتيكية)

بقلم/ م.م. إياد عايد والي البديري

كلية الآداب/ جامعة القادسية

مقدمة:

تقدم إيران مثالا فريدا بالنسبة لدول العالم الثالث في استراتيجيتها الخاصة بامنها القومي بشكل عام والامن الخليجي بشكل خاص، لما له من تغيرات حادة تحدث في قمة الهرم السياسي الايراني مما يؤدي الى تباين الرؤية الامنية ومحيطها الاقليمي،لاسيما اذا ما تزامن مع هذه التغيرات تحول جوهري في الفكر الإيديولوجي لنظام الدولة، لكن ايران تفصح في سلوكها الخارجي وسياستها المعلنة ان امن الخليج العربي هو جزء من (الامن القومي الايراني) مما يحتم عليها اتباع مجموعة من الاستراتيجيات او الإجراءات لغرض تحقيق هذا الامن المنشود، ومنها اقامة العلاقات السياسية والاقتصادية مع الدول المتشاطئة على هذا الخليج واتخاذ الحيطة والحذر الشديد فضلا عن الاجراءات العسكرية تجاه الدول التي اصبحت عبئا ثقيلا على امن الخليج العربي واستقراره وتحديدا (الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا).

وتظهر حالة الحراك السياسي الاقليمي والدولي في منطقة الخليج العربي ان ايران بدات تفرض سيطرتها على هذه المنطقة من خلال تفعيل محاور جيوبولوتيكية عدة، منها التدخل الامني غير المعلن في امن واستقرار الدول الخليجية وخاصة التي تتواجد فيها القوات الامريكية لغرض تحقيق اهداف استراتيجية اهمها عرقلة المشروع (الانجلو- امريكي) في الشرق الاوسط الهادف الى تغيير الانظمة الحاكمة في بعض الدول ومن بينها ايران، علما ان ايران تعد هذا التدخل الامني والدعم اللوجستي للمنظمات المسلحة المناؤة للولايات المتحدة الامريكية جزءا من استراتيجتها الخاصة بالدفاع عن امنها القومي، والمحور الجيوبولوتيكي الاخر يتمثل بتوسيع برنامجها النووي

والعمل على تطوير قوتها العسكرية لكي تفرض حالة من (توازن القوى) في منطقة الخليج العربي خصوصا والشرق الاوسط عموما، لاسيما في ظل الوجود العسكري الامريكي والبريطاني بشكل مكثف في منطقة الخليج العربي، اما المحور الاخر فيتمثل بالانفتاح السياسي والاقتصادي لإيران على الدول الخليجية والعربية لغرض دعم الوزن السياسي الاقليمي من خلال بناء علاقات اقليمية واسعة مما يعطيها مرونة في تحركاتها السياسية ويبعدها عن العزلة الدولية والاقليمية التي تسعى الولايات المتحدة الى فرضها بمختلف الوسائل.

مشكلة البحث:

يتساءل البحث بدرجة رئيسية عن الدور الاستراتيجي لايران في منطقة الخليج العربي وعلى نحو ادق عن محاور التحرك الايراني في منطقة الخليج العربي سواء كان هذا التحرك سياسيا أم اقتصاديا أم عسكريا. وهل يشكل هذا الدور او التحرك تهديدا للامن القومي العربي (النفطي والمائي والعسكري) لاسيما في ظل التسلح العسكري النووي الايراني.

فرضية البحث:

يفترض البحث ان الدور الاستراتيجي لإيران يظهر من خلال السياسة الخارجية الإيرانية التي تتبعتها في منطقة الخليج العربي لاسيما (الاستراتيجية العسكرية) والتحرك الاقتصادي النشط بأشكاله المختلفة اذ أصبحت هذه السياسة تاخذ شكل النفوذ المتنامي على حساب امن الخليج العربي سواء كان نفوذا عسكريا ام اقتصاديا ام سياسيا حتى جعلت منطقة الخليج العربي الغنية بالموارد النفطية ساحة للصراع العسكري الذي قد يأخذ بعدا خطيرا في المستقبل المنظور خاصة اذا ما استخدمت القوة النووية من كلا طرفي النزاع (الولايات المتحدة الأمريكية وإيران) مما يعني فقدان المنطقة لأهميتها الاقتصادية وتعرض تجارة النفط الدولية الى خطر الانهيار الناجم عن توقف تصدير النفط من هذه المنطقة الحيوية في العالم.

هدف البحث:

يهدف البحث الى كشف مجموعة من الحقائق أهمها الأهمية الجيوبولوتيكية لإيران باعتبارها دولة ذات موقع استراتيجي ومساحة مميزة وساحل طويل على الخليج العربي وبالتالي فهي شريك

شرعي للدول العربية في مياه هذاالخليج، كما انه يسلط الضوء على حالة التفاعل السياسي في هذه المنطقة النفطية الحيوية الاستراتيجية، لاسيما مع وجود القوة العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية، مما ولد حالة من التنافس أو الصراع غير المسلح بين الولايات المتحدة وإيران، فضلا عن انه يكشف المحاور الجيوبولوتيكية التي تنتهجها إيران لموازنة كفة الميزان من الناحية العسكرية والاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط عموما والخليج العربي خصوصا.

المبحث الأول: الاهمية الجيوبولوتيكية لأيران في ضوء مقومات (الموقع والمساحة والسكان)

أولا: الموقع الجغرافي:

يعد الموقع الجغرافي من اهم العوامل الطبيعية التي تؤثر في قوة الدولة ورسم سياستها الخارجية والداخلية وطبيعة سلوكها وتكمن الاهمية الجيوبولوتيكية لموقع الدولة في ما يمنحه هذا الموقع في ظروف معينة تستطيع الدولة ان تستثمرها لصالح قوتها وفق القدرات البشرية المتاحة لها على ان لكل دولة موقعها الفريد على سطح الارض يميزها عن مواقع الدول الاخرى[١].

وياخذ التعبير عن موقع الدولة ابعاد جغرافية متعددة هي الموقع الفلكي والموقع بالنسبة لليابس والماء وموقع الجوار.

١ - الموقع الفلكي:

تقع ايران في الجزء الجنوب الغربي لقارة اسيا وتمتد بين دائرتي عرض (٢٥,٥٠° - ٤١,٥٠°) شمالا وخطي طول (٤٤-٦٣) شرقا[٢] انظر خريطة رقم (١).

وتبدو ايران بهذا الامتداد على شكل مثلث تقريبا يمتد من الشمال الى الجنوب وتمثل قمة جبال (ارارات) رأسا لهذا المثلث وتقع هذه القمة في اقصى شمال إيران قرب الحدود الإيرانية - التركية[٣].

ان امتداد إيران على (١٥) دائرة عرض شمالا يضعها ضمن المنطقة المعتدلة الدافئة الشمالية[٤]، الا ان بعد مساحات واسعة من اراضيها عن البحر مع وجود الاطار الجبلي المحيط بها قد ادى الى حرمانها من تاثير الرياح الرطبة الهابة على أراضيها، فضلا عن ذلك فقد ادى امتداد إيران الواسع الى تنوع الأقاليم المناخية فيها وهذا ساعد على تنوع الإنتاج الزراعي والحيواني فيها ايضا [٥] كما يظهر اثر الموقع الجغرافي على سكان ايران سواء كان على توزيعهم الجغرافي ام نشاطاتهم الاقتصادية وهذا له اثر واضح على قيمة الدولة الاقتصادية والسياسية.

خريطة رقم (١): الموقع الجغرافي والفلكي لإيران

المصدر: عمل الباحث بالأعتماد على:

أطلس العالم: الدار العربية للعلوم، ط١، بيروت، ٢٠٠٥، ص٨٨ .

٢ - الموقع بالنسبة لليابس والماء:

يعد الموقع البحري للدولة عنصرا حيويا من عناصر قوتها الجيوستراتيجية[٦]، فضلا عن انه يساعد على تعزيز مركزها الدولي وانفتاحها على دول العالم لإقامة علاقات إستراتيجية (سياسية واقتصادية وعسكرية) وتتمتع إيران بموقع بحري استراتيجي تطل من خلاله على ثلاث مسطحات مائية هي (بحر قزوين في الشمال والخليج العربي في الجنوب الغربي والبحر العربي والمحيط الهندي في الجنوب)، وقد منح هذا الموقع لإيران إمكانية الاتصال مع دول العالم سواء كان في أوربا ام في جنوب القارة الآسيوية ام في قارة أفريقيا.

ويبلغ مجموع أطوال سواحل إيران البحرية نحو (٢٦٤٠) كم وهي تشكل ما نسبته (٢ر٣٤٪) من مجموع أطوال حدودها الكلية البالغة (٧٧٠٥) كم لاسيما وان طول الحدود البرية يبلغ نحو (٥٠٦٥) كم، جدول رقم (١)

جدول رقم (١)

اطوال الحدود البرية والبحرية لإيران مع الدول والجبهات المجاورة لها

ت	منطقة الحدود	طول الحدود /كم		النسبة من مجموع طول الحدود
		البرية	البحرية	
	ايران- العراق	١٢٨٠	-	١٦,٦
	ايران – تركيا	٤٧٠	-	٦,٠٩
	ايران – ارمينيا	٣٥	-	٠,٤
	ايران- اذربيجان	٦١٠	-	٧,٩
	ايران- تركمنستان	٩٩٠	-	١٢,٨
	ايران – افغانستان	٨٥٠	-	١١,٠٣
	ايران – باكستان	٨٣٠	-	١٠,٧
	ايران – الخليج العربي وخليج عمان	-	١٩٠٠	٢٤,٦
	ايران – بحر قزوين	-	٧٤٠	٩,٦
	المجموع:	٥٠٦٥	٢٦٤٠	٪١٠٠

المصدر: الباحث بالاعتماد على:- عبد الكريم حميد بريهي، تقييم الوزن السياسي لايران في ضوء مقومات الموقع والمساحة، مجلة دراسات ايرانية العدد(٣)، جامعة البصرة ٢٠٠١، ص٧.

ومن خلال جدول رقم (١) نلاحظ ان اطوال الحدود الايرانية متباينة سواء كانت البرية ام البحرية وتاتي نسبة الجبهة البحرية المطلة على الخليج العربي* بـ(٦ , ٢٤٪) من مجموع طول الحدود الايرانية الكلية وبنسبة (٩ , ٧١٪) من مجموع طول الحدود البحرية الايرانية وبالتالي فهي اعلى نسبة من بين اطوال الحدود الايرانية مع الدول والجبهات المجاورة.

ويمثل الخليج العربي ذراعًا بحريًا للمحيط الهندي ويمتد بين شبه الجزيرة العربية وايران ويبدو على شكل بحر شبه مغلق لولا وجود (مضيق هرمز) البالغ عرضه نحو (٤٧) كم [٧] الذي يعد ممرا بحريا استراتيجيا يربط الخليج العربي والمحيط الهندي، وتبرز الأهمية الجيوبولوتيكية لهذا المضيق بالنسبة لدول الخليج العربية وإيران، كونه معبرا لصادرات منطقة تملك اكبر احتياط وإنتاج نفطي في العالم باتجاه أسواق أوربا وأمريكا الشمالية وشرق آسيا، فضلا عن انه المدخل الرئيسي لواردات الدول الخليجية.[٨]

ويبلغ طول الساحل الذي تشرف عليه إيران على الخليج العربي بما في ذلك سواحل الاحواز الإيرانية نحو(١٢٠٠)** كم وهي تمثل (٦ , ٣٥٪) من مجموع سواحل الخليج العربي في حين يبلغ طول الساحل الذي تشرف عليه الدول العربية الخليجية من مصب شط العرب حتى راس مسندم نحو (٢١٦٥) كم وهي تمثل ما نسبته (٤ , ٦٤٪) من مجموع طول سواحل الخليج العربي والبالغة (٣٣٦٥) كم، انظر جدول رقم (٢).

جدول رقم (٢)

طول الساحل الإيراني على الخليج العربي مقارنة مع سواحل الدول العربية

الدولة	طول الساحل (كم)	نسبة طول الساحل الى المجموع ٪
إيران	١٢٠٠	٣٥,٦
العراق	١٥	٠,٤
الكويت	٢٠٠	٦
السعودية	٥٥٠	١٦,٣
البحرين	١٣٠	٣,٨
قطر	٣٨٠	١١,٢
الإمارات العربية	٨٠٠	٢٣,٧
عمان	٩٠	٢,٦
الإجمالي	٣٣٦٥	١٠٠٪

المصدر: الباحث بالاعتماد على: عبد الخالق عبد الله، النظام الاقليمي الخليجي، مجلة السياسة الدولية، العدد (١١٤) ١٩٩٣، ص٣٣.

ومن خلال الجدول نلاحظ ان ايران تمتلك اطول ساحل على الخليج العربي، مقارنة مع طول سواحل أي من الدول العربية المطلة على الخليج، ويتصف بكثرة تعرجاته وبعمقه الكبير الذي يتراوح بين (٧٠-٩٠) م [٩]، وكان هذا عاملا مهما ساعد على انشاء الموانئ الطبيعية لايران ومن اهمها ميناء المحمرة وعبادان وشاهبور (خميني) وبندر عباس، اما ساحل ايران على خليج عمان وبحر العرب والبالغ (٧٠٠) كم فانه يتصف بوجود الخلجان والجروف الصخرية [١٠]، واقيمت عليه موانئ ايرانية عديدة اهمها (شابا هار، كواتر، جاسك) ويعد ميناء (شاباهار) اهمها اذا انشات فيه الحكومة الايرانية قاعدة عسكرية [١١].

٣ - موقع الجوار:

يتركز الاهتمام في هذا النوع من المواقع الجغرافية على الاثر الذي يتركه الموقع الجغرافي على العلاقات السياسية والاقتصادية والعسكرية السائدة بين الدول المجاورة [١٢]، ويكون موقع الدولة سلبيا عندما تحاط الدولة بمجموعة دول تختلف عنها ايديولوجيا وسياسيا وحتى عسكريا [١٣]، وهذا ينطبق على منطقة الدراسة.

وتجاور ايران سبعة دول اتسمت العلاقات معها بعدم الاستقرار والتوتر المستمر وحتى الصراع العسكري مع بعض جيرانها، اذ نجد ان علاقات الجوار بين ايران والعراق قد اتصفت بالتوتر والصراع المزمن على الرغم من الروابط الدينية والاجتماعية بين الدولتين، فقد شهدت علاقاتهما حالات متواصلة من مشاكل الحدود البالغ طولها (١٢٨٠) كم، جدول رقم (١) اذ كان للحكومات الايرانية والعراقية المتعاقبة دور كبير في اثارتها، وعلى الرغم من عقد اتفاقيات كثيرة بين الطرفين منها اتفاقية الجزائر عام (١٩٧٥) التي تم بموجبها تثبيت الحدود النهرية حسب خط (التالوك) ***[١٤]، وقد حصلت فيها ايران على الضفة الشرقية من شط العرب ثم مالبث الطرفان ان دخلا في اتون حرب طاحنة استمرت ثمان سنوات (١٩٨٠-١٩٨٨) وانتهت باتفاق دولي بوقف إطلاق النار واعتماد اتفاقية الجزائر وبذلك حصلت إيران على الجزء الشرقي من شط العرب [١٥].

وبعد تاريخ (٩/ ٤/ ٢٠٠٣) وهو تاريخ احتلال العاصمة العراقية بغداد، وتغيير نظام صدام حسين بدأت إيران باستراتيجية جديدة مضمونها دعم أي توجه عسكري شعبي أو رسمي ضد القوات العسكرية الأمريكية المحتلة للعراق، لاسيما وان التهديدات الأمريكية لإيران تعاظمت وعلى لسان كبار رموز الإدارة الأمريكية وعلى رأسهم الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش،

وتتهم الولايات المتحدة الأمريكية إيران بتقديم الدعم اللوجستي والعسكري الى الجماعات المسلحة في مختلف اشكالها ومذاهبها (السنية والشيعية) من اجل عرقلة المشروع الأمريكي (الشرق الأوسط الكبير) [١٦] الذي يتلخص مضمونه في (ان الطابع السلطوي للنظم الحاكمة في المنطقة العربية وبعض الدول الاسلامية المحيطة بها الى جانب مناهج التعليم والسياسات الثقافية والاعلامية وغيرها تعد كلها مسؤولة عن التطرف والارهاب وبالتالي ينبغي نشر الديمقراطية في منطقة الشرق الاوسط وهذا ما اعلنه الرئيس الامريكي جورج دبليو بوش في ٩/ شباط/ ٢٠٠٤) [١٧] وبالتالي شمول ايران بهذا المشروع بعد استتاب الوضع في العراق مما يجعل عدم الاستقرار في العراق وضرب القوات الامريكية جزء من استراتيجية ايران في الدفاع عن نفسها، كما ان ايران تفهم عمل هذه الجماعات على انها حرب بالنيابة عنها مع القوات الامريكية والخاسر الوحيد فيها هو الشعب العراقي.

وهذه الاتهامات الامريكية جاءت متزامنة مع احتقان (الملف النووي الايراني) الذي ظل مصدرا للتوتر في العلاقات الامريكية - الايرانية لاسيما وان الاخيرة اعلنت في مطلع عام (٢٠٠٧) عن تشغيل ثلاثة الاف (جهاز طرد مركزي) لاستخلاص البلوتونيوم، مما يجعل ايران قريبة من امتلاك القنبلة النووية.

اما علاقات ايران مع مجلس التعاون الخليجي فقد اتسمت بالطابع السلبي قديما وحديثا بسبب السياسات الايرانية التي تصفها الدول الخليجية على انها سياسات توسعية فالشاه (محمد رضا بهلوي) استمر في محاولة التوسع في الخليج العربي وخاصة في جزره بل انه ادعى بتبعية منطقة شرقي الجزيرة العربية و(البحرين) التي يعدها الدستور الايراني مقاطعة ايرانية حسب المادة (١٤) من هذا الدستور [١٨].

وما تزال قضية احتلال إيران للجزر الإماراتية العربية الثلاث (طنب الكبرى، طنب الصغرى، وابو موسى) احد أهم أسباب توتر العلاقات الخليجية – الإيرانية الى يومنا هذا وترفض إيران إرجاع هذه الجزر الى الأمارات معللة ذلك بأنها جزر إيرانية صرفة.

على ان العلاقات مع الدول غير العربية هي ايضا يشوبها التوتر والتصعيد وخاصة مع تركيا وجمهوريات (ارمينيا واذربيجان وتركمنستان) وافغانستان وباكستان حول قضايا الحدود البرية وبحر قزوين والمقاطعات الحدودية [١٩].

يتضح لنا ان ايران تعاني من ازمات متراكمة مع دول الجوار الجغرافي سببت في بعض منها حروب طاحنة وهذه الازمات تعطينا حكم مسبق على ان ايران دولة غير منكفئة في اراضيها ولديها طموحات ومشاريع سببت لها الكثير من الازمات السياسية والاقتصادية والعسكرية، وهذا لا يعني تماما اخلاء مسؤولية الدول المجاورة لايران من هذه الازمات لكن ايران بوضعها العسكري والاقتصادي الحالي القوي لا يسمح لاي دولة بان تتجاوز على اراضيها بل ان هناك عامل خوف لدى العديد من دول الجوار الايراني نتيجة تنامي القوة العسكرية مع وجود استرتيجيات ايرانية للتوسع الاقليمي للنفوذ العسكري والاقتصادي على حد سواء.

المساحة:

تعد المساحة من المعايير المهمة لقياس قوة الدولة واهميتها العسكرية والاقتصادية بوصفها المجال الحيوي الذي تتحرك فيه الدولة لتطبيق انشطتها [٢٠] .

تمتلك ايران مساحة كبيرة تبلغ نحو (١,٦٣٣٠٠٠) كم٢ وهي بذلك تصنف ضمن الدول الكبيرة جدا حسب تصنيف (نورمن باوندز ****)، وهي اكبر دولة اذا ما قارناها بدول الجوار الجغرافي (العراق، تركيا، باكستان، أفغانستان) اما بالنسبة لدول الخليج العربي فلا تكبرها بالمساحة الا المملكة العربية السعودية والتي تبلغ مساحتها نحو (٢,١٩٩٩٤٦) كم^{٢} [٢١]، اذ تشكل إيران نحو(٧٥,٧٪) من مساحة المملكة العربية السعودية.

وتأتي إيران بالمرتبة السادسة من حيث المساحة بين دول آسيا أي أنها تتمتع بمساحة كبيرة أعطتها أهمية جيوبولوتيكية سياسية واقتصادية وعسكرية زادت من قوتها الاقليمية في المنطقة مما ولد عندها شعور بالقوة والتسيد وهذا انعكس على سياستها الخارجية وعلاقاتها الاقليمية مع دول الخليج العربي مما دفع بها الى احتلال اجزاء من الاراضي العربية مثل الجزر الاماراتية (طنب الكبرى، طنب الصغرى، وابو موسى) في الخليج العربي والضفة الشرقية من شط العرب وجزء من اقليم الاحواز العراقي الغني بالنفط .

السكان:

تعد المقومات السكانية بشكل خاص من اهم الركائز التي تقوم عليها قوة الدولة واهميتها الجيوبولوتيكية الاقليمية والدولية فضلا عن كونها الموجه الرئيس لسياسة الدولة الداخلية والخارجية [٢٢].

وتظهر التعدادات والتقديرات السكانية التي اجريت في ايران ان عدد سكانها بلغ في عام (١٩٠٠) نحو (٩,٨٦٠) مليون نسمة وارتفع في عام (١٩٣٤) ليصل الى (١٣,٢٢٠) مليون نسمة وفي عام (١٩٤٠) وصل عدد السكان الى (١٤,٥٥٠) مليون نسمة اما في تعداد عام (١٩٥٦) فقد بلغ عدد السكان نحو (١٨,٩١٦) مليون نسمة[٢٣]، جدول رقم (٣) ثم استمر عدد السكان بالزيادة المطردة في التعدادات السكانية التي اجريت عام (١٩٦٦، ١٩٧٦، ١٩٨٦) فقد وصل عدد السكان في عام(١٩٨٦) الى نحو (٤٣,٧٩٩) مليون نسمة [٢٤]،وفي عام (١٩٩٧) ارتفع عدد سكان ايران ليصل الى (٦٤,٦٠٠) مليون نسمة وبهذا نجد ان حجم سكان ايران يعادل ما نسبته (٢٥٪) من سكان الوطن العربي الذي بلغ في عام (١٩٩٧) ايضا نحو (٢٦٢,٩) مليون نسمة [٢٥].

اما في عام (٢٠٠٠) بلغ سكان ايران نحو (٦٥,٣٦٤) مليون نسمة وفي عام (٢٠٠٥) وصل الى (٦٨) مليون نسمة وفي ضوء معدلات النمو السكاني واتجاهاته يقدر عدد سكان هذه الدولة في عام (٢٠٢٥) نحو (٩٧) مليون نسمة، انظر جدول رقم (٣)

جدول رقم (٣)

عدد سكان إيران للمدة (١٩٠٠ – ٢٠٠٥)

مليون نسمة

السنة	١٩٠٠	١٩٣٤	١٩٤٠	١٩٥٦	١٩٦٦
عدد السكان	٩,٨٦٠	١٣,٢٢٠	١٤,٥٥٠	١٨,٩١٦	٢٥,٠٧٨

السنة	١٩٧٦	١٩٨٦	١٩٩٧	٢٠٠٥	٢٠٢٥*
عدد السكان	٣٣,٧٠٨	٤٣,٧٩٩	٦٤,٦٠٠	٦٨,٠٠٠	٩٧,٠٠٠

*** تقديرات الامم المتحدة.**

المصدر / الباحث بالاعتماد على:

1-U.N. Demographic Indicators of countries. New York. 1982. P.304.

2-United nation word population prospects the 2000 yerision Volume 1: com prehensive tables, New York 2007, p, 476.

٣ - عبد الامير كاسب مزعل، حجم السكان وتوزيعهم الجغرافي في ايران، مجلة دراسات ايرانية، جامعة البصرة ٢٠٠٥، ص٢٤.

ومن خلال تحليل الارقام الواردة في الجدول ومقارنتها مع حجم سكان دول الجوار الجغرافي لايران مثل العراق ودول الخليج العربي نجد انها تستأثر بحوالي (٧أ٦٢٪) من مجموع سكان هذه المنطقة في عام ١٩٩٤ اذ بلغ مجموع سكان دول الخليج العربي نحو (٩٥أ٧٩٩) مليون نسمة بضمنها (العراق وايران)، وفي عام (٢٠٠٠) وصلت نسبة ايران نحو (٥أ٦٥ ٪) من مجموع سكان الخليج العربي البالغ عددهم (١١٥,٦٧٤) مليون نسمة [٢٦].

ان تظافر مجموعة عوامل منها سعة المساحة ووفرة الموارد الطبيعية يقابله تنامي في الحجم السكاني لايران يجعل منها دولة عظمى بالنسبة لدول الشرق الاوسط التي تفتقر بعض منها لمقومات القوة وخاصة حجم السكان، اذ نجد ان حجم سكان العراق (٢١,٨٠٠) مليون نسمة في عام (٢٠٠٠) والسعودية (٢٠,٢٠٠) مليون نسمة والكويت (١,٨٠٠) مليون نسمة والبحرين (٦٠٠) الف نسمة وقطر (٧٠٠) الف نسمة ودولة الامارات (٢,٤٠٠) مليون نسمة وعمان (٢,٥٠٠) مليون نسمة [٢٧]، في حين ان عدد سكان ايران لنفس العام (٦٥,٣٦٤) مليون نسمة، وبالتالي نجد ان حجم الفرق في السكان كبير مما اعطى لايران تصور ورؤية استراتيجية مفادها (انها القوة العظمى في الخليج العربي، وصاحبة النفوذ الاوسع) على حساب الدول العربية وراحت تفرض استراتيجيتها الخاصة بالخليج العربي باعتباره جزء من الامن القومي الايراني، حتى انها تجاوزت المياه الاقليمية لها واحتلت مناطق وجزر عربية تمتلك صفة استراتيجية، فضلا عن استغلالها لمياه الخليج العربي لاسيما وانها اصبحت ساحة لحركة الغواصات النووية الايرانية التي تفتقدها الدول العربية، مما يعطي لايران صفة السيطرة والتحكم بمياه الخليج العربي وما يوجد فيها من حركة تجارية نفطية اقليمية ودولية.

المبحث الثاني: الاستراتيجية الايرانية في منطقة الخليج العربي

في البداية لابد من توضيح مفهوم الاستراتيجية (Strategie) وهو مصطلح يوناني استخدم لاول مرة في فرنسا ويعني فن الاشياء او الخطط العامة ثم اصبح يعني فن الحرب وقد عرف القائد الفرنسي (نابليون) الاستراتيجية بانها (تعني الاستعداد للحرب قبل القيام باي مبادرة عسكرية)[٢٨]، ولها عدة اشكال منها الاستراتيجية العسكرية والاقتصادية والسياسية، اما في الجيوبولوتيك فان الاستراتيجية تعبر عن الصراعات الدولية المرتبطة بمعطيات جغرافية، وذلك لان الاستراتيجية في معناها الجغرافي هي النمط الاقليمي للصراع بين القوى العالمية [٢٩].

جدير بالذكر ان مفاهيم الاستراتيجية وعلاقتها بالجيوبولوتيك تقود الى دراسة مفهوم (الامن القومي) باعتباره (مجموعة من التدابير والمجالات الخاصة بحماية المجال الاقليمي للدولة الذي يشمل بالاضافة الى الارض واعتباراتها الجيوبولوتيكية، الثروات الاقتصادية، والمائية والاجتماعية والسياسية داخل الكيان الاقليمي المحدد) [٣٠].

من هنا جاء توجه البحث نحو دراسة الاستراتيجية الايرانية في منطقة الخليج العربي باعتباره جزء حيوي من (الامن القومي الإيراني) لاسيما وان الخليج العربي يشغل اهمية استراتيجية وجيوبولوتيكية قصوى في الحسابات الإقليمية والدولية، كونه اكبر حوض نفطي في العالم بانتاجه واحتياطيه وهو الان يعيش حالة من الصراع على النفوذ بين جبهتين الاولى الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها والثانية ايران، وهذا الصراع اخذ عدة أشكال منها الصراع السياسي والاقتصادي وقد يتطور الى العسكري.

ان مسالة التوازن الإقليمي في منطقة الخليج العربي احد ابرز القضايا الخلافية بين طهران وواشنطن وذلك للتباين الواضح في رؤى الدولتين حول امن الخليج ومقومات استقراره، اذ تجزم الولايات المتحدة (ان ايران تمثل تهديدا مباشرا لمنطقة الخليج العربي) لذلك فيتحتم عليها التدخل لحماية امن هذا الخليج بينما كان الموقف الإيراني يتمحور حول (ان امن الخليج مسؤولية تقع على عاتق الدول المتشاطئة عليه لاسيما وإن ايران تملك ساحل طويل على الخليج العربي) [٣١].

ومن جانب اخر ترفض ايران أي وجود اجنبي في مياه هذا الخليج، ويقصد بالوجود الاجنبي في هذا المقام (التواجد الاستراتيجي العسكري او اللوجستي لاي قوى غير خليجية سواء كانت غربية اجنبية او حتى عربية لا تنتمي الى الخليج بشكل مباشر)، وقد اكد هذا التوجه (يحيى رحيم صفوي) القائد العام للحرس الثوري الايراني في كلمة له امام رجال القوة البحرية الايرانية اذ جدد رفض ايران لاي وجود اجنبي في هذه المنطقة التي تشكل الشريان الاقتصادي الحيوي في العالم واتهم واشنطن بالسعي الى تطبيق اهداف استراتيجية بعيدة المدى مضمونها الهيمنة على الشرق الاوسط واسيا الوسطى والقوقاز من خلال احكام السيطرة على الخليج العربي [٣٢].

وفي ظل هذه التفاعلات السياسية والجيوبولوتيكية الدائرة في منطقة الخليج العربي بدات ايران في تطبيق استراتيجيتها الخاصة بالخليج العربي من خلال مجموعة ادوار عكست سياستها الخارجية وهذه الادوار هي:

أولا: الدور السياسي

تشغل ايران مكانة بارزة في المعادلة الاقليمية والدولية نظرا لاهمية موقعها الاستراتيجي بوصفها نقطة صراع بين القوى العظمى وقد شغلت حيزا كبيرا في الافكار والنظريات الجيوبولوتيكية الاستراتيجية الدولية، اذ تقع ايران في منطقة الهلال الخارجي (Lnternal Crescent theory) في نظرية قلب الارض (heart land) التي وضعها (هالفورد ماكندر)، اما (سبايكمان) صاحب نظرية الاطراف فقد اعطى اهمية لمنطقة الساحل التي تتماشى مع الهلال الخارجي الذي حدده ماكندر وقال (ان من يسيطر على مناطق الساحل يسيطر على مناطق الظهير وبالتالي السيطرة على قلب العالم) [٣٣].

وهذا يبين اهمية سواحل الخليج العربي وخليج عمان وبحر العرب وبالتالي اهمية منطقة الظهير الايرانية مما جعلها منطقة صراع بين الدول العظمى عبر التاريخ مما انعكس على السياسة الخارجية لها اتجاه الدول المجاورة.

وعلى صعيد العلاقات السياسية الايرانية – العربية (الخليجية) فانها مرت بمراحل متعددة وكل مرحلة لها صفاتها وعواملها الخاصة، اذ يكشف لنا التاريخ ان علاقات ايران مع شركائها في الخليج اتصفت بالتوتر في عصر الشاه (محمد رضا بهلوي) عام ١٩٧٠ اذ اعلن الشاه في (١٦/ شباط / ١٩٧١) (ان بلاده ستلجا الى احتلال الجزر الاماراتية الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وابو موسى بالقوة وقبل انسحاب بريطانيا من الخليج)[٣٤] وبعد العديد من المفاوضات والمواقف قامت ايران باحتلال الجزر الثلاث في صباح يوم الثلاثاء (٣٠/ ١١/ ١٩٧١) وبمشاركة كاملة من القوات العسكرية الايرانية ثم قامت بترحيل سكانها العرب الى راس الخيمة [٣٥].

ان هذا الاحتلال للجزر العربية ادى الى احتجاج رسمي وشعبي في منطقة الخليج خاصة والوطن العربي عامة، فضلا عن توتر العلاقات السياسية والاقتصادية العربية الإيرانية.

واستمر الحال بعد سقوط نظام الشاه عام (١٩٧٩) ومجئ النظام الإسلامي بقيادة الإمام الخميني الذي لم يعلن صراحة انه سيعيد الجزر إلى دولة الأمارات،ثم ازداد الوضع سوءا بعد اندلاع الحرب العراقية الإيرانية في عام (١٩٨٠) لتقطع أي بادرة علاقات سياسية واقتصادية بين الدول العربية وإيران.

جدير بالذكر ان احد أسباب اندلاع هذه الحرب هو تنصل النظام العراقي السابق (حكومة صدام حسين) عن اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥ التي عكست حالة من الضعف والغباء السياسي من قبل النظام العراقي في زمن احمد حسن البكر الذي فرط في ارض ومياه عراقية صرفة سمحت لإيران باحتلال الضفة الشرقية لشط العرب وجزء من إقليم الاحواز الغني بالنفط،وبعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية في (٨/ ٨/ ١٩٨٨) جاءت صفحة جديدة من العلاقات العربية الإيرانية تمثلت بحقبة الانفتاح الإيراني بعد تولي هاشمي رفسنجاني منصب الرئيس في إيران عام (١٩٨٩) اذ اتسمت مدة حكمه بالانفتاح في علاقة ايران السياسية مع دول الجوار الجغرافي [٣٦].

وفي أعقاب اجتياح صدام حسين للكويت في (٢/ آب/ ١٩٩٠) اتخذت إيران موقفا حازما برفضها هذا الاحتلال مما كان له دور كبير في تنشيط حركة العلاقات الإيرانية الخليجية وتفعيلها لاسيما بعد حرب الخليج الثانية عام (١٩٩١) اذ شهدت العلاقات الإيرانية تقارب بين الكويت والبحرين والأمارات و(السعودية) والتي زارها وزير الخارجية الإيراني عام (١٩٩١) لغرض تحسين العلاقات بين إيران ودول الخليج العربي [٣٧].

لكن يبقى التواجد العسكري (الامريكي البريطاني) في منطقة الخليج العربي حاجز امام تقدم العلاقات الايرانية – العربية بل كان له تداعيات كبيرة على مجمل العلاقات الدولية والاقليمية التي تربط بين دول الخليج والدول المجاورة لاسيما في القضايا السياسية والعسكرية والامنية ومستقبل علاقاتها الاستراتيجية، اذ ان ايران احست بانها مستهدفة من قبل الولايات المتحدة وحلفائها وبالتالي فان تواجد هذه القوات بموافقة عربية (خليجية) وبدعم لوجستي غير محدود جعل ايران حسب راي الباحث تستنتج (ان هناك جبهة واحدة تهدد امنها واستقرارها تتزعمها الولايات المتحدة وتضم دول الغرب والخليج العربي، لا سيما وان الولايات المتحدة لعبت دور التضخيم الاعلامي تجاه ايران والدول العربية لغرض توسيع الهوة وخلق حالة من العداء المتجذر تكون هي المستفيد الاول والاخير منه)، اذ انها أقنعت الدول العربية بفكرة مفادها ان رحيل قوات التحالف (الانجلو أمريكي) من الخليج يعني بدء مرحلة احتلال إيراني واسع النطاق للارض العربية،مستفيدة من العداء التاريخي بين العرب وايران، لاسيما وان الاخيرة أصبحت قوة نووية لا تضاهيها قوة في المنطقة، مما يعني ان الدول العربية سوف تطلب من قوات التحالف البقاء في الخليج وفق اتفاقيات عسكرية مشتركة الامر الذي يبرر بقاء هذه القوات المحتلة في المياه العربية وهذا الامر يزيد من التازم في علاقات ايران مع دول الخليج.

ثانيا: الدور الاقتصادي:

لا شك إن العلاقات الاقتصادية جزء من العلاقات السياسية، وانفتاح العلاقات السياسية يعني تنامي الحركة التجارية والاقتصادية مع الدول المتجاورة، ولكن توتر العلاقات يؤدي إلى الركود الاقتصادي والقطيعة التي لا يحقق منها طرفي التوتر او الدولتين أية فائدة سوى بعض الاعتبارات التي تنسجم مع سياسة الدولة تجاه بعض الدول.

ويمثل الوطن العربي بشكل عام والخليج العربي بشكل خاص مع ايران حضارتين موغلتين في القدم والرقي، وتاريخا من الصراع الدموي وهما يملكان حاليا موارد طبيعية كثيرة وعدد سكان كبير مما يؤهلهما لبناء اقتصادي قوي متكتل اذا ما رفعا اسباب الخلافات الجوهرية.

ان الأهمية الجيواقتصادية لايران تكمن في موقعها الإستراتيجي المشرف على احد اهم المضايق العالمية الا وهو مضيق هرمز خريطة رقم (٢) والذي يسمى بـ (المضيق الاستراتيجي) و(صمام الأمان) و (الممر الدولي للنفط) و(شريان الطاقة) [٣٨].

وكان هذا المضيق الاستراتيجي احد اهم الاسباب التي دعت ايران الى احتلال الجزر الاماراتية الثلاث التي تقع في مدخل مضيق هرمز، انظر خريطة رقم (٢) وطبقا لاستراتيجية ايران فان احتلال الجزر يساعد على حفظ امن الخليج من خلال عدم السماح لاي قوى ان تفرض سيطرتها على ممر الملاحة الدولية في مضيق هرمز وبالتالي ضمان تدفق النفط الى دول العالم [٣٩].

وقد اتخذت ايران من حادثة الباخرة (كورال سي) التي تعرضت للقصف في مضيق باب المندب عندما كانت تنقل نفطا ايرانيا وهي في طريقها الى ميناء (ايلات) في فلسطين المحتلة وطالبت ايران الدول الكبرى بعدم ترك الممرات المائية الاستراتيجية بيد انظمة غير مسؤولة لانها تهدد التجارة الدولية [٤٠].

نلاحظ ان هذه الذرائع الايرانية لا تستند الى اسس تاريخية وقانونية بل وحتى عسكرية، لان الدول العربية الخليجية عامة ودولة الامارات خاصة دول مسالمة ومنفتحة وليس لديها أي طموحات عسكرية او توسعية تجاه جيرانها بل ان استراتيجيتها العامة تتلخص بتنمية التجارة والاقتصاد ومد جسور العلاقات المتكافئة والابتعاد عن مبدا حمل السلاح، وهي ليست دول منظمات بل هي ذات حكومات مستقرة وصاحبة راي مستقل ولا يمكن ان تقطع او تهدد طرق التجارة الدولية او تحديدا تجارة النفط عبر مضيق هرمز.

ان المتتبع للعلاقات الايرانية الخليجية يلاحظ انها شهدت في السنوات العشرة الاخيرة (١٩٩١-٢٠٠١) تطورا ملحوظا لاسيما في النواحي الاقتصادية، بل انها شهدت نقلة نوعية بعد حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١.

وفيما يخص التبادل التجاري فان صادرات دول الخليج الى ايران بلغت في عام (١٩٩٠) نحو(١١٤٦٫٧) مليون دولار وتشكل (٨٦٫٢٪) من قيمة الصادرات العربية الى ايران، ولكنها انخفضت في عام (١٩٩٧) الى (٦٦٧٫٤) مليون دولار بسبب انخفاض صادرات دولة الامارات والناجمة عن التوتر السياسي الناتج عن استمرار الاحتلال الايراني للجزر الاماراتية وصدور بعض التصريحات المتشددة من لدن المسؤولين الايرانيين علما ان دولة الامارات تاتي في مقدمة الدول الخليجية من حيث التبادل التجاري مع ايران [٤١]، جدول رقم (٤) اما في عام ١٩٩٩ فقد ارتفعت قيمة الصادرات الخليجية الى ايران لتبلغ نحو (٦٤٧) مليون دولار.

جدول رقم (٤)

تطور صادرات دول الخليج العربي الى ايران للمدة (١٩٩٠-١٩٩٩)

مليون دولار

الدولة	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤
الامارات	٨٨٣	١٢٧٣	١٤٤٤	١٠١٨	٥٨٨
السعودية	٧	٧٣	٢٩٠	٢٤٧	٢٠٧
البحرين	٦	٢٦.٤	٢٤,٨	٣٤,٢	١٧١,٨
قطر	١٩,٧	٥٢,٤	٢٤,٥	٣١,٣	٥,٤
الكويت	٥٧	٢٩	٥٥	٦	٤
عمان	١٧٤	-	-	٠,٩	٠,٢
المجموع	١١٤٦,٧	١٤٥٣,٨	١٨٣٨,٣	١٣٣٧,٤	٩٧٦,٤

الدولة	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩
الامارات	٤٠١	٤٣٠	٤٥٦	٥٠٠,٧	٥٧٧
السعودية	١٥٨	٧٠	٧٤	٣١,٧	٣٩,٥
البحرين	٥٤,٣	١١٧,٢	١٣٣,٦	٥٤,٨	٢٧,٨

قطر	١,٢	٤,٣	٢,٥	١,٨٠	٢,٤
الكويت	٥	٣	-	-	-
عمان	٢,٧	١,٢	١,٣	٠,٠٩	٠,١٢
المجموع	٦٢٢,٢	٦٢٥,٧	٦٦٧,٤	٥٨٩,٤	٦٤٧

المصدر:

١ - صندوق النقد العربي، التجارة الخارجية للدول العربية (١٩٨٨-١٩٩٨) العدد (١٧)، ابو ظبي، ١٩٩٩ ص٥٤-١٦٧.

٢ - صندوق النقد العربي، التجارة الخارجية للدول العربية ١٩٨٩-١٩٩٩ العدد(١٨) ابو ظبي، ٢٠٠٠، ص٥٤-١٦٧.

٣ - نبيل جعفر عبد الرضا، التجارة بين الوطن العربي وايران، مجلة دراسات ايرانية العدد(٣-٤)، جامعة البصرة، ٢٠٠٥، ص٧.

وبالنسبة للتركيب السلعي للصادرات العربية الخليجية باتجاه ايران فهي تتضمن منتجات الصناعة البتروكيميائية والمنتجات النفطية المكررة ومنتجات الصناعة الكيمياوية وبعض السلع الصناعية التقليدية.

اما صادرات ايران للدول العربية الخليجية فهي ايضا مرهونة بحجم العلاقات السياسية فقد بلغت قيمة صادرات ايران اتجاه الدول الخليجية نحو (١٩٦,٢) مليون دولار لكنها ارتفعت في السنوات الاخيرة حتى بلغت في عام (١٩٩٩) نحو (٧٤٦,٤) مليون دولار، جدول رقم (٥).

وتتكون الصادرات الايرانية لدول الخليج العربي من الحيوانات الحية ومنتجاتها الزيوت النباتية والدهون والمنتجات المعدنية والمصنوعات الجلدية واللدائن البلاستيكية فضلا عن الالات ومعدات النقل.

جدول رقم (٥)

تطور صادرات إيران إلى دول الخليج العربي للمدة (١٩٩٠-١٩٩٩)

مليون دولار

الدولة	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤
الامارات	١٦٩	٢١٩	٢٢٤	٢٤٨	٢٧٢
السعودية	–	١	٩	٣٥	٧١
البحرين	٧,٧	١٩,١	٢٤,٨	٢٨,٦	٢٩,٩
قطر	٧,٤	١٤,٢	١٧,٣	١٥,٦	٢٣,٧
الكويت	١٢	١٥	٣٨	٧٠	٨٨
عمان	٠,١	٠,٣	١,٢	٢,٥	٩,٥
المجموع	١٩٦,٢	٢٦٨,٦	٣١٤,٣	٣٩٩,٧	٤٩٤

الدولة	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩
الامارات	٢٦٩	٣٠٨	٣٢٦	٦٣٥	٦٧٦
السعودية	٦٠	٥٩	٦٢	٤٣,٣	٤٠,٤
البحرين	٨,١	٤,٦	٥,٣	١٧	١٤,١
قطر	١٤,٧	١٠,٢	١٠,٨	٩,٨	١٢,٩
الكويت	٦٤	٤٠	–	–	–
عمان	٣٠,٧	٦,٧	٧,١	٣,٤	٢,٨
المجموع	٤٤٦	٤٢٨,٥	٤١١,٢	٧٠٩,٤	٧٤٦,٤

المصدر:

١ - صندوق النقد العربي، التجارة الخارجية للدول العربية ١٩٨٨-١٩٩٨، العدد(١٧) ابو ظبي ١٩٩٩، ص٥٤-١٦٧.

٢ - صندوق النقد العربي، التجارة الخارجية للدول العربية ١٩٨٩-١٩٩٩ العدد (١٨)، ابو ظبي، ٢٠٠٠، ٥٤-١٦٧.

نستنتج من ذلك ان السنوات التي تلت حرب الخليج الثانية وتحرير الكويت عام (١٩٩١) قد شهدت تطورات ملحوظة على صعيد العلاقات الخليجية – الايرانية، وخاصة في زمن الرئيس الايراني هاشمي رفسنجاني ومحمد خاتمي من خلال اتباعهم سياسة تقوم على الانفتاح والحوار مع دول الجوار الاقليمي، لكن النظام السياسي في ايران بشكل عام يجد من تغلغل النفوذ الاجنبي في الخليج على انه قيود تفرض على العلاقات الايرانية – الخليجية، اذ ان هنالك تخوف من الانفتاح السياسي

والاقتصادي بين هذه الدول المتجاورة بسبب التدخل الاجنبي وملاءاته من جهه وايهان العرب بعدم سلامة نوايا ايران اتجاهها بسبب الارث التاريخي المثقل بالصراعات الدموية من جهه اخرى.

يتضح لنا ان اهمية الدور الاقتصادي الايراني في منطقة الخليج العربي لا تاتي من حجم التبادل التجاري بينهما وبين الدول الخليجية، بل انها تاتي من سيطرة ايران على بوابة الخليج العربي الجنوبية المتمثلة بمضيق هرمز، فضلا عن سيطرتها على الجزر العربية من المضيق (طنب الكبرى وطنب الصغرى وابو موسى) وبالتالي تمتلك ايران اهمية جيواقتصادية تمكنها من التحكم بصادرات وواردات الدول العربية الخليجية وخاصة النفطية، ومن هنا ياتي (الخطر الايراني) كونها تسيطر على شريان الطاقة او المضيق الاستراتيجي الذي تمر من خلاله تجارة العرب النفطية، يوازي ذلك ماتمثله اسرائيل من تهديد للأمن العربي السياسي والعسكري والاقتصادي من خلال تعاظم نفوذها في مياه البحر الاحمرالذي تمر فيه معظم تجارة النفط العربية مما يتطلب حلول ترقى الى مستوى وحجم التهديدات.

ثالثا:الدور العسكري

تسعى إيران الى تحقيق حضور واسع النطاق على المستوى السياسي والجيوبولوتيكي، من خلال بناء قوتها العسكرية لتكون قادرة على مواجهة المخططات الأمريكية التي تستهدفها وهي تسعى الى تحقيق قدر من الموازنة الجيوعسكرية في اهم منطقة حيوية في العالم وهي الخليج العربي، تضمن لها دورا بحريا موازيا للقيمة الاستراتيجية العليا التي تملكها وبما يخدم توجهاتها في المنطقة لذلك عملت على تطوير قوتها البحرية وتسليحها بمختلف الاسلحة التي حصلت عليها خلال المدة (١٩٩٠-٢٠٠٦) من روسيا الاتحادية وكازاخستان وكوريا الجنوبية وكما مبين في الجدول رقم (٦).

جدول رقم (٦)

تسليح القوة البحرية الإيرانية

ت	نوع القطعة	العدد	اسم القطعة
	غواصة كيلو	٣	(طارق (نوح
	غواصة جيب صغيرة	٩	جيب
	مدمرة	٣	دماوند
	فرقاطة	٣	الوند

	سفينة حراسة	٣	بابند
	زورق صواريخ	١٠	هودونغ
	زورق صواريخ	١٠	كامان
	زورق صواريخ	١٠	هيجو
	زورق صواريخ	٣٠	برغامار
	زوارق مدفعية	٣	(جاهو (ظ فر
	زوارق دورية	٧	كيوان
	زوارق دورية	٣	تم تجميعها في ايران
	زوارق دورية	٣١	بوستن والر
	زوارق دورية	١٠	بابلوت
	سفن انزال وتموين	٤	ايران هرمز
	سفن انزال بحري	٤	لاوان
	حوامة	١٤	وبنكتن
	كاسحة الغام ساحلية	٣	شاهروح
	كاسحة الغام موانئ	٢	هارزجي
	سفينة مساعدة	١	مزج
	البحرية التجارية	٤٣١	

المصدر/ اللواء الركن عدنان عبد الجبار والعميد المهندس البحري الركن عمار صادق علوان، لقدرات العسكرية الإيرانية وتأثيرها في التوازن السوقي بين العراق وإيران، بحث منشور، الندوة العلمية السنوية الثانية ، جامعة البكر للدراسات العسكرية العليا، ١٨ حزيران ٢٠٠٠، ص١٨.

أما في مجال القوة الصاروخية التي تعول عليها ايران كثيرا في فرض سيطرتها على الخليج العربي باعتبارها اليد الضاربة للقواعد العسكرية الامريكية في هذاالخليج ، فان التقارير تشير الى حصول -٢٥) من كوريا الشمالية في عام (٢٠٠٥) ويصل مداهاBM) ايران على (١٨) صاروخا من طراز الى (٢٥٠٠) كم[٤٢]، والشئ الاهم على هذا الصعيد هو صاروخ (شهاب -٣) الذي يعد نسخة الكوري الشمالي الذي عرضته ايران في عام (٢٠٠١) ثم طورته (nodong) محسنة من صاروخ في عام (٢٠٠٤) ليزيد مداه من (١٣٠٠) كم الى (٢٠٠٠) كم ثم طور اخيرا ليصبح صاروخ

.بالستي عابر للقارات يصل مداه الى (١٠٠٠٠)كم ويعرف باسم (شهاب -٦)[٤٣]

علما ان القوة الصاروخية قد تعوض الضعف النسبي للسلاح الجوي الايراني انظر جدول رقم (٧) الذي يبين حجم القوة الصاروخية لايران من حيث العدد والمدى الذي تصل اليه، مما يشكل خطرا ستراتيجيا يهدد القواعد الامريكية في الخليج العربي.

جدول رقم (٧)

القوة الصاروخية الإيرانية

المارکة	عدد المراحل	قوة الدفع	المدى	القدرة المبدئية	المخزون	الاسم البديل
موشاك-١٢٠	١	جامدة	١٣٠كم	١٩٩٢	-*	ايران١٣٠، نازيت (Nazeat)
موشالك-١٦٠	١	سائلة	١٦٠كم	١٩٩٣	-	NP/فاتح ١١٠
موشاك-٢٠٠	١	سائلة	٢٠٠كم	١٩٩٤	-	زلزال٢
شهاب-١	١	سائلة	٣٠٠كم	١٩٩٥	٣٠٠-٥٠	سكود-ب
شهاب-٢	١	سائلة	٥٠٠كم		١٥٠-٥٠	سكود-سي (SCUD)
شهاب-٣	١	سائلة	١٣٠٠كم	٢٠٠٢	١٠٠-٢٥	زلزال-٣
شهاب-٤	٢	سائلة	٢٠٠٠كم		صفر	
ايريس (IRIS)	١	جامدة	٣٠٠٠كم	٢٠٠٥	-	شهاب-٣د
صاروخ ارضي (X-55) هجومي جوال (LACM)	١	محرك نفاث	٣٠٠٠كم	٢٠٠١	١٢	
شهاب-٥	٣	سائلة	٥٥٠٠كم	٢٠٠٥	صفر	
شهاب-٦	٣	سائلة	١٠٠٠٠كم	٢٠٠٦	صفر	

المصدر: 1- http;/ www.globalescurity.org/wmd/world/iran/missile.htm,2005

*: يعني الرقم غير معروف.

ومن جانب اخر تمتلك ايران قوة جيوبولوتيكية كبيرة هي (القوة النووية) اذ بدأ البرنامج النووي الايراني في عام (١٩٧٤) في عهد الشاه (محمد رضا) من خلال بنائه (٢٣) مفاعلا نوويا وفي عام ١٩٧٥ تعاقد مع فرنسا لتخصيب اليورانيوم [٤٤].

وعند استلام قادة الثورة الاسلامية لسدة الحكم بقيادة اية الله العظمى الامام الخميني تم الاعلان عن فتح مفاعل (بوشهر) النووي، ثم اخذ البرنامج النووي يتطور بشكل سريع ونوعي حتى عهد الرئيس الايراني (احمدي نجاد) الذي اعلن في عام (٢٠٠٧) عن تشغيل ثلاثة الاف جهاز طرد مركزي في مجمع (natanz) لتخصيب اليورانيوم مما يجعلها مبدئيا قادرة للوصول الى مستوى التصنيع المتكامل في انتاج الوقود النووي، فضلا عن امتلاك القنبلة النووية [٤٥].

ان امتلاك ايران لهذه المعطيات اوامكانات القوة سوف يعطيها قيمة جيوبولوتيكية كبرى في المستقبل المنظور،اذ يصف الباحث (المستقبل الجيوبولتيكي)لأيران وبالاعتماد على معطيات القوة سابقة الذكر،بانه نوعي واستراتيجي اذا ما تحققت مجموعة من التحولات المستقبلية في اقطاب القوى للدول العظمى، ويأتي هذا طبقاًلنظرية جيوبولتيكية اسماها الباحث (التوسع القطبي لدول الاطراف في اسيا) ومضمون هذه النظرية ان هناك تحول نوعي في موازين القوى لصالح الدول الآسيوية التي تقع على اطراف المسطحات المائية والتي تتماشى مع الدول التي حددها العالم سبايكمان في نظريته الاطراف او الهلال الخارجي اذاما امتلكت هذه الدول للسلاح النووي، لاسيما وان هذه الدول تمتلك موارد طبيعية هائلة واهمها الطاقة النفطية،ومن بين هذه الدول (الصين وايران والباكستان والهند والسعودية والعراق)على ان تتزامن هذه المعطيات مع تحولات اخرى تحصل في الدول الصناعية الكبرى مثل(الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا والمانيا وفرنسا) تتمثل بنضوب الطاقة واستنزاف الموارد الطبيعية فيها،مما يعني تحول الاهمية الاستراتيجية والقوة الجيوبولتيكية من منطقة (القلب) التي حددها العالم هالفورد ماكندر في النظرية المركزية وهي تتمثل بـ(روسيا الاوربية وتركمنستان الروسية وجنوب سيبيريا) الى دول الاطراف في اسيا والتي تمتلك مساحة كبيرة وموارد طبيعية هائلة واطلالة بحرية على المياه الدولية والاقليمية المنفتحة فضلا عن عدد كبير من السكان.

وتفترض هذه النظرية ان المدة الزمنية المطلوبة لتطبيقها هي بعد (٢٧) سنة أي في عام ٢٠٣٠،وتشير النظرية الى وصول سعر برميل النفط في تلك المدة الى اكثر من (٥٠٠) دولار، اذا ما قدرنا الزيادة السنوية لسعر النفط هي (٧٪٢٢) دولار، يتزامن هذا مع نضوب آبارالنفط في مناطق كثيرة من العالم مع عدم تمكن الدول الصناعية من ايجاد البدائل الحقيقية للطاقة، يرافق ذلك حصول نهضة صناعية كبيرة في دول الاطراف الاسيوية تحررها من التبعية الصناعية والاقتصادية للدول الصناعية في الوقت الحاضر.

مما تقدم نجد ان ايران تتمتع بقوة عسكرية تعطيها دورا عسكريا واسعا في امن واستقرار الخليج العربي، لا سيما في ظل التهديدات الامريكية واحتمالات توجيه ضربة استباقية لتدمير القدرات العسكرية لايران، يقابله تنامي البرنامج النووي الايراني بتهديدات ايرانية باستهداف تجارة النفط الدولية في الخليج العربي والارة عبر مضيق هرمز الاستراتيجي عن طريق الغواصات النووية المتمركزة في ميناء بندر عباس، وبالتالي يكون الخليج العربي ساحة للصراع الامريكي - الايراني مما يعرض الأمن الاقتصادي النفطي العربي للخطر .

خاتمة:

توصلت الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات أهمها:

١ - تشغل ايران موقعا استراتيجيا متميزا من خلال اطلالها المباشر على الخليج العربي وامتلاكها لاطول ساحل على هذا الخليج مقارنة باي من الدول العربية الخليجية.

٢ - تمتلك ايران اهمية جيوبولوتيكية من خلال اشرافها المباشر على الممر الاستراتيجي او شريان الطاقة (مضيق هرمز) الذي تمر فيه الصادرات النفطية للدول العربية باتجاه اوربا واسيا وامريكا الشمالية، مما يعطيها اهمية جيواقتصادية اقليمية ودولية

٣ - تتبنى ايران استراتيجية خاصة اتجاه الخليج العربي مفادها (ان امن الخليج جزء من الامن القومي الايراني، وينبغي الحفاظ عليه من أي تدخل اجنبي)، وتعد الوجود العسكري (الانجلو امريكي) في منطقة الخليج العربي تهديدا لامنها .

٤ - ان تصاعد التهديدات الامريكية اتجاه ايران يرافقه دعم لوجستي عربي غير محدود لقوى التحالف يجعل ايران تتخذ موقفا عدائيا من الدول العربية الخليجية مما ادى الى توتر العلاقات السياسية والاقتصادية مع هذه الدول، باعتبارها حليفا ستراتيجيا للقوات الانجلو- الامريكي حسب وجهة النظر الايرانية.

٥ - تسعى ايران لبناء قوة عسكرية كبيرة لتحقق قدر من الموازنة العسكرية مع القوة العسكرية الاسرائلية من جهة، ومن جهة اخرى مع التواجد العسكري الانكلو امريكي المكثف في منطقة الخليج العربي، مما يعطيها دورا عسكريا استراتيجيا واسع في هذه المنطقة الحيوية من العالم يتناسب مع القيمة الفعلية لموقعها الجيوستراتيجي.

٦ – تكمن المخاوف العربية تجاه ايران في محاولة توسع الاخيرة في الخليج العربي من خلال سيطرتها على مضيق هرمز والجزر العربية الاماراتية الاستراتيجية (طنب الكبرى، طنب الصغرى، ابو موسى) وبالتالي يجب توحيد الجهود العربية من اجل الحفاظ على عروبة الخليج من خلال مساندة دولة الامارات بقضيتها العادلة واسترجاع جزرها والاشراف المباشر والقوي على مضيق هرمز لمنع ايران من السيطرة عليه بشكل تام.

٧ – ان اقامة التحالفات الاقتصادية والسياسة مع ايران وتجاوز مرحلة العداء التاريخي بين العرب وايران افضل كثيرا من تصعيد التوتر في العلاقات السياسية والاقتصادية والعسكرية، لانه قد ياتي بمشاكل كثيرة على الدول العربية سوى كانت امنية ام عسكرية قد تهدد استقرار هذه الدول كما يحصل في العراق اليوم، اذ تفسر ايران تدخلها في العراق بانه دعما للمقاومة ضد المحتل الامريكي (وهذا هو المعلن) لكن قد يكون لايران اجندة ستراتيجية تريد تطبيقها من خلال تقديم الدعم العسكري واللوجستي للمسلحين، بهدف تدمير القوى العسكرية الامريكية وعرقلة تقدمها باتجاه إيران.

الهوامش والمصادر:

١ – صلاح الدين الشامي، دراسات في الجغرافية السياسية، منشاة المعارف / مطبعة م.ك، الاسكندرية، ١٩٧٠، ص٣٢.

2-The middle East statistics year book, 1978, Geography, politics, Economics, History, population, London, 1978.p167.

وكذلك انظر :عبد علي الخفاف واخرون، الاحوال الديموغرافية في إيران، مركز الدراسات الإيرانية، جامعة البصرة، نيسان، ١٩٨٧، ص١٣.

٣– بهاء بدري حسين، التعدد القومي واثره في البنية السياسية الإيرانية، دراسة في الجغرافية السياسية، اطروحة دكتوراه كلية الاداب، جامعة بغداد، ١٩٨٩، ص١٠.

٤ – عزيز الدفاعي: السياسة الزراعية في إيران بين عهدين، دار الحرية للطباعة، بغداد ١٩٨٦، ص٢٤.

٥– محمد محي عيسى: إيران والمحيط الهندي، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٨٨، ص١٠.

٦– امين محمود عبد الله، في اصول الجغرافية السياسية، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٨٤، ص٤٣.

* تسمي ايران الخليج العربي ب (الخليج الفارسي) في كل وسائلها الرسمية والاعلامية،ومن المهم جدا ان نذكر ان الخليج العربي له عدة تسميات منها (البحر الاريتري) وقد سماه اهل العراق القدماء من الاشوريين والبابليين ب(البحر الجنوبي) ثم سمي الخليج العربي على لسان الكثير من المؤرخين القدماء منهم (سيرابو) و(بليني) اللذان اوردا في كتبهم تسمية الخليج العربي، وتتوفر الكثير من الادلة على صحة تسمية الخليج العربي للمزيد انظر / صبري فارس الهيتي وانور مهدي صالح، جغرافية الخليج العربي، جامعة بغداد،١٩٨٦،ص ٧-٨.

٧- صبري فارس الهيتي، الخليج العربي، دراسة في السياسة الجغرافية، دار الحرية للطباعة، بغداد ١٩٧٨، ص١٨.

٨- روح الله رمضاني، الخليج العربي ومضيق هرمز، ترجمة عبد الصاحب الشيخ، مطبعة جامعة البصرة، ١٩٨٤، ص١٦، ٤٢.

** يضاف الى ذلك طول سواحل إيران على خليج عمان، من ميناء بندر عباس عند مضيق هرمز حتى ميناء كواتر عند الحدود الإيرانية الباكستانية، البالغة ٧٠٠كم.

٩ - محمد احمد عبد العزيز السويدي، الصراع الدولي حول البحر الإقليمي والجرف القاري في الخليج العربي، دراسة في الجغرافية السياسية، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد،١٩٨٣، ص١٠.

١٠- محمد متولي، حوض الخليج العربي، ج١، القاهرة، ١٩٧٥، ص٤٧.

١١- فخري هاشم خلف، موانئ إيران الجنوبية، مجلة الدراسات الإيرانية، جامعة البصرة، ١٩٩٤، ص٢٦.

١٢ - محمد محمود إبراهيم الديب، الجغرافية السياسية، أسس وتطبيقات، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٧، ص١٦.

١٣ - عبد الرزاق عباس حسين، الجغرافية السياسية مع التركيز على المفاهيم الجيوبولوتيكية، مطبعة اسعد، بغداد، ١٩٧٦، ص٢٩٧.

١٤ - عبد الكريم حميد بريهي ورياض جاسم الاسدي، التقارب الإيراني – الخليجي واثره على العلاقات بين العراق وإيران، مركز الدراسات الإيرانية، جامعة البصرة، ٢٠٠٠، ص٣.

***- يعرف خط التالوك على انه منتصف المياه العميقة الصالحة للملاحة.

١٥-عبد القادر محمد فهمي، الصراع الدولي وانعكاساته على الصراعات الاقليمية، انموذج الدراسة الحرب العراقية – الإيرانية، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩٠، ص١٦٧.

١٦-فهد مزبان الخزار، العلاقات الإيرانية – الأمريكية بعد احداث ١١/ ايلول / ٢٠٠١، رؤية تحليلية، مجلة دراسات إيرانية، العدد (٣-٤)، ٢٠٠٥، ص١٢٨-١٢٩.

١٧-احمد ثابت، الشرق الأوسط الكبير، شؤون سياسية على الموقع:

http;/www. Islam online.com.4-3-2004.

١٨-صالح محمد العلي، التاريخ السياسي لعلاقات إيران وشرق الجزيرة العربية في عهد محمد رضا شاه بهلوي ١٩٤١-١٩٧٩، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة البصرة، ١٩٩٥، ص٢٣.

١٩-روح الله رمضاني، سياسة إيران الخارجية ١٩٤١-١٩٧٣، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، ١٩٨٤، ص٢٩٦.

٢٠-امين محمود عبد الله، في أصول الجغرافية السياسية، ط١، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٧٧، ص٤٥.

**** وهو تصنيف عالمي يقسم الدول حسب مساحاتها، للمزيد انظر:

Norman J.G. pounds, political Geography, megrim Hill Books, New York, 1972, P, 35.

٢١- عبد علي الخفاف، الوطن العربي (أرضه، سكانه، موارده) ط٢، دار الفكر للطباعة والنشر، عمان، ٢٠٠٧، ص٤٢.

٢٢- صباح محمود وزملاؤه، الجغرافية السياسية، مديرية الكتب للطباعة والشر، جامعة الموصل ١٩٨٥، ص٥٨.

٢٣- بهاء بدري حسين، التعدد القومي وأثره في البنية السياسية لإيران، دراسة في الجغرافية السياسية، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٨٩، ص٧٨.

24-U.N. Demographic, year book, 1993, New York, 1995.P.233.

٢٥- جامعة الدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٩٨، ص٣٥٠.

٢٦- عبد علي الخفاف، الوطن العربي، مصدر سابق، ص٢٤٤.

٢٧- المصدر نفسه، ص٢٤٤.

٢٨- عدنان السيد حسين، الجغرافية السياسية والاقتصادية والسكانية في العالم المعاصر، ط١، بيروت، ١٩٩٤، ص٦٧.

٢٩- جمال حمدان، استراتيجية الاستعمار والتحرير، القاهرة، دار الهلال، ١٩٨٥، ص٧

٣٠- عدنان السيد حسين، الجغرافية السياسية، المصدر السابق، ص٦٩.

وكذلك انظر / إسماعيل صبري مقلد، الاستراتيجية والسياسة الدولية، مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٧٩، ص١٤٧.

٣١- فهد مزيان الخزار، مصدر سابق، ص١٣٧.

٣٢- محمد سعد ابو عامود، العلاقات الخليجية الإيرانية في ظل التهديدات الأمريكية للعراق، مختارات إيرانية، العدد(٢٦)، القاهرة، ٢٠٠٢، ص٦٥.

٣٣- عبد المنعم عبدا الوهاب وصبري فارس الهيتي، الجغرافية السياسية، مطبعة جامعة بغداد، بغداد، ١٩٨٩، ص٢٠٠.

٣٤- وليد حمدي الاعظمي، النزاع بين دولة الإمارات العربية المتحدة وإيران حول جزر ابو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى في الوثائق البريطانية (١٧٦٤-١٩٧١)، ط١، دار الحكمة، بغداد، ١٩٩٣، ص٥.

٣٥- جمهورية العراق، وزارة الإعلام العراقية، الجزر العربية بين الأطماع الأجنبية الاستراتيجية، ملف خاص لوزارة الإعلام الصادر في عام ١٩٧١.

٣٦- حيدر عبد الواحد ناصر، الجزر الثلاث وأثرها على العلاقات الإيرانية – الإماراتية ١٩٩١-٢٠٠١، مجلة دراسات إيرانية، العدد(٣-٤)، جامعة البصرة، ٢٠٠٥، ص١٥٧.

٣٧- سيد عوض عثمان، العلاقات الإيرانية – الخليجية بين دروس الماضي... وآفاق المستقبل، مجلة مختارات إيرانية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد(٢٨)، الأهرام، تشرين الثاني، ٢٠٠٢، ص٨٨.

٣٨- عبد الكريم حميد بريهي، النظام الإقليمي الخليجي، ودورة الجيوبولوتيكي في الأمن القومي العربي، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة البصرة، ١٩٩٨، ص٨٤.

٣٩- أبعاد العدوان الإمبريالي الإيراني على الجزر العربية الثلاث، ندوة إقامتها جمعية الحقوقيين العراقيين بتاريخ ١٥/ ١٢/ ١٩٧١، دار الحرية للطبع والنشر، بغداد، ١٩٧٢، ص٢٩-٣٢.

٤٠- رياض نجيب ، صراع الواحات والنفط – هموم الخليج العربي بين (١٩٦٨-١٩٧١)، بيروت، ١٩٧٣، ص٣٠٩-٣١٢.

٤١- مجلة آفاق اقتصادية / مجلد (١٧)، العدد (٦٥)، دولة الأمارات العربية المتحدة، ١٩٩٦، ص١٥٧.

42-Yiftans. Snapir, ((Iran's strategic missiles)) strategic Assess merit (Jaffee center for strategic studies, tel Aviv University) Vol, g.no 1 (April 2006) . http:/www. Tau. Ac. il/jcss/sa/ V9n 1.P8 shapir.html).

٤٣- عبد الجليل زيد المرهون، الخليج ونذر الحرب الرابعة / مجلة المستقبل العربي، السنة(٢٩)، العدد (٣٣٨)، نيسان، ٢٠٠٧، ص٣٣.

44-Bushener – Background, http:/www.global security. org/ wmd/wond/iran/ boushehr-housing.htm.

٤٥- عبد الجليل زيد المرهون، المصدر السابق، ص٢٣

العقل الجيواستراتيجي بين الجغرافيا الاجتماعية والجيوسياسية

بقلم/ د. جمال محمد الهاشمي

رئيس مركز الإصباح للدراسات الحضارية

والسياسية والاستراتيجية – فرنسا

الملخص:

تتناول الدراسة طبيعة العلاقة بين المحددات الاجتماعية والمحددات الجغرافية وتأثيرهما على أمن الدولة واستقرارها وكذلك دورها في تنمية الوعي السياسي بعلم الجيبوليتك والاستراتيجيات العسكرية من جهة وعلم المجتمع والسياسات الناعمة من جهة أخرى ومن خلالها ربط الاستراتيجيات الموضوعة بالأهداف الكلية التي يؤسس لها الفكر الغربي ويسعى لتطبيقها وتوسيع مجالاته الحيوية وفقا لأطروحات النظريات الاستعمارية وقراءتها للواقع الاجتماعي ومحاور الجغرافيا التي تتناسب مع طبيعة الآليات العسكرية البرية والبحرية، يرى البعض أن نظرية القوة الجوية مع التطور التكنولوجي لا يمكن وصفها بالاستراتيجية إلا أن تكون مكملة للاستراتيجية البحرية أو البرية، ومن جهة أخرى هناك نظريات سيوسياسية أصلت لمفهوم جديد من الاستراتيجيات التي توظف المجتمعات من داخلها لإضعاف الدولة المستهدفة وتدميرها، ومن ثم ربطها باستراتيجية الجيوبوليتك كمرحلة ثانية تقارب بين نظريات الاستعمار وأهدافها.

المقدمة:

تعتبر المحددات من الضوابط المنهجية للتفكير الجيوسياسي وهي الخلاصة المستحضرة عن الوعي التاريخي والمعطيات الاجتماعية والجغرافية، والمتولدة عن التجارب التاريخية المنقولة والمدونة، وكذلك التجارب الاجتماعية المعاصرة التي تؤسس لعقل سياسي تاريخي جديد يعيد الماضي بسلبياته وفي أحسن الأحوال يسعى لتغييره ومقاومته والاستفادة منه بما يتوافق مع الحاضر ومستقبله؛ وهو من القضايا الحيوية في الفكر الغربي الذين أعادوا التاريخ ضمن تلك المحددات في العالم الحديث، واستطاعوا توظيف الموروث الحضاري القديم ليس لإعادته كما هو أو الدفاع عنه..

وإنما لإعادة تكوين الذات من داخله، وللاستفادة من التجارب الإنسانية؛ حيث يتجدد الفكر بمعطيات معاصرة إضافية لما سبق وضعه بما يتناسب مع متغيرات الوعي التاريخي واحتمالاته المتوقعة، وتعد أم العناصر التي ارتكز عليها الوعي الغربي الحديث؛ الوعي الجيبوليتكي وعنصر الجغرافيا، والوعي الاجتماعي بما يحمله من قيم حضارية وثقافية متعايشة مع الواقعية السياسية والنظريات الجيوسياسية.

الإشكالية:

تؤطر الجغرافيا لمجتمع ما وهو بدوره وحيويته يشكل البيئة الاجتماعية العامة للنظام السياسي كبيئة نخبوية قيادية للمجتمع تتأثر بواقع البيئة الحاضنة، والطبيعة الجغرافية، وقد شكلت العلاقة التاريخية التفاعلية بين النظام السياسي والجغرافيا علم الجغرافية السياسية ومنها تولد علوم الجيبوليتك كما أن ارتباط المجتمعات بالتحولات الجغرافية شكل الذهنية المجتمعية في سياق ارتباطها بالوعي التاريخي العام، ويتمحور السؤال الإشكالي حول طبيعة العلاقة التكاملية بين المجتمع والجغرافيا والنظام السياسي ودورهم في تأصيل علم الجيبولتيك وتنمية العقل الجيواستراتيجي.

الفرضيات:

يعتمد البحث على فرضية أحادية هي.

هناك علاقة طردية بين فاعلية المحددات الاجتماعية والجيواستراتيجية وتنمية العقل الجيواستراتيجي.

المنهج:

اعتمد البحث بالأساس على استخدام المنهج التحليلي في بعض مقارباته التركيبية والتحليلية دون استخدام الطرف الآخر المتعلق بالمقاربة التفكيكية.

أولاً: الجيبوليتك ومحددات التفكير الجيوسياسي.

تجمع نظرية الجيبوليتك بين الوعي التاريخي ومبادئ النظام الاجتماعي ومحددات التفكير الجيوسياسي كعنصرين أساسين من عناصر عدة؛ لتحليل وضع الأمن القومي، ولأهمية دورهما في

تنشيط الذهنية الاستراتيجية القادرة على التنبؤ بالمتغيرات الإقليمية والاستعداد لأسوأ الاحتمالات المتوقعة، ومن ثم استطاعت أمريكا أن تحدد بنية النظام الدولي خلال الحرب الباردة من مدخل القوة والجغرافيا والفكر أو الليبرالية التي تبنتها كأيدلوجية مناهضة للشيوعية[1].

وبنيت نظريات العلاقات الدولية على منهج الاستقراء ومناهج فلسفية بنيت على المفاهيم الحضارية وكله يكشف المعايير التي تحدد السلوك الدولي، وما علاقة المصلحة القومية بالممارسات السياسية، وماذا يعني مفهوم القدرة ومقومات الدور الذي يترجم مكانة الدولة وتأثيرها محليا وإقليميا ودوليا، ثم استكشاف طبيعة العلاقة بين معطيات القوة والنفوذ والدور ومستويات التأثير[2].

بدأت مصطلحات الجيبوليتك تنتظم من حيث التقسيمات الإدارية مع ماكيندر الذي صك مصطلح الإقليم كمجال حيوي جيبولتيكي وحدد لكل إقليم مقوماته وإمكانياته، واضعا نظاما جيبوليتكيا للخارطة الجغرافية الطبيعية للقارات، لخدمة الدول الأوربية وسياساتها الاستعمارية[3].

ومن جهة أخرى كانت الذهنية الجغرافية تستكشف طبيعة مقومات الدولة وقوة تماسكها الداخلي ، بالإضافة إلى أهمية حدودها وطبيعتها الجغرافية من منظور الأمن الجيبوليتكي، ونوع الأحزمة والمجالات الحيوية؛ حيث تتميز بعض الدول بوجود انسجام طبيعي بين المركزية وخطوط الجيو سياسي والجيو ثقافي والحدود الطبيعية، وجغرافية حدودية منفصلة عن الدول الأخرى؛ كاليابان وبريطانيا؛ حيث يضع المركز سياسة تدخليه أثناء الانفتاح الإستراتيجي، وسياسة انطوائية في حالات أخرى، وأكثر المواقع الجغرافية تميزا هو موقع الولايات المتحدة الأمريكية في قارة مستقلة بعيدة القارات القديمة، وكذلك مقومات أخرى. بينما تلتهب العوامل الثقافية الاجتماعية والسياسية على الحدود الألمانية في براندنبورغ التاريخية وبروسيا[4].

---

١ - بيترتيلور، كولن فلنت، الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر، ج١، ترجمة، عبد السلام رضوان، إسحق عبيد، عالم المعرفة، ع٢٨٢ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، يونيو ٢٠٠٢)ص١١٥-١١٧

2 - Robert O. Keohane, After Hegemony: Cooperation and Discord in the World Political Economy (New Jersey: Princeton University Press 1984) p6

3 - Halford J. Mackinder, The Round World and the Winning of the Peace, Foreign Affairs Vol. 21, No. 4 (New York: Council on Foreign July 1943) p 595-60

٤ - أحمد داوود أغلو، العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة، محمد جابر ثلجي، طارق عبد الجليل، ط٢ (الدوحة-بيروت: مركز الجزيرة للدراسات-الدار العربية للعلوم ناشرون ٢٠٠١) ص٣٩-٤٠

ترتبط الجيوستراتيجية بالإقليم بينما ترتبط الدولة بالجيوبوليتيك كأهم محددات القوة في العلاقات الدولية، وينضبط الجيوبوليتيك بسياسة الإقليم، فإذا تميز بأهميته الاستراتيجية والاقتصادية يشكل مجالا حيويا للقوى الدولية. أما إذا تنوعت مستويات الوحدات الإقليمية؛ فإن الدويلات تتعرض لتهديد الدول الكبرى، ويقاس نفوذها بما تمتلكه من معطيات القوة عكس الإقليم الجيوبوليتكي الهش الغني بثرواته، والمتأثر بنفوذ القوى الكبرى؛ فالإقليم:"هو الذي يعبر عن المناطق التي تمتلك تكاملا استراتيجيا داخليا تلتقي فيه عدة خيوط جيوسياسية وجيوثقافية وجيواقتصادية "[١].

وقد اعتقد ماكيندر في العصر الحديث أن آسيا هي المركز الجغرافي، ونهاية التاريخ والقوة الاقتصادية والديمغرافية والقومية، وعدها جغرافية حتمية ثابتة مهددة لأوروبا، ويمكن السيطرة عليها بتعظيم القوة العسكرية البحرية؛ لتوسيع نطاق المجال الحيوي والتمدد العضوي لتحقيق السيطرة على موارد القارات الأخرى البشرية والمادية؛ كمعطيات طبيعية للحضارات المتقدمة[٢] والصراع وفقا لهذه النظرية يلغي فكرة السيادة القومية ضمن نسق الحضارة الواحدة ويحوله إلى صراع ثقافي تاريخي أصولي بيولوجي[٣]. وبناء عليه قسم أغلوا الحضارات وفقا لقدراتها الجغرافية وطبقا لذلك قسم أدوارها السياسية إلى صانعة، وأخرى متوافقة. بينما هناك دولا تعيش على الهامش وتتبع مسالك الانخراط في مجرى وتوجهات سياسات الدول العظمى[٤].

قسم الأرض من مدخل الفكر الجيبوليتكي الأوربي إلى دول شرق أوروبا ويرتبط هذا التقسيم بالبعد التاريخي والغزوات القادمة منها، بالإضافة أهمية البحر المتوسط كقوة قطبية تربط القارات العالمية، ومن يتحكم بالبحر المتوسط يتحكم ببقية الأطراف العالمية[٥]، كما حدد أهمية منطقة آسيا الوسطى بالقوة الجغرافية التي تتكون فيها "أوراسيا" والتي هي المركز التاريخي للإمبراطوريات العالمية[٦].

---

١ – أحمد داوود أغلو، العمق الاستراتيجي، مرجع سابق، ص٤٠

٢ – ميشيل هيفرتان، نهاية قرن ام نهاية عالم؟ في أصول الجيوبوليتيكا الأوربية ١٨٩٠–١٩٢٠، في كلاوس دودز، ديفيد أتكنسون (محرران)، الجغرافية السياسية في مائة عام: التطور الجيوبولتيكي العالمي، ترجمة، عاطف معتمد، عزت زيان، ج١ (القاهرة: المركز القومي للترجمة ٢٠١٠) ص٦١–٦٦

٣ – جمال محمد الهاشمي، المحددات السياسية واستراتيجية العلاقات الدولية، ط١ (مكتبة دار الفجر–مركز الإصباح للدراسات الحضارية والسياسية والاستراتيجية ٢٠١٨) ص ١٢٣–١٥٩

٤ – أحمد داوود أغلو، العمق الاستراتيجي، مرجع سابق، ص٩٦–٩٧

5 - Halford J. Mackinder, The Round World and the Winning of the Peace, Foreign Affairs Vol. 21, No. 4 (New York: Council on Foreign July 1943) P 595-605

٦ – روبرت د. كابلان، انتقام الجغرافيا، ترجمة، إيهاب عبد الرحيم علي، عالم المعرفة، ع٤٢٠ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، يناير ٢٠١٥) ص٨٤–٩١، ٩٩،٩٧، ٤٠٩

تميز هالفورد ماكيندر كأكاديمي جيوسياسي وسياسية بذهنية استراتيجية أصلت للنظرية الجيبولتيكية وقد مكنته قراءته الواعية للتاريخ والجغرافيا على إبراز أهميتهما كعنصرين من أهم عناصر صناعة القرارات العسكرية التي تتناسب مع السياسات الواقعية؛ أحدهما يتعلق بالجانب الاجتماعي والثاني يتعلق بطبيعة الجغرافيا الجيو استراتيجية[1]، وكان أول من أظهر نظرية الإسكندر وأعاد تنظيمها الجغرافي وفقا لمتغيرات التاريخ وتحولات الجغرافيا.

وقد بدأت نظريته على أساسين منهجيين أحدهما: الاستنباط وهو الأصل المعتمد، ثم الاستقراء كمنهج تجريبي اختياري لحقيقة الكليات التاريخية لمفهوم الأرض، وتوصل إلى نظرية العمق أو المثلث الإستراتيجي العالمي لأهم ثلاث مناطق حيوية منتجة للنفط تتمدد في منطقة الخليج، وقزوين، وشرق آسيا في بحر الصين الجنوبي، وحوض تاريم في الصين الغربية، وحقل غازيادانا في بحر إندامان[2]، وقد تأثر به المفكر الجيوسياسي الهولاندي الأمريكي "نيكولاس سيبكمان" مؤسس نظرية الإطار ومفهوم الحزام واستراتيجية الاحتواء وكان الهدف من نظرية الإطار تحديد المناطق المحيطة بالاتحاد السوفيتي لمنع اتصاله بالمتوسط أو بمنطقة الشرق الأوسط[3]، ومن ثم كانت الاستراتيجية البحرية القائمة على محورية المضايق الإستراتيجية لا سيما مع تطور تقنيات التكنولوجيا البحرية، كما كانت من قبل ذات أهمية اقتصادية للدول المطلة عليها، وانطلاقا من أهمية الجغرافية وخصوصا المضايق البحرية برزت فكرة تدويل الملاحة البحرية كآلية جديدة لتنظيم سيرورة العلاقات بين الدول التي تحمل في جيناتها فلسفة المجالات الحيوية المتمددة أو القوى الدولية المتنافسة على المستعمرات. ونظرا لذلك سعى الاتحاد السوفيتي للسيطرة على مضايق البلقان والوصول إلى نهر الدانوب"[4].

ولتفعيل استراتيجية الاحتواء الأمريكية وتطبيقها على الواقع وضعت قاعدة "أنجرليك" في تركيا لضمان السيطرة الأمريكية على المنطقة الممتدة من أوروبا حتى القوقاز ويدخل ضمنها

1 - Halford J. Mackinder, The Geographical Pivot of History, op.cit., p436

٢- مايكل كلير، الحروب على الموارد: الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية، ترجمة، عدنان حسن، ط١ (دار الكتاب العربي ٢٠٠٢) ص٥٩

3 - Nicholas J. Spykman, the Geography of the Peace (New York; Harcourt, Brace and Company1944) p 45

٤- جمال محمد الهاشمي، المحددات السياسية، مرجع سابق، ص ٢٠٤

منطقتي البلقان والشرق الأوسط كامتداد طبيعي لاستراتيجية احتواء السوفيت، إضافة إلى أهميته الاقتصادية وخصوصا إمدادات الطاقة[1].

كما يتميز العراق بأهمية جغرافية كبيرة عبر التاريخ وهو منطقة حضارية قديمة توالدت فيه الكثير من الحضارات التقليدية التي غذت العالم بأفكارها وثقافاتها وقوانينها وأديانها، إضافة إلى أنه يتصل بتركيا فإنه يستقر في قلب الشرق الأوسط، وأهم القواعد الاستراتيجية التي يمكن من خلالها تحديد مصير منطقة الشرق الأوسط بما فيها إيران والشام والجزيرة العربية، ولموقعه أهمية جيوسياسية ومنطقة ارتطام؛ حيث يربط الخليج العربي والبحر الأحمر، وآسيا الوسطى وبحر قزوين، وهضبة الأناضول وشرق أوروبا والهلال الخصيب؛ وقد تفطن "ديفيد ورمسير" لأهمية موقع العراق الجيو إستراتيجية، ووضع فرضيته القائلة أن من يسيطر على منطقة العراق يتحكم بالهلال الخصيب والجزيرة العربية٢، هذا بالنسبة في الرهان الموضوع على منطقة الشرق الأوسط.

أما أوروبا باعتبارها القوة المنظرة والمتحكمة بالعالم فقد أهتمت بآراء مفكريها الذين أدركوا فضيلة الجغرافيا، وجعلوا من شرق أوروبا وسيلة للسيطرة على قلب الأرض التي تتحكم بالجزيرة العالمية وهو ما دفع بأمريكا للدخول في الحرب العالمية الثانية لإعاقة دون الاتحاد السوفيتي من الاتصال بمنطقة الهلال الداخلي[3]، واستطاعت اضعاف النزعة اليابانية العسكرية وفصلها عن السوفيت كما أدرجتها تحت بند اتفاقية الإذلال والاحتواء، وأنشأت "أوكيناو" القاعدة الأمريكية لفصل اليابان عن ألمانيا والسوفيت، وأيضا لا عاقة التقارب الثقافي بين دول المنطقة الأسيان.

ولم تتوقف نظرية مركز الأرض والإطار واستراتيجية البحار عند قول منظريها الحداثيين لا سيما وأنها استراتيجيات لم تتحقق بكامل أهدافها ومن ثم فسر "روبرت كابلان" هذه النظريات بإضافة علم الاجتماع مما أعطاها قيمة معرفية واعية بمدركات القيم الأمريكية العالمية؛ ولذلك ربط بين الأمن القومي البريطاني وموقع بريطانيا الجيبولتيكي الآمن التي تحيط به البحار من كل اتجاه وتعزله عن العالم، وجعلها في منأى من التهديدات البرية ومكن لها من تكوين نظام ديمقراطي قبل الآخرين، بينما تعوقت ديمقراطية ألمانيا وأمنها بسبب جغرافيتها المفتوحة على التهديدات القادمة من الشرق والغرب لعدم وجود سلاسل جبلية تحميها، وهو ما جعلها تتراوح

١- ريز لطيف صادق، العلاقات الأمريكية التركية في ظل عهد حزب العدالة والتنمية ٢٠٠٣-٢٠١١ (مذكرة ماجستير، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، غزة ٢٠١١) ص٨٧-٩٥

٢ - رضا محمد السيد سليم، الجغرافيا السياسية للعراق: دراسة في المحددات المكانية لوظائف الدولة (رسالة ماجستير منشوره على النت، مصر-جامعة الزقازيق، يناير ٢٠٠٨) ص٤٠٥

3 - Halford J. Mackinder, The Round World and the Winning of the Peace, op.cit., p-60

بين النزعة العسكرية والمثالية[1].

وقد تميزت جغرافية بريطانيا بوجود انسجام طبيعي مع الحدود الطبيعية؛ حيث يتناسب موقعها مع طبيعة المركز ويحدد سياستها بين التدخل عندما تمتلك مقومات الانفتاح على الخارج، والانطواء عندما لا تمتلك مقومات التدخل[2]، وقد منحها موقعها القدرة على الربط الجيو استراتيجي بين النظريات الاقتصادية الحرية، أو التجارة السلمية من جهة، وإدارة المستعمرات من جهة أخرى[3].

كما يؤكد "كابلان" على وجود نظريات إقليمية قائمة على التكامل بين الموقع والثقافة، حيث تتربع الصين على المحيط الهادي وتمتد حتى آسيا الوسطى التي فيها قلب العالم وفقا لنظرية ماكنيدر، وفي المقابل تسعى روسيا للحصول على منافذ بحرية إلى المحيط الهندي[4]، وهنا يأتي دور القوانين الدولية لإحجام الطموحات التوسعية بالقوة وفقا للإرادة الغربية الأكثر تأثيرا على العالم منذ بداية الحداثة ونهاية الدولة العثمانية.

يرى هارفارد ماكيندر أن روسيا تسعى للسيطرة على جغرافية الإمبراطورية المغولية وهو ما يجعلها قادرة على فتح المعارك المتعددة الاتجاهات على تركيا والصين وإيران والهند واسكندنافيا وبولندا، وتمددها في المناطق الهامشية لقلب أوراسيا ومن ثم الولوج على أحد المنافذ المائية التي يمكنها من بناء أسطول بحري يجمع بين استراتيجية القوة البرية والقوة البحرية[5].

وهو ما دفع بدول الأطلس لاحتواء نفوذ روسيا وذلك بإدخال أوكرانيا ضمن الشراكة الاقتصادية؛ والتي تفصل بين دول شمال الأطلسي وروسيا كمنطقة احتواء أو رأس المواجهة مع روسيا، وتحتل أكثر من نصف مساحة البوابة الشرقية المؤدية إلى أوروبا، وبوابة التهديدات الآسيوية التاريخية، وتنظر إليها روسيا كمقدمة لحماية أمنها من دول أوروبا، كما تأخذ بيلاروسيا نفس الأهمية كجغرافية برية تربط بين البحر الأسود وبحر البلطيق[6].

---

١ - روبرت د. كابلان، انتقام الجغرافيا، مرجع سابق، ص١٤١-١٥٨

٢ - أحمد داوود أغلو، العمق الاستراتيجي، مرجع سابق، ص٣٩-٤٠

٣ - عبد الحي يحي زلوم، حروب البترول الصليبية والقرن الأمريكي الجديد، ط١(بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر ٢٠٠٥) ص٣٠٧-٣٠٨

٤ - سجيني دولارماني، الاقتصاد الأمريكي، الجميل والقبيح، الإمبراطورية الأمريكية، صفحات من الماضي والحاضر (مجموعة مؤلفين)، ط١، ج١(القاهرة: مكتبة الشروق ٢٠٠١) ص١٤٥

5 - Halford J. Mackinder, The Geographical Pivot of History, op.cit., p436

6 -Mackubin Thomas Owens, »In Defense of Classical Geopolitics,« Naval War College Review, vol. LII, no. 4 (autumn 1999) p 44

ويشير كل من كابلان وماري سلوتر إلى البحر المتوسط كموقع استراتيجي ومنطقة تتداخل فيها العوامل الثقافية والاقتصادية، وهو ما يستدعي أعادة توسيع جغرافية القواعد العسكرية الأمريكية لوقوعها بين بين ثلاثة تهديدات جيوسياسية موزعة بين الشرق الأوسط وآسيا، وانتشار السلاح النووي، ومشكلة المكسيك في الجنوب، ومن الضرورة على أمريكا حل مشاكل التخوم المحيطة بها قبل أن توزع قواها وتمحور اهتمامها بالقضايا العالمية[١].

ولترتيب أمريكا وجودها في هذه المناطق سعت لتأمين حدودها القومية بفتح قناة بنما لتعزيز قوتها البحرية، وسيطرتها على المحيط الهادي[٢]، وفي عام ١٩٨٣ أقدمت أمريكا على غزو جزيرة غرينادا بدعوى ضمان إمدادات النفط الأمريكية، وفي ١٩٨٩ تدخل الرئيس جورج بوش في بنما، وعين حكومة موالية له قبل أن تتحول إلى قاعدة عسكرية[٣]. ومن ثم بدأت استراتيجية أمريكا العظمى على جزيرة العالم القديم الذي أشار إليها عباقرة الفكر الجيوسايسي، وهي الوجه الناعم لنظرية التمدد العضوي الذي أصل له الفكر النازي والقائلة بأن الدولة تتناسب تناسبا طرديا مع احتياجاتها الاقتصادية والبشرية وقد بنيت هذه الفلسفة على الفكر الطبيعي ونظريات دارون وراتزل والحتمية التاريخية لهيجل والدروينية الاجتماعية لهربرت سبنسر ورغم توافق الاستراتيجيات في الغاية إلا أن الوسائل بينهما مختلفة[٤].

ثانيًا: المحدد الاجتماعي:

يعتبر المحدد الاجتماعي من الموضوعات التاريخية والقضايا المعاصرة التي انتجت عدة مفاهيم سياسية أوروبية ونظمت آلية التفكير الاستراتيجي التي استهدفت مجتمعات الشرق الأوسط الموبوء بالاستبداد والانبهار بالحضارة الأوربية التي برزت لها ظواهر حضارية استهلاكية في دول العالم الثالث.

وقد وظفت العلوم الإنسانية لخدمة القرار والتوجهات السياسية للقوى الاستعمارية حيث ركز "أنجلز وليفنسون"على أهمية البحوث الانثربولوجية لتفسير سيكولوجية الأمم؛ وأيدته "مارجريت نميد" وحددت الهدف من دراسة الجماعات الحضارية بمعرفة السلوك الدولي، من خلال بتحليل السياقات الحضارية لنمط المعيشة ولمعرفة الطابع القومي المحدد لتوجهات المجتمع

١ – روبرت د. كابلان، انتقام الجغرافيا، مرجع سابق، ص١٤١–١٥٨
٢ – سجيني دولارماني، مرجع سابق، ص١٤٥
٣ – عبد الحي يحي زلوم، مرجع سابق، ص١٦٨
٤ – جمال محمد الهاشمي، المحددات السياسية واستراتيجية العلاقات الدولية، مرجع سابق، بتصرف

والسلطة والأهداف العسكرية[1]. ومنها المفاهيم الذي وضعها برنارد لويس أو العضويات الاجتماعية التي وظفت لتفكيك قوى الدول من داخلها بالطرق السلمية دون استخدام أدوات الاستعمار التقليدية القائمة على القوة والنزعة العسكرية لما لها من نتائج عكسية قد تحفز المشاعر القومية وتحفز التماسك المحلي لمواجهة الاستعمار المباشر، ومن ضمن ما ركز عليه برنارد لويس المرأة كقوة مستهلكة للثقافة الغربية وخصوصا الديمقراطية وذلك تبعيتها للمظاهر الحضارية.

بالإضافة إلى دور الإثنيات أو الأقليات داخل الدولة والتي تدخل في صدامات مع بعضها للدفاع عن حقوقها أو مطالبها الانفصالية كردة فعل تحررية لممارسات السلطات السياسية الطبقية واحتكارها للنفوذ والثروة؛ حيث يرى أن ذلك يكون عبر تدويل الحقوق الإنسانية والليبرالية، المساواة الجنسية وحقوق المرأة والأقليات، حيث أفاد أن ذلك سيوسع الفجوات الطبقية ومن ثم الصراع على السلطة والثروة وتحقيق النموذج اليوغسلافي أو النموذج اللبناني ومن توسيع الحروب الأهلية وتدمير أو اضعاف القوى البشرية التي تهدد أمن إسرائيل والذي قد يجعلها عنصرا مقبولا مع انتشار وبروز دويلات إثنية داخل منطقة الشرق الأوسط الأكثر تنوعا وتعددا ثقافيا وعرقيا وأيدلوجيا ودينيا [2].

ومن مدخل المواطنة وفقا للرؤية التي حددتها السياسة القرمطية (نسبة الى القرامطة في العصر العباسي) وانطلقت منها كأيديولوجية مساواتية للدفاع عن المقهورين من النقابات العمالية والمهمشين الذين علقوا عليها الآمال فقامت الثورات الزنجية النقابية لمواجهة نفوذ واحتكار الثروة في دولة بني العباس؛ حيث أشار برنارد لويس إلى استراتيجية التدمير الذاتي ودعم ذلك بالأدلة التاريخية كمؤرخ سياسي عقائدي مدرك لأبعاد الوعي التاريخي ومناسبات تفعيله، وذلك من خلال دعم القومية ابتداء لتفكيك المفهوم الإسلامي، ثم الحدود القطرية لتفكيك القومية، ثم استخدام الأقليات والإثنيات لتفكيك وحدة الدولة القطرية[3].

وقد استطاع المفكر الأمريكي (جوزيف ناي) بناء على هذه القراءات الاجتماعية والنفسية أن يحلل النفسية البيولوجية للطبيعة الشرق أوسطية وتراكماتها التاريخية حيث قال: أن العنف

---

١ – قدرى حفني، تجسيد الوهم: دراسة سيكولوجية للشخصية الإسرائيلية (القاهرة: مركز الدراسات الفلسطينية، سبتمبر ١٩٧١) ص١٥-١٦

٢ – برنارد لويس، تنبؤات مستقبل الشرق الأوسط، ط١ (بيروت: شركة رياض الريس للكتب والنشر، يناير ٢٠٠٠) ص٧١-٧٥

٣ – برنارد لويس، النقابات الإسلامية، مجلة الرسالة للأدب والعلوم والفنون، ترجمة، عبدالعزيز الدوري،ع٣٦٢/ ٨ (القاهرة: ١٠ يونيه ١٩٤٠) ص٦٩٨

والفوضوية التي تتسم بها مجتمعات دول العالم الثالث هي نتيجة من نتائج الاستعمار الغربي، ومن ثم وضع استراتيجية الاجتماع السياسي القائمة على محور الدبلوماسية الشعبية أو الاستراتيجية الناعمة التي سيسود فيها النظام الديمقراطي ويغيب مع وجودها نظرية السلطة السياسية واستبدادية السيادة القومية[١].

ومع أهمية جميع المحددات التي تفسر سيادة الدولة إلا أن الذهنية العربية ما زالت محتفظة بمفهوم السيادة وسياسة عدم التدخل في تنظيراتها المعاصرة التي تغيرت فيه كل معالمها السياسية، كما تعاني من أزمة الدور السياسي، وضعف الحس الأمني أو الجيواستراتيجي؛ لا سيما وأن معطيات الواقع تعكس تصورا بديلا لنظام توازن القوى الذي كان سائدا لضمان عدم التدخل بين قوى الحرب العالمية الثانية درئا لحروب عالمية أخرى؛ حيث كان مفهوم سيادة الدولة وما زال من الموضوعات الرئيسية بين القوى الدولية العظمى وقوى الاستعمار التقليدية.

وفي الوقت الذي كان منظرو العرب يكتبون عن مفهوم السيادة والدولة القومية كانت القوى المنتصرة التي أقرت مفهوم السياسة تبرر لمفاهيم أخرى؛ منها سياسة التدخل لحماية حقوق الأقليات بعد الحرب العالمية الثانية في منتصف القرن التاسع عشر[٢].

كما ربط المفكر الأمريكي "ويكوم" بين الحروب والصراعات والدول القومية، ولحل إشكالية أزمة الدولة دعا لمفهوم الحكومة العالمية واستبدال القومية الإثنية بالقومية الإنسانية[٣]، وبناء عليه اقترحت كندا إنشاء لجنة دولية تنظم العلاقة بين التدخل والسيادة الوطنية لحماية الإنسان العالمي من استبداد القومية القطرية، ومن ثم أقر المجتمع الدولي من خلال الأمم المتحدة حق التدخل العسكري لحماية حقوق الأقليات والإثنيات، أو ما يترتب عليه من إرهاب وامتهان لحقوق الإنسان، وعجز الدولة عن حماية الإنسان تجاه أي أعمال عنف اجتماعية، أو ضلوعها في أي من هذه الأعمال اللاإنسانية[٤]، ودعم الإعلام العالمي فكرة الحقوق وقدمها للشعوب بصورة متحدية للنظام القائم، ومن وضعت سياسة استراتيجية جديدة أدخلت الأقليات والفرد في الجانب

١ – جوزيف س. ناي، مفارقة القوة الأمريكية، تعريب، محمد توفيق البجيرمي، ط١ (الرياض: مكتبة العبيكان ٢٠٠٣) ص٣٤-٣٥

٢ – صادق محروس، المنظمات الدولية والتطورات الراهنة في النظام الدولي، السياسة الدولية، ع ١٢٢(أكتوبر ١٩٩٥) ص ١٧

٣– إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات (القاهرة: المكتبة الأكاديمية ١٩٩١) ص ٢٣٣

٤ – أمين مكي مدني: التدخل والأمن الدوليان: حقوق الإنسان بين الإرهاب والدفاع الشرعي، المجلة العربية لحقوق الإنسان، المعهد العربي لحقوق الإنسان، ع١٠ (تونس: يونيو ٢٠٠٣) ص ١١٣-١١٤

المعارض للسلطة أو كندِ مساوٍ للسلطة السياسية بدعم الأمم المتحدة الراعية للمواثيق الدولية، وترتب عليه تنمية وعي الرأي العام بحقوقه المكفولة دوليا وفقا للمعاهدات الدولية.

وقد تجاوزت الحرية المطلقة القيود القانونية وانتظمت في فلسفة الفوضى واللانظام واللاوعي؛ مما أفسد المجتمع نتيجة للانفتاح الذي أضر بوحدته وتلاشى مع انفتاحه الوعي والخصوصية القومية التي وجدها فكرة مجردة لا تمت لكرامة المواطن بشيء من معاني الكرامة القومية، ومن ثم تحولت فضيلة الحرية إلى رذيلة حجبت الحقوق وأندرست معها الواجبات[1] وتنمط المجتمع بثقافة الاستهلاك والثورة مما أفقده قيمته الذاتية، ومكن القادة الانتهازيين من الوصول إلى السلطة[2]. وقد وسعت السلطات العربية الفجوة بين المجتمع واحتياجاته المادية، ومن ثم الفجوة بين السلطة والشعب والتي دمرت التماسك الاجتماعي، وقضت على فضيلة التكامل والتراحم الاجتماعي مما جعل المجتمعات تتلاشى باندماجها في المادة المجردة عن القيم.

وضع "كلود" الأسس العامة لنظريات اجتماعية تتناول فيها الطبيعة النفسية للسلطة باستقراء مصادر المعرفة التاريخية والاجتماعية والنفسية والتقاليد والموروثات السياسية واستكشف معامل التأثير على الوعي السياسي المتوارث والنفسية الاجتماعية ووسائل التربية والتعليم والتنشئة[3]، ومن مدخل النظرية الاجتماعية برزت أيدلوجيا العولمة لتفكيك الدولة من داخلها وإلغاء مفهوم السيادة وإبراز فواعل اجتماعية واقتصادية وتنظيمات مدنية عابرة للقوميات وترتب على ذلك غياب شرعية الدولة كممثل اجتماعي كما تلاشت مكانة الدولة اقتصاديا مع بروز منظمة التجارة الدولية ونفوذ المؤسسات الدولية[4].

ولكون السياسة الغربية تعمل في جميع الاتجاهات فقد اكتسبت خبرة تجريبية في التعامل مع الشعوب العالمية، وخصوصا الشعوب العربية حيث تتميز الذهنية الغربية بموروث معرفي كبير عن المجتمعات والنظم السياسية والقوى العسكرية والتاريخية، ولها قاعدة بيانات تربط الواقع بالتاريخ لكل دولة وتترجم الوعي الجقيقي لطل ذلك، وتجيش الباحثين في مختلف تخصصاتهم

١- يورغن هابرماس، جوزف راتسنغر، جدلية العلمنة : العقل والدين، تعريب، حميد لشهب،ط١(بيروت: جداول للنشر والترجمة والتوزيع، يناير٢٠١٣) ص٦٩

٢- ريمون غوش، الفلسفة السياسية في العصر السقراطي (بيروت: دار الساقي ٢٠٠٨) ص٧، ٨٠

٣ - اندروكيربى، تركيب الصور الجيوبولوتيكية: العالم كما يراه بيجلز وشخصيات خيالية أخرى، في كلاوس دودز، ديفيد أتكنسون (محرران)، الجغرافية السياسية في مائة عام: التطور الجيوبولتيكي العالمي، ترجمة، عاطف معتمد، عزت زيان، ج١(القاهرة: المركز القومي للترجمة ٢٠١٠) ص٩٦-٩٩

٤ - محمد إبراهيم منصور، العولمة ومستقبل الدولة القطرية في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، ع ٢٨٨ (أوغسطس ٢٠٠٢) ص ١٤٩

لإثراء صناع القرار السياسي بالمعارف الدقيقة والقائمة على أصول بحثية عميقة لا تفسر الظواهر القائمة وإنما تبحث عن أسباب ابتعاثها[1].

استطاعت أيدلوجيا الإنسانية أن تقدم الدعم الإنساني للشعوب المستهدفة وتبني من خلال مفاهيم الإنسانية قاعدة بيانات معرفية عن الخصائص المعرفية والدينية والنفسية للشعوب في الوقت الذي رأت النظم السياسية العربية أن الأعمال الإنسانية لا تهدد سيادة دولها أو الأمن القومي، وهكذا تطورت نظرية المحددات الاجتماعية كبعد استراتيجي محتمل يمكن تحقيقه من خلاله تهديد الدولة المستهدفة من داخلها بثورات اجتماعية وإثنية وطبقية وقبلية وجهوية، وذلك من أجل رفع مستويات تطرف التنظيمات المحلية داخل الدولة تحت حماية مبدأ التدخل الإنساني لحفظ الكرامة الإنسانية وحماية حقوق الأفراد[2].

وبعد التحديد الاجتماعي يتبادر معطى آخر من معطيات الجيبوليتك وهو موقع الدول لأهميته في تحديد سياسة الدولة؛ حيث تكتسب الذهنية السياسية خبرة بواقعها ويتبين لها عوامل التكامل ومكامن التهديد وكلما اتسعت حدودها البرية مع الدول وغاب عنها المحميات الطبيعية كلما كان الاختلال الأمني أكثر عبئا وأكثرها عرضة للتهديد والتضييق الدولة الحبيسة وقد تتحول إلى دولة عضوية تسعى للبحث عن منفذ للاتصال بالعالم الخارجي باستخدام القوة العسكرية على العكس منها الدولة البحرية[3].

يعتبر المحدد الثقافي من المحددات المهمة لإبراز طبيعة النخبة واكتشافها، وتبرز هذه الأدوار عبر نظريات المعرفة أو فكرة توسيع نطاق الحرية الصحافية وحريات التواصل بالإضافة إلى انتشار مراكز البحوث وخصوصا في منطقة الشرق الأوسط، وترتبط مجريات الثقافة بالنخبة وطبيعتها الفيسولوجية والاجتماعية والأخلاقية والاقتصادية.

يؤسس المحدد الثقافي لفكرة الاندماج أو التقارب الأصولي أو الثقافي، و يعد من أهم محددات السياسة التي قامت عليها القوميات الحديثة والمعاصرة، "وقد تبنت روسيا بعد الشيوعية مبدأ العودة إلى العمق التاريخي السلافي الأرثودكسي المكون من اليونان وصربيا وبلغاريا وقبرص؛ لمواجهة تحديات الكاثوليكية والمانيا، والتحدي الإسلامي في البلقان، ووظفت هذه المقومات بغية

١ – محمد تاج الدين الحسيني، المجتمع الدولي وحق التدخل، سلسلة المعرفة للجميع، ع ١٨ (الرباط: منشورات رمسيس ٢٠٠١) ص ١٦١

٢ – الفقرة (٣) ديباجة القرار ١٣١-٣٤، ميثاق الأمم المتحدة

٣ – بيتر تيلور، كوفان فلنت، الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر، عالم المعرفة، ع ٢٨٥ (الكويت: المجلس الوطني للآداب والتراث والفنون، يوليو ٢٠٠٢) ص٩٧

الحصول على منافذ بحرية من خلال الصرب واليونان بهدف الوصول الى الإدرياتيكي والمتوسط مقابل الدعم الروسي لليونان وقبرص وحمايتهما من تطويق الدول الإسلامية[١]، وبالفعل دخلت روسيا في صراع مع تركيا على مناطق القوقاز والبلقان من خلال عنصر الترابط الثقافي والبيولوجي من دول المنطقة المؤيدة لها، ووسعت من تحالفتها مع بريطانيا وبروسيا ضد تركيا أثناء استقلال اليونان[٢].

قسم ماكيندر بالخط المتصل من الأدرياتيكي إلى البلطيق على أصول ثقافية، وسياسة الفصل الثقافي بين جمهوريات البلطيق والتشيك والثقافة السلافية، وألحقت بولندا والمجر المرتبطان بالثقافة الرمانية والكاثوليكية بالمعسكر الغربي، ثم تفككت يوغسلافيا، وظهرت الخطوط الجيوثقافية والاقتصادية داخل ساحات الفراغ الجيوسياسي، وهو ما أفقد الحدود صفتها القانونية وأصبحت البوسنة وكوسوفو مناطق صراع[٣] إثني ثقافي وديني.

ويربط ماكندر كعادته بين التاريخ والوعي ويرى أن الحتمية الجغرافية والصراع الأوربي-الأوربي هو صراع بين قوى من حضارة واحدة على حضارات مختلفة بيولوجيا وأصوليا، وفي طرف الصراع الآخر روسيا وموطن الغزاة "الهارتلاند"؛ بينما تقع الحضارات الأخرى كضحية ارتطام بين القوى الغربية المتنافسة[٤].

كان "ناي" قد رأى أن العامل الاجتماعي هو المتغير الوحيد والحل الناعم بدلا عن السياسات التقليدية القائمة على القوى الصلبة والدبلوماسية الاقتصادية حيث يؤكد على أن نمو الشعور القومي يجعل من الاستعمار بالقوة الصلبة باهظ التكلفة كما أثبتته التجارب للقوى العظمى في فيتنام وأفغانستان؛ والتي ترتب عليه انهيار السوفيت بعد بضعة عقود من انهيار الإمبراطورية الأوربية، حيث يرجع إلى المتغير الاجتماعي بعد الثورة الصناعية الذي حول اهتمام الشعوب عن المجد إلى الرفاه الاجتماعي؛ وذلك لأن الحروب تحتاج إلى تبريرات تهذب أخلاق المحاربين في الديمقراطية الحديثة[٥].

---

١ – محمد نور الدين، تركيا الجمهورية الحائرة: مقاربات في الدين والسياسة والعلاقات الخارجية (بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق ١٩٩٨) ص ٢٩٤

٢ – محمد رياض، الأصول العامة في الجغرافية السياسية والجيوبولتيكا (مؤسسة هندواي للتعليم والثقافة ٢٠١٢) ص٢٣٩-٢٤٢

٣ –أحمد داوود أغلوا، العمق الاستراتيجي، مرجع سابق،ص١٣٦-١٣٧

٤ جمال محمد الهاشمي، المحددات السياسية، مرجع سابق، ص ٣٥٠

٥ – جوزيف س. ناي، مفارقة القوة الأمريكية، مرجع سابق، ص٣٣-٣٤

ولا يزال العامل الاجتماعي محل اهتمام القوى الأوربية التقليدية لا سيما وقد ساعدت سياسة حماية الاقليات والتدخل المباشر من ظهور الثقافات الإثنية والصراعات الاقتصادية مما مكن من استمرار نفوذ القوى الاستعمارية التقليدية في المنطقة[١]، كما أثر على الخصوصيات الثقافية ومن ذلك تعدد اللغات المستمر التي أعادت تشكيل الثقافات المندمجة وقيمها المتداخلة كما حدث ذلك في منطقة الصومال الممزقة بين استعمار أوربي متعدد في اللغات القومية والتاريخ الثقافي[٢].

ويعتبر الشرق الأوسط هو منطقة فوضى بيولوجية إثنية واقتصادية وسياسية وجيوبوليتكية وأصوليات ثقافية وطائفية فلسفية متداخلة، وهي المرج الذي تلتقي بها ينابيع الحضارات العالمية وثقافاتها[٣] وقد ظل الشرق الأوسط خاضعا للغرب بما يزيد عن قرنين أكثر من أي منطقة أخرى لقوى متعددة، ولا توجد منطقة في العالم ارتبط مصيرها بالاستعمار المتعدد الثقافة كهذه المنطقة، وهو ما جعلها أحد مناطق صناعة التحولات الدولية والمواقف السياسية والصراع الدولي[٤].

وقد تأثرت هذه المنطقة بامتدادها الأسيوي سواء بالغزوات أو الاستيطان الناتج عن الفتوحات الإسلامية حيث كانت أفغانستان ومحيطها أكثر مناطق العالم تأثيرا على منطقة الشرق الأوسط لا سيما وأن أفغانستان تقع في قلب المنطقة الممتدة من العراق الى الصين وتحيط بها الثقافات والشعوب المختلفة التركية والمغولية والهندية والفارسية والصينية وهي بوابة الهند والصين والدول المستقلة من الاتحاد السوفيتي ومنطقة تقاطع الثقافات الحضارية؛ حيث تقع افغانستان بين إيران غربا، و تركمانستان وأوزبكستان وتاجيكستان من الشرق، وباكستان في الجنوب، والصين من الشمال الشرقي، وقد مكن لها موقعها الجيوبوليتكي من الاختلاط والتواصل مع حضارة اليونان والرومان والهند والصين، ومن الغرب والحضارة العربية الإسلامية، وهي منطقة احتكاك بين المغوليين في الهند والصفويين في فارس، وبين الانجليز في الهند والروس في بلاد ما وراء النهر حيث كبحت جماح الروس من الوصول الى مياه المحيط الهندي ثم الاحتكاك بين السوفيت والبريطانيين

١ – علي إبراهيم عبد الواحد، حكايات من أرض الصومال (القاهرة: الهيئة العامة للكتاب ٢٠٠٧) ص٧

٢ – حورية توفيق مجاهد، لإسلام في أفريقيا وواقع المسيحية والديانات التقليدية (القاهرة: مطبعة الأنجلو مصرية ٢٠٠٢) ص١٦

٣ – جمال محمد الهاشمي، المحددات السياسية، مرجع سابق، ص ٢٢٢

4 – L. Carl Brown, International Politics and the Middle East; Old Rules, Dangerous Game (Princeton; Princeton university press 1984) p3

بعد الحرب العالمية الأولى، ونتيجة لكل تلك العوامل الاجتماعية كانت ضحية الحرب الباردة بين السوفيت وأمريكا، ومع أنها منطقة صراعات تاريخية بين الحضارات ومخزون سكاني كبير في الوقت التي يجعلها طاردة للسكان[١]، وهو الذي دفع بالهجرات منها إلى منطقة الشرق الأوسط خلال فترات الحكم الإسلامي وخصوصا مع الدولة العثمانية، كما تقترن معها شبها كل دول آسيا الوسطى وإيران وباكستان، ومن ثم كانت أكثر الهجرات التي شكلت أقليات ومعتقدات مختلفة في منطقة الجزيرة العربية والمنطقة العربية هذا التداخل الثقافي المتعدد والذي ما يزال يسيطر على منطقة قوس الأزمات والعالم العربي بما فيها دول الشمال الأفريقي.

وتتحدد الأنماط الفكرية بالبنية الثقافية الفوقية وهي التي تحدد صفات الشخصية الاجتماعية، وتقترب من علم الاجتماع ولا تطابقه لأسباب طبقية وثقافية، وتُستخدم في تحليل جدلية العلاقة بين الفكر ومعطيات الواقع لإبراز مخرجات الإنتاج الفكري في البحث عن جينولوجيا النشأة[٢]؛ يسمى علم الاجتماع في إنجلترا بعلم دراسة الشعوب، وفي أمريكا علم دراسة الثقافات البشرية، بينما يسمى في فرنسا بعلم دراسة الإنسان العضوي[٣].

استخدمت النظريات الاجتماعية كأداة سياسية للاستراتيجيات الاستعمارية بشقيه الحديث والمعاصر[٤]، وتعد الإثنولوجيا من أهم العلوم التي يمكن وظفت لاستشراف المستقبل[5] عبر المقارنة بين الشعوب والثقافات [6]والتاريخ والجغرافيا[7].

١ – محمد عدنان مراد، الصراع في افغانستان والعوامل المؤثرة، مجلة اتحاد الكتاب العرب، ع ٤، ٥ (دمشق: ١٩٩٨ – ١٩٩٩) ص ١٩٣

٢ – هرسكوفيتز، ميلفيل. ج، أسس الأنثروبولوجيا، ترجمة، رباح النفاخ) دمشق: وزارة الثقافة ١٩٧٤) ص٥٩

٣ – كلايد كلاكهون، الإنسان في المرآة، ترجمة، شاكر سليم (بغداد–نيورك: مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر ١٩٦٤) ص٢٠٩

٤ – شارلوث سيمور– سميث، موسوعة علم الإنسان: المفاهيم والمصطلحات الأنثربولوجية، ترجمة، مجموعة من أساتذة علم الاجتماع، في محمد الجوهري(مشرفا) ط٢، ع ٦٢/ ٢ (القاهرة: المركز القومي للترجمة ٢٠٠٩) ص١١

٥ – أرمانو سالفاتورى، المجال العام؛ الحداثة الليبرالية والكاثوليكية والإسلام، ترجمة، أحمد زايد، ط١(القاهرة: المركز القومي للترجمة ٢٠١٢) ص٦١–٦٣

٦ –فاروق عبد الجواد شويقة و"آخرون"، الأنثروبولوجيا، الموسوعة الأفريقية، مج٤ (جامعة القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، ١٩٩٧) ص١٢

٧ – شارلوث سيمور–سميث، موسوعة علم الإنسان، مرجع سابق، ص٦٩

ويتحدد علم الاجتماع بالثقافة الماركسية التي تركز على احتياجات المجتمع ورفاهيته، والبرجوازية التي تركز على رفاهية الفرد وحاجته[1]؛ لهذا السبب تتناقض قراءة المحددات بين العالم الإسلامي من جهة والعوالم الأخرى التي اختزلت المحددات الثابتة في المتغيرة[2]

وبناء عليه فإن العامل الاجتماعي يتشكل بعنصر التاريخ والمكون الديني والأيدلوجي والعادات والتقاليد والعنصر الاقتصادي وهي التي تشكل المنظور الاجتماعي أيضا كنظريات واستراتيجيات.

وقد فسر ماركس جدليته من مدخل التاريخ والاقتصاد والطبقة الاجتماعية ولانقاذ المهمشين من الاقطاع الكنسي وصف المعتقدات بالأفيون ورأى المسيطرين على الأيدلوجيا يحتكرون القوة المادية – لضمان السيطرة على الوعي الاجتماعي وتنميته على ثقافة العبودية وبما يخالف الواقع ويخدم مصالح الطبقة المسيطرة على الانتاج، ولا يرتبط هذا التطور بنظرية التآمر بل يفسرها بفكرة العواقب العكسية التي تخلق الاغتراب –أو تكرس الاستلاب–، ويتحمل الأفراد مسؤولية إنتاج الثقافة، وهم الذين اغتربوا عنها لطبقة صنعها الشعب لتستبد به حيث تتكون الطبقات المسيطرة من الفلاسفة والمفكرين ورجال الدين والفنانين كحالة تاريخية ومعتقد تاريخي [3].

وقد قسم "ألفريد فيبر" مجالات التأثير على الحياة الإنسانية إلى عمليات اجتماعية تتكون من الجوانب المادية للتنظيم الاجتماعي، وعمليات حضارية تتكون من معرفة العقل والعلم والتكنولوجيا، وعمليات ثقافية قال هيردر: بخصوصيتها وتميزها. بينما أرجع "فيبر" اضطراب المفكرين لعدم قدرتهم في التمييز بين العمليات السابقة، وقد تطرف "ماركس" بالعمليتين الحضارية والاجتماعية. أما "هيردر" فقد تطرف في تركيزه على العمليات الثقافية[4].

كانت الفلسفة المثالية تضع تصوراتها الثقافية والتي جاءت عن طريق الوعي التاريخي الاجتماعي الأكثر ارتباطا بالحوادث السياسية حيث رأت أن الحياة البشرية أفكارا وصورا عقلية، انتج العالم المادي، ويرون أن العالم الاجتماعي وليد ثقافة خاصة شكلتها عدة عوامل بيولوجية وسياسية واقتصادية وتاريخية، ولذلك رأى ماركس أن الثقافة نتاج اجتماعي وبذلك يعتبر أول

١ – سلوى علي سليم، الاسلام والضبط الاجتماعي، الاسلام والضبط الاجتماعي: دراسة ميدانية، ط١ (القاهرة: دار التوفيق النموذجية–مكتبة وهبة، أكتوبر ١٩٨٥) ص إ–ب

٢ – محسن صالح، التقرير العالمي لمؤشر مراكز البحوث ٢٠١٤ (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ٢٢ يناير ٢٠١٥)

٣ – ديفيد انغليز، جون هيوسون، مدخل إلى سوسيولوجيا الثقافة، ترجمة، لما نصير، ط١ (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، مارس ٢٠١٣) ص٤٢

٤ – نفسه، ص٤٧

من جعل المجتمع محددا للثقافة الاجتماعية ومحددا للنظم السياسية والاقتصادية والطبقية، وأن وعي الناس من منظوره لا يرسم حدود وجودهم؛ بل الوجود الاجتماعي هو الذي يرسم نطاق الوعي وحدوده[١].

ووصف "دارسو" الثقافات والطقوس التي تشكل الوعي الاجتماعي في نطاق جغرافي متعين بالتقاليد العمياء لتاريخية الوعي التقليدي بما فيه امتلاك الملحد لمخزون ثقافي مقدس وطقوس أخرى تعذب الجسد، وأخرى ترى: بأن المشاعية أصل براءة الإنسان، وكلها من الثقافات تتضمن جهة مجتمعية معينة في جغرافية مستقلة تشكل تنظيمات مغلقة كما أن الزمان والمكان قد يكونا مقدسين أو مدنسين ومتناقضين وفقا لما استدل به وبحث عنه الفيلسوف الاجتماعي "أليلد" [٢].

بهذه التكوينات الجغرافية والاجتماعية نشأت نزعة الذات والأنا المفارقة للآخر في جميع الثقافات العالمية وإن ادعت أنها مع ثقافة المكون الإنساني الذي فرضته الضرورات من أجل الأمن تارة أو استخدامه للتفكيك تارة أخرى. وقد تحولت الموضوعات الفكرية سواء بما يتعلق بالفكر المنطقي لعلم الجغرافيا أو علم القوانين الاجتماعية،

مع فلسفة الحداثة العقلانية إلى قوانين طبيعية شكلت المركزية القطبية بصفتها الاجتماعية أو الجغرافية وقسمت العالم من حيث سياقاته الاجتماعية إلى: اللاهوتية والتاريخية والعقلانية[٣]، بينما قسم العالم جغرافيا إلى دول الجنوب ودول الشمال كما وردت تقسيمات اقتصادية وعرقية.

ووفقا للتقسيم الاجتماعي من الناحية البيولوجية فقد استقر عند الفلاسفة أن الناس يتفاوتون مكوناتهم الطبيعية[٤]، ومن معايير التمييز العرقي الثقافة كمعيار بين الأدنى كمعطى اقتصادي والأعلى الذي يخلق المعرفة، وعلى ذلك كان لهتلر من قبله الإمبراطور" وليم الثاني" تحيزات عنصرية ضد الروس والصين واليابان واللاتين.

واعتقد كونت ديجوبينوأن الثقافة صفة ذاتية لطبقة النبلاء والمثقفين من الآريين والتيوتين لأن العرق يسبق الثقافة وينتجها، ولذلك دعا "ديلابوج" إلى الفصل الطبقي الاجتماعي وتشكيل التحيزات الاجتماعية كوسيلة لحفظ الدم النورديكي النبيل عن العامة، وبالمثل استخدم "هتلر"

---

١ - نفسه، ص٢٠-٢١

٢ - أرثر أيزابرجر، النقد الثقافي: تمهيد مبدئي للمفاهيم الرئيسية، ترجمة، وفاء إبراهيم، رمضان بسطاوسى، ط١ (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة ٢٠٠٣) ص٢٠٦-٢٠٧

٣ - آلان تورين، نقد الحداثة، ترجمة، أنور مغيث (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة ١٩٩٧) ص٢٢-٢٣

٤ - أميرة حلمي مطر، جمهورية أفلاطون، مهرجان القراءة للجميع (٩٤) (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٤) ص١٠، انظر: سعيد عقل، شعره والنثر: بنت يفتاح، المجدلية، قدموس، مج١ (نوبليس ١٩٩١) ص١٠٩

هذا التوجه العرقي لمحاربة الديمقراطية واليهود والأعراق الأخرى[1] لأنها تتناقض مع الحتمية الطبيعية.

ولذلك عندما تمكنت أوروبا من السيطرة على أفريقيا استساغ الزنوج ثقافة الأسياد رغبة في تحقيق المساواة أو القبول الاجتماعي فقوبلوا بالعنف والتعذيب؛ ومن ثم تجسد في نفسية الزنوج انحطاط جنسهم ودونيته، ووطنوا أنفسهم على ذلك[2] وذلك وفقا للتقسيم الطبيعي للثقافة والمجتمع على أساس التقسيم البيولوجي.

الخاتمة:

تشكل علم الجغرافيا الاجتماعية مرتبط بأبعاد جيوسياسية واستراتيجية للقوى الدولية في منطق جديد من مناطق الذهنية السياسية الغربية والتي توصلت إلى أن التعامل مع علم الجيبوليتك ونظريات المجال الحيوي في القرن التاسع عشر ومشروع الاستعمار ونظريات الجيواستراتيجية لما يعد يتناسب مع الظروف الحالية التي هيئت الحال لتحولات جديدة متجاوزة نظرية السيادة والحدود القومية بالمفهوم القطري إذا كان عربيا وخصوصا في منطقة الشرق الأوسط، التي بدأت معها فكرة الدولة الإثنية والطائفية والدول الجهوية المليئة بالنزعات الانفصالية الاستغراقية للذات والعامل التاريخي في مخزون القبلية ومراعيها، لا سيما بعد فشل مشروع الدولة القومية فكريا وعسكريا واقتصاديا وسياسيا على المستوى الإقليمي والدولي وقانونيا وثقافيا على الصعيد المحلي.

وقد أسهمت هذه العوامل التي كانت من نتاج الدولة القطرية إلى اتساع الفجوة بين النظام والمجتمع محليا وترتب عليه الفجوة بين الذهنية الجيوسياسية والحدود القومية حسب تفكير المنطق الجغرافي. ومن ثم تجاوزت نظريات الحدود الجغرافيا (الإرادة الشعبية) حدود السيادة القومية التي وضعت بشروط منطقية حافظت على بقائها الدولة الأوربية، وفشلت في تطبيقها الدول العربية، بل كانت وسيلة من وسائل توسيع الفجوات بين الدول القطرية منذ بداية انطلاقة هذه المشروع القومي المتعدد الأيدولوجيات المستبدة والمعتقدات المتصلبة ضد بعضها.

وحينها كان منطق المحددات الجغرافيا تؤسس لفكرة العالمية وخصوصا مع استمرار تدفق

١ – فريدريك هرتز، القومية في السياسة والتاريخ، ترجمة عبد الكريم أحمد (القاهرة: الهيئة العام لقصور الثقافة ٢٠١١) ص٧٤

٢ – دينيس سميث، الأجندة الخفية للعولمة، ترجمة، علي أمين علي، ع١٦٧٢، ط١ (القاهرة: المركز القومي للترجمة ٢٠١١) ص٢٢٢

الهجرات العربية الى أوروبا لا سيما دول الحدود المتصلة جغرافيا وأيضا الشعوب المقهورة التي رأت أن السباق نحو العالمية والعالم الأوربي سيحل أزمة الحدود القطرية التي خنقت الشعوب وفصلتها عن بعضها لا سيما مع انتشار وسائل التواصل الاجتماعي والقنوات الفضائية العالمية وبفضل اللغة الإنجليزية التي أخذت موقع الصدارة الاقتصادية والعمالة العالمية، وصاحبها انحدار اللغات القومية خصوصا اللغات الافريقية والعربية وتبعها بالضرورة انحسار الثقافات الخصوصية وفي المقابل تشكلت بدايات عالمية لمفهوم الثقافة العالمية ستعم الجيل القادم لا سيما بعد تلاشي الجيل القائم في اربعينيات السنوات القادمة.

ومع هذا فقد تزامن مع فكرة المحددات الجغرافية الاجتماعية تعاضدها مع استراتيجيات الجيبوليتك وسقوط بعض الدول القومية الشرق أوسطية كالعراق وسوريا وفي طريقها دول أخرى بين فكي الحدد الاجتماعي والمحدد الجغرافي.

المراجع:

١ – أحمد داوود أغلو، العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة، محمد جابر ثلجي، طارق عبد الجليل، ط٢ (الدوحة–بيروت: مركز الجزيرة للدراسات–الدار العربية للعلوم ناشرون ٢٠٠١)

٢– أرثر أيزابرجر، النقد الثقافي: تمهيد مبدئي للمفاهيم الرئيسية، ترجمة، وفاء إبراهيم، رمضان بسطاوسى، ط١ (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة ٢٠٠٣)

٣ – أرمانو سالفاتورى، المجال العام؛ الحداثة الليبرالية والكاثوليكية والإسلام، ترجمة، أحمد زايد، ط١(القاهرة: المركز القومي للترجمة ٢٠١٢)

٤ – إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات (القاهرة: المكتبة الأكاديمية ١٩٩١)

٥ – آلان تورين، نقد الحداثة، ترجمة، أنور مغيث (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة ١٩٩٧)

٦ – أميرة حلمي مطر، جمهورية أفلاطون، مهرجان القراءة للجميع (٩٤) (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٤)

٧ – أمين مكي مدني: التدخل والأمن الدوليان: حقوق الإنسان بين الإرهاب والدفاع الشرعي، المجلة العربية لحقوق الإنسان، المعهد العربي لحقوق الإنسان، ع١٠ (تونس: يونيو ٢٠٠٣)

٨ – اندروكيربى، تركيب الصور الجيوبولوتيكية: العالم كما يراه بيجلز وشخصيات خيالية أخرى، في كلاوس دودز، ديفيد أتكنسون (محرران)، الجغرافية السياسية في مائة عام: التطور الجيوبولتيكي العالمي، ترجمة، عاطف معتمد، عزت زيان، ج١(القاهرة: المركز القومي للترجمة ٢٠١٠)

٩ – برناردلويس، النقابات الإسلامية، مجلة الرسالة للأدب والعلوم والفنون، ترجمة، عبدالعزيز الدوري،ع٣٦٢/ ٨ (القاهرة: ١٠ يونيه ١٩٤٠)

١٠ – برنارد لويس، تنبؤات مستقبل الشرق الأوسط، ط١ (بيروت: شركة رياض الريس للكتب والنشر، يناير ٢٠٠٠)
١١– بيتر تيلور، كوفان فلنت، الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر، عالم المعرفة، ع ٢٨٥ (الكويت: المجلس الوطني للآداب والتراث والفنون، يوليو ٢٠٠٢)
١٢– بيترتيلور، كولن فلنت، الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر، ج١، ترجمة، عبد السلام رضوان، إسحق عبيد، عالم المعرفة، ع٢٨٢ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، يونيو ٢٠٠٢)
١٣– جمال محمد الهاشمي، المحددات السياسية واستراتيجية العلاقات الدولية، ط١ (القاهرة: بوردو: مكتبة دار الفجر–مركز الإصباح للدراسات الحضارية والسياسية والاستراتيجية ٢٠١٨)
١٤– جوزيف س. ناي، مفارقة القوة الأمريكية، تعريب، محمد توفيق البجيرمي، ط١ (الرياض: مكتبة العبيكان ٢٠٠٣)
١٥ – حورية توفيق مجاهد، لإسلام في أفريقيا وواقع المسيحية والديانات التقليدية (القاهرة: مطبعة الأنجلو مصرية ٢٠٠٢)
١٦ – ديفيد انغليز، جون هيوسون، مدخل إلى سوسيولوجيا الثقافة، ترجمة، لما نصير، ط١(الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، مارس ٢٠١٣)
١٧ – دينيس سميث، الأجندة الخفية للعولمة، ترجمة، علي أمين علي، ع١٦٧٢، ط١(القاهرة: المركز القومي للترجمة ٢٠١١)
١٨ – رضا محمد السيد سليم، الجغرافيا السياسية للعراق: دراسة في المحددات المكانية لوظائف الدولة (رسالة ماجستير منشوره على النت، مصر–جامعة الزقازيق، يناير ٢٠٠٨)
١٩– روبرت د. كابلان، انتقام الجغرافيا، ترجمة، إيهاب عبد الرحيم علي، عالم المعرفة، ع٤٢٠ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، يناير ٢٠١٥)
٢٠ – ريز لطيف صادق، العلاقات الأمريكية التركية في ظل عهد حزب العدالة والتنمية ٢٠٠٣–٢٠١١ (مذكرة ماجستير، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، غزة ٢٠١١)
٢١ – ريمون غوش، الفلسفة السياسية في العصر السقراطي (بيروت: دار الساقي ٢٠٠٨)
٢٢ – سجيني دولارماني، الاقتصاد الأمريكي، الجميل والقبيح، الإمبراطورية الأمريكية، صفحات من الماضي والحاضر (مجموعة مؤلفين)، ط١، ج١(القاهرة: مكتبة الشروق ٢٠٠١)
٢٣ – سعيد عقل، شعره والنثر: بنت يفتاح، المجدلية، قدموس، مج١ (نوبليس ١٩٩١)
٢٤ –سلوى علي سليم، الاسلام والضبط الاجتماعي، الاسلام والضبط الاجتماعي: دراسة ميدانية، ط١ (القاهرة: دار التوفيق النموذجية–مكتبة وهبة، أكتوبر ١٩٨٥)
٢٥ – شارلوث سيمور- سميث، موسوعة علم الإنسان: المفاهيم والمصطلحات الأنثربولوجية، ترجمة، مجموعة من أساتذة علم الاجتماع، في محمد الجوهري(مشرفا) ط٢، ع ٦٢/ ٢ (القاهرة: المركز القومي للترجمة ٢٠٠٩)
٢٦– صادق محروس، المنظمات الدولية والتطورات الراهنة في النظام الدولي، السياسة الدولية، ع ١٢٢(أكتوبر ١٩٩٥)

٢٧ - عبد الحي يحي زلوم، حروب البترول الصليبية والقرن الأمريكي الجديد، ط١(بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر ٢٠٠٥)
٢٨- علي إبراهيم عبد الواحد، حكايات من أرض الصومال (القاهرة: الهيئة العامة للكتاب ٢٠٠٧)
٢٩- فاروق عبد الجواد شويقة و"آخرون"، الأنثروبولوجيا، الموسوعة الأفريقية، مج٤ (جامعة القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، ١٩٩٧)
٣٠- فريدريك هرتز، القومية في السياسة والتاريخ، ترجمة عبد الكريم أحمد (القاهرة: الهيئة العام لقصور الثقافة ٢٠١١)
٣١ - الفقرة (٣) ديباجة القرار ١٣١-٣٤، ميثاق الأمم المتحدة
٣٢- قدرى حفني، تجسيد الوهم: دراسة سيكولوجية للشخصية الإسرائيلية (القاهرة: مركز الدراسات الفلسطينية، سبتمبر١٩٧١)
٣٣- كلايد كلاكهون، الإنسان في المرآة، ترجمة، شاكر سليم (بغداد-نيورك: مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر ١٩٦٤)
٣٤ - مايكل كلير، الحروب على الموارد: الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية، ترجمة، عدنان حسن، ط١(دار الكتاب العربي ٢٠٠٢)
م٣٥ - حسن صالح، التقرير العالمي لمؤشر مراكز البحوث ٢٠١٤ (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ٢٢ يناير٢٠١٥)
٣٦- محمد إبراهيم منصور، العولمة ومستقبل الدولة القطرية في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، ع ٢٨٨ (أوغسطس ٢٠٠٢)
٣٧ - محمد تاج الدين الحسيني، المجتمع الدولي وحق التدخل، سلسلة المعرفة للجميع، ع ١٨ (الرباط: منشورات رمسيس٢٠٠١)
٣٨- محمد رياض، الأصول العامة في الجغرافية السياسية والجيوبولتيكا (مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة ٢٠١٢
٣٩ - محمد عدنان مراد، الصراع في افغانستان والعوامل المؤثرة، مجلة اتحاد الكتاب العرب، ع ٤، ٥ (دمشق: ١٩٩٨ – ١٩٩٩)
٤٠ - محمد نور الدين، تركيا الجمهورية الحائرة: مقاربات في الدين والسياسة والعلاقات الخارجية (بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق ١٩٩٨)
٤١ - ميشيل هيفرتان، نهاية قرن ام نهاية عالم؟ في أصول الجيوبوليتيكا الأوربية ١٨٩٠-١٩٢٠، في كلاوس دودز، ديفيد أتكنسون (محرران)، الجغرافية السياسية في مائة عام: التطور الجيوبولتيكي العالمي، ترجمة، عاطف معتمد، عزت زيان، ج١ (القاهرة: المركز القومي للترجمة ٢٠١٠)
٤٢ - هرسكوفيتز، ميلفيل. ج، أسس الأنثروبولوجيا، ترجمة، رباح النفاخ) دمشق: وزارة الثقافة ١٩٧٤)
٤٣ - يورغن هابرماس، جوزف راتسنغر، جدلية العلمنة : العقل والدين، تعريب، حميد لشهب،ط١(بيروت: جداول للنشر والترجمة والتوزيع، يناير٢٠١٣)

44 - Halford J. Mackinder, The Round World and the Winning of the Peace, Foreign Affairs Vol. 21, No. 4(New York: Council on Foreign July 1943)

45 - Robert O. Keohane, After Hegemony: Cooperation and Discord in the World Political Economy (New Jersey: Princeton University Press 1984)

46 - Halford J. Mackinder, The Round World and the Winning of the Peace, Foreign Affairs Vol. 21, No. 4(New York: Council on Foreign July 1943)

47 - L. Carl Brown, International Politics and the Middle East: Old Rules, Dangerous Game (Princeton: Princeton university press 1984)

48 - Nicholas J. Spykman, the Geography of the Peace (New York: Harcourt, Brace and Company 1944)

أثر الدوريات السودانية في الحركة النقدية في السودان
مجلتي النهضة والفجر أنموذجًا

بقلم/ د. إيمان الطريفي عبد الرحمن
دكتوراه في الأدب والنقد
أستاذ مشارك
جامعة البحر الأحمر (كلية التربية بورتسودان) تلفون
EM. emanhbib@gmail,com

الأدب يعتبر شاهدًا من شواهد نهضة الأمم، ومرآة تعكس صورة المجتمع. وتاريخًا غير مكذوب، فهوى تاريخًا صادقًا وشاهدًا عدلاً على نهضة الأمم.

مشكلة الدراسة تكمن لم تكن هناك دراسات معمقة سلطة الضوء على جيل تحمل باقتدار ما وضعه على كاهله من هموم واهتمامات تعنى برقي المجتمع، ونهضته، وتعليمه، وثقافته عن طواعية وإيمان عميق، بدور الصحافة الجادة في خدمة مجتمعهم.

وهل تحول الجمال عند شعراء التجديد إلى صيغ ومفاهيم جديدة لم تعرف من قبل؟ وهل ارتفع تفكيرهم إلى فلسفة دينية ممتزجة بفلسفة الجمال التي تعد أساسًا من أسس التجديد في الشعر الحديث؟ وهل جددوا في المضمون والشكل الشعري؟

هدفت الدراسة إلى توضيح التاريخ الفكري والثقافي والأدبي لتلك الفترة التي سميت بفترة النهضة الأدبية، وسمي جيلها بالجيل الرائد، لأن صدور النهضة والفجرفي تلك الفترة المبكرة كانت مبادرة لجيل ومجتمع جديد له أفكاره ومفاهيمه الخاصة، وله معتقداته وفلسفته التي يقوم عليها ابناؤه، ومنهم من ساهم في دفع عجلة التجديد في الشعر السوداني الحديث.

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي.

توصلت الدراسة الى إن دراسة الشعر في مجلتي "النهضة والفجر" تعني دراسة مجموعة تجارب تمثل في نهاية الأمر تجربة واحدة لجيل واحد وقعت عليه مؤثرات تاريخية. إن الدراسة تتطلب بالفعل النظر إلى هذه العناصر المتحدة في الشعر بشكل مفرد.

توصي الد راسة بالاهتمام باتجاهات الشعر السوداني ومناهج النقد في ضوء الاتجاهات الحديثة المعاصرة لمعرفة مدى قربنا أو بعدنا مما هو حادث في العالم المعاصر، خاصة والعولمة الثقافية تتجه

نحو إماتة الخصوصيات الثقافية. الاهتمام بإعادة طباعة تراثنا القديم خاصة في مجال الشعر والأدب وإصدارات الحقب التاريخية الماضية حتى تكون في متناول يد الأجيال الحاضرة من أجل تثقيفهم وإدراكهم لماضيهم ومن أجل البحث العلمي إذ إن الأخيرة يتطلب توافر المادة العلمية لدراستها.

كلمات مفتاحية: أدب، شعر، نقد، جيل ، رائد .

The Impact of the Sudanese Periodicals on the Criticism Movement in the Sudan

Alnahda and Alfajir Magazines as A model

Dr .Eman Altarifi Abdurrahman
PhD. in Literature and Criticism
Co- professor
The Red Sea University (Faculty of Education- Port Sudan).
E-Mail: emanhbibagmail.com

Abstract:

Literature is considered as one of the evidences of the nation's renaissance. History is the mirror that reflects the image of the society and it never lies. It narrates a credible history and a fair evidence of the nation's renaissance. The problem of the study lies on the fact that there were not deep studies that highlight the tolerance and worries of the generation that encourage the promotion, renaissance, education and culture of the community.

Does the aesthetic sense of the renewal poets have changed into new forms and concepts? Do their thoughts have raised into religious philosophy mixed with aesthetic philosophy that is considered as a base for renewal in the modern poetry. Have they renewed the content and the poetic form?

The study aimed at explaining the cultural and literary history of this period which is called the literary renaissance period and its generation is called the pioneer generation because the issuance of Alnahda and Alfajir at this time is an initiative of a new generation that has its own opinions, values and concepts. The study followed the descriptive analytical method.

The study arrived to the fact that studying poetry in Alnahda and Alfajir magazines means the study of a generation that undergone historical influences.

المقدمة:

الأدب يعتبر شاهدًا من شواهد نهضة الأمم، ومرآة تعكس صورة المجتمع. وتاريخًا غير مكذوب، فيصبح تاريخًا صادقًا وشاهدًا عدلاً على نهضة الأمم.

عليه فحينما نتحدث عن النقد في مجلتي النهضة والفجر وبواكير حركة النقد فإننا نبحث عن بيان للتاريخ الفكري والثقافي والأدبي لتلك الفترة التي سميت بفترة النهضة الأدبية، وسمي جيلها بالجيل الرائد. أهدف الدراسة: ـ هدفت الدراسة إلى توضيح التاريخ الفكري والثقافي والأدبي لتلك الفترة التي سميت بفترة النهضة الأدبية، وسمي جيلها بالجيل الرائد، لأن صدور النهضة والفجرفي تلك الفترة المبكرة كانت مبادرة لجيل ومجتمع جديد له أفكاره ومفاهيمه الخاصة ،وله معتقداته وفلسفته التي يقوم عليها ابناؤه، ومنهم من ساهم في دفع عجلة التجديد في الشعر السوداني الحديث. كما كان الهدف ايضًامن الدراسة فهم اتجاهات النقد في المجلتين. لأن محرري النهضة سموا باب النقد بإسم النقد والتحليل، وتفرقت مقالاتهم في صفحات المجلة المختلفة، واحتلت أكثر من مكان في العدد الواحد. وربما يعود ذلك الى هدف المجلة؛ فهي مجلة ثقافية أدبية في المقام الأول، وما كتب في الفجر عمومًا من مقالات نقدية هو مواصلة لما بدأ في مجلة النهضة.

فروض الدراسة:

١- تفترض الدراسة أن النقد في هذه الدوريات مرحلة مهمة باعتبارها داعمًا لكيان الأمة بروح جديدة ودماء جديدة حين تريد التغيير نحو عالم أفضل وقيم أمثل.

٢ - أن هذا الجيل انتهج منهجًا ميزه عن الجيل السابق الذي اعتمد على المعارف العربية المتوارثة، أما المثقفون الشباب فاستفادوا من المعارف الحديثة في العلوم والآداب، فأثمر كل ذلك في الجانب الأدبي عن ظهور تيارات أدبية جديدة كالرومانتيكية والواقعية وغيرهما، بل ظهرت أجناس أدبية جديدة كالقصة الحديثة والمسرحية.

منهجية الدراسة: اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي.

الدراسات السابقة: هنالك دراسة بعنوان اتجاهات النقد في مجلتي النهضة والفجر

مجاهد علي أحمد خليفة العدد الاول لمجلة جامعة شندي بتاريخ ا: ٠١/ ٠١/ ٢٠٠٤ جاء فيها أن النقد حينها قد طوى في ثوبه صورة لهذه النهضة التى انتهج جيلها ثقافة خاصة وصفها محمد أحمد محجوب ١٩٧٦-١٩٠٨م بأنها ثقافة خليط من الثقافة العربية الموروثة والثقافة الغربية. حيث لم يتحرج مثقفو هذا الجيل الشباب من قبول الثقافة الغربية والاستفادة منها دون الذوبان فيها وتقليدها تقليدًا أعمى. وهو نهج دافع عنه عرفات محمد عبد الله ١٩٣٦-١٨٩٧م في أولى افتتاحيات لمجلة الفجر.

كلمات مفتاحية:

دوريات، تقنيات، أدب، شعر، نقد، جيل، رائد، شعر.

الدراسة الإجرائية

مجلة النهضة:

شهد العام ١٩٣١م تأسيس مجلة النهضة الأدبية. كان مؤسسها و صاحبها محمد عباس أبو الريش الذي ولد في عام ١٩٠٥م بحي بري المحس ودرس بالخلاوي ثم التحق بالمدرسة و تخرج في كلية غردون عام ١٩٢٦م. بعد التخرج التحق كاتبًا بمصلحة السكة الحديدية ثم استقال وأنشأ مكتبة وطنية في ١٩٢٩م تبيع الكتب المصرية والمجلات ثم أنشأ مجلة النهضة ومطبعة النهضة عام ١٩٣٢م ونجح في دور قيادي في تجميع الشباب المثقفين والذين كانوا يجتمعون بالمكتبة للقراءة فكانت النهضة هي أول الصالونات الأدبية التي جمعت جيل النهضة والذي أصبح فيما بعد جيل الفجر، شباب جمعتهم صداقات واهتمامات بالأدب وثقافة العصر (مجلة النهضة، ١٩٣١م، ص١)[١].

لقد حدد أبو الريش أهداف مجلته في الإصلاح الاجتماعي والأخلاقي وأن تكون منبرًا للنقاش ووسيلة تعريف بالسودان ثم أداة لنشر الثقافة السودانية.

١. مجلة النهضة، الافتتاحية، العدد الأول، ٤ أكتوبر ١٩٣١م، ص١.

بدأت مجلة النهضة نشرة تكتب بخط يد محمد عباس أبي الريش، الذي ما لبث أن تقدم بأول طلب بعد صدور قانون الصحافة لعام ١٩٣٠م لإصدار مجلة النهضة السودانية، ومنح الترخيص في الحادي عشر من مارس ١٩٣١م بعد قيامه بالإيضاحات المطلوبة من قبل السلطات (مجلة النهضة، العدد الأول، ١٩٣١م، ص١)[١].

كتب رئيس التحرير في افتتاحيتها: "بعد أن كانت بلادنا السودان كغيرها من بلدان الشرق بها الكثير من النقص الأدبي والأخلاقي والاجتماعي. ولما كانت هذه الأشياء لا يمكن إظهارها بارزة للعيان ومعالجتها إلا بواسطة الصحف السيارة التي لا يمكن لأمة من الأمم مهما قل شأنها أن تستغني عنها بحال من الأحوال، ولما كانت أخلاقنا، ومجتمعاتنا مصابة بكثير من الأدواء التي تحتاج إلى أطباء يعالجونها بما أُوتوا من حكمة ورؤية، لذلك أقدمت على إصدار هذه المجلة أملاً في خدمة المجموعة. ولكي يتصل جمهور القراء بعضهم ببعض في الأفكار والنظريات والأبحاث والمعتقدات أولاً، وأن تعرف بلادنا في الأقطار الشرقية خاصة وبلاد العالم عامة، ولأني أعلم علم اليقين أن ألصق الأمم بنا تكاد تجهلنا كل الجهل بل نحن أنفسنا لا نعرف عن بلادنا أكثر من المحيط الذي نشأنا فيه"(مجلة النهضة، ١٩٣١م، ص٢٢)[٢].

ويستمر أبو الريش في حديثه عن مجلته وأهدافها فيقول "هذه هي أغراض إنشاء هذه المجلة التي آمل بواسطتها أن أوفق لخدمة هذا الوطن العزيز وأظنني لست بحاجة أن أبين إلى مواطني الأعزاء أن مبدأ المجلة، أن تكون بعيدة عن السياسة والخوض فيها وألا تتعرض إلى تيارها الجارف حتى تضمن لها حياة طيبة نكون قادرين معها على معالجة أدوائنا الاجتماعية والأخلاقية، وإننا نريدها فوق ذلك أن تكون واسطة لنشر ثقافتنا السودانية وإنارة الطريق أمامها (مجلة النهضة، ١٩٣١م، ص٢٣)[٣] .

لقد نبّه صاحب "النهضة" إلى عدم الخوض في الأمور السياسية، خاصة في هذه المرحلة المعينة بالذات، وحدد أهداف المجلة في الجوانب الاجتماعية والأخلاقية. إن استمرت "النهضة" لكان نهجها في هذا الجانب على غير ما نبّه إليه صاحبها، إذ بدأت مجلة الفجر كما بدأت النهضة أدبية اجتماعية، ثم غيرت نهجها وظهرت بها بعض المقالات السياسية التي تأثرت بالبيئة والجو العام بدرجات متفاوتة وهذا ما يفسر بارتباط الصحافة بمجتمعها بوجه عام.

١- المصدر السابق، نفس الصفحة.
٢- المرجع السابق، ص٢٢.
٣- المرجع السابق، ص٢٣.

لقد كان صدور النهضة والفجر يمثل مبادرة لجيل تحمل باقتدار ما وضعه على كاهله من هموم واهتمامات تعنى برقي المجتمع ونهضته وتعليمه وثقافته عن طواعية وإيمان عميق، بدور الصحافة الجادة في خدمة مجتمعهم. لقد تحدث قاسم عثمان نور فقال: " التقت على صفحاتها معارك قلمية مشهورة أثرت الحياة الأدبية في السودان (ديوان الفجر والنهضة، ٢٠٠٧م)[١] لقد تمثل ذلك في بعض ما ظهر من مقالات بأقلام كتابها:

"ولنا في نظم التعليم الحديث على قلته نعم العون لأنها تؤهلنا لدراسات أوسع نطاقًا مما درسناه ونهيئ الذهن ليسبح في مختلف الفنون والعلوم ويستنبط ويأتي بالجديد إن كان غير عقيم"(مجلة النهضة، ١٩٣١م، ص ٧)[٢].

لقد كانت لمحمد أحمد المحجوب آراؤه الأدبية النيرة، فهو من كتاب مجلة النهضة البارزين وأحد ركائزها المنيعة، فقد أكد أن الأدب أحد ركائز وقوائم كل النهضات. يقول محجوب عمر باشري: "أن مدرسة النهضة كانت إشارة طيبة لبدء الاستقلال الفكري والأدبي في السودان في غير انفصال أو انفصام عن التراث العربي (مجلة الخرطوم، ١٩٦٩م، ص ١٩)[٣].

كان من كتاب النهضة أيضًا عبد الله عشري الصديق الذي تناول في كتاباته موضوعات عن الابتكار والتجديد وضرورته في الفن والحياة العامة والشعور بحق الحياة.

ولد بأم درمان في عام ٩٠٩١م وتخرج في كلية غردون ثم التحق بالجامعة الأمريكية ودرس العلوم وتخصص في كتابة المقالات العلمية. ولد أخوه محمد عشري الصديق في عام ٨٠٩١م وتخرج في قسم الهندسة من كلية غردون عام ٩٢٩١م وعمل موظفًا ورئيسًا لتحرير جريدة صوت السودان واشتهر بكتابة المقال دون غيره. جمع كل ما كتبه بالصحف والمجلات في كتاب "آراء وخواطر". كان محمد عشري الصديق يرى أن على الأدباء أن يعيشوا بين الأوساط الاجتماعية وأن لا يعزلوا أنفسهم عنها حتى يتمكنوا من الاهتمام بأسلوب حياتهم ويحيطوا بأفكارهم وأمزجتها وخفايا أفئدتها ويألفوا أمثلتها العليا وأمثلتها السفلى وطرقاتها وأساطيرها وقصصها وأشعارها، وبالإجمال كل ما يتعلق بما يدعوه الغربيون ويدرسون باسم "أدب الشعب" ثم يصقلون ما يقدرون على صقله من حكايات وأمثال ويبرزونها في

١ . ديوان الفجر والنهضة، قصائد من الشعر السوداني، ط١، الخرطوم ٢٠٠٧م الناشر وزارة الثقافة والشباب والرياضة بالاشتراك مع مركز قاسم لخدمات المكتبات.

٢ . مجلة النهضة، (العدد الأول، أكتوبر ١٩٣١م) ص ٧.

٣ . المؤثرات الفكرية والثقافية على السودان، مجلة الخرطوم، العدد الرابع، أبريل ١٩٦٩م، ص١٩.

أدبهم محاولين رفع الجمهور إلى مستواهم (مجلة النهضة، ٤١/ ٠١/ ١٣٩١م، ص٧٢.)١. كما يتحدث عن الذاتية والموضوعية في النقد حيث يرى أن دولة القديم في الشعر قد ولدت وقد تناول قصيدة (ترجمة شيطان) للأستاذ عباس محمود العقاد بالنقد والتحليل، بغير إنكار لفضل العقاد كشاعر من أمثال أبي تمام وبشار بن برد، ويرى دون مغالاة أن جزءًا من شعره سيكون نصيبه الخلود. وقد درس القصيدة التي عنونت المقال مطلقًا عليها أنها نوعٌ من (الشعر البطولي) لا أخت لها، ألهبت مشاعر المفكرين والشعراء. فكرة القصيدة تدور حول شيطان رجيم جعله الله، لامتحان عباده فهوى إلى الأرض صفر اليدين وعمل في الأرض متغطرسًا طاغيًا مشعلاً نيران الفتن بين بني البشر. وقد نجح العقاد في إبراز هذه القصيدة كعمل فني ذي تأثير. إنها قصيدة متحدة البناء في فكر منطقي منتظم من أولها إلى آخرها.

لقد أظهر محمد عشري الصديق خلال تحليله النقدي لقصيدة العقاد إعجابه حين وصف الجنة وقد بلغ فيه حد الإجادة كما أخذ عليه الوصف المختصر لله والملائكة، وأعاب عليه في بعض أجزاء القصيدة سرده للأفكار مجردة عن العاطفة، لقد صنع العقاد ما يصنعه غيره من شعراء العالم (مجلة الفجر، ١٦/ ٩/ ١٩٣٤م)[٢].

ومن كتاب مجلة النهضة أيضًا أحمد السيد الفيل الذي انتقد "ديوان الطبيعة" لحمزة الملك طمبل نقدًا موضوعيًا في لغة سلسة طليقة طريفة، كما أنّه من كتاب مجلة الفجر أيضًا. والجدير بالذكر هنا أن كتاب النهضة هم أنفسهم كتاب الفجر إذ لم تكن لكل مجلة كتابها، وتحكمهم نفس العوامل والظروف المحيطة ببيئة النشر والكتابة.

لقد جعل ناشر مجلة النهضة وصاحبها كلمةً للتحرير التي غلبت عليها صفة التقديم لمحتويات المجلة، كما أفرد بابًا للأدب يحوي في داخله مقالات متنوعة مثل النقد والتحليل واستعراض الكتب. هنالك أيضًا قصة الأسبوع وباب الأخبار دون تعليق حولها، إضافة لأخبار رسمية. وقد مهرت بعض مقالات مجلة النهضة بأسماء مستعارة أو ألقاب اختار كتابها إطلاقها على أنفسهم مثل "ابن السودان" وغيره. ظهرت مقالات نقدية وصفت بأنها ليست نقدًا ولا تمحيصًا وتخلو من دقة في التحليل، إنها مجرد خواطر مثل مقالين لعبد الله حامد البدوي بعنوان "النقد عماد الأدب وأساس نهضته"(مجلة النهضة، ، ٣٠/ ١/ ١٩٣٢م)٣. لقد تناول في هذه المقالة كتاب المازني

١ ٨ مجلة النهضة، (العدد ٢، ١٤/ ١٠/ ١٩٣١م)، ص٢٧.

٢ . مجلة الفجر، (العدد ٨، ١٦/ ٩/ ١٩٣٤م).

٣ . النقد عماد الأدب وأساس نهضته، مجلة النهضة، (العدد ١٤، ٣٠/ ١/ ١٩٣٢م).

"حصاد الهشيم" وعبر عن حبه للمازني وطريقته المتميزة الجيدة في تنظيم رسائله المتعددة (مجلة النهضة، ١٤/ ١٠/ ١٩٣١م، ص١٨.)[١].

لقد قامت النهضة بدور ذي فائدة عظيمة لجمهور قرائها وذلك حين قدمت لأول مرة ترجمة لكتاب "الروح الأدبية والعلمية في الإسلام" للسيد أمير علي الهندي، وغيره من الكتب وهو ما يشير إلى اهتمام كتاب النهضة والفجر بقضية مواجهة أو مصادمة حضارة أوربا بالعالم الإسلامي، مما يعد وعيًا مبكرًا للخصوصية الذاتية الثقافية لقضية تطورت مفاهيمها لاحقًا.

أما في باب الشعر، فقد قام كل من عبد الله عشري الصديق وعبد النبي مرسال وحسن عمر الأزهري (الذي كان يكتب تحت اسم ابن عمر) وهو معلم من خريجي كلية غوردون قسم اللغة الإنجليزية. كانت صلته بالصحافة لم تتعدَ نشر الشعر وله ديوان مطبوع. شكلت هذه المجموعة اهتمامًا خاصًا داخل المجلة بالشعر وترجمته، فضلاً عن فتح صفحاتها للأدب القادم من مصر في عصر الديوان وأبولو والعقاد والمازني وطه حسين. كانت مجلة النهضة تروج للصحف والمجلات المصرية كما كانت مكتبة النهضة نفسها توزع هذه المجلات والصحف. فتحت مجلة النهضة صفحاتها للرأي والرأي الآخر دون تحيز أو حجر على أحدٍ، فأرست بذلك قيمة من قيم تكافؤ الفرص والعدالة في عرض الآراء. شكلت المساجلات على صفحاتها مصدر حيوية ونشاط لكتاب النهضة الأدبية السودانية، فاستحقت بذلك أن تكون اسمًا على مسمى، فظهرت للأدب السوداني معالم كيان قائم بذاته، رغم الدعوات بعدم الفصل بين الأدب المصري والأدب السوداني. كان لفرض الرقابة المشددة على الصحف بعد ثورة ١٩٢٤م، أثر على تنامي الشعور السياسي الوطني تجاه حياةٍ جديدةٍ. لقد ارتفعت الأفكار وجادت شاعرية السوداني عن طواعية وبإفصاح وإيمان عميق معبرة عن دور الصحافة الجاد الذي ينبغي أن يكون عليه روادها كأداة لخدمة المجتمع (مجلة النهضة، ١٩٣١م).[٢]

أفاد الدكتور قاسم عثمان نور من خلال دراسته الإحصائية للدوريات السودانية أن مجلة النهضة أصدرت اثنين وثلاثين عددًا كان آخرها العدد الذي صدر في يوم الأحد ١١سبتمبر ١٩٣٢م. توقفت المجلة لوفاة رئيس تحريرها وهو في ريعان الشباب، ثم تولى، فيما بعد، كتاب مجلة النهضة تحرير مجلة الفجر.

١ . مجلة النهضة، (العدد ٢، ١٤/ ١٠/ ١٩٣١م، ص١٨.

٢ . الافتتاحية، مجلة النهضة، (العدد الأول، أكتوبر ١٩٣١م).

خاض كتاب النهضة غِمار الاطلاع والتطلع إلى أدب قومي سوداني ذي نكهةٍ خاصةٍ وطابع خاص يجاري الذي يتطلعون إليه في الصحافة العربية في زمانهم. كانت هنالك عقبات تواجه إصدار المجلة رغم وجود مطبعة ومكتبة النهضة التي كانت تدار على أساس تجاري فتغطي العجز المالي. كانت العوائق الأخرى متمثلة في حاجات المجلة إلى جانب سكون وركود بعض الأقلام ففقدت قوتها المحركة بفقدان مؤسسها أبي الريش وفقدان الأقلام التي كانت تكتب فيها. كتب السيد المغربي مقالاً بعنوان "مصيبة دهماء وخطب جلل (مجلة النهضة١١ ،/ ١٢/ ١٩٣٢م)، ص. ٨-٩)[١]

انطوت صفحات مجلة النهضة والبلاد أحوج ما تكون لإكمال نواقص بعض مناحيها الأدبية وإبراز جوانب منابتها وآفاقها الفكرية.

في ذلك الوقت وعن دور مجلة النهضة في الشعر يقول د. جلال الدين زيادة (الصحافة الأدبية في السودان، ٢٠٠٥م، ص ٨١)[٢] أما في باب ديوان الأسبوع تنشر المجلة ثلاث قصائد يغلب عليها الطابع العاطفي فالأولى قصيدة الشاعر مصطفى التني بعنوان (عواطف) يقول في مطلعها:

فديتك مولاي قدر عواطفي وهل أنا يا مولاي إلا عواطف

وينشر شاعر النهضة " قصيدة ألقاها في واد مدني كمقدمة لمسرحية (مجنون ليلى) التي مثلتها فرقة نادي الخرطوم في واد مدني فيشيد بالتمثيل المسرحي ويرى فيه دعامة أساسية من دعائم النهضة قائلاً:

بالنهضة الفنية ارتقت اللألي وبنهضة الآداب في الشبان
لا شيء كالتمثيل يظهر غائبًا في شاهد ومحجبًا لعيان
ويريك كيف تطورت في مهدها أمم وكيف تقلب الأزمان

أما القصيدة الثالثة فهي بعنوان " إلى بعض الناس " يرسلها من حلفا " أقصى الشمال في السودان الشاعر مكاوي يعقوب تتضمن مناجاة للحبيب البعيد الذي لا يجد وسيلة للقرب منه رحمة. وفي باب النقد والتحليل يناقش محمد عشري الصديق الدعوة التي تبنتها جماعة الأدباء ومفادها: أن عهد الترجمة والنقل قد انتهى وأن عهد الخلق والابتكار قد بدأ وأنه آن الأوان لظهور الأدب القوي. وينتقد أصحاب الدعوة "لأدب قومي" قائلاً بأنهم لم يمحصوا الفكرة! وأن الداعي إلى

١. مصيبة دهماء وخطبٌ جلل"، مجلة النهضة، (العدد ٣٢، ١١/ ١٢/ ١٩٣٢م)، ص. ٨-٩.

٢. جلال الدين زيادة، الصحافة الأدبية في السودان، مطبعة النيلين ٢٠٠٥م، ص٨١.

فكرة أو عقيدة أدبية كانت أم سياسية أم اجتماعية يجدر به أن يحدد مقاصده وأن يطلع على الناس ببرنامج كامل وواضح المقاصد مستوفي الأجزاء حتى يؤتيه الناس أو يخالفوه عن هدى ".

وفي مجلة النهضة السودانية قدم محمد عشري الصديق نقدًا متقدمًا للشعر تحت عنوان "الشعر العصري والجمهور"(مجلة النهضة السودانية ، ١٣/ ١٢/ ١٩٣٢م)[١] وهو برغم أنه قد تناول شعراء عرب عالميين وتعرض لهم في نقده إلا أن آراءه تلقي بظلالها على الشعر السوداني. فهو قد تناول مسألة التجديد والتقليد كقضية كانت مطروحة في الساحة السودانية في ذلك الوقت حيث جاء في مقاله: " أن الشعراء المجددين – وهم النقاد – استغلوا زمنًا طويلاً في هدم الأفكار القديمة التي يفهمها الجمهور والشعراء عن طبيعة الشعر وأوزانه وبحوره ومعانيه والآفاق التي تحصر مكانه في الإفصاح عن رغبات النفس الإنسانية وجعلوا يخطئون الجمهور والشعراء الذين يقرأ لهم ذلك الجمهور "ويواصل" : كانت النتيجة أن نشأ جيل من المثقفين أدركوا أن الشعر الرصين غير ما يمجد به أولئك الرجعيون ومن يشابههم في الفهم والشعور واستطاعوا أن يتبينوا الضعف الذي تنطوي عليه أشعارهم والإسفاف الذي يتناول شتى الأغراض وما هي غاياته وحدوده وأين أماكن الجمال والقوة والروعة منه وكانت النتيجة أن أهملهم الجمهور المثقف رأي المجددين؛ لأن واحدًا منهم لم يتناول شعر أخيه بالنقد والتحليل في مواطن الجمال والقوة والحياة " ويمضي أيضًا في القول : أن قصائد الشعراء الذين فتنوا باحتذاء القديم أو الرجعيين قد زالت دولتها وانتهت مدة سلطانها"، وفي هذه المجلة كتب أيضًا الأستاذ محمد أحمد محجوب عدة مقالات في النقد الأدبي ، ومن الآراء التي طرحها الأستاذ محمد أحمد محجوب ما عبر عنها بالقول(" ما الأدب ؟ أهو تخير الرسائل ونظم القصائد في وجوه أصحابه وفي ضربات قلوبهم وفي نظرات عيونهم وفي ابتسامات شفاههم وإنْ لم يكتبوا سطرًا واحدًا من النثر أو يترنموا ببيت الشعر " ويمضي في القول: أما الكتابة والشعر وغيرهما من ضروب الإفصاح والإيضاح فما هي إلا أدوات لذلك الأدب وقوالب تنصب فيها تلك الروح فتكسبها القوة التي تزهو بها وتحببها للنفوس " ويمضي في القول: أما الأسلوب فيأتي بالمران وكثرة الاطلاع على مختلف الأساليب وأوضاع الكلام. وعلى صفاء الذهن وسلامة الأفكار يترتب جمال الأسلوب " وهكذا يحدد الأستاذ محمد أحمد محجوب للشعراء طرقهم إلى الإبداع في كتابة الشعر وللأدباء أيضًا طريقهم إلى الكتابة التي تكون لها قيمتها وقوتها.

وإذا كان السودان قد شهد عهد الصالونات الأدبية التي ساهمت أيضًا في تطوير الشعر فإن مجلة النهضة كان لها دورها في إلقاء الضوء على أهمية هذه الصالونات ودورها عالميًا وذلك تشجيعًا لها في السودان.

---

١. مجلة النهضة السودانية العدد١١ بتاريخ ١٣/ ١٢/ ١٩٣٢م.

فقد كتب في مجلة النهضة الأستاذ محمد أحمد محجوب يقول :(النهضة ١٩٣٢م، محمد احمد المحجوب ١٩٩٩، ٥٧)[١]

" وفي فرنسا في عهد الصالونات الأدبية المنظمة التي كان يرتادها الأدباء من كل حدب وصوب ويقضون بها طيلة ليلهم يبحثون في شتى المواضيع ويناقشون في بعض ما يصدره البعض منهم وينهالون على الفاسد من الآراء بالهدم ويمتدحون الطيب منها ويتطلبون المزيد انتعش الأدب وازدهر وبلغ درجة تحسد عليها فرنسا "

وهكذا يؤكد كتاب النهضة أهمية النقد الأدبي عالميًا تشجيعًا للنقد الأدبي في السودان ودوره في تطوير الأدب عمومًا وبالطبع من ضمنها الشعر وتشجيع مجلة النهضة على كتابة الشعر حين يقول الأستاذ محمد أحمد محجوب: (النهضة العدد ١٧ بتاريخ ٢٤ يناير ١٩٣٢م، محمد احمد محجوب، جامعة الخرطوم قسم التأليف والنشر ١٩٧٠م ص٥٩)[٢]

" وأول الطرق لبعث الشعور القومي هو أن نعمد إلى عصبية القبائل الحالية ونحولها إلى عصبية وطنية شاملة والطريق إلى ذلك أن نلقن أطفالنا بطولة عثمان دقنه وعبد الله ود سعد وعبد الرحمن النجومي والمهدي وغيرهم ... وبذلك نجعلهم يؤمنون بدين الوطنية وسلطانها ويحسون فائدة الدين ويمجدونه وحبذا لو نظمت قصص هؤلاء الأبطال في شعر عربي يحس به الشباب الناهض المثقف وفي غناء سوداني يفهمه ويستسيغه الجمهور والأطفال "

وهكذا يشجع كتاب النهضة الشعراء على تبني أبطال البلاد وتشجيع الروح الوطنية في شعرهم ونجد أن الشعراء فعلاً قد انتحوا هذا المنحى ...

ويتوجه محمد أحمد محجوب للكتاب والشعراء عبر مجلة النهضة بالقول (النهضة ١٩٣٢م، محمد احمد محجوب، ١٩٧٠م ص٦٤)[٣]

"حرام أيها المتأدبون أن تنسبوا إلى أنفسكم وإلى الكتاب والشعراء الذين تسرقون منهم وإلى الوطن الذي تنتمون إليه. إن في جو بلادكم وحياتها وحوادثها المتعددة مجالاً لمن يود الكتابة وقد وهب معداتها ومؤهلاتها ووطن النفس على النزول إلى بحرها المتلاطم الأمواج وإلا فكفاكم أن تقرأوا ما يخرجه غيركم وأن تظفروا بنشوة الاطلاع "

١ . النهضة العدد ١٧ بتاريخ ٢٤ يناير ١٩٣٢م، محمد احمد محجوب، نحو الغد، جامعة الخرطوم قسم التأليف والنشر ١٩٧٠م ص٥٧.

٢ . نفس المصدرين السابقين. ص٥٩.

٣ . نفس المصدرين السابقين، ٦٤.

وهكذا يحث المحجوب على المتأدبين توطين أنفسهم والكف عن التقليد والسرقة والسعي إلى توطين النفس ليكون لها إبداعها الخاص. وتحت عنوان أدب التجارب يقول الأستاذ محمد أحمد محجوب (النهضة ر ١٩٣٢م، محمد احمد محجوب، ١٩٧٠م، ص٧٤)[١]:

" وأما أن القصيدة من أهم القوالب التي ينصب فيها أدب التجارب فهذا ما لا يجهله كل من مارس الشعر وقرضه عن صدق وإخلاص وتذوق جيده وميز بين صادقه وزائفة. وكفى أن نقول الشعر أصله الشعور والشعور معناه الإحساس النفسي بما يلامس الحواس من ملموس ومسموع ومرئي.... وأما الشعر يقال للتسلية وقطع الزمن ولا يقصد به تخليد التجارب والذكريات نهر شعر الفقاقيع يفنى سريعًا كما تظهر وتختفي فقاقيع الماء. من هذا النوع شعر الغزل الذي لا حب فيه والرثاء الذي لا حزن وراءه والمدح المغرض وغيره من غثاثات المتشاعرين" وهكذا يدعو كتاب مجلة النهضة إلى أن يكون الشعر أصيلاً ومرتبطًا بالعواطف الحقيقية وليس شعرًا مصطنعًا .

مجلة الفجر

لم يمضِ عامان على احتجاب وتوقف مجلة النهضة عن الصدور، كما أورد تاج السر الحسن، حتى شهد العام ١٩٣٤م في اليوم الثاني من يونيو منه ميلاد مجلة جديدة وهي مجلة الفجر وهي نصف شهرية ومخصصة لخدمة الآداب والفنون والثقافة العامة. أسسها ورأس تحريرها عرفات محمد عبد الله ويقف من خلفها كتاب النهضة: محمد عشري الصديق وسيد الفيل ومحمد أحمد المحجوب الذين تميزت كتاباتهم بالنضج إلى حدٍ كبير خصوصًا في مجال الشعر. عرفت تلك المجموعة، فيما بعد، بمدرسة الفجر. تعتبر "مجلة الفجر" وثيقة هذه المدرسة (تاج السر الحسن، ١٩٩٢م، ص ١٦٧)[٢]. احتوت المجلة على سجل شامل لشعراء ونقاد الأدب الجديد في السودان حيث رصدت المجلة الاتجاه التجديدي والدعوة للتحرر من القيود التقليدية وتحرر الذات الإنسانية من القيود الصارمة التي فرضتها التقاليد المحافظة (تاج السر الحسن ، ١٩٩٢م، ص ١٦٧)[٣]. جاء في افتتاحيتها تحت عنوان "هذه سبيلي": قاصدين بذلك خدمة هذه الأمة السودانية وهذه اللغة العربية قبل كل شيء وبعد كل شيء رائدنا في ذلك الإصلاح ما استطعنا. نقول كلمة الحق لا نبالي ما يصيبنا من ورائها ولا ندين لفئة ولا لفرد نتبعه أو الخضوع في رأي وعمل.

١ . نفس المصدرين السابقين، ٧٤.

٢ . تاج السر الحسن. الابتداعية في الشعر العربي الحديث. الطبعة الأولى؛ القاهرة: دار الجيل، ١٩٩٢م، ص ١٦٧.

٣ . المرجع السابق، نفس الصفحة.

إن مجلة الفجر هي مؤشر ذو دلالة عميقة على مستوى الوعي الذي انتظم البلاد في أعقاب ثورة ١٩٢٤م وإن لم تكن تعبر بصراحة عن نهج سياسي بعينه، أو تتبع رؤى حزب محدد، إلا أنها وكتابها ومن خلال موضوعاتها في الأدب والنقد والشعر تعبر عن استقلالية ورؤية طلائع الكتاب والنقاد والشعراء للمستقبل المعبر عنه باسم "الفجر" وخدمة الفنون والآداب والثقافة العامة. كانت تلك الأهداف المرجوه إلى جانب الانعكاس الطبيعي لتطور الرؤية السياسية للأدب القومي واللغة العربية والتلاقح الإيجابي مع آداب الغرب، وهذا ما عبر عنه محمد أحمد المحجوب حيث يقول:

" تجمع بين القديم والحديث، وتطعم أدب العرب المجيد المختار من أدب الغرب واختاروا لها اسم الفجر، وذلك لإيمانهم بأنه فجر صادق سرعان ما يتلوه فلق الصبح، فتتنسم ضحى، ووهج ظهيرة، وأن يكون فجرهم داعي اليقظة بعد سبات عميق، ولقد وطنوا النفس على قول كلمة الحق لا يبالون ما يصيبهم من ورائها"(مجلة الفجر، يونيو ١٩٣٤م)١.

وفي ذات الاتجاه كتب عرفات محمد عبد الله رئيس التحرير ذاكرًا أن الفجر التزمت وأوفت إلى حدٍ بعيد بخدمة الآداب والفنون والثقافة العامة وفتحت أبوابها للأدباء الناشئين، ووثقت للأدب في عهدها. وكانت منبرًا للنشر حين كانت المطابع ودور النشر قليلة.

صدرت نصف شهرية في الفترة من ٢يونيو١٩٣٤م إلى أكتوبر ١٩٣٥م ثم توقفت بعد وفاة صاحبها وعادت للصدور بدءًا مارس ١٩٣٧م إلى أغسطس ١٩٣٩م، وبذلك يصل مجموع أعدادها التي صدرت إلى أربعين عددًا. ضمت موضوعاتها كل أبواب ومجالات الأدب من مقالة أدبية ونقدية وعلمية وشعر وقصة، كما إنها كانت مجلة رأي وإصلاح اجتماعي وخبر. كانت تكتب فيها نخبة من الكتاب المرموقين بجانب رئيس تحريرها عرفات محمد عبد الله ومحمد أحمد المحجوب، بالإضافة إلى محمد عبد الحليم وأحمد يوسف هاشم والتجاني يوسف بشير ومحمد توفيق بدوي ومحمد عشري وعبد الله عشري ويوسف مصطفى التني والسيد الفيل وصالح عبد القادر وغيرهم.

كان طبيعيًا أن تظهر فيها المقالات التي تتحدث عن عوالم الأدب وعصوره والأدب القومي، فقد فتحت صفحاتها لأقلام الشباب الناهض المتعلم.

ويكتب رئيس تحريرها عرفات محمد عبد الله مقالاً بعنوان "الانتقاد ونقد النقاد، مهمة الناقد، فائدة النقد " كتب عرفات: " إن الانتقاد مبدأ قديم ودعوة إلى نصرة الحق قام بها الأوائل وأقتفى أثرها من جاء بعدهم ولا يمكن ذلك إلا بتعضيد الجرائد السيارة والمجلات بإفساح المجال وعناية

١ مجلة الفجر، (العدد الأول، يونيو ١٩٣٤م) .

الأدباء بكل نقد يقدم إلينا مشتملاً على آراء الناقد. ويجب أن يكون انتقاده نزيها خاليًا من اللذع والاستخفاف كانتقاد طه حسين لحافظ مع ما بينهما من المودة والصداقة، ...." (مجلة الفجر، ١٩٣٥م ص١٥١-١٥٢)[١].

أما في مجال الشعر فقد نشر يوسف مصطفى التني مقالاً بعنوان "فلسفة الشعر" ذكر فيه أن للشاعر فلسفتين: أحداهما ظاهرة يشعر بها ويدعو إليها عن وعي، فهي فخرٌ، إن تفاخر الشاعر، ومبدأه الذي يود أن تقتفيه البشرية وهي الفلسفة التي لا يخطئها القارئ الوسط والناقد الممارس (فلسفة الشعر، مجلة الفجر، (العدد ٤، ١٩٣٥م، ص١٥١-١٥٢)[٢]. كذلك اهتم التني بالشعر الرمزي وبترجمة الشعر الغربي وذلك ليخرج الذين لا يعرفون إلا الشعر الجاهلي والطريقة الكلاسيكية، إلى ضرب جديد من النظم وأنه سوف يشير إلى مواضع الجمال ويدل القارئ عليها وإلى طرق الأداء المختلفة وفي ذلك ترقية لمعايير النقد، لا شك. إن التني خير من يحدثنا عن تأثير الوسط في الأديب أو الشاعر، فهو من الشعراء الذين عايشوا وسطهم المادي والثقافي وتشربوا به ومازجوا بين الاثنين. أما المحجوب فيقول إن الشعر إحساس بالحياة وعواطف سامية وعبادة للحسن وتقدير لماضي الوجود. كان من زملائه الشعراء والكتاب الذين قامت على أكتافهم دوحة الشعر الظليلة، التجاني يوسف بشير الذي بشر بشعر حديث يؤدي واجبه في الحياة بمعانٍ عميقة تؤدي إلى الإلهام شأنه شأن الحياة. ظهر التجاني من خلال أشعاره حائرًا بين دعوته إلى التجديد وما يجب أن يتخذه الشعر ليصبح شعرًا له موسيقى تمس أوتار النفس ولذلك فهو يقرر أن الشعر يتطلب تفكيرًا خاصًا وإلهامًا يبدؤه الشاعر من جانبه وتكمله أرواح أخرى تهمس في دمه الشعري النبيل (مجلة الفجر،١٩٣٥م، ص ٧٩٠-٧٩٥)[٣].

من بين أولئك الشعراء الذين سبق ذكرهم يبرز محمد أحمد المحجوب ودوره القيادي في المجلات موضوع الدراسة، ولا يمكن أن يمر كاتب أو دارس لهذه الفترة، دون أن يذكره، فقد كتب المقال النقدي في الأدب والشعر، كما ألف القصيدة وأسهم بقدر كبيرٍ في تنظيم محاورات المجلتين.

في تلك الفترة يبرز قلم أحمد يوسف هاشم الذي ولد في عام ١٩٠٦م ودرس بكتاب الخرطوم وحفظ القرآن، ثم التحق بالمعهد العلمي بأم درمان في وحصل على الشهادة الأهلية. درس بالأزهر

١ . الانتقاد ونقد النقاد، مهمة الناقد، فائدة النقد"، مجلة الفجر، (العدد٤، أكتوبر ١٩٣٥م) ص١٥١-١٥٢.

٢ . فلسفة الشعر، مجلة الفجر، (العدد ٤، ١٩٣٥م) ص١٥١-١٥٢.

٣ . مجلة الفجر، مجلد (١) ،(العدد ٧ ،١٩٣٥م)، ص ٧٩٠-٧٩٥.

الشريف، وعمل كاتبًا بالمحكمة الشرعية. كان أول عهده بالصحافة، مقالات نشرت له بمجلة النهضة، ثم الفجر التي تولى تحريرها بعد وفاة عرفات محمد عبد الله في الفترة من ١ مارس ١٩٣٧م إلى١٦ أغسطس ١٩٣٧م. عمل محررًا لجريدة النيل ثم رئيسًا لتحريرها وأنشأ جريدة "السودان الجديد" التي ظل يحررها إلى أن توفى في ٢يونيو ١٩٥٨م وقد عرف باسم " أبو الصحف"، لأنه كان أول نقيب للصحفيين.

مدَّ أحمد يوسف هاشم مجلتي النهضة والفجر بآرائه النيرة عن الأدب القومي وموضوعاته العامة، ونادى بأن أرفع ما تسمو إليه نفوسنا ثقافة خاصة وأدب قويم خاص نطبعهما ونميزهما بكل ما في حياتنا من ميزات حتى نفحات الهجير، نعرف بهما في كل زمان ومكان (مجلة الفجر، ٤٣٩١م).١ يستمر أحمد يوسف هاشم في رؤيته حيث يرى أن الثقافة والأدب لأية أمة يشتقان من تاريخها ونفسيتها وطقوسها ومواردها وفقرها وثروتها وطبيعة بلادها، ومن كل أوجه الحياة من خير وشر ودعة وأمن وجد وثورة واضطراب (مجلة الفجر، العدد ٩، ٤٣٩١م)٢.

لو تمت المقابلة بين مقالات أحمد يوسف هاشم في "النهضة" ومقالاته في "الفجر" لظهر اختلاف نسبي في نظرته للأمور باختلاف وسيلة نقل الفكرة وهي اللغة وما يمكن تلمسه في أنه نموذج من نماذج تطور الكاتب في تفكيره وأساليبه. لقد ركز في صفحات النهضة على الموضوعات الاجتماعية، ثم اهتم بموضوعات العلوم العصرية، وامتزاج الثقافة العربية السودانية بثقافة الغرب. كان يقول عن التاريخ والأدب السوداني (مجلة النهضة، مجلد ١ ، ص ١٥- ٣١)٣.

" إننا نحتاج إلى كتابة تاريخنا وإلى تصفيته من الآراء غير الصحيحة التي أدخلها عليه السائحون من الكتاب والمغرضون من المؤرخين، إننا نحتاج إلى إيجاد أدبنا الخاص وتكيف ثقافتنا الخاصة، وكل صفحات الفجر وقف على تحقيق تلك الأغراض"

كان من كتاب النهضة والفجر أيضًا عبد الحليم محمد وهو من أوائل خريجي مدرسة كتشنر الطبية في العام ١٩٣٣م وتخصص بعد ابتعاثه إلى إنجلترا. عرف في مجلة "النهضة" كاتب قَصصٍ غرامية ثم تحول في مجلة "الفجر" للكتابة عن الصحة وتربية الطفل.

بعد الحوار والنقاش الذي بلوره كتاب الفجر عقب محاضرة ود مدني والهجرة العنيفة إلى مراكز النفوذ الطائفي، أصبح الهدف واضحًا في ضرورة وجود هيئة لتنظيم الفئة المستنيرة، يكون مقرها

١ . مجلة الفجر، (العدد ٩، ا أكتوبر ١٩٣٤م).

٢ . المرجع السابق.

٣ . مجلة النهضة، مجلد ١، (١/ ١٢/ ١٩٣١ م)، ص. ١٥-٣١.

نادي الخريجين بأم درمان. دلت التجارب، في كثير من الأحيان، أن الحكومة لا تقيم وزنًا للآراء الفردية ولا تهبها أي اعتبار، لذلك فإن اتحاد الخريجين واجتماع كلمتهم سيخرج البلاد من مضيق وسيدفع بها إلى الأمام دفعات قوية تقف بها أمام المطالب والحقوق.

أصبحت مجلة الفجر اللسان المعبر عن طموح وأماني الخريجين، ولأول مرة يرتسم طابع الجدية في النقاش على صفحاتها من كل الشباب. كانت المجلة الموجه والمرشد فعلى صفحاتها تحددت ماهية الهيئة المقترحة وكيفية قيامها وأولى خطوات تكوينها. التف الخريجون حول النادي وأقبلوا عليه منتظمين تحت لواء واحد. حملت هذه الهيئة اسم "مؤتمر الخريجين العام" ومقره نادي الخريجين بأم درمان وله فروع في كل الأقاليم. كان الخريجون يتخوفون من الطائفية والزعامة ولقد تطرق كتاب الفجر لمسألة الزعامة وعرفوا الزعيم بأنه هو المعين الذي يمد أمته بالقوة ويستمد قوته من الحق ومن عدالة قضيته، فهو البطل الذي يتحلل من أغراضه وعواطفه من أجل وطنه فقط.

لقد نجحت مجلة "الفجر" في تحقيق أهدافها في بث الشعور القومي، واستطاعت أن تبعد الطائفية، على الأقل، في مراحل الإعداد الأولى لمؤتمر الخريجين (قصائد من الشعر السوداني، ٢٠٠٧م، ص ١٣)[١].

عند صدور العدد الأول من المجلد الثالث من المجلة بعد معاهدة ١٩٣٦م، دار النقاش حول وجود هيئة تنظيم جهود الخريجين لخدمة القضايا الوطنية. أدت مجلة الفجر دورًا كبيرًا في الربط بين المثقفين وتوجيه جهودهم نحو القضايا الوطنية، فهي لم تكن موجهة نحو جماهير الشعب بقدر ما كانت مجلة المثقفين بحكم أنهم الفئة المستنيرة في السودان ويقع عبء القيادة الوطنية على عاتقهم. لم يغب الجانب الوطني في عدد من أعداد هذه المجلة، وساعدها على ذلك أنها لم تتعرض للسلطات الحاكمة بالنقد أو الاستفزاز على صفحاتها بشكل مباشر، بل ركزت جهودها على قضايا المجتمع السوداني (قاسم عثمان نور، ٢٠٠٤م، ص ٦١-٦٢)[٢].

لقد حققت الحملة التي شنها كتاب المجلة على الطائفية نتائج إيجابية أدت لالتفاف الخريجين وتأييدهم لقيام المؤتمر العام بأم درمان.

---

١ . ديوان الفجر والنهضة، قصائد من الشعر السوداني، ط١ الخرطوم ٢٠٠٧، الناشر وزارة الثقافة والشباب والرياضة، الخرطوم بالاشتراك مع مركز قاسم لخدمة المكتبات ص١٣.

٢ . قاسم عثمان نور. أضواء على الحركة الوطنية السودانية جماعات القراءة والجمعيات الأدبية ومؤتمر الخريجين من ١٩٢٥-١٩٣٠م. الطبعة الأولى؛ وزارة الثقافة الخرطوم: مركز قاسم للمعلومات وخدمات المكتبات، ٢٠٠٤م، ص ٦١-٦٢.

عندما وقعت المعاهدة الإنجليزية المصرية عام ١٩٣٦م، أدت مجلة الفجر مهمتها على أكمل وجه لاستنهاض الحركة الوطنية وطرح الخطوط العامة لكل القضايا التي كانت تشغل المثقفين (قاسم عثمان نور، ٢٠٠٤م،٦٤)[١]. لم تتوقف المجلة إلا بعد أن شاع النور وتمرست الأقلام وتدفقت الدماء بفضلها في شرايين الحركة الوطنية. بالرغم من الدور الذي قامت به مجلة "الفجر" وتلك الجرأة التي عالجت بها القضايا الوطنية كافة، وبصورة لم يعهدها الشباب من قبل. تعرضت المجلة وكتابها للهجوم من بعض المثقفين واتهامهم بالتعاون مع الحكومة. لم يرد كتاب المجلة على هذا الهجوم وذلك الاتهام الخطير، بل نشرت المجلة في صدر افتتاحيتها الاتهامات الموجهة لها ولكتابها. يقول متهموها إن "الفجر" وكتابها جبهة حكومية ثالثة وأنها تضر أكثر مما تنفع، إذ إنّها ستصرف أبناء البلاد من أن ينظروا إلى ما تصنعه الحكومة من وراء ستار، ولذا هم يحاربون الطائفية بجبهتيها لصالح الحكومة، فهم بذلك يزيدون من مصائب البلد بجعل الجبهات ثلاثًا بدلاً من اثنتين. كان لكتاب الفجر أصدقاء ومعارف من رجال الحكومة حيث يقول بعض المواطنين إن هؤلاء الأصدقاء والمعارف الذين يتصل بهم أصحاب الفجر، هم الذين يحركونهم للكتابة، وما كتاب الفجر إلا أبواق (قاسم عثمان نور، ٢٠٠٤م،٦٥)[٢].

تولى أحمد يوسف هاشم رئيس تحرير مجلة "الفجر"، الرد على هذه الاتهامات بنفسه. إذا كان كتاب المجلة أبواقًا للحكومة فلماذا قابلت الحكومة نقدهم برحابة صدرٍ وحسن نية. لعل الإجابة تكمن في أن نقدهم كان نزيهًا وبناءً، ويلحظ كذلك أن موضوعات النقد اتسمت بالعلمية وابتعدت عن العاطفة (قاسم عثمان نور، ٢٠٠٤م،٦٥)[٣].

سمحت الحكومة لهذه المجلة بالصدور، ومع ذلك فإن بعض الرجال المسئوولين يعدها مضادة للسياسة البريطانية، ولقد اشتد التوتر بين المجلة ورجال الحكومة حيث بلغ حدًا كادت به المجلة أن تحتجب، بالرغم من أن بعض رجال الحكومة من أصدقائها.

تواصل موقف كتاب مجلة " الفجر" مجددًا من الطائفية في أنها ضارةٌ بالمجتمع وتعوق التقدم الاجتماعي والسياسي. وأن الناس يبذلون فيها مجهودًا لو بذل على البلاد لعاد عليها خيرًا ورفاهية. هذا الفهم جعل الحرب على الطائفية أمرًا ضروريًا تقتضيه المرحلة، إن رغبت الحكومة في ذلك أو لم ترغب.

---

١ . المرجع السابق، ص٦٤.

٢ . المرجع السابق، ص٦٥.

٣ . المرجع السابق، نفس الصفحة.

لقد اتسمت كتابات الفجر في شتى المسائل بجرأة جرت عليهم تلك الاتهامات، ولكن يبدو أن الظروف السياسية المحيطة بالسودان، مثل اعتداء إيطاليا على الحبشة واحتلالها وسعي بريطانيا لإقرار أوضاعها في مصر والسودان ومنع الرعاية الفاشية والنازية من التسلل لهذين القطرين، مثلت عوامل جعلت بريطانيا تغض الطرف عما تنشره المجلة (قاسم عثمان نور، ٢٠٠٤م،٦٦) [١]. كان كتاب الفجر حذرين في كتاباتهم الموجهة للحكومة، حيث لا يوجهون حديثًا إليها إلا في شكل التماس، كالالتماس منها لإلغاء نظام الإدارة الأهلية والتوسع في التعليم ومن الحاكم العام لإصدار قانون للجنسية السودانية. واجهت مجلة الفجر بالنقد والهجوم السافر مواقف الطائفيه والمتعلمين بعد معاهدة ١٩٣٦م (قاسم عثمان نور، ٢٠٠٤م،٦٢-٦٣)[٢]. تلك قضايا تهم المجتمع السوداني ولا تخص الحكومة. أسلوب مجلة " الفجر" واكب مرحلة هامة من مراحل الوعي الوطني حتى توحدت الصفوف وتقاربت الأفكار عبر صفحاتها.

لقد عبّدت مجلتا "النهضة والفجر" الطريق للتطور الأدبي بمذاهبه المختلفة، وفتحتا أبوابًا لم تغلق حتى اليوم، ولن تغلق، وذلك سر عظمتهما وخلودهما وسر عظمة روادهما الأوائل وخلودهم.

" ذكر مجاهد أحمد الخليفة أنه وبتركيز النظر في سيرة هذا الجيل الأدبي وإنتاجه اتضح لنا أن هناك تيارين أدبيين يسيران على المجلتين، هما: التيار التجديدي والتيار المحافظ أو التقليدي على حسب تسمية معظم الدارسين. نزع التيار الأول نحو التجديد في موضوعات الشعر ولغته، ونزع التيار الثاني نحو المحافظة بقدر الإمكان على الموروث في اللغة الشعرية في شتى المناسبات والإصلاح أو في الموضوعات التقليدية عمومًا، ولم تكن الحدود متمايزة بين التيارين في قصائد الشعر، فقصائد المحافظين داخلتها بعض التأثيرات التجديدية، وقصائد المجددين وقع عليها الكثير من مؤثرات القصيدة القديمة" (رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة الخرطوم، ٢٠٠٢م، ص٢٣٣)[٣].

والعاطفة في شعر مجلتي النهضة والفجر تسير في اتجاهين: الأول وجه فيه الشعراء عواطفهم نحو الوطن والمجتمع، أي أن نوعية العاطفة كانت تعتمد على المشاركة، فهي عاطفة عامة، أما الثاني فقد وجه فيه الشعراء عواطفهم إلى ذواتهم فكانت نوعية العاطفة تعتمد على الأحاسيس

١ . المرجع السابق، ص ٦٦.

٢ . أضواء على الحركة الوطنية السودانية، مرجع سابق، ص٦٢-٦٣.

٣ . رسالة دكتوراة غير منشورة، الشعر في مجلتي النهضة والفجر، دراسة نقدية تحليلية، ص٢٣٣، مكتبة كلية الآداب جامعة الخرطوم، ٢٠٠٢م.

الفردية: الحب، والتعلق، والضجر واليأس وغير ذلك، فهي إذًا عاطفة خاصة (رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة الخرطوم، ٢٠٠٢م،٢٣٤)[١].

وفي الجانب الفني لقصيدة مجلتي النهضة والفجر فإن القصيدة تحللت إلى حد كبير عن طريقة بناء القصيدة العربية القديمة، فقلَّت في هذا الجانب المقدمات الطللية والخمر وغيرها مما كان سائدًا في القصيدة التقليدية في العشرينيات، وتميزت قصيدة النهضة والفجر كذلك بوحدة الموضوع وبالوحدة العضوية أحيانًا (رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الخرطوم، ٢٠٠٢م،٢٣٤)[٢].

هنالك حقيقة لا تخفى تتمثل في أن الرواد الأوائل من كتاب مجلتي "النهضة والفجر" تطلعوا إلى أدب قومي سوداني ذي نكهة خاصة وطابع خاص يجاري الذي يطلعون عليه في الصحافة والكتابة العربية. ما ورد من نماذج نقدية يوضح تجردهم في نقدهم عن الانحياز لشخصٍ معين أو قطعة فنية معينة، لقد سعوا إلى الجديد بالنسبة لمجتمعهم، كان النقد في رأيهم وسيلة من وسائل الإعلام والنشر لما قيل ويدل على أن المؤلف له مكانة معينة، وإن مسلك النقد لا يقوم عليه إلا من كانت له ثقة على الإقدام وسليقة نابغة وموهبة وقادة وذكاء نادر (قاسم عثمان نور ، ٢٠٠٤م، ص٦٣)[٣].

لقد فتحت مجلتا "النهضة والفجر" مجالات للشعراء لنشر شعرهم واطلاع الناس عليه ونقده. كان الشعر متنوعًا ومختلف الموضوعات وهو شعر نشر في فترة صراع بين القديم والحديث، فجاء ليمثل تيارين. هذا التنوع في الموضوعات، ثم ظهور النزعة التجديدية التي لا تحفل بالموضوعات التقليدية كثيرًا، والتي حصرت الأغراض في المدح والهجاء والرثاء وغيرها من موضوعات القصيدة التقليدية. ذلك أمرٌ غير مقبول خاصة عندما يرتبط الموضوع بلغته الشعرية والتي تختلف هنا كذلك عما كانت عليه في التراث الشعري العربي. إن تحليل هذا الشعر من خلال العناصر المكونة لتجربة شعرية، يعتبر أكثر الطرق شمولاً لتحليله في موضوعاته وهو النازع إلى التجديد في جانب منه، ومتباين اللغة، لذلك كان النظر إلى الشعر في مجلتي " النهضة والفجر" من حيث العواطف التي عبر عنها الشعراء، وأدوات تعبيرهم عن تلك العواطف.

لبيان معنى الشعر، لابد من تسجيل حقيقة هامة تتمثل في صعوبة إيجاد تعريف واحدٍ للشعر أو التجربة الشعرية بشكل عام. أبان عز الدين إسماعيل هذه الحقيقة في قوله:" ورغم قدم هذا

١ . المرجع السابق، ص٢٣٤.

٢ . المرجع السابق، نفس الصفحة.

٣ . أضواء على الحركة الوطنية السودانية، مرجع سابق، ص٦٣.

الفن وانتشاره فإنه ليس من السهل وضع تعريف له، وقد حاول الكثيرون أن يتعرضوا لذلك، وأن يدرسوا طبيعة الشعر منذ عهد أرسطو حتى الوقت الحاضر. لقد ظهر نتيجة لذلك حصاد عظيم من التعريفات التي لا تكاد تتفق على شيء حتى تختلف في أشياء (وزارة الثقافة والشباب والرياضة، الخرطوم بالاشتراك مع مركز قاسم لخدمة المكتبات ٢٠٠٧م ، ٢٣٥ص)[١].

استنادًا على ما سبق فإن دراسة تجربة شعرية متنوعة لعدد كبير من الشعراء ذوي الثقافات المتنوعة، كتجربة الشعر الذي صدر في مجلتي "النهضة والفجر"، تتطلب النظر إلى هذه العناصر وتحليلها متفرقة بغرض الدراسة فحسب، وذلك من أجل تقويمها وبيان أثرها في تاريخ الشعر السوداني.

لما كان الإحساس والفكر يشكلان المرحلة الأولى من مراحل التجربة الشعرية، كما ذكر، فإن النقاد قد عبروا عنها بمصطلحات أهمها العاطفة والتجربة الشعورية. إن مصطلح "تجربة شعورية" بهذا المعنى ورد عند سيد قطب الذي عرف العمل الأدبي بأنه: "التعبير عن تجربة شعورية في صورة موحية. فكلمة "تعبير" تصور طبيعة العمل الأدبي ونوعه و"تجربة شعورية" تبين لنا مادته وموضوعه و"صورة موحية" تحدد لنا شروطه وغاياته (سيد قطب، ١٩٩٥م، ص٩)[٢].

وقد ذكر بدوي طبانة أن النقاد المحدثون اتفقوا على أن أهم شروط العاطفة الشعرية أن تكون صادقة، والصدق عندهم يعني أن يعبر الشاعر عن حياته، وعن عصره، وعن نفسه، وألا يقلد غيره من الشعراء، وألا يقوقع نفسه في عصرٍ بينه وبين عصره برزخٌ من الزمن (بدوي طبانة، د.ت ص ٢٦٨)[٣].

وفي رأي محمود الربيعي أنه لابد لهذه العاطفة الصادقة أن تخرج في ثوبٍ لغويٍ خاص حتى صبح تجربةً شعرية، وهي بلا شك لا تنفصل عن هذا الثوب، لأن اللغة في الشعر ليست وسيلة لأداء شيء بمقدار ما هي غاية في حد ذاتها. إن الشاعر يبحث عن المعنى وحين يعثر عليه يبنيه بناءً شعريًا من خلال اللغة في أثناء صراعه معها، وليس ثمة معنى يتكامل دون بحث اللغة وإعادة تشكيل العلاقات اللغوية – الموجودة والمبتدعة، في نسق خاص، أو هيئة خاصة (محمود الربيعي، د.ت، ص١٦٠)[٤].

---

١ . الشعر في مجلتي النهضة والفجر، مرجع سابق، ٢٣٥.

٢ . سيد قطب. النقد الأدبي أصوله ومناهجه. د.ط؛ بيروت: دار الشرق، ١٩٩٥م، ص٩.

٣ . بدوي طبانة. التيارات المعاصرة في النقد العربي. الطبعة الثانية؛ مصر: مكتبة الأنجلو المصرية. د.ت ص٢٦٨.

٤ . محمود الربيعي. قراءات الشعر. د.ط؛ القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر، د.ت، ص١٦٠.

هذا يعني عند محمد الأمين إبراهيم أن الشاعر يستعين بالألفاظ والتراكيب والموسيقى والصور في التعبير عن تجربته الشعورية أو أن يختار من هذه العناصر ما يناسب تلك التجربة. إذًا فهذه العناصر تتضافر جميعها في بناء متكامل هو التجربة الشعرية والتي مثَّل الباحث محمد الأمين إبراهيم تطورها بمراحل تطور الأجنة التي تؤدي في النهاية إلى صورة متكاملة متميزة (رسالة دكتوراه ، جامعة الخرطوم، ١٩٩٦م ص ١٨٢)١

إن دراسة الشعر في مجلتي "النهضة والفجر" تعني دراسة مجموعة تجارب تمثل في نهاية الأمر تجربة واحدة لجيل واحد وقعت عليه مؤثرات تاريخية تمت الإشارة إليها من قبل، وعند دراسة التجربة لابد من النظر إليها عبر تلك العناصر التي تمت الإشارة إليها مسبقًا. إن الدراسة تتطلب بالفعل النظر إلى هذه العناصر المتحدة في الشعر بشكل مفرد حتى يتم التركيز في كل عنصر على حدة. هذا يعني النظر أولاً إلى التجربة الشعورية لشعراء المجلتين حيث جاءت عاطفة الشعر فيها ذات وجهين: الأول اجتماعي والثاني فردي أو ذاتي. عبر الشعراء في الأول عن المجتمع وقضاياه، وعبروا في الثاني عن أنفسهم. أكد عبد الحميد حسن عندما عرف العواطف حيث يقول: "هي الانفعالات النفسية الموجهة إلى مؤثر خاص، وتنشأ عن الوجدان الفردي أو الاجتماعي فتكون عواطف فردية أو اجتماعية"(عبد الحميد حسن، د.ت، ص ٦٨)٢.

استخدم النقاد ومنهم شوقي ضيف، حين نقد أحمد شوقي، مصطلحي العاطفة العامة والخاصة حين ذكر أن عواطف شوقي العامة تغلب على عواطفه الخاصة (شوقي ضيف، د.ت ، ص٥٣)٣. وذكر أحمد الشايب أن بعض النقاد ردوا العواطف الأدبية جميعها إلى عاطفة عامة هي المشاركة الشعورية في الحياة؛ أي أن هناك عواطف خاصة لم يصرح بها لكنه ضمنها العواطف العامة وبالتالي فإن المصطلحين متداولان في المعجم النقدي (أحمد الشايب.، د.ت ص١١٧)٤.

إن دراسة الشعر في مجلتي "النهضة والفجر" ينبغي ألا يقتصر على العاطفة العامة والخاصة فقط، إذ ينبغي دراسة كيف عبر الشعر عنهما. إن التجربة الفنية لشعراء المجلتين وفق ذلك التقسيم عن أدوات التعبير يستنتج منه من حيث البناء الخارجي والداخلي للقصيدة، أنها تستوفي جميع عناصر الشعر: العاطفة والفكر واللغة والخيال والموسيقى.

---

١ . محمد الأمين إبراهيم. الفن والفكر في شعر عمر أبو ريشه. رسالة دكتوراه/ جامعة الخرطوم، ١٩٩٦م ص.١٨٢.

٢ . عبد الحميد حسن. الأصول الفنية للأدب. د.ط؛ د.م: د.ن، د.ت، ص٦٨.

٣ . شوقي ضيف، شوقي شاعر العصر الحديث. (ط٣؛ القاهرة: دار المعارف د.ت)، ص٥٣.

٤ . أحمد الشايب. أصول النقد. د.ط؛ د.م: د.ن، د.ت، ص.١١٧.

لقد تم الربط بين التيارين التقليدي والتجديدي في السودان خاصة، وذلك لبيان ما أحرزته قصيدة مجلتي "النهضة والفجر" من تميز وشخصية مستقلة. كانت جسرًا عبرت به القصيدة العربية في، عصورها الأولى، إلى عالم القصيدة والشعر العربي المعاصر.

لقد حققت مجلتا "النهضة والفجر" قدرًا من الوحدة الفكرية يتلخص في المعايير الأدبية وبعض المفاهيم النقدية حول الأدب القومي والجديد والقديم والذاتي والموضوعي واللغة والبناء والشكل، وإن كانت بلغة غير عصرية تلائم بيئة جيل الثلاثينيات وظروفه. شكل إبداع شعراء مصر وكتابها مصدر جذب للمثقفين العرب بمختلف نزعاتهم وآرائهم بما في ذلك مثقفو السودان ممثلين في كتاب "النهضة والفجر" الذين كان اهتمامهم، بما يصدر عن مصر، كبيرًا وملحوظًا. اهتمت المجلتان، وبالأخص مجلة "الفجر"، بالجانب النظري والبياني العام وحاولت بشتى الأساليب شرح ماهية الشعر السوداني الحديث، فظهر اتجاه نقدي مهم كان له تأثير كبير بلور حركة نقد كان لها دور أدبي في ظهور كتابات نقدية.

احتفت مجلة الفجر بالجمعيات الأدبية حيث أوردت (مجلة الفجر، المجلد ٢، ١/ ٦/ ١٩٣٥م، ص ٩٩٠)[١]:

" يسرني جدًا أن تتواتر عليّ الأخبار بإنشاء هذه النوادي الأدبية في أنحاء القطر المختلفة لأن هذا علامة الحياة ويقظة الفكر. فقد أنشئت منذ أكثر من شهر جمعية للخطابة بنادي الخريجين بأم درمان، وأخرى أدبية بالنادي السوداني بعطبرة وثالثة بنادي الموظفين بواد مدني وقد علمنا أن أحد الأدباء شديد الاهتمام بإنشاء جمعية أدبية أيضًا بنادي الأبيض. إننا نرجو لهذه الجمعيات النجاح الذي لا نشك في أن كلاً ستبلغه متى تنحى لها عن الطريق المغرضون وثابر على تثبيتها المخلصون ولم يكن الأمر فيه فورة مؤقته تهدأ بعد حين "وتعرضت مجلة الفجر بالنقد المباشر لشعر الأستاذ صالح عبد القادر وذلك في مقال كتبه الأستاذ محمد أحمد محجوب في تلك المجلة وأورده في كتابه نحو الغد حيث قال (محمد احمد محجوب، ١٩٧٠م ،ص ٧٨-٨٠)[٢] :

" شعر صالح المثبت في ديوان شعراء السودان يمثل أربعًا من نواحي فكره المختلفة ففيه تشاؤم من الدهر وسأم من غلوائه وفيه روح فكهة ساخرة وأخرى متصببة بالجمال تحسن الغزل وتجيد الوصف .... ويمضي في القول: ألا يجيد صالح مطالع قصائده والظاهر أنه لا يعير الناحية الفنية أدنى التفاتة وكل ما يراعيه في شعره هو أن يؤدي ما يجول بخاطره من الأفكار وما يجيش بصدره

١ . مجلة الفجر، المجلد ٢، ١/ ٦/ ١٩٣٥م، ص ٩٩٠.

٢ . محمد احمد محجوب، نحو الغد، جامعة الخرطوم قسم التأليف والنشر ١٩٧٠م ٧٨-٨٠.

من العواطف ... فهو شاعر بطبيعة متوفرة فيه دلائل الشاعرية ولكنه لا يتقن قواعد فنه وحظه من الصناعة غير كبير، والشاعر لا يسمى شاعرًا إلا إذا كان ملهمًا بالصناعة وناقدًا لشعره قبل أن ينقده الناس".

وتناول الأستاذ محمد أحمد محجوب في مقاله أمثلة ليثبت بها ما يقول وفي النهاية يوجه رسالة مباشرة للشاعر عبر مجلة الفجر يقول له فيها : ولك في الشعر قدم ثابتة... فإن كنت مخلصًا لأمتك فأعطف على شعرك وزودنا بالكثير منه لتشترك في غرس الأدب الذي نرجو له أن يزدهر سريعًا ولتلاحظ أن قصائدك في شكوى الزمان مفككة الأجزاء فاقدة الوحدة فاترة الموسيقى وأن ألفاظك مضطربة في كثير من المواضيع عن الذوق السليم ونرجو أن تهتم بوحدة القصيدة وأن تكون موسيقاك حارة حلوة الرنين ولتعلم أن شعرك في الحب والهيام خير ما أخرجته لمواطنيك وفيه الدلالة على شاعريتك وأتمنى لك في عالم الشعر كل نجاح وتوثيق " وهكذا نرى هذا النقد الأدبي البناء ... فهو نقد صريح وفي نفس الوقت ليس نقدًا من أجل النقد إنما ينطوي على تشجيع للشاعر على تطوير شعره في المواضع الضعيفة وفي نفس الوقت تأثير مواضع القوة في شعره.

ومن أخطر وأهم ما جاء في مجلة الفجر في مجال النقد الأدبي ودوره في تطوير الشعر السوداني ذلك المقال الذي كتبه أيضًا الأستاذ محمد أحمد محجوب تحت عنوان الشعر الهام وصناعة (محمد احمد محجوب، ١٩٧٠م، ص ٩٨)[١] حيث جاء فيه:" الشعر إحساس بالحياة وعواطف سامية وعبادة للحسن وتقدير لما في الوجود وهنالك روح عليا بينة في النفس ذلك الإحساس يثير تلك العاطفة ويبارك في العبادة ويزيد في التقدير، وهذه الروح العليا ما نسميها بالوحي أو الإلهام وهى من حظ جميع النفس البشرية مع تفاوت في الكيف والكم. وعلى قدرة جودة الكيف وكثرة الكم يكون خط الزمن الشاعرية"

ويمضي القول (محمد احمد محجوب، ١٩٧٠م،ص ١٠٠)[٢]: "على أنك لا تجد بين الشعراء واحدًا كتب له الخلود ولم يكن صانعًا ملهمًا وناقدًا لشعره. فهذا المتنبئ أقل شعراء العرب المعروفين نتاجًا ولا أغالي إذا قلت أعظمهم مكانة، كان مقلدًا في شعره لا يصدر إلا عن عقيدة وصدق تجربة، لا يسترسل إلا حيث يستحب الاسترسال، متميز اللفظ جيده، ضخم الأسلوب، كامل الوحدة، تعاقب صورة كأنك تشاهدها على الشاشة البيضاء فهل تظن أن السليقة والإلهام كانت تكفي لخلق شاعر عظيم المكانة مثل أبي الطيب "

١ أنحو الغد، مرجع سابق ص ٩٨.

٢ . المصدر السابق ص١٠٠.

ويمضي في القول (محمد احمد محجوب، ١٩٧٠م ،ص١٠١)[١]:

" وكالمتنبئ جميع فحول شعراء العرب لم يضمن لهم الخلود إلا إلهام صادق وصناعة تجلو ذلك الإلهام ... ولهذا أتقدم إلى شعرائنا الذين وهبوا إحساسًا رقيقًا وعواطف سامية وعبادة للحسن وتقديرًا لما في الوجود يوقظها روح علوى أو يكملوا نعمة الله عليهم باطلاع واسع يناسب تلك الهبة وتوفر على صناعة الشعر وسبر اغواره ".

وهكذا يؤكد محمد أحمد محجوب عبر مجلة الفجر ضرورة أن يربط الشعراء بين الإلهام والصناعة ويتوجه لهم مباشرة بهذه النصيحة الغالية.

مجلة الفجر قدمت نقدًا للشعراء العرب المحدثين والقدامى مثل أبي العلاء المعري من القدامى وأبو القاسم الشابي من شعراء العصر ولكن مثل هذا النقد يفيد أيضًا الشعراء السودانيين والشعر السوداني حيث يساهم في تطوير مقدراتهم ويطالب الأستاذ محمد أحمد محجوب عبر الفجر والشعراء والأدباء بأن يكون لهم دور نحو أمتهم فيقول لهم (مجلة الفجر، العدد ١٤، ١٩٣٤م)[٢]:

" ومن وواجب الأدباء نحو أمتهم أن يرسموا للناس مثل الحياة العليا في فترة وشعرهم وأن يشوقهم لذلك فيسعى الناس جميعهم لتلك الحياة ولا يهيموا صوب المجهول في بحثهم وراء ذلك المجهول تتحقق غايات وندرك فوائد."

وجعل محمد أحمد محجوب من مجلة الفجر منبرًا للنقد الأدبي حيث كتب مقالات كثيرة يحث فيها الشعراء على تطوير إنتاجهم تحت عناوين شتى (حيرة الأديب) (محمد احمد محجوب، ١٩٧٠م ص١٤٥- ١٤٩)[٣]. والأدب السوداني والأدب المصري (مجلة الفجر المجلد الأول، العدد الثاني والعشرون ١٩٣٥م)[٤] وأدباء معاصرون (محمد احمد محجوب، ١٩٧٠م ص١٧٨-١٨٢)[٥].

ومن كتاب مجلة الفجر الذين اهتموا بالنقد الأدبي محمد عشري الصديق الذي كتب مقالات في النقد الأدبي وفي النقد شعراء عرب مثل إبراهيم عبد القادر المازني وشعراء عالميين ومثل ذلك النقد يمكن أيضًا أن يفيد شعراء السودان ومن أمثلة ذلك قوله (محمد عشري الصديق ، د.ت ص

١ . المصدر السابق ص ١٠١.

٢ . مجلة الفجر، العدد ١٤، ١٩٣٤م.

٣ . نحو الغد، مرجع سبق، ص١٤٥ – ١٤٩.

٤ . مجلة الفجر المجلد الأول، العدد الثاني والعشرون ١٩٣٥م.

٥ . نحو الغد، مرجع سبق ص ١٧٨-١٨٢.

١٣٧)[١]: إن ملل الأديب أو الشاعر من مراجعة ما كتب أو سخطه عليه ليس دليلاً على تفاهتة وقلة جدواه وأنك لتعلم كما نعلم أن جيتي شاعر الألمان الكبير كان في أواخر سني حياته لا يطيق النظر إلى روايته " فأوست" في نسختها الألمانية! وهل نقص ذلك من قيمتها عند الناس ؟!

وكتب عشري أيضًا في مجلة الفجر عن شعر الرثاء وأجرى مقارنة بين شعر الرثاء عند العرب وعند الغرب ومن بين ما قال عشري في مجلة الفجر (محمد عشري الصديق ، د.ت ص ١٧٠)[٢]:

"إن ما يطالعه القارئ في مراثي شعرائنا أن الواحد منهم كأنما قد عاهد ضميره أن ينأى عن الحقائق والبساطة ما استطاع إلى ذلك سبيلا، وكأنه لا يجيد في هذا الباب إذا أغلق فؤاده وختم على وجدانه وبصيرته وجعل يقول ما لا يعتقد وما لا يحس وما ليس له أدنى صلة به. فإذا مات عظيم من العظماء فليس من الصحيح في حقه أن يجوس بصيرته خلال طويته بنفس العلاقة التي تحتم عليه أن يودع ذلك الراحل العظيم بما يليق به، وكأن ليس عليه إلا أن ينقض على دواوين الشعراء الذين تقدموه مع هذا الباب، فيسرق من هذا معنى ومن هذا تعبيرًا ومن هذا لفظًا ومن هذا خيالاً".

ويتوجه محمد عشري للشعراء بالقول (محمد عشري الصديق ، د.ت ،ص١٧٣)[٣] : " إن هذا الجنون الرثائي لوخيم العاقبة أيها الشعراء الندابون فأنتم لا تكشفون عن حقيقة جليلة في معنى الحياة والموت، ولاعن قول حق في حياة الأحياء أو موتهم ولا تخدمون بهذا الشعر ولا الأدب لأن الشعر والأدب لا يخدمان بالكذب والهراء ولكنهما يخدمان بالبساطة والصدق والإخلاص. "

وهكذا نجد الناقد محمد عشري الصديق يوجه شعراءنا إلى ما يعتقد أنه الطريق الأقوم في ضرب هام من ضروب الشعر ألا وهو الرثاء.

وبالطبع كان لمجلة الفجر دورها في النشر المباشر لأشعار الشعراء ضمن باب (الأدب والفنون) عملت على تعريف القارئ السوداني بهؤلاء الشعراء وقامت بالدعاية لدواوينهم ومن أمثلة ذلك دعايتها لديوان إشراقه للشاعر التجاني يوسف بشير الوارد في ص ٩٧٠ من المجلد الأول في باب "الأدب والفنون وقد رصد قاسم عثمان نور ومحمد المهدي محمد شمه كل قصائد الشعر السوداني المنشورة في مجلة الفجر وذلك في ديوان "الفجر والنهضة".

---

١ . محمد عشري الصديق. آراء وخواطر. د.ط؛ لجنة التأليف والنشر وزارة الإعلام والشؤون الاجتماعية، د.ن، د.ت، ص ١٣٧.

٢ . آراء وخواطر، ص ١٧٠.

٣ . المصدر السابق ص ١٧٣.

توصلت الدراسة الى إن دراسة الشعر في مجلتي "النهضة والفجر" تعني دراسة مجموعة تجارب تمثل في نهاية الأمر تجربة واحدة لجيل واحد وقعت عليه مؤثرات تاريخية، تمت الإشارة إليها مسبقًا. إن الدراسة تتطلب بالفعل النظر إلى هذه العناصر المتحدة في الشعر بشكل مفرد. هذا يعني النظر أولاً إلى التجربة الشعورية لشعراء المجلتين حيث جاءت عاطفة الشعر فيها ذات وجهين: اجتماعي و فردي أو ذاتي. عبر الشعراء في الأول عن المجتمع وقضاياه، وعبروا في الثاني عن أنفسهم. يدعو كتاب مجلة النهضة إلى أن يكون الشعر أصيلاً ومرتبطًا بالعواطف الحقيقية وليس شعرًا مصطنعًا.

توصي الد راسة بالاهتمام باتجاهات الشعر السوداني ومناهج النقد في ضوء الاتجاهات الحديثة المعاصرة لمعرفة مدى قربنا أو بعدنا مما هو حادث في العالم المعاصر خاصة والعولمة الثقافية تتجه نحو إماتة الخصوصيات الثقافية. الاهتمام بإعادة طباعة تراثنا القديم خاصة في مجال الشعر والأدب وإصدارات الحقب التاريخية الماضية حتى تكون في متناول يد الأجيال الحاضرة من أجل تثقيفهم وإدراكهم لماضيهم ومن أجل البحث العلمي إذ إن الأخيرة يتطلب توافر المادة العلمية لدراستها. دراسة العوامل والمؤثرات التي أحاطت بالتجربة السودانية الشعرية والنقدية والدور الذي أدته تلك المؤثرات سلبًا أو وجوبًا في تاريخ الحركة الشعرية والنقدية في السودان. إن دراسة تجارب الرعيل الأول والعطاء الذي قدموه جديرٌ بأن يدرس في مؤسساتنا التعليمية حتى تكون الأجيال الحالية على بيِّنة منه. وعلى بيّنة من إسهام الرعيل الأول.

قائمة المراجع:

١ – أحمد الشايب. أصول النقد. د.ط؛ د.م: د.ن، د.ت

٢ – بدوي طبانة. التيارات المعاصرة في النقد العربي. الطبعة الثانية؛ مصر: مكتبة الأنجلو المصرية، د.ت.

٣ – تاج السر الحسن. الإبتداعية في الشعر العربي الحديث. الطبعة الأولى؛ القاهرة: دار الجيل، ١٩٩٢م.

٤ – جلال الدين زيادة، الصحافة الأدبية في السودان، مطبعة النيلين ٢٠٠٥م.

٥ – سيد قطب. النقد الأدبي أصوله ومناهجه. د.ط؛ بيروت: دار الشرق، ١٩٩٥م.

٦ – شوقي شاعر العصر الحديث. د.ط؛ القاهرة: دار المعارف، د.ت.

٧ – عبد الحميد حسن. الأصول الفنية للأدب. د.ط؛ د.م: د.ن، د.ت.

٨ – قاسم عثمان نور. أضواء على الحركة الوطنية السودانية جماعات القراءة والجمعيات الأدبية ومؤتمر الخريجين من ١٩٢٥–١٩٣٠م. الطبعة الأولى؛ وزارة الثقافة الخرطوم: مركز قاسم للمعلومات وخدمات المكتبات، ٢٠٠٤م.

٩ – قاسم عثمان نور ومحمد مهدي محمد شمة – ديوان الفجر والنهضة: قصائد من الشعر السوداني؛ ط١ – الخرطوم. ٢٠٠٧م. الناشر وزارة الثقافة والشباب والرياضة – الخرطوم بالاشتراك مع مركز قاسم لخدمات المكتبات.

١٠- محمد احمد محجوب، نحو الغد، جامعة الخرطوم قسم التأليف والنشر ١٩٧٠م.
١١- محمد عشري الصديق. آراء وخواطر. د.ط؛ لجنة التأليف والنشر وزارة الإعلام والشؤون الاجتماعية، د.ن، د.ت.
١٢- محمود الربيعي. قراءات الشعر. د.ط؛ القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر، د.ت.
١٣- مجلة النهضة العدد ١ سنة ٤/ ١٠/ ١٩٣١.
١٤- مجلة النهضة العدد ٢، ١٤/ ١٠/ ١٩٣١م.
١٥- مجلة النهضة العدد ١١، ١٣/ ١٢/ ١٩٣٢م.
١٦- مجلة النهضة العدد ١٧، ٢٤/ ١/ ١٩٣٢م.
١٧- مجلة النهضة، العدد ٣٢، ١١/ ١٢/ ١٩٣٢م.
١٨- مجلة الفجر عدد ١، ٦/ ١٩٣٤م.
١٩- مجلة الفجر عدد ٤، ١٦/ ٧/ ١٩٣٤م.
٢٠- مجلة الفجر عدد٧، ١٠/ ٩/ ١٩٣٤م.
٢١- مجلة الفجر عدد ٨، ١٦/ ٩/ ١٩٣٤م.
٢٢- مجلة الفجر عدد ٩، ٨/ ١٠/ ١٩٣٤م.
٢٣- مجلة الفجر عدد ١٤، ١٦/ ١١/ ١٩٣٤م.
٢٤- مجلة الفجر عدد ٢٢، ١/ ٨/ ١٩٣٥م.
٢٥- مجلة الخرطوم، العدد الرابع، أبريل ١٩٦٩م.
٢٦- مجاهد أحمد الخليفة رسالة دكتوراه غير منشورة، الشعر في مجلتي النهضة والفجر، دراسة نقدية تحليلية، ص٢٣٣، مكتبة كلية الآداب جامعة الخرطوم، ٢٠٠٢م.
٢٧- محمد الأمين إبراهيم. الفن والفكر في شعر عمر أبو ريشه. رسالة دكتوراه / جامعة الخرطوم، ١٩٩٦م .

المسؤولية الجنائية عن الأخطاء الطبية في الفقة والقانون

بقلم/ د. فتح الرحيم عبد الله سليمان

أستاذ مساعد قسم القانون العام ـ نائب العميد

كلية الشريعة والقانون - جامعة الزعيم الأزهري مستخلص

ملخص:

تناولت الدراسة المسؤولية الجنائية عن الاخطاء الطبية في الفقه والقانون. تمثلت مشكلة الدراسة عن ماهية المسؤولية الجنائية عن الاخطاء الطبية اثناء ممارسة المهنة وما هي الاثار المترتبة عن هذا الخطأ على الطبيب والمريض وماهي العقوبات التي سنها القانون والمترتبة على هذه الاخطاء. نبعت اهمية الدراسة من ضرورة معالجة الاخطاء الطبية التي انتشرت واصبحت ظاهرة تؤرق المجتمع واهمية وضع اسس وضوابط قانونية لمواجهتها. هدفت الدراسة لتحديد المسؤولية الجنائية للطبيب اثناء اداء واجبة ومفهوم الاخطاء الطبية من الناحية الفقهية والقانونية والتعرف على اركان المسؤوليه الجنائية للطبيب. اتبعت الدراسة المنهج التحليلي الوصفي والمقارن. خرجت الدراسة بعدد من النتائج اهمها الاخطاء الطبية غامضة باستنادها لركن الخطأ والذي تدور عليه المسؤولية الجنائية اثباتا او نفيا، مفهوم الخطأ الطبي مختلف عليه ما بين الفقهاء والقانونيين لا يوجد حصر دقيق للاخطاء الطبية بسبب التستر عليها من قبل المؤسسات الصحية وكذلك من قبل المجني عليهم انفسهم الطبيب غير مسؤول جنائيا عن فعل يقوم به احد مساعديه من الفريق الطبي. توصلت الدراسة لعدد من التوصيات اهمها ادخال نصوص في القانون الجنائي السوداني تحدد المسؤولية الجنائية عن الاخطاء الطبية وتحديد العقوبات لمرتكبيها، اجراء تعديل على الاستمارات المعدة من قبل المستشفيات والتي يوقع عليها المريض او ولي امره من دون العلم بمحتواها واحكام صياغتها حتى لا يتنصل المشفى او الطبيب عن اخطائهم استنادا عليها .

Abstract

The study addressed the criminal responsibility of the medical errors in jurisprudence and law, the problem of the study represented in, what was the. the criminal responsibility of the medical errors during the participation of the job, what were the impacts resulted from this error on the doctor, the patient, what were the penalties made by the law resulted from these errors, the importance of this study emerged from the necessity of the remedy of the spreading medical errors and became a phenomenon that made the society sleepless, the importance of putting bases and legal regulations to confront it, the study aimed to determine the criminal responsibility for the doctor during the performance of his duty, and the concept of the medical errors from the jurisprudence and legal sides, and the basis of the criminal responsibility of the doctor, the study followed the descriptive analytical and the comparative methods, the study came to many, the most important, the medical errors ambiguous to be attributed to error basis, which the criminal responsibility went around proving or denying, the concept of the medical error was controversial between jurists and the law men, no accurate listing for medical errors because the silence of the health institutions and the victims also, the doctor was criminally irresponsible of what one of his assistants of the medical time done, the study came to many recommendations, the most important, inserting a texts in the Sudanese criminal law that determine the criminal responsibility about the medical errors, and determine the penalties for the committers, modifying the from that was prepared by the hospital that the patient or the co- patient sign on without the knowledge of its content, and the provisions of its formulation, so as not to let the hospital or the doctor disclaim from their errors.

المقدمة

الطب يعتبر مهنة إنسانية وقديمة قدم الإنسان منذ التاريخ الإنساني وهي من أكثر المهن احترامًا، والأطباء مأمورون بمداواة المرضى وأثناء ممارستهم لواجبهم المهني بحيطة وحذر شديدين أصبحوا يواجهون من قبل المرضى وأسرهم مما يحدث من الأخطاء الطبية فهل تترتب المسئولية القانونية على الطبيب الحاذق والماهر الذي يستخدم الأدوات الجيدة من الطبيب غير الماهر والذي يجهل ما يتعلق بأعمال مهنته. فهل هو نتيجة الجهل بالقواعد العلمية والفنية أو تطبيقها تطبيقًا غير صحيح، وهناك أسباب عديدة للأخطاء الطبية فهناك أخطاء من قبل المؤسسة الصحية ومن الكوادر المساعدة للطبيب أو المعامل التي تجري الفحوصات الطبية و أن الأخطاء التقنية والتشخيص الخاطيء والخطاء من قبل المريض نفسه فعلى من تقع المسئولية القانونية وكيفية تحديدها وما هي العقوبات القانونية المترتبة عند ارتكاب الأخطاء الطبية، وقد خلت القوانين من وجود نصوص تتحدث عن المسئولية الجنائية عن الأخطاء الطبية وعقوبتها وتحدث القانون الجنائي السوداني لسنة١٩٩١م، عن القتل الخطاء ولم يفصل أنواع القتل الخطاء مثل الأخطاء الطبية والهندسية وغيرها.

وقد أصبحت الأخطاء الطبية هاجسًا ومشكلة تؤرق المجتمع مما يستوجب معالجتها بنصوص قانونية واضحة تحدد المسئولية الجنائية والعقوبات اللازمة.

أهمية الدراسة:

١- تنامي ظاهرة الأخطاء الطبية وعدم وجود أساس قانوني لمعالجتها.

٢- أهمية العمل الطبي في حياة المجتمع مما يتطلب وضع الأسس والمعايير لممارسة مهنة الطب.

٣- بيان مدى أهمية حماية حقوق المرضى عند حدوث الأخطاء الطبية.

٤- بيان الحماية القانونية للطبيب الحاذق الماهر عند حدوث الخطاء الطبي أثناء أداء مراجعة المهن.

٥- أهمية معالجة الأخطاء الطبية من قبل المشرع ووضع نصوص تشريعية وقائية.

أهداف الدراسة:

١- تحديد مفهوم المسئولية الجنائية في الفقه والقانون.

٢- التعرف على الأخطاء الطبية من الناحية الفنية والقانونية وأسبابها ودراستها دراسة دقيقة وكيفية معالجتها من الناحية القانونية.

٣- تحديد المسئولية الجنائية للطبيب عن الخطأ الطبي.

مشكلة الدراسة:

تمثلت مشكلة الدراسة عن ماهية المسؤولية الجنائية عن الاخطاء الطبية اثناء ممارسة المهنة و ما هي الاثار المترتبة عن هذا الخطأ على الطبيب والمريض وماهي العقوبات التي سنها القانون والمترتبة على هذه الاخطاء

أسئلة الدراسة:

١- ما المقصود بالأخطاء الطبية؟

٢- ما هي صور وأنواع الخطأ الطبي.

٣- ما هي الآثار المترتبة على الأخطاء الطبية؟

٤- ما هي المسئولية الجنائية للطبيب عن الخطاء الطبي؟

فروض الدراسة:

١- الخطاء الطبي تترتب آثاره على والمريض على حد سواء.

٢- قصور في القوانين لتحديد المسئولية الجنائية عن الخطاء الطبي.

٣- الأخطاء الطبية تؤدي لفقدان الثقة بين الطبيب والمريض.

٤- قصور في لوائح المجالس المتخصصة فيما يلي أخلاقيات ممارسة المهن الطبية.

منهج الدراسة:

اتبعت الدراسة المنهج التحليلي الوصفي المقارن.

هيكل الدراسة:

المبحث الأول: مفهوم المسئولية الجنائية في الفقه والقانون.

المبحث الثاني: مفهوم المسؤولية الجنائية للطبيب.

المبحث الثالث: أركان المسؤولية الجنائية للطبيب.

المبحث الأول

مفهوم المسئولية الجنائية في الفقه والقانون

المطلب الأول: المسئولية في اللغة والاصطلاح

الفرع الأول: المسئولية الجنائية لغة:

من سأل، يسأل، طلب يطلب، والمسئولية، الأمر المطلوب كوجه عام حال أوصفة من يسأل عن أمر تقع عليه تبعته، وتطلق أخلاقيًا على التزام الشخص بما صدر عنه قولاً أو عملاً، وتطلق قانونا على الإلتزام بإصلاح الواقع على الغير طبقًا للقانون [١].

وقد قال تعالى: (وقفوهم إنهم مسئولون) [٢].

المسئولية لها عدة معاني قد تكون بمعنى الاستفسار والمعرفة منها قوله تعالى: (سأل سائل بعذاب واقع) [٣]. كلمة مسئولية قد وردت في القرآن الكريم مائة وأربعة وعشرون مرة وبمعاني متعددة.

الفرع الثاني: تعريف المسئولية اصطلاحًا:

يرتبط بمفهمومين: مفهوم متعلق بما هو مطلوب من الفرد على اللازم ويكون الإنسان مسئولاً كونه مكلفًا بأن يقوم ببعض الأشياء ومن هذا قوله صلى الله عليه وسلم (كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته) [٤].

---

١) معجم اللغة العربية، المعجم الوجيز، طبعة خاصة، بوزارة التربية، ص٢٩٩.

٢) سورة الصافات، الآية (٢٤).

٣) سورة المعارج، الآية (١).

٤) الحديث سبق تخريجه.

ومفهوم يتعلق بما يتحمله الفرد من نتائج متولدة عن فعله بشكل عام، ويكون الإنسان كونه مسئولاً لأن يتحمل عواقب أخطائه بمعنى أن يحاسب عليها[١].

الفرع الثالث: تعريف المسئولية الجنائية في الفقه الإسلامي:

هي أن يتحمل الإنسان نتائج الأطفال المحرمة التي يأتيها مختالاً وهو مدرك لمعانيها ونتائجها[٢].

إذن من الطبيعي أن لا يكون كل شخص مؤهلاً لأن يتحمل نتائج أفعاله وأن يخضع للحساب والمساءلة لأن الناس مختلفون في قدراتهم وطبائعهم وأوصافهم، فضلاً عن أن كلا منهم يخضع لظروف خاصة متباينة تؤثر عليه، أن المسئولية تنشأ بحق من تتوفر فيه شروط خاصة تؤهله لتحملها، وتمتنع عن غيره ممن لا يملك تلك الشروط، وذلك بناء على قاعدة العدل التي قامت عليها أحكام الشريعة الإسلامية القويمة بعيدًا عن الظلم والحرج فالمسئولية قبل كل شئ استعداد فطري[٣].

المسئولية الجنائية: سميت بذلك نسبة للجناية حيث أن ارتكاب الجناية ما يؤدي لقيام هذه المسئولية[٤].

وتعرف الجناية بأنها (كل فعل عدوان على نفس أو مال ولكن يرى العرف عند الفقهاء على إطلاق لفظ الجناية على الأفعال الواقعة على بدن الإنسان كالقتل والجرح دون غيرها)[٥]. إن لفظ الجناية مرادف للفظ الجريمة لا يفترقان في المدلول.

عند الشافعي: هي الجرائم: أي محظورات شرعية زجر الله عنها بحد أو تعزيز ومحظور، أما إتيان فعل منهي عنه، أو ترك فعل مأمور به[٦].

---

١) محمد عبد الله درار، دستور الأخلاق في القرآن الكريم، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤٠٨هـ-١٩٨٧م، ص١٣٧.

٢) عبد القادر عودة، عبد القادر عودة، لتشريع الجنائي الإسلامي مقارنًا بالقانون الوضعي، دار الكاتب العربي، بيروت ج١، ص٦٧.

٣) محمود علي إبراهيم، المسئولية الجنائية للأطفال (فقها، تشريعا، قضاء، وفي ضوء المواثيق الدولية) مطبعة السودان المحدودة، ٢٠١٣م، ص٦٩.

٤)منذر عرفات زيتون، الأحداث، مسئوليتهم ورعايتهم في الشريعة الإسلامية، ط١،٢٠٠١م، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص١٣٠.

٥) موفق الدين أبو محمد عبد الله ابن قدامة، المغنى علي مختصر ابن القاسم الخرقي، ٩/ ٣١٨.

٦) علي بن حبيب أبو الحسن الماروردي، أحكام السلطانية، والولايات الدينية، مطبعة الحلبي الإسكندرية،ص٢١٩.

عند الحنفية: هي فعل محرم حل بالنفوس والأطراف من الأدمي [١].

عند المالكية: عرفها الدسوقي تعريفًا خاصًا حين قال: فعل الجاني الموجب القصاص [٢].

عند الحنابلة: هي اسم لفعل محرم شرعا سواء حال بمال أو نفس [٣].

إن لفظ الجناية في اصطلاح الفقهاء يرادف لفظ الجريمة.

المطلب الثاني: المسئولية الجنائية في الفقه الإسلامي:

تعنى أن يتحمل الإنسان نتائج الأفعال المحرمة التي يأتيها وهو مختارًا ومدركًا لمعانيها ونتائجها [٤]. تقوم المسئولية الجنائية على فكرة العقاب بمعنى أن كل من قام بفعل أدى لقيام المسئولية الجنائية تعرض للعقاب المناسب الذي يحدد ضمن دائرة الحدود والقصاص والتعزير [٥].

الفرع الأول: محل وسبب المسئولية الجنائية والأصل الشرعي لها:

محل المسئولية الجنائية في الفقه الإسلامي هو الإنسان البالغ والعاقل، المدرك لأفعاله والإنسان يسأل عن فعله فقط وليس على فعل غيره، قال تعالى: (قل أغير الله أبغى ربا وهو رب كل شئ ولا تكسب نفس إلا عليها ولا تزر وازرة وزر أخرى ثم إلى ربكم مرجعكم فينبئكم بما كنتم فيه تختلفون)[٦]. من هذا يخرج الحيوان، والنبات والجماد في نطاق المسئولية وذلك لانعدام الإدراك، تكون المسئولية على الإنسان الحي ولا يكون الميت محلاً للمسئولية لأن الموت يسقط التكليف ويتثنى من المسئولية غير العاقل، وغير المختارون المسئولية الجنائية شخصية لا تلحق إلا بمقترف الجناية ودون غيره [٧].

١) الإمام العلامة عمر بن حسين بن علي الطوري العادي الحنفي، البحر رائق في شر كنز الدقائق، دار الكتب العلمية،١٩٩٧م، ط١، بيروت، لبنان، ٣-٤.

٢) محمد بن عرفة الدسوقي المالكي من علماء العربية من مصنفاته الشرح الكبير، حاشية الدسوقي،١٤١٠هـ-١٩٨٩م، ط٢، ص ١٨٥.

٣)محمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة السرخسي، المبسوط، دار المعرفة، بيروت، ج١٤، ص٨٤.

٤) عبد القادر عودة، التشريع الجنائي الإسلامي، ١/ ٨٧.

٥)منذر عرفات زيتون، مرجع سابق، ص١٣١.

٦) سورة الأنعام، الآية (١٦٤).

٧)محمد الفاتح إسماعيل، القانون الجنائي السوداني، دراسة مقارنة ومبادئ النظرية العامة، ص١٤٠.

قال تعالى: (من عمل صالحا فلنفسه ومن أساء فعليها وما ربك بظلام للعبيد) [1].

الفرع الثاني: سبب المسئولية الجنائية:

سبب المسئولية الجنائية هو ارتكاب المعاصي، إتيان المحرمات التي حرمتها الشريعة الإسلامية، وترك الواجبات التي أوجبتها والمعاصي في الشريعة الإسلامية تقابل الخطأ والخطيئة في تعبير القوانين الوضعية [2]. ويشترط توافر شروط في الفعل حتى يشكل سببًا صحيحًا للمسئولية الجنائية وهي:

١- أن يكون الفعل محظورًا شرعًا ومعاقبًا عليه.

٢- أن يقع الفعل المحظور تعديًا بغير حق شرعي.

٣- أن تتحقق السببية بين الفعل والتسمية.

٤- أن تتوافر لدى الجاني نية العمد في ارتكاب المحظور[3].

الفرع الثالث: الأصل الشرعي للمسئولية الجنائية:

نصت الشريعة الإسلامية على الجرائم التي تؤثر بشكل خاص على حياة الأفراد وأمنهم وعلى استقرار الجماعة وفرضت لمدة الجرائم عقوبات معينة أوجبت على من تعدي حدوده وأذى الجماعة[4].

المطلب الثاني: خلفية تاريخية للمسئولية الجنائية في القانون

المسئولية الجنائية في القوانين الوضعية في العصور الوسطى وكانت تجعل الإنسان والحيوان محلاً لها، وكان يعاقب كالحيوان على ما ينسب اليه من افعال ضاره، كما يعاقب الإنسان على ما ينسب اليه من افعال مجرمة، وكانت المسئولية تصيب الأموات كما تصيب الأحياء. ولم يكن الموت من الأسباب التى تعفى الميت من المحاكمة والعقاب ولم يكن الإنسان مسئولاً جنائيًا عن اعماله

١) سورة فصلت، الآية (٤٦).

٢) محمد علي سالم عياد الحلبي، أسس تشريع الجنائي في الإسلام، ص١١٥.

٣) منذر عرفات زيتون، مرجع سابق، ص١٣٩-١٤٠.

٤) المرجع نفسه، ص١٣٤.

فقط، وأنما كان يسأل عن عمل غيره ولو لم يكن عالمًا بعمل الغير، ولو لم يكن له سلطان فعلى على هذا الغير فكانت العقوبة تتعدى المجرم إلى أهله وأصدقائه وتصيبهم كما تصيبه هو وحده الجانى وهم براءُ من جنايته[١].

وكان الإنسان يعتبر مسئولاً جنائيًا عن عمله سواء كان مدركًا أو فاقدًا للإدراك وسواء كان رجلاً أو طفلاً مميزًا أو غير مميز وسواء كان مختارًا أو غير مختار وكانت الأفعال المجرمة لا تعين قبل تجريمها، ولا يعلم بها الناس قبل مؤاخذتهم عليها وكانت العقوبات التى توقع غير معنية في الغالب ويترك في الغالب للقضاة اختيارهم وتقديرها فكان الشخص يأتى الفعل لم يجرم من قبل، فيعاقب عليه إذا رأى صاحب السلطان أن فعله يستحق العقاب ولو لم يكن عوقب أحد من قبل على هذا الفعل، ولو لم يكن الفعل قد أعلن تجريمه من قبل،وكانت العقوبات عند الفعل الواحد تختلف اختلافًا ظاهرًا، لأن اختيار نوعها وتقديرها متروك للقاضى فله أن يعاقب بما يشاء وكما يشاء دون قيد ولا شرط[٢]

هذه هى المبادئ البالية التى كانت القوانين الوضعية تقوم عليها وهى مبادئ ترجع في أساسها إلى نظرية المسئولية التبعية التى كانت تسيطر على القوانين الوضعية والتى تنظر إلى الصلة المادية البحتة بين الجانى والجناية، وبين الجانى وغيره من أهله والمتصلين به، ولا تسحب حسابًا لملكات الجان الذهنية وقدرته على التركيز والتمييز والأختيار وتوجيه إرادته للفعل ومدي اتصال ذلك كله بالفعل المجرم وأثره عليه أى أن المقومات الذهنية والنفسية للجانى لم تكن محلاً للاعتبار في تلك العصور الماضية بل كان المعيار معيار الفعل المادى مجردًا عن عوامله وظروفع النفسية.

نجد أن الأساس المتبادر إلى الأذهان للمسئولية الجنائية هو حرية الأختيار وهذا المفهوم نجده بعد أن تطورت المسئولييية الجنائية من العصور الوسطى للعصور المتقدمة، فأصبح الأساس المتبادر إلى الأذهان للمسئولية الجنائية هو حرية الأختيار فالجانى كان في سعة أن يختار بين الطريق المطابق للقانون والطريق المخالف له وكان يجب عليه أن يختار الأول فاذا ما اختار الثانى فوجه إليه ارادته فهذه الإرادة إجرامية وصاحبها مسئول عنها، ولكن حرية الأختيار لا يسلم بها كل الفقهاء فهى

١) محمد كمال الدين إمام، المسؤلية الجنائية أساسها وتطورها، دار الجامعة الجديدة للنشر الأسكندرية، ٢٠٠٤، ص١١٥.

٢) ابراهيم على صالح، المسئولية الجنائية للأشخاص المعنوية، ط١، ٢٠١٠م دار المعارف، بيروت، ص٣٠٠-٣٠١

عند بعضهم محض وهم . إذ الإنسان مقررة عليه تصرفاته فان وجه إرادته إلى الجريمة فلانه لم يكن يستطيع أن يفعل غير ذلك، وعندهم أن الجبرية هي التى تفسر كل الأفعال الإنسانية[١]

فحرية الأختيار هى المقدرة على المفاضلة بين البواعث المختلفة وتوجيه الإرادة وفقًا لأحدها فهى قدرة الجانى على سلوك الطريق المطابق للقانون والطريق الخالف له وتفضيله هذا الأخير، وتقاس هذه القدرة باستطاعته مقاومة الدوافع التى تغرى بسلوك الجريمة فإن توافرت هذه الأستطاعة لدى الجانى ولكنه شاء الا يستعملها فأنقاد إلى هذه الدوافع فهو حر ومسئول وبمقدار ما تنقص هذه الأستطاعة يقل نصيب الشخص من الحرية وحظه من المسئولية فمذهب حرية الأختيار هى الأساس الوحيد المتصور للمسئولية ذلك أن المسئولية في جوهرها لوم من أجل سلوك مخالف للقانون ولا محل للوم إلا اذا كان في الإستطاعة سلوك أخر. أما اذا كان السلوك المخالف للقانون مفروضًا فالمسئولية ليس لها محل[٢].

وحرية الاختيار نجدها في ضمير كل شخص عادى، اذ يشعر بمقدرته على المفاضله بين البواعث المختلفة في شيئ يحرره من سيطرة العوامل التى تلجئه إلى سلوك بعينه، وهذا الشعور يستند إلى خبرة الإنسانية العامة وهو الذى يستمد منه ما يثبت صحته وتمثل حرية الأختيارأحدى العقائد التى تسود في المجتمع وتسيطر على تفكير الناس وتحدد حكمهم في الجرم ويتعين ان يكون القانون تعبيرًا عن هذه العقيدة مصدر لهذا الحكم. ومذهب حرية الأختيار هو الذى يتفق مع الوظيفة الاجتماعية للعقوبة فإذا كان غرضها ارضاء العدالة لا تحقق إلا أذا نزل الجزاء بما لا يتحقه لأن مسسلكه محل لوم. والردع لا يتصور إلا لشخص يسيطر على تصرفاته ويستطيع الزام نفسه بالسلوك المطابق للقانون[٣]

المطلب الثالث: أساس المسئولية الجنائية في الشريعة الإسلامية:

من المتفق عليه أن الأفعال المجرمة يؤمر لهاأو ينهى عنها لأن في اتيانها أو تركها ضرر بنظام الجماعة أو عقائدها او بحياة أفرادها أو بأموالهم أو بأعراضهم أو بمشاعرهم أو بغير ذلك من

١) عبدالقادر عودة، التشريع الجنائى الإسلامى، الجزء الأول،ط٥، دار الكناب العربى، بيروت، ص٣٨٠-٣٨١.
٢) عبد القادر عودة، مرجع سابق، ص٣٨٢.
٣) حسين ابراهيم صالح عبيد، القضاء الدولى الجنائى، رسالة، الطبعة الأولى،دار النهضة العربية، القاهرة،١٩٧٧م، ص٦١-٦٢.

الأعتبارات التى تمس مصالح الأفراد أو مصالح الجماعة ونظامها، والعقوبات التى تفرض على هذه الأفعال أنما تفرض لحماية مصالح الجماعة ونظامها.

والأفعال التى تجرم لا تجرم لذاتها، لأن هذه الافعال ما قد يكسب منه الفاعل ويعود عليه بالكسب كالسرقة وخيانة الأمانة والرشوة فإنها تعود على الجانى بالكسب فهنالك مكاسب محققة تعود على الجانى من ارتكابه الجريمة ولكن هذه المكاسب التى قد يصيبها الجانى من جريمته تؤدى إلى افساد الجماعة والأضرار بها بل وانحلال نظامها بالتفكك والأنحلال.

والأفعال المجرمة بعضها يعتبر بطبيعته جريمة، لأنه يتنافى مع الأخلاق الفاضلة كالسرقة والزناأ وبعضها لا يعتبر بطبيعته جريمة ولم يجرمه الشرع لأنه يمس الشرف أو يؤذى الأخلاق وأنما جرمه لأن اباحته اضرار بالجماعة كتجريم حمل السلاح وتجريم الانتقال من حل موبوء إلى محل غير موبوء، فمثل هذه الأفعال تجرم لحفظ مصالح الجماعة ورفع الضرر عنها.

واذا كانت الأفعال تجرم لمصلحة الجماعة فإن العقوبة تفرض باعتبارها وسيلة لحماية الجكماعة مما يضر بمصالحها ونظامها ولما كانت العقوبة هي أمثل الوسائل لحماية الجماعة من الجريمة والأجرام.

فإن العقوبة تصبح بهذا ضرورة اجتماعية لا غنى عن ومثل العقوبة في هذا الشأن كل وسيلة أخرى تقوم مقام العقوبة في حماية الجماعة من الإجرام عنها والمجرمين[١]

واذا كانت العقوبة ضرورة اجتماعية، فإن كل ضرورة تقدر بقدرها، فلا أن تكون العقوبة أكثر مما ينبغى لحماية الجماعة ودفع ضرر الإجرام عنها كما لا يصح أن تكون أقل مما يجب لحماية الجماعة من الأجرام[٢].

أن تكون العقوبة عامة بحيث تطبق العقوبة المقررة للجريمة على من ارتكبها فلا يعفى منها أحد لمركزه أو شخصه أو لغير ذلك من الأعتبارات، والعقوبة التى تتوفر قبل العناصر السابقة هى العقوبة العادية ولا يصح أن تقع الا على من ارتكب الجريمة وهو مدرك مختار، فإذا لم يكن الجانى مدركًا أو مختارًا فلا عقاب كقاعدة عامة فالمجنون لا يقتص منه اذا قتل غيره، ولا يجلد اذا زنا وهو غير محصن، وكذلك الصغير الذى لا يميز ولكن امتناع العقوبات العادية لعدم الإدراك أو

١) حسين ابراهيم صالح عبيد، مرجع سابق، ص٦٣.

٢) يس عمر يوسف، النظرية العامة للقانون الجنائي السودانى ١٩٩١، ط٢، دار مكتبة الهلال المكتبة الجامعية، ١٩٩٦، ص١٠٥.

الأختيار لا يمنع الجماعة من حماية نفسها بالوسائل التى تراها كافية او ملائمة فالصغير غير المميز اذا لم يكن الاقتصاص منه اذا قتل فإنه يمكن ان يوضع في مؤسسة اصلاح، أو يرسل به لإحدى الإصلاحيات من الممكن حماية الجماعة من شره بوضعه في مستشفى، وهكذا اذا امتنع عقاب الجانى بالعقوبات العادية وكان من الضرورى اتقاء شره وحماية الجماعة منه فإن للجماعة أن تتخذ من الوسائل ما تحمى به نفسها من شر الجانى ولو أنه غير مسئول ولا يمكن عقابه، كأن تضعه في مؤسسة اصلاح أو مستشفي أو مدرسة إلى امد محدود أو غير محدود بحيث لا يخرج منه الا اذا أمن شره أو صلح حاله، وهذه الوسائل على اختلاف انواعها وآثارها تعتبرها الشريعة تعازير فهى عقوبات ولكنها غير حدية أو هى عقوبات خاصة والمقصود منها أساسًا هو حماية الجماعة على أنه قد يقصد منها ايضًا التأديب واصلاح الجانى كما حالة الصغار ويطلب الفقهاء اشتراط الإدراك والاختيار لاستحقاق العقاب العادى، وأن الله جل ثناؤه وتقدست أسماؤه حخلق العباد وخلق الموت والحياة وكل ما على الأرض زينة لها ليبلو عبادة ويختبرهم أيهم أحسن عملاً، وأنه هيأ لهم أسباب الابتلاء في انفسهم وفي خارج أنفسهم، فأما في أنفسهم فقد خلق لهم العقول والأسماع والأبصاروالإرادات والشهوات والقوى والطبائع والحب والبغض والميل والنفور والاخلاق، وأما من خارج انفسهم فقد خلق لهم من المنافع والمعانى والأسباب ما تكرهه النفوس وتعمل على دفعه عنها ولم يترك الله جلّ شأنه الناس ودواعى انفسهم وطبائعهم بل فطرهم وعقولهم معرفة الخير والشر والنافع والضار والألم واللذة ومعرفة اسبابها وكان في بعض حكمته أن حرم على الناس ما يضر عقولهم وأبدانهم وأموالهم وما يضر أفرادهم وجماعتهم ونظامهم، وشرع لهم من العقوبات عليه ما يقطع أطماعهم ويرد عدوانهم ويمنع نظامهم فإن سمعوا وأطاعوا لم يضرهم ذلك شيئًا وأن عصوا فقد حقت عليهم العقوبه بعصيانهم وعدوانهم ولا عذر لهم بعد أن ملوا بما حرم عليهم وما ينتظرهم من عقاب وبعد أن أتوا ما أتوا وهم مختارين مدركين[1]

أما من لم يكن مدركًا أو مختارًا فلا عقاب عليه لأن المكلف باتيان فعل أو تركه يجب ان يفهم الخطاب الموجه اليه أى الأمر والنهى وهو لا يستطيع أن يفهم ذلك إلا اذا كان عاقلاً، كما انه لا يمكن القول بأن المكلف عصا أمر الشارع اذا قد أكره على الفعل المحرم.[2]

١) بكرى يوسف بكري، قانون العقوبات القسم العام للنظرية العامة للجريمة، ط١، مكتبة الوفاء القانونية ٢٠١٣، ص٤٠٠.

٢) محمد بن ابى بكر بن ايوب بن سعد شمس الدين بن القيم الجوزية، اعلام الموقعين، تحقيق، محمد عبدالسلام ابراهيم الناشر، دا ر اللكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١١عـ-١٩٩١م، ج٤، ص٢١٤-٢١٦.

فما يلي انموذجًا مما يقوله الفقهاء في تحليل عدم العقاب في هاتين الحالتين وهذا القول لأبى الحسن الأمرى صاحب كتاب الأحكام في اصول الاحكام قال :(اتفق العقلاء على أن شرط المكلف أن يكون عاقلاً فاهمًا للتكليف لأن التكليف خطاب وخطاب من لا عقل له ولا فهم محال كالجماد)[1]

أما الصبي المميز وأن كان لا يفهم ما لا يفهمه غير المميز، غير أنه أيضًا غير فاهم على الكمال ما يعرفه كامل العقل من وجود الله تعالى، وغير ذلك مما يتوقف عليه مقصود التكليف، فنسبته الى غير المميز كنسبة غير المميز عالى البهيمة فيما يتعلق بفوات شرط التكليف.

وان كان مقاربًا لحالة البلوغ بحيث لم يبق بينه وبين البلوغ سوى لحظة واحدة فإنه وان كان فهمه الموجب لتكليف بعد لحظة، غير انه لما كان العقل والفهم فيه خفيًا وظهوره فيه على التدرج ولم يكن له ضابط يعرف به، جعل له الشارع ضابطًا وهو البلوغ وحط عنه التكليف قبله تحقيقًا عليه ودليله قول الرسول صلى الله عليه وسلم (رفع القلم عن ثلاثة: عن الصبي حتى يبلغ وعن النائم حتى يستيقظ وعن المجنون حتى يفيق)[2].

على هذا فالغافل عما كلف به والسكران المتخبط لا يكون خطابه وتكليفه في حالة غفلته وسكره اذا كان سكره بغير ارداته أو كان مكرهًا ايضًا اذ هو في تلك الحالة اسوأ حالاً من الصبي المميز فيما يرجع إلى فهم خطاب الشارع وحصول مقصوده منه وما يجب عليه من الغرامات والضمانات بفعله.

أخيرًا نجد أن اساس المسئوبية يتمثل في الشخص السائل من حيث العمر والحالة العقلية ومدي اضرابها حيث أن المسئولية في البدء كانت شاملة بحيث كل شخص مسائل عن فعله بغض النظر عن حالته الجسمانية الى ان تطور المسئولية وأصبحت تضع العمر والحالة العقلية والنفسية محلاً للاعتبار في المسائلة الجنائية[3]

المطلب الرابع: أركان المسئولية الجنائية.

تفترض المسئولية الجنائية لقيامها ركنين اساسيين: الخطأ والأهلية فلا مسئولية جنائية دون خطأ

١) ابن نظام الدين الأنصارى، فواتح الرحمن بشرح مسلم الثبوت، موقع الشبكة الإسلامية ج١، ص١٤٣.
٢) سنن أبي داود، باب من يسرق أو يصيب حدًا، حديث رقم(٤٤٠١) ج٤، ص١٤٠.
٣) ابو الحسن سيد الدين على بن أبى على بن محمد بن سالم الثعلبي الآمدى، الإحكام في اصول الأحكام: المحقق عبدالرازق عفيفى الناشر: المكتب الإسلامى، بيروت- لبنان، ١٩٩١م، ص٢١٥.

كما لا مسئولية على من ليس أهلاً لتحملها ومن ثم لا يكفى أن يكون الشخص ارتكب خطأ جنائيًا حتى يمكن ان ينسب اليه جرم معين بل يجب أن تقوم صلة سببية مادية بين هذا الخطأ وبين النتيجة الأجرامية الحاصلة.

فالمسئولية الجنائية ترتب عقابًا جنائيًا على من تقوم عليه وليس مقبولاً لا انسانيًا ولا اجتماعيًا انزال العقاب بشخص مخطئ أو غير مدرك لأقواله عاجز عن فهم ما يقوم به أو يفرض عليه من موجبات.

الفرع الأول: الخطأ الجنائي.

ويسمى أيضًا بالخطأ الجرمى فالمسئولية تفترض وقوع جرم بخطأ من فاعل هذا الجرم لا بفعل حادث خارج عن ارادته يمكن أن ينسب الى اى مصدر أخر غير هذا الفاعل بالذات فالوفاة مكن أن تحصل بفعل شخص اراد احداثها لدر الغير كما يمكن ان تحصل بفعل حادث طبيعى حل بالمتوفى دون أن يكون لأى شخص دخل في احداثه[1]

وهو إتيان فعل مجرم قانونًا ومعاقب عليه سواء عن قصد أو غير قصد ولكى تقوم المسئولية الجنائية عن عمد يجب أن يكون الفاعل على غلم بكل العناصر التى يتطلبها القانون لتكوين الجريمة وهذه العناصر هى:

أولاً: موضوع الحق المعتدى عليه

أي الحق الذى يحميه القانون عن طريق تقرير العقاب على الأعتداء الواقع عليه والذى ينصب عليه فعل الجانى . ففى جريمة القتل يجب أن يعلم الجانى بأنه يوجه فعله المجرم قانونًا إلى انسان حى، وعليه فالطبيب الذى يشرّح جسم انسان معتقدًا أنه ميت بينما هو حى فيدى إلى وفاته فالقصد الجنائي لا يتوفر لديه، وأن كان يعتبر مسئولاً عن جريمة غير عمدية.

ثانيًا: العلم بخطروة الفعل على المصلحة المحمية قانونًا.

إذا اعتقد الفعال أن فعله لا يكون خطرًا على المصلحة المحمية قانونًا ثم قام بفعله ففعله لا يعد جريمة عمدية بل يسأل عت جريمة غير عمدية[2]

١) بكرى يوسف بكرى، مرجع سابق، ص٤٠٠.

٢) بكرى يوسف بكرى، مرجع سابق، ص٤٠٣.

ثالثًا: العلم بزمان ومكان الجريمة.

الأصل العام أنه اذا ارتكبت الجريمة من الجانى يعاقب عليها في كل زمان ومكان، لكن يمكن أن يشترط القانون في بعض الجرائم أن تكون في أماكن محددة والتحقق من دخول مكان الجريمة في نظاق الإقليم[١].

كما يمكن أن يشترط القانون أن تكون بعض الجرائم في زمن محدد مثل جرائم اجراء مراسلات أو اقامة علاقات مع مواطن أو عملاء دولة معادية بغير اذن من الحكومة في وقت الحرب.

رابعًا: توقع النتيجة

بمعنى اتجاه ارادة الجانى لتحقيق هدف معين كأحد عناصر الركن المادى للجريمة، فإذا كانت الجريمة قتلاً يتعين أن يتوقع الجانى وفاة انسان بمعناها المجرد، ولا اهمية بعد ذلك لأن يكون الإنسان معينًا بذاته أو جنسه أو حالته الأجتماعية، لأن هذه الأوصاف تخرج عن المدلول القانونى للنتيجة[٢]

خامسًا: العلم ببعض صفات الجانى أو المجني عليه

كعلم المرأة التى تريد إجهاض نفسها بأنها حامل، أو علم من يريد إجهاضها بان تلك المرأة حامل[٣]

الفرع الثانى: الأهلية

لا يحمل القانون شخصًا نتائج تصرفاته الا اذا كان قادرًا على فهمها وحرًا في اختيارها وباعتبار الإرادةعنصر من عناصر الأهلية للمسئولية فهى القدرة النفسية التى يستطيع بها الشخص أن يتحكم في نشاطه العضوى، أو الذهنى بحيث يستطيع أن يسلك سلوكًا معينًا ويمتنع عنه[٤]

فلا تقوم المسئولية الجنائية على شخص لا قدرة له على الادراك وفهم ما يقوم به من تصرفات، كالمجنون أو القاصر غير المييز كما لا تقوم المسئولية الجنائية أيضًا على من أكرهته قوة غالبة لم يكن له مقوماتها وأفقدته حرية الاختيار، كما في خحالة الضرورة والأكراه.

١) يس عمر يوسف، مرجع سابق ص٧٤.

٢) مصطفى العوجى: القانون الجنائي العام، ج٢، مؤسسة نوفل، ص٣٧.

٣) القانون الجنائي السودانى لسنة ١٩٩١م المادة ١٣٦.

٤) القانون الجنائي السودانى لسنة ١٩٩١م، المواد ٥٦،٥٥،٥٤،٥٣،٥٢،٥١.

الفرع الثالث: موانع المسئولية الجنائية وأسباب الإباحة

١/ موانع المسئولية هى أسباب تعرض لمرتكب الفعل فتؤثر على ارادته وتفقدها التمييز وحرية الاختيار(صغر، جنون، سكر، إكراه، ضرورة).

٢/ اسباب الاباحة هى اسباب تزيل الصفة التجريمية عن الفعل وترده إلى الإباحة وهى(حق الدفاع الشرعى، اداء الواجب واستعمال الحق)

وهما يتفقان في النتيجة النهائية وهى عدم توقيع العقاب الا انهما يختلفان في عدة أمور:

أ- أسباب الإباحة تزيل الصفة التجريمية عن الفعل وترده الى الإباحة (دفاع شرعى، أداء واجب، استعمال حق) . أما موانع المسئولية تؤثر على إرادة الشخص وتفقدها الشعور والأختيار (صغر، جنون، سكر، إكراه، ضرورة).

ب - اسباب الإباحة ذات طبيعة موضوعية لأنها تتعلق بالفعل وتزيل عنه صفة غير المشروعة فتزيل الركن الشرعى للجريمة، أما موانع المسئولية ذات طبيعة شخصية لأنها تتعلق بإرادة الفاعل فتزيل الركن المعنوى للجريمة[١]

ويترتب على ذلك :

أ- أن اسباب الإباحة لا ترتب أى مسئولية مدنية أو جنائيةبشرط عدم التجاوز، أما موانع المسئولية فتمنع المسئولية الجنائية وبالتالى العقاب، أمل المسئولية المدنية فتظل قائمة لأن الفعل يظل غير مشروع.

ب - أن أسباب الإباحة يستفيد منها كل من ساهم في الجريمة اذا كان السبب مطلقًا كالدفاع الشرعى، أما اذا كان نسبيًا فيستفيد منه الفاعل والشركاء دون باقى الفاعلين الأصليين كممارسة العمل الطبي، أما موانع المسئولية فيستفيد منها الشخص الذى توافرت في حقه فقط.

ج - أن أسباب الإباحة تحول دون توقيع تدبير احترازى على الفاعل لأنه لا يمثل خطورة على المجتمع لأنه أتى فعلاً مشروعًا، أما موانع المسئولية كصغر السن والجنون والإكراه وحالة الضرورة فلا تحول دون توقيع تدبير احترازى وذلك لأن الفعل يظل غير مشروع وكل مافى الأمر هو عدم توقيع العقاب.

١) مصطفى العوجى، مرجع سابق، ص٣٩-٤٠.

وعلى الرغم من هذا الأختلاف فليس هناك ما يمنع من اجتماع سبب اباحة ومانع مسئولية، كما لو دافع مجنون عن نفسه أو عن غيره دفاعًا شرعيًا[1]

المبحث الثاني

مفهوم المسؤولية الجنائية للطبيب

المطلب الأول: ما هية المسئولية الجنائية للطبيب

الفرع الأول: تعريف المسؤولية الجنائية الطبية:

إن المسؤولية الجنائيةفي معناها العام هي تعبير عن ثبوت نسبة الوضع الإجرامي للواقعة المادية التي يجرمها القانون إلى شخص معين متهم بها، بحيث يضاف هذا الوضع إلى حسابه فيتحمل ويصبح مستحقًا للمؤاخذة عنه بالعقاب[2].

والحقيقة أن الإتيان للجريمة لا يؤدي بالضرورة إلى إنزال العقوبة على مرتكبها ما لم تثبت مسؤوليته الجنائية بمعرفة القضاء، وعلى هذا النحو فإن المسؤولية الجنائية الطبية يراد بها التزام الطبيب بتحمل نتائج فعله الإجرامي.

من خلال هذين التعريفين نتبين أنه يشترط لقيام المسؤولية الجنائية الطبية ما يلي:

- مباشرة الطبيب لفعل إجرامي.
- نسبة الفعل الإجرامي إلى شخص الطبيب.

الفرع الثاني: مباشرة الطبيب لفعل إجرامي:

الأصل والمبدأ العام الوارد بنص المادة الأولى من قانون العقوبات الجزائري أنه لا جريمة ولا عقوبة أو تدبير أمن بغير نص، وهذا ما يعرف عنه أنه مبدأ الشرعية، شرعية التجريم، أي أن من الأفعال والسلوكيات ما اعتبرها المشرع خروجًا عن السلوك المعتاد في الجماعة القانونية، وأنها لعلة إلحاقها الضرر بالأفراد خصوصًا والجماعات عمومًا، فقد حصر المشرع هذه الأفعال بعينها أو ما

١) المرجع نفسه، ص٤٠.

٢) إيمان محمد الجابري، المسؤولية القانونية عن الإخطاء الطبية، دار الجامعة الجديدة للنشر، اسكندرية، ٢٠١١م، ص٥٥.

كان في حكمها، في جملة نصوص تضمنها تقنين العقوبات، وأردف إلى أحكامها معاقبة من يأتيها إن مباشرة أو بالامتناع، إن بنفسه أو بالاشتراك مع غيره، فاعلاً ماديًا أو محرضًا.

هذا وحتى يعتد بالنشاط الإجرامي واعتباره كذلك، فلابد من أن يسري نص التجريم على الفعل المرتكب والسوك المتأتي، وهو ما يعرف بسريان النص الجنائي من حيث الزمان أي أن يكون النص الجزائي ساري التطبيق وقت إتيان الطبيب للفعل الجزائي الذي يوافقه، وإلا عدت أية متابعة أو محاكمة على ضوء نص قانوني غير معمول به أثناء ارتكاب الواقعة الإجرامية باطلة غير ذات جدوى[١].

وما قيل عن سريان النص الجنائي من حيث الزمان يقال عن سريانه من حيث المكان بحيث تطبق قاعدة إقليمية النص الجنائي، والتي مفاها أن سلوك نشاط موصوف قانونًا بأنه إجرامي، مقيد بنطاق هذا السلوك إقليميًا، بمعنى أن سريان قانون التجريم في النطاق المرتكب، على أنه تراعى دائمًا في المتابعة والمحاكمة، إضافة إلى مبدأ الإقليمية الاستثناءات الواردة عليه بموجب الاتفاقيات الدولية المبرمة في مجال التعاون القضائي وقواعد تنازع القوانين[٢].

الفرع الثالث: نسبة الفعل الإجرامي إلى شخص الطبيب:

من البداهة إن يؤتى الفعل الإجرامي من شخص معين، ولابد من نسبة الفعل إلى شخص مرتكبه (الطبيب)، بمعنى أن من سلك النشاط الإجرامي كان مفترضًا فيه العلم بما يقوم به، ومن ثمة فلا يمكننا مساءلة شخص لم يأت جريمة أو لم يثبت ارتكابها في حقه بمعنى انتفاء رابطة السببية بين سلوك النشاط الإجرامي من جهة أخرى، فالمسؤولية الطبية مسؤولية شخصية لا يتحملها إلا فاعلها دون الامتداد للغير[٣].

المطلب الثاني: أساس المسؤولية الجنائية الطبية في الشريعة والقانون:

الفرع الأول: أساس المسؤولية الجنائية الطبية

عندما تتقرر مسؤولية الفاعل عن الجريمة معناه أنها استندت إلى أساس خاص يبرر مشروعية توقيع الجزاء تبعًا لهذه المسؤولية.

١) رائد كامل خير، شروط قيام المسؤولية الجنائيةالطبية، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، ٢٠٠٤م، ص ١٣.

٢) إيمان محمد الجابري، مرجع سابق، ص ٥٦.

٣) صفوان محمد شديفات، المسؤولية الجنائية عن الأعمال الطبية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠١١م، ص ٥١.

إن الاتجاه القائل بالمفهوم الموسع للمسؤولية الجنائيةوالذي بمقتضاه يدمج هذا الأخير مع مفهوم الإثم أو مع مفهوم الإسناد مبررًا بأن مجرد التصريح بتوافر الإثم يفترض أن جملة العناصر المطلوبة لقيام المسؤولية الجنائيةقد تحققت وعلى الخصوص توافر الصفة غير الشرعية للفعل والواقعة المادية المؤلفة للجريمة وشروط الإسناد.

فالأصل في الجزاء هو تحميل المسؤولية والأصل في تحميل المسؤولية هو حرية الاختيار، فمن قام بجريمة ما هل هو مخير في ذلك أو مجبر عليها؟

الفرع الثاني: المسؤولية الجنائية الطبية في الشريعة الإسلامية والعصر الحديث

أولاً: المسؤولية الطبية في الشريعة الإسلامية:

لقد جاءت أحكام المسؤولية الطبية في الفقه الإسلامي على نمط يظهر بجلاء مدى تطور الأعمال الطبية، وما حظي به هذا الموضوع من اهتمام من قبل علماء الشريعة الإسلامية حيث تم التفريق بين الأعمال الطبية والتجارب الطبية، كما وضع جزاء مقرر لمخالفة أحكام وأصول العمل الطبي، وقد تمثلت الجزاءات في الضمان أو المنع من مزاولة المهنة عند حصول الضرر للمريض[1].

إن المتصفح لأحكام وقواعد المسؤولية الطبية التي جاءت بها أحكام الشريعة الغراء يرى بوضوح أن هذه الأحكام جاءت في بعض جوانبها على نحو أفضل مما توصلت إليه القوانين والتشريعات الحديثة، فقد ورد عن الرسول صلى الله عليه وسلم أنه قال: (من تطبب ولم يعرف الطب فهو ضامن)[2].

إن المسؤولية الطبية لا تقتصر على الأمراض الجسدية، بل يجب إلزام الطبيب بأن تكون له الخبرة والدراية الكافية بأمراض الروح والنفس ليعتبر طبيبًا كاملاً وإلا كان نصف طبيب.

ويفرق الفقهاء بين الطبيب الحاذق والطبيب الجاهل، فالجاهل بالأعمال الطبية إذا مارسها وارتكب خطأ يلزم ويحق عليه الضمان وهو التعويض، فإذا أوهم الطبيب الجاهل المريض بقدراته، ونتيجة لذلك أذن له بالعلاج، فمات المريض أو أصابه ضرر من جراء العلاج، فإن الطبيب يلزم بدية النفس أو تعويض الضرر، وعلى العكس من ذلك فإن الطبيب الجاهل لا يكون مسؤولاً إذا كان المريض عالمًا بجهله[3].

---

١) أحمد مجحودة، أزمة الوضوح في الإثم الجزائي في القانون الجزائري والقانون المقارن، الجزء الأول، ط٢، دار هومة، الجزائر، بدون سنة، ص ٢١٢.

٢) سنن ابن ماجه، باب تطبب ولم يعلم الطب، حديث رقم(٣٤٦٦)، ج٢، ص١١٤٨.

٣) أحمد مجحودة، مرجع سابق، ٢١٢.

المبحث الثالث

أركان المسؤولية الجنائية للطبيب

تمهيد:

بما أن الجريمة لا تقوم إلا إذا توافرت أركانها المادية والمعنوية حتى نسب الفعل الجرم إلى الجاني، فالركن المادي في الجريمة الطبية يتكون من الخطأ الطبي والضرر الرابطة السببية بينهما بالإضافة إلى الركن المعنوي الذي يتمثل في القصد الجنائي بجميع عناصره وصوره، فهل تقوم المسؤولية الطبية عن الأخطاء الطبية عند توفر أركانها[1].

المطلب الأول: الركن المادي:

لا يعاقب القانون على النوايا مهما كانت شريرة، ما دامت محبوسة في نفس الجاني، ودون أن يعبر عنها بفعل مادي ملموس، ينتج أثره في العالم الخارجي، ذلك أن مجرد التمني الذي لا يصيب حقًا من الحقوق المحمية.

وبالتالي فالركن المادي هو المظهر الخارجي للجريمة، حيث يعاقب القانون على الأفعال المادية، التي تتطابق مع نص التجريم.

وبالتالي لن تكون جريمة طبية، إلا إذا توافرت أركانها، وأولها الركن المادي المكون من الخطأ كسلوك مادي، الضرر وهو نتيجة الخطأ الطبي، ورابطة السببية بين الخطأ والضرر.

الفرع الأول (السلوك المادي):

السلوك المادي، وهو السلوك أو الفعل الصادر عن إنسان بما يتعارض مع القانون فالفعل هو جوهر الجريمة، ولهذا قيل: "لا جريمة دون فعل"، ويشمل الفعل على الإيجاب والسلب فمن يأمر القانون بالامتناع عن فعل ويصدر عن الفاعل في شكل حركة عضوية إرادية فيعتبر فعل إيجابي، أما من يأمر بالقانون بالعمل ويمتنع عن أدائه، أو يكون مخالف لقاعدة قانونية آمرة، تفرض عليه العمل فيمتنع فهذا هو السلوك الذي يشترك مع الفعل في كونهما عمل إرادي أي أنه صادر عن وعي.

---

١) أحمد محمود سعد، مسؤولية المستشفى الخاص عن أخطاء ومساعديه، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٧م، ص٧.

إلا أن السلوك المادي في جريمة الخطأ الطبي، تأتي بتوافر عنصر الخطأ من الطبيب غير أن المشرع الجزائري لم يقدم تعريف دقيق للخطأ الذي يمكن للقاضي من خلاله الاعتماد في بناء حكمه وبهذا يكون قد فسح المجال لفقهاء القانون لتقديم تصوراتهم الخاصة حول تعريف الخطأ[1].

الفرع الثاني: مفهوم ومعيار الخطأ الطبي

أولاً: مفهوم الخطأ الطبي (ماهيته)

إن الخطأ في التعريف القانوني هو ذلك الفعل القابل للتعويض، والصادر عن شخص معين كالطبيب والصيدلي والمهندس والمحامي والمتعلق بأعمالهم ومهنهم ويتحدد هذا الخطأ بالرجوع إلى القواعد العلمية والفنية التي تحدد أصول مباشرة هذا المعنى، وقد يرجع هذا الخطأ إلى تطبيق هذه القواعد تطبيقًا غير صحيح أو سوء التقدير في ما تخوله من مجال تقديري، ومن ثم فإن الخطأ الطبي هو مخالفة خروج الطبيب في سلوكه، على القواعد والأصول الطبية التي يقتضي بها العلم، أو المتعارف عليه علميًا ونظريًا وقت تنفيذ العمل الطبي، أو الإخلال بواجبات الحيطة واليقظة التي يفرضها القانون، متى ترتب على فعله نتائج جسيمة في حين كان في قدرته واجبًا عليه أن يتخذ في تصرفه اليقظة والتبصر حتى لا يضر بالمريض، أو هو تقصير في مسلك الطبيب، لا يقع من طبيب يقض وجد في نفس الظروف الخارجية التي أحاطت بالطبيب المسؤول.

الفرع الثاني: معيار الخطأ الطبي

إن الالتزام الذي يقع على عاتق الطبيب من حيث المبدأ التزام ببذل عناية، وإن هناك حالات معينة يقع التزام الطبيب فيها بتحقيق نتيجة ويتلخص مضمون ذلك التزام في بذلك الجهود الصادقة واليقظة، التي تتفق والظروف القائمة والأصول العلمية الثابتة بهدف شفاء المريض وتحسين حالته الصحية.

أولاً: نوع الخطأ

يسأل الطبيب عن كل خطأ يرتكبه مهما كان نوعه، عاديًا قد يرتكب من أي شخص عادي نتيجة الإهمال، أو عدم العناية اللازمة، كقيامه بعملية جراحية وهو في حالة سكر، أو كان يجري الجراحة في العضو السليم، بدل من العضو المصاب بالمرض أو يعمل في تخدير المريض قبل العملية إلى غيرها[2].

١) أحمد مجحودة، مرجع سابق، ص ٢١٢.

٢) سلامة أحمد كامل، الحماية الجنائية لأسرار المهنة، رسالة دكتوراة منشورة، مطبعة جامعة القاهرة، م، مصر (القاهرة)، ١٩٨٠.

من الحالات الأخرى أو مما يوصف بالخطأ الطبي (الفني) الذي يكون نتيجة جهل الطبيب بالأمور الفنية والحقائق والمسلمات العلمية والتي لا يتصور صدورها من غير طبيب كأعمال التشخيص ومباشرة العلاج، كما أنه لا عبرة بجسامة الخطأ أو يسره، ما دام واضحًا وثابتًا ويعكس جهل الطبيب بواجباته والمعطيات العلمية الثابتة، بحيث لا يحتمل نقاشًا يختلف فيه الآراء ذلك أنه إذا كان محل نقاش بين التعاليم الطبية المختلفة.

ثانيًا: مقدار جسامته

لقد اختلفت الآراء حول تحديد جسامة الخطأ ما إذا كان كل خطأ مرتك من الجاني يستوجب المسؤولية الجنائية، بغض النظر عن درجة جسامته، إلا أن القانون لا يعتد فيها إلا بالخطأ الذي يكون على درجة واحدة من الجسامة؟.

ولقد ذهب القضاء وخاصة المصري من خلال حكم النقض الصادر في ٣٠/ ١٢/ ١٩٦٤م، إلى اتباع التفرقة بين نوعي الخطأ العادي والمهني.

وقد تبنى أغلبية القضاء هذه التفرقة، حيث قضت بأنه لا يجوز للقاضي التدخل في تقديرات النظريات والطرق العلمية وتنحصر مهمته في الكشف عما إذا كان قد وقع من الطبيب إهمال محقق بوضوح أو عدم اتخاذ الاحتياطات التي يمليها الحذر العادي أو الجهل بالقواعد الطبية المتفق عليها، وبالتالي يتحقق استقلال الطبيب في ممارسته لمهنته[1].

ثالثًا: الضرر الطبي

لقد عرضنا فيما سبق الركن الأول من أركان الجريمة والمتمثلة في الخطأ، والآن سنحاول استكمال دراسة الركن الثاني ألا وهو الضرر.

١/ مفهوم الضرر الطبي:

أخذ المشرع الجزائري في تعريف الضرر أو النتيجة كما هو معبر عنه في القواعد العامة بالمدلول المادي، والمتمثل في التغيير الذي يحدثه السلوك الإجرامي.

١) عز الدين الديناصوري وعبد الحميد الشورابي، المسؤولية الجنائية في قانون العقوبات والإجراءات الجنائية، الفنية للتجليد الفني، مصر (الاسكندرية)، ٢٠٠٠م، ص ١٢٤.

نتيجة الضرب هي الإصابة ونتيجة القتل هي الوفاة وبالتالي فنتيجة الخطأ الطبي هو الضرر المتمثل في إصابة المريض أثناء عملية العلاج أو من جرائها، أي أن الضرر هو نقطة البداية للحديث عن المسؤولية الطبية، ويعد عنصرًا لازمًا لإثارتها حتى إذا ثبت مجرد التقصير أو الإهمال من الطبيب المعالج، أو بعد وقوع صورة من صورة الأخطاء، ومن هنا تبدو أهميته من حيث أنه عنصر في الركن المادي الذي لا يكتمل إلا بتحققه.

فالضرر إذًا هو المباشر الذي يصيب المريض في جسمه أو نفسه نتيجة السلوك المادي أو الخطأ وهو الركن الأساسي لقيام المسؤولية الجنائية للطب، بحيث إذا لم يتحقق هذا الأخير انتفت المسؤولية الجنائية، وإن كان من المتصور قيام المسؤولية المدنية المتمثلة في التعويض[1].

رابعًا: العلاقة السببية بين الخطأ والضرر

١ - قيام العلاقة السببية:

لا يكفي مجرد وقوع الضرر للمريض وثبوت خطأ الطبيب، بل يجب كذلك أ، تكون هناك علاقة مباشرة بين الخطأ والضرر، وهذا ما يعرف بركن السببية وهو الركن الثالث من أركان المسؤولية، وتحديد رابطة السببية في المجال الطبي يعد من الأمور الشاقة والعسيرة، نظرًا لتعقد الجسم الإنساني، وتغير حالته وخصائصه، وعد من وضوح الأسباب للمضاعفات الظاهرة فقد ترجع أسباب الضرر على عوامل بعيدة أو خفية مردها طبيعة أو تركيب جسم المريض واستعداده، مما يصعب منه تبينها.

ومن الأمثلة على ذلك ما عرض أمام محكمة مصر ٤/ ٢/ ١٩٣٥م، والقضاء يلقي التزامًا على عاتق الطبيب بالتأكد من حالة المريض واستعداده الأولى قبل التدخل العلاجي أو الجراحي، ولا يعفى الطبيب من المسؤولية إلا إذا أثبت أن النتائج الضارة لتدخله لم تكن متوقعة وضعيفة الاحتمال طبقًا للمجرى العادي للأمور، فمتى أثبت المضرور الخطأ والضرر فإنه تقوم قرينه على توافر علاقة السببية بينهما تقوم بينهما لصالح المضرور والمسؤول نفي هذه القرينة بإثبات أن الضرر قد نشأ عن سبب أجنبي لا يد له فيه[2].

١) أحمد محمد بدوي، نقل وزرع الأعضاء البشرية، سعد سمك للمطبوعات القانونية والاقتصادية، مصر، بدون سنة، ص ٣٣.

٢) سيدهم مختار، المسؤولية الجزائرية للطبيب في ظل التشريع الجزائري، مجلة المحكمة العليا، عدد خاص، قسم الوثائق الجزائر، ٢٠١١م، ص ٣٠.

المطلب الثاني: الركن المعنوي:

الركن المعنوي هو الصلة النفسية التي تربط ماديات الجريمة ونفسية فاعليها، وبالتالي فإن قيام هذه الرابطة هي التي تعطي للواقعة وصفها القانوني فتكتمل صورتها وتوصف بالجريمة وبالتالي فإن قيام هذه الرابطة تقوم المسؤولية بالتبعية وإذا انتفت المسؤولية أو التخفيف من العقوبة.

ويتمثل الركن المعنوي في القصد الجنائي، بحيث يتصرف الجاني إلى ارتكاب الفعل الذي يتطابق مع النص العقابي، بإرادة واعية مدركة لنتائج الفعل أو الامتناع عنه، وهذا ما يظهر جليًا في بعض جرائم الأطباء، كما يمكن أن لا يرقى الفعل إلى وصف الجريمة بانتفاء هذه الصفة النفسية، ويأخذ بذلك الفعل وصف الخطأ.

الفرع الأول: مفهوم القصد الجنائي وعناصره.

أولاً: مفهوم القصد الجنائي:

القصد الجنائي هو انصراف الإرادة إلى ارتكاب السلوك المكون للجريمة، مع وعي الملابسات المحيطة بالسلوك المكون لها، أو ما يعبر عنه بالعمد أي بإرادة الفعل أو الترك وهو أبسط نماذج العنصر المعنوي، فالطبيب إذًا لا يختلف عن أي شخص آخر إذا قام بفعل أو امتنع عن إتيان فعل يوجب القانون القيام به، ويستوي في ذلك إرادة تحقيق نتيجة من عدمه، فيفترض في بعض جرائم الأطباء توافر القصد الجنائي ومن ذلك تزوير الشهادات الطبية، إفشاء السر المهني، الإجهاض أو الامتناع عن تقديم مساعدة للمرضى[1].

يعتبر القصد من الحالات الذهنية التي لا يمكن معرفتها بسهولة، ولهذا اعتمد الفقه والقضاء على القرائن الخارجية بالمعيار المادي والظروف الخارجية المحيطة بكل من الطبيب والمريض قبل ارتكاب الجريمة، ومن ذلك الطريقة المتبعة في العلاج أو الآلة المستعملة ... إذًا فالطبيب يتحمل المسؤولية متى ترتب عن عمله جرح أو إصابة على جسم المريض مع علمه بأنه فعل يجرمه القانون، ومتى توافر القصد فلا تؤثر فيه البواعث والدوافع التي حفزت الطبيب لارتكاب جرمه مهما كانت شريفة ومملوءة بالشفقة مثل القتل بدافع الشفقة لمريض ميؤوس منه ولو كان يرضاه.

---

١) عبد الحميد الشورابي، مسؤولية الأطباء والصيادلة والمستشفيات المدنية والجنائية والتأديبية، الطبعة الأولى، منشأة المعارف، الاسكندرية، ١٩٩٨م، ص ١٩٩.

ثانيًا: عناصر القصد الجنائي

يتكون القصد الجنائي من عنصرين هما: العلم والإرادة.

١. **العلم**: هو حالة ذهنية أو قدرة من الوعي يسبق تحقق الإرادة، ويعمل على إدراك الأمور على نحو صحيح مطابق للواقع، ولكي يتوافر العلم يجب أن يحاط بجميع العناصر الأساسية اللازمة لقيام الجريمة أو أن يكون الفاعل عالمًا بأركانها.

وبمعنى آخر فالعلم هو الذي يرسم للإرادة طريقها في تحقيق الواقعة الإجرامية وعناصرها لقيام القصد الجنائي أن يشمل علم الجناي ما يتطلبه القانون لبناء الجريمة، وعلى هذا الأساس فإن علم الطبيب مفترض في بعض الجرائم الطبية، لأنه يجب أن يكون ملمًا بالقواعد الأساسية للمهنة[١].

٢. **الإرادة**: هي جوهر القصد الجنائي وأبرز عناصره، ويقصد بها القوة النفسية التي تتحكم في السلوك الإنساني، فإذا توجهت هذه الإرادة المدركة والمميزة عن علم لتحقيق الواقعة الإجرامية بسيطرتها على السلوك المادي للجريمة وتوجيهها نحو تحقيق النتيجة قام القصد الجنائي، وبالتالي لا يمكن تصور قيامه بالنسبة للطبيب أو الجراح عن فعل الضرب أو الجرح المنصوص عليه في قانون العقوبات جرائم عمدية، لأن المشرع الجزائري شملها بأسباب الإباحة، غير أن أسباب الإباحة لأفعال الطبيب لا تؤدي إلى انتفاء مسؤوليته بصفة كلية بحيث يتحمل المسؤولية الجنائيةإذ زور أوراق رسمية، أو قام بإخفاء مرض أو عاهة أو إعطاء بيانات كاذبة عن سبب الوفاة، كما يعاقب الطبيب أو القابلة بالسجن، والحكم عليها بالحرمان من المهنة في حالة القيام بعملية الإجهاض، أو يرشدون عن طرقه، كما يعاقب كذلك الطبيب عن تعريض المريض لأخطاء لا أساس لها.

وهنالك العديد من الجرائم العمدية سواء التي نص عليها قانون العقوبات، أو القوانين المنظمة لمهنة الطب.

ثالثًا: صور القصد الجنائي:

يظهر القصد الجنائي في عدة صور منها القصد العام والخاص، القصد المباشر وغير المباشر[٢].

١) عبد الحميد الشورابي، المرجع السابق، ص ٢٠٠.

٢) السيد عبد الوهاب عرفة، المسؤولية الجنائية والمدنية والتأديبية للطبيب والصيدلي، الطبعة الأولى، المركز القومي للإصدارات القانونية، مصر، ٢٠٠٩م، ص ٢٥.

الفرع الثاني: القصد الجنائي العام والخاص

عند ارتكاب الجاني لواقعة إجرامية مع العلم بعناصرها، فهو يهدف بذلك إلى تحقيق غرض معين، بحيث تتم الجريمة ويتوافر لها القصد الجنائي العام، وقد يتطلب القانون لقيام بعض الجرائم قصد جنائي خاص.

أولاً: القصد الجنائي العام

ينحصر القصد العام في حدود تحقيق الغرض من الجريمة فلا يمتد له بعدها بغض النظر عن الغاية أو الباعث الذي يحركه أو يبتغيه، وعلى ذلك يعد تحقيق الغرض أو محاولة تحقيقه هو الأمر الضروري لقيام القصد العام بوصفه الهدف الفوري والمباشر للسلوك الإجرامي، ولهذا نجد القصد العام مطلوب في كل الجرائم العمدية.

ثانيًا: القصد الجنائي الخاص

القصد الجنائي الخاص هو أن يتوافر لدى الجاني إرادة إحداث وتحقيق غاية معينة من الجريمة، فلا يكتفي تحقق غرض الجاني، كما في القصد العام بل يذهب إلى أبعد من ذلك فيتغلغل إلى نوايا الجاني ويعتبر بالغاية التي دفعته إلى ارتكاب الجريمة، فتعرف الغاية على أنها الهدف الذي يبغيه الجاني من تحقيق غرضه المباشر في ارتكاب الجريمة ومثال ذلك: في جريمة الإجهاض الواقعة من طبيب، حيث يفترض لقيام هذه الجريمة الركن المعنوي المتمثل في القصد الجنائي، ويظهر ذلك من خلال انصراف إرادة الطبيب وعلمه بعناصر الجريمة، كما حددها القانون[1].

المطلب الثالث: الركن الشرعي:

بما أن الركن الشرعي للجريمة جاء تعريفه على أنه نص التجريم الواجب التطبيق على الفعل، أو بعبارة أخرى النص القانوني الذي يبين الفعل المكون للجريمة ويحدد العقاب الذ يفرضه على مرتكبها استنادًا إلى أن العمل الضار بالمصالح الاجتماعية لا يعتبر جريمة إلا إذا وجد في قانون العقوبات نص يطابق معه، أو حتى في النصوص التنظيمية الخاصة، ويعطيه صفة عدم المشروعية، وبهذا المعنى يصبح أمرًا ضروريًا لقيام الجريمة، إذا بانتفائها تنتفي الجريمة، ولذا فهو ركن من أركان دون إغفال أسباب الإباحة التي تجعل الفعل مباحًا وأن تطابق مع نص التجريم فالمشرع

١) السيد عبد الوهاب عرفة، مرجع سابق، ص ٥٩.

الجنائي يجريم أفعال المساس بسلامة الجسم في صورة الضرب أو الجرح أو إعطاء مواد ضارة فإن الأعمال الطبية والجراحية تتطابق مع النموذج القانوني لجرائم المساس بسلامة الجسم ومع ذلك فإن أحكام القانون لا تسري والتي خاصة بالضرب والجرح على الطبيب أو الجراح ما اضطر وهو يزاول مهنته إلى التعرض لأجسام المرضى بالإذاء قصد شفاء المريض وترخيص العمل الطبي يحول دون مسؤولية الطبيب.

إلا أن أسباب الإباحة لا تعني إعفاء الطبيب من المسؤولية مطلقًا، حيث تقوم المسؤولية الجنائية متى ارتكب الطبيب خطًا طبي ومهما كان نوعه والذي يؤدي إلى الخروج على مسلك الطبيب العادي برعونته أو إهماله وعدم مراعاة للقوانين واللوائح وبذلك يكون الضرب أو الجرح جريمة واقعة من الطبيب - متى ثبت الخطأ والضرر ورابطة السببية - يعاقب عليها القانون وبذلك تتطابق مع النموذج القانوني. وبناءًا على ذلك تقوم مسؤولية الطبيب الجنائية[1].

الخاتمة:

وفي الختام توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج من التوصيات أهمها ما يلي:

أولاً: النتائج

١ – هنالك أخطاء طبية في معظم الدول وتتفاوت معدلاتها من دولة لأخرى.

٢ – لا يوجد حصر دقيق للأخطاء الطبية بسبب التستر عليها من قبل المؤسسات الصحية وكذلك من قبل المجني عليهم أنفسهم.

٣ – عدم وجود نصوص قانونية تعاقب مرتكبي الأخطاء الطبية.

٤ – الأخطاء الطبية غامضة باستنادها على ركن الخطأ والذي تدور عليه المسئولية الجنائية اثباتًا أو نفيًا.

٥ – مفهوم الخطاء الطبي مختلف عليه بين الفقهاء والقانونيين.

٦ – مفهوم الخطأ الطبي هو خطأ فني يقع فيه الأطباء أثناء مزاولة المهنة.

٧ – الطبيب غير مسئول جنائيًا عن فعل يقوم به أحد مساعديه من الفريق الطبي إلا إذا أمكن أن ينسب إلى الطبيب نفسه خطأ وحده دون أي منهم.

١) المرجع السابق، ص ٦٠.

ثانيًا: التوصيات

١ – إدخال نصوص في القانون الجنائي السوداني يحدد المسئولية الجنائية عن الأخطاء الطبية وتحديد العقوبات لمرتكبيها.

٢ – إنشاء مراكز بالمؤسسات الطبية لحصر الأخطاء الطبية وتلقي بلاغات المتضررين وتبادل المعلومات مع الجهات ذات الصلة.

٣ – إدخال تعديلات على القوانين المنظمة لمزاولة المهن الطبية كالمجلس الطبي والنص على عقوبات لمن يثبت ارتكابه لتلك الأخطاء الطبية.

٤– على فقهاء القانون والمشرعين والباحثين إجراء دراسات علمية لتحديد دقيق لمفهوم الخطاء الطبي والغموض الذي يكتنفه.

٥ – اجراء تعديل على الاستمارات المعدة من قبل المستشفيات والتي يوقع عليها المريض أو ولي امره من دون العلم بمحتواها واحكام صياغتها حتى لا يتنصل المستشفى او الطبيب عن اخطائهم استنادا عليها.

٦ – وضع تعريف دقيق للفريق الطبي، وتحديد طبيعة العلاقة التي تربط بين أعضائه وتوضيح حدود مسؤوليتهم، بالنظر إلى اختصاص كل عضو واستقلاليته المهنية.

٧ – تحديد اختصاصات الفريق الطبي المساعد عند الإجراء الأطباء للعمليات.

٨ – إلزام الأطباء بالتأمين في شركات متخصصة في مجال التأمين الصحي على الأخطاء الطبية أثناء ممارسة المهنة لتعويض المتضرر إذا ثبت قانونًا خطاءهم الطبي.

٩ – نشر الوعي والمعرفة بين المواطنين عبر وسائل الإعلام المختلفة وكيفية التعامل مع المؤسسات العلاجية العامة والخاصة.

المصادر والمراجع

المصادر:

١ – القرآن الكريم.

٢ – السنة النبوية.

المراجع:

١ – سنن ابن ماجه

٢ – سنن أبي داود،

٣ – ابراهيم على صالح، المسئولية الجنائية للأشخاص المعنوية، ط١، ٢٠١٠م دار المعارف، بيروت،

٤ – ابن نظام الدين الأنصارى، فواتح الرحمن بشرح مسلم الثبوت، موقع الشبكة الإسلامية ج١،

٥– ابو الحسن سيد الدين على بن أبى على بن محمد بن سالم الثعلبي الآمدى، الإحكام في اصول الأحكام: المحقق عبدالرازق عفبفى الناشر: المكتب الإسلامى، بيروت– لبنان، ١٩٩١م،.

٦ – أحمد مجحودة، أزمة الوضوح في الإثم الجزائي في القانون الجزائري والقانون المقارن، الجزء الأول، الطبعة الثانية، دار هومة، الجزائر،

٧– أحمد محمد بدوي، نقل وزرع الأعضاء البشرية، سعد سمك للمطبوعات القانونية والاقتصادية، مصر،

٨– أحمد محمود سعد، مسؤولية المستشفى الخاص عن أخطاء ومساعديه، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٧م

٩ – الإمام العلامة عمر بن حسين بن علي الطوري العادي الحنفي، البحر رائق في شر كنز الدقائق، دار الكتب العلمية،١٩٩٧م، ط١، بيروت، لبنان.

١٠– إيمان محمد الجابري، المسؤولية القانونية عن الإخطاء الطبية، دار الجامعة الجديدة للنشر، اسكندرية، ٢٠١١م،

١١– بكرى يوسف بكرى، قانون العقوبات القسم العام النظرية العامة للجريمة، ط١، مكتبة الوفاء القانونية، ٢٠١٣م،

١٢– حسين ابراهيم صالح عبيد، القضاء الدولى الجنائى، رسالة، الطبعة الأولى،١٩٧٧ دار النهضة العربية، القاهرة،

١٣– رائد كامل خير، شروط قيام المسؤولية الجنائية الطبية، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، ٢٠٠٤م،

١٤– سلامة أحمد كامل، الحماية الجنائية لأسرار المهنة، رسالة دكتوراة منشورة، مطبعة جامعة القاهرة، مصر (القاهرة)، ١٩٨٠.

١٥– السيد عبد الوهاب عرفة، المسؤولية الجنائية والمدنية والتأديبية للطبيب والصيدلي، الطبعة الأولى، المركز القومي للإصدارات القانونية، مصر، ٢٠٠٩م.

١٦– سيدهم مختار، المسؤولية الجزائرية للطبيب في ظل التشريع الجزائري، مجلة المحكمة العليا، عدد خاص، قسم الوثائق الجزائر، ٢٠١١م.

١٧– شمس الدين السرخي، المبسوط، دار المعرفة، بيروت،

١٨– صفوان محمد شديفات، المسؤولية الجنائية عن الأعمال الطبية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠١١م.

١٩– عبد الحميد الشورابي، مسؤولية الأطباء والصيادلة والمستشفيات المدنية والجنائية والتأديبية، الطبعة الأولى، منشأة المعارف، الاسكندرية، ١٩٩٨م.

٢٠- عبد القادر عودة، لتشريع الجنائي الإسلامي مقارنًا بالقانون الوضعي، دار الكاتب العربي، بيروت،

٢١- عز الدين الديناصوري وعبد الحميد الشورابي، المسؤولية الجنائية في قانون العقوبات والإجراءات الجنائية، الفنية للتجليد الفني، مصر (الاسكندرية)، ٢٠٠٠م.

٢٢- علي بن حبيب أبو الحسن الماروردي، أحكام السلطانية، والولايات الدينية، مطبعة الحلبي الإسكندرية،

٢٣- محمد الفاتح إسماعيل، القانون الجنائي السوداني، دراسة مقارنة ومبادئ النظرية العامة،

٢٤- محمد بن ابى بكر بن ايوب بن سعد شمس الدين بن القيم الجوزية، اعلام الموقعين، تحقيق، محمد عبدالسلام ابراهيم الناشر، دا ر الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١١عـ -١٩٩١م، ج٤،

٢٥- محمد بن عرفة الدسوقي المالكي من علماء العربية من مصنفاته الشرح الكبير، حاشية الدسوقي،١٤١٠هـ-١٩٨٩م، ط٢

٢٦- محمد عبد الله درار، دستور الأخلاق في القرآن الكريم، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤٠٨هـ-١٩٨٧م.

٢٨-محمد علي سالم عياد الحلبي، أسس تشريع الجنائي في الإسلام،

٢٩- محمد كمال الدين إمام، المسؤلية الجنائية أساسها وتطورها، دار الجامعة الجديدة للنشر الأسكندرية، ٢٠٠٤م.

٣٠- محمود علي إبراهيم، المسئولية الجنائية للأطفال (فقها، تشريعا، قضاء، وفي ضوء المواثيق الدولية) مطبعة السودان المحدودة، ٢٠١٣م..

٣١- مصطفى العوجى: القانون الجنائي العام، ج٢، مؤسسة نوفل،

٣٢ - معجم اللغة العربية، المعجم الوجيز، طبعة خاصة، بوزارة التربية.

٣٣- منذر عرفات زيتون، الأحداث، مسئوليتهم ورعايتهم في الشريعة الإسلامية، ط٢٠٠١م، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

٣٤- موفق الدين أبو محمد عبد الله ابن قدامة، المغنى على مختصر ابن القاسم الخرقي،

٣٥- يس عمر يوسف، النظرية العامة للقانون الجنائي السودانى ١٩٩١، ط٢، دار مكتبة الهلال المكتبة الجامعية، ١٩٩٦،

٣٦- يس عمر يوسف، النظرية العامة للقانون الجنائي السودانية لسنة١٩٩١م، مطبعة جامعة النيلين الخرطوم، ٢٠١٣م.

القوانين:

١ - القانون الجنائي السودانى لسنة ١٩٩١م.

٢- القانون العقوبات الجزائري لسنة١٩٦٦م

٣- قانون العقوبات والإجراءات الجنائية المصري ٢٠٠٣م.

الراصد الجيوسياسي

ملف الركن

(نهاية العالم)

منزلة الدين من السياسة الأمريكية ودوره في استراتيجيتها الخارجية

قراءة في كتاب: المسيح اليهودي ونهاية العالم، لرضا هلال[1]*

قراءة/ أ. عبد المجيد الصغيّر
كلية الآداب - الرباط

تمهيد:

لم يعد بخاف اليوم ذلك الدور الذي أصبحت تلعبه وسائل الإعلام المختلفة في تكييف وتشكيل فضاء من المعارف المتداولة، وبالتالي في إضفاء "شرعية "على جملة توجهات واختيارات ومفاهيم معينة، وإذا أمكن افتراض وجود إعلام ملتزم يتحمل دوره الإيجابي في هذا المجال، إلا أ الانحراف عن الاضطلاع بتلك المسؤولية وارد بل ومشاهد في كثير من الأحيان لأسباب نعرفها جميعا ...بحيث قد تصير بعض المنابر الإعلامية قوة ضغط تساهم في التعتيم على جملة مفاهيم وقضايا وفي إحداث اضطراب يعرقل الوقوف على الحقيقة ويمنع من رصدها رصدا علميا... ودفعا لإمكانية هذا الانحراف. وجب على المفكر أو رجل العلم في المجتمع أن يضطلع بمهمة مزدوجة، تحقيق استقلاليته من كل الضغوط والاعتبارات الإيديولوجية والحيثيات الظرفية التي قد تساهم في توجيه المنابر الإعلامية وفق استراتيجية معينة، ثم ممارسته لأدوات "تحليل الخطاب" التي تمكن المفكر من أن يميز في قراءته وتحليلاته بين الصريح والمضمر في الخطاب المتداول، دينيا كان هذا الخطاب أو سياسيا أو أدبيا ...إلا أن رصد هذه الظاهرة الأخيرة ظاهرة "ازدواجية الخطاب "وتردده بين التصريح والإضمار، تزداد خطورة وتعقيدا حينما تنصب القراءة النقدية على مظاهر من الاستراتيجية السياسية لبعض الدول التي نحتار في تقويم مواقفها، خاصة حينما تبدو هذه المواقف للوهلة الأولى فاقدة للانسجام مبتعدة عن الحكمة والصواب.

وفي هذا الصدد يلاحظ أن قراءة المفكرين وتحليل المتتبعين للسياسة الأمريكية قد خضعت دائما لمحددات اقتصادية واعتبارات جيوسياسية ولدتها غالبا ظرفية "الحرب الباردة "الطويلة .كما

١ - * القاهرة : مكتب الشروق، ط، ٢، ١٤٢٢ هـ، ٢٠٠١م.

تم اللجوء دائما في استراتيجية تلك السياسة في المنطقة العربية إلى فرضية ثابتة مفادها قوة ضغط اللوبي الصهيوني داخل مراكز القرار السياسي والاقتصادي وفي المشهد الإعلامي بأمريكا ...لهذا يتم التلويح دائما بأهمية تقوية التواجد العربي لمنافسة اللوبي الصهيوني في التأثير على الرأي العام الأمريكي طمعا في إحداث تغيير في الاستراتيجية الرسمية للولايات المتحدة الأمريكية في العالم العربي عامة وفي فلسطين خاصة.

غير أن هناك أعمالا فكرية نقدية تعتبر هذا اللجوء المتسرع إلى اللوبي الصهيوني لتفسير الاستراتيجية الأمريكية الخارجية الثابتة تفسيرا تبسيطيا يقف عند سطح الوقائع والأحداث ولا يتعمق لإدراك عمقها الأساس وثابتها الخفي غير المصرح به غالبا .وتكمن قيمة تلك الأعمال الفكرية النقدية في قدرتها على إقناعنا بوجوب تغيير زاوية النظر إلى الممارسة السياسية العامة داخل أمريكا وخلخلة تلك الفرضيات الجاهزة حول خضوع المجتمع الأمريكي للأخطبوط الصهيوني. وبفضل هذا التغيير المنهجي في زاوية الرؤية وفي الذهاب بعيدا للكشف عن "المسكوت عنه" في ذلك المجتمع تنجح بعض تلك الأعمال النقدية في كشف الغطاء عن المستور الكامن وراء المواقف الظاهرة وإخراج اللامصرح به إلى منطقة الشعور، فتضع تلك الأعمال أيادينا على الأدلة الملموسة التي تسمح بفهم أفضل للمواقف وخاصة لتلك الاستراتيجية الثابتة في السياسة الخارجية الأمريكية التي لا تتأثر بتغير المشهد السياسي الداخلي من حين لآخر والذي تتداول عليه كما نعرف الكتلتان السياسيتان للحزب الجمهوري والحزب الديمقراطي .نستطيع أن نذكر من بين هذه الأعمال النقدية كتابات نعوم تشومسكي كما نذكر داخل الفكر العربي أعمال وكتابات رضا هلال الذي نقف اليوم لنقدم بعض خلاصات كتابه الهام الموسوم بالمسيح اليهودي ونهاية العالم مع عنوان فرعي هو :المسيحية السياسية والأصولية في أمريكا، وقد سبق للمؤلف أن نشر في نفس الموضوع دراسات أخرى منذ بدايات سقوط النظام السوفييتي واستسداء القطب الأمريكي الأوحد.

غير أن قيمة كتابنا هذا والذي تمنى كاتب مقدمته لو استطاع أن يوزعه مجانا على كل العرب، تكمن أولا في حداثة دراسته وتتبعه للتطورات والتحولات الآنية في المجتمع الأمريكي، ثم إن الكتاب هو نتيجة معاينة مباشرة وتتبع ميداني شخصي لمختلف تلك التحولات والحركات الفكرية والدينية خلال هذه الفترة داخل المجتمع الأمريكي، هذا علاوة على تسلح المؤلف بمنهجية علمية وصفية دقيقة وتأسيس أحكامه على شهادات دامغة .كما أنه كتاب محرر بموضوعية صارمة

وبأعصاب باردة جعلت مقدم الكتاب يقول عنها في استغراب "إن رضا هلال ...يكتب هذا الكتاب الجديد المثير بأسلوب محايد تماما إلى حد يثير "الغيظ "أحيانا ...وعندما يقدم حقيقة تثير الدهشة والانفعال، ومعها الدليل والبرهان فإنه هو نفسه لا يبدي أي دهشة أو انفعال، فقد أقام هذا الكتاب العزيز في قلبه وعقله، شرطيا حازما قويا يمنعه من أن يقول شيئا سوى الحقيقة المجردة(ص: ٢٨) ثم إن الكتاب بعد كل ذلك ينجح في إلقاء الضوء على الدوافع الواضحة والمسكوت عنها مع ذلك وراء المواقف الثابتة للاستراتيجية الأمريكية في العالم العربي .وهو في سبيل بيان ذلك يوضح بالشواهد القاطعة والمصادر الدامغة مدى تغلغل إيديولوجية دينية عدوانية الطابع ضد كل من لا يشبهها في العالم، إيديولوجية تتخذ من التصورات والمفاهيم العقائدية التوارتية موجها أساسا لاستراتيجية التحرك الأمريكي فيما يسمونه "بالشرق الأوسط "وهذا هو الأمر "المسكوت عنه" في تلك الاستراتيجية ولعل الأخطر في هذه الاستراتيجية لا يكمن فحسب في طابعها العدائي المطلق الرافض للاختلاف، وإنما هو خطر يكمن كذلك في أسلوب التورية وعدم التصريح بتلك الدوافع والعقائد الدينية التي تشكل الوقود المحرك لتلك الاستراتيجية .وعليه، إذا كان المحللون السياسيون ومعهم وسائل الإعلام التقليدية لا يرون في المواقف الأمريكية الأخيرة، السياسية والعسكرية، إلا تجلياتها الظاهرة ومظاهرها السطحية، فإن على الباحث المفكر أن يستنطق كل الأدبيات السياسية والمعطيات التاريخية والثوابت الفكرية لرجال السياسة أنفسهم وللفاعلين الاجتماعيين كي يستطيع رفع القناع عن المسكوت عنه، وإخراج اللاشعور الذي قد تصيره بعض المواقف والأحداث شعورا ظاهرا وإيديولوجيا مفضوحة تكشف عن نفسها بنفسها قولا وعملا...

١. كان لا بد إذن للمؤلف أن يبدأ مقدمة كتابه بمراجعة نقدية لما درج عليه الفكر العربي خاصة من تعليل انحياز أمريكا للكيان الصهيوني .إن الواقع يشهد على عدم كفاية الأسباب التقليدية التي يقدمها المتتبعون للسياسة الأمريكية التي يحكمها ثابت واحد وهو المساندة المطلقة اللامشروطة لذلك الكيان المزروع في قلب العالم العربي .لقد قيل ولازال يقال إن ذلك الكيان يمثل "دركي المنطقة "يحفظ المصالح الاقتصادية والاستراتيجية الأمريكية .وهو كيان ذو ولاء أمريكي لا شك فيه.

غير أن هذا التفسير غير مقنع، خاصة وأن الولايات المتحدة الأمريكية لدرك أنها تستطيع لو شاءت أن تحقق كل تلك المصالح والامتيازات دون حاجة إلى ذلك الكيان المرزوع، بل إنها قد استطاعت بالفعل أن تحقق ما لم تكن تحلم به في المنطقة اعتمادا على الخليج العربي وحدهم،

اقتصاديا وسياسيا واستراتيجيا، وأكثر دول العرب مثلا تدين بالولاء السياسي لأمريكا أكثر مما تدين لها تلك "الدويلة "المزروعة بالحديد والنار.

فماذا بقي إذن ليثبت العرب لأمريكا "حسن نيتهم "وليقنعوها بضرورة العدول عن مشروع "الدركي الإسرائيلي "في قلب العالم العربي، بل ربما لو ساهمت أمريكا بنفوذها في إرجاع الفلسطينيين المهجرين قسرا إلى أرضهم وديارهم بفلسطين فلن ينس العرب صنيعها هذا معهم وازداد نفوذها السياسي والاقتصادي والاستراتيجي في قلب العالم العربي...

لكن الحيرة تطال المفكر حين يستعرض أمامه كل هذه المبررات والفرص المتاحة التي تخدم فعلا المصالح الأمريكية والتي يملكها العرب ولم يبخلوا بها عليها يوما، ومع ذلك تدير الولايات المتحدة الأمريكية ظهرها لكل دول وشعوب المنطقة وتصر أن تضربهم في العمق وتحطم كبرياءهم وتتورط بسياستها "الإسرائيلية "في مواقف قد تعصف -لو وجدت رجالا- بمصالحها الحقيقية، بل إنها مصالح حتى لو تحققت،كما هي الآن، فلا تتم إلا باستمرار ركوب مخاطر الاصطدامات العسكرية والتقلبات السياسية والاقتصادية، وهي في غنى ربما عن كل ذلك لو وقفت بجانب العدل وعدلت عن تغذية جسم غريب زرعته في غير موضعه ضدا على حقوق الإنسان الطبيعية، خاصة حقه في العودة إلى أرضه واسترجاع ممتلكاته .فماذا يبقى إذن بعد عدم كفاية تفسير التأييد الأمريكي اللامشروط "لإسرائيل "سوى البحث عن مبررات أخرى لعلها تلقى مزيدا من الضوء على هذا التناقض الذي يتسم به الحضور الأمريكي الطاغي في الشرق الأوسط...

كل هذا يبين على الأقل عدم كفاية التفسير المألوف للموقف الأمريكي من إنشاء ودعم إسرائيل بإرجاعها إلى تسلط اللوبي اليهودي داخل مراكز القرار الأمريكي، مع أن هذا اللوبي كان ضعيفا داخل أمريكا يوم قررت هذه الأخيرة الاعتراف بذلك الكيان سنة ١٩٤٨. لذا كان على المؤلف أن يلتمس أسبابا أخرى أكثر عمقا تسمح بالغوص داخل الثقافة الأمريكية المشتركة، مما مكنه أن يستخلص حقيقة مفادها :

أنه مهما يكن من أثر ذلك اللوبي اليهودي، إلا أن الانحياز لإسرائيل يتغلغل في المجتمع الأمريكي لأسباب ثقافية ولاهوتية (ص: ١٥) وليس لمجرد أسباب سياسية واقتصادية فحسب ...تلك هي الحقيقة الصادمة التي يعلنها على الملأ كتابنا هذا عن "المسيح اليهودي" ويعمل على البرهنة عليها بالشهادات الحية الدالة على خطورة الموضوع إيديولوجيا، الكاشفة

لانعكاساته السلبية سياسيا وواقعيا، ليس على المنطقة العربية وحدها، بل وعلى العالم أجمع.

وإذا كانت هذه هي المفارقة الأولى التي حاول هذا الكتاب إعادة تفسيرها، فإن المفارقة الأخرى التي نبه عليها المؤلف تتمثل في هذا التناقض ما بين الأساس القانوني والدستوري للدولة الأمريكية والواقع الفعلي لمجتمع هذه الدولة، إذ بقدر ما يعلن دستور الولايات المتحدة الأمريكية عن "علمانية "الدولة وفصل الكنيسة عن السياسة، فإن هذه العلمانية قد صارت في ظل مبدأ الحرية تعني رفع يد الدولة عن كل أنماط التدين وعدم حدها من نشاط الكنائس ومن حريتها .الأمر الذي سهل لكل هذه الكنائس اكتساح مختلف المواقع الاجتماعية، حتى صار المجتمع الأمريكي أكثر الشعوب الغربية تدينا، رغم كونه محكوما بدستور علماني المظهر. وتلك هي المفارقة الكبرى في هذا المجتمع الذي يستطيع بنشاطه وبأصوات منتخبيه أن يوجه ساساته للتصرف أحيانا ضدا على الدستور، حين يعلنون تشبثهم بمبادئه العلمانية ويبطنون تحقيق مطامح تيولوجية لا هوتية وعقدية (ص ٢١-٢٤.)

٢. يحرص المؤلف منذ البداية أن ينبه قارئه إلى أن عمله هذا ليس من باب الخيال الأدبي ولا هو من قبيل الفرضيات التي تصح وقد لا تصح على أرض الواقع، بل نحن أمام عمل هو في جوهره معاينة مباشرة لواقع اجتماعي وفكري أمريكي معاصر وتسجيل حي لصدمة حقيقية عاشها المؤلف شخصيا داخل الولايات المتحدة الأمريكية منذ زمن قريب في تسعينيات القرن الذي ودعناه، مباشرة بعد انهيار الكتلة الشرقية وحرب الخليج الثانية .ولقد كان الباعث الأول على هذه الصدمة لديه حالة الإعلام الأمريكي، خاصة منه الإعلام الديني الكنسي المنظم الذي يملك محطات إذاعية يقدر عددها بالآلاف، وقنوات وشبكات تلفزيونية، تعد بالمئات تنعت هناك "بالكنائس التلفزيونية "التي يوفر وعاظها ومنشطوها على ملايين المشاهدين الانتقال من منازلهم إلى الكنائس، فينتقلون هم إليهم في بيوتهم عبر تلك المحطات والقنوات ليكون محور وعظهم إيديولوجية واحدة مفادها :ضرورة دعم "إسرائيل "واحتلال القدس عاصمتها الدائمة وإعادة إقامة الهيكل على أنقاض المسجد الأقصى، باعتبار هذا الثالوث "ميثاقا" "دينيا عقديا مسيحيا"، واستراتيجية ضرورية تمهد"لنهاية التاريخ"، واستعجالا لعدوة المسيح" المخلّص...

غير أن الخطير في الأمر أننا لسنا هنا أمام إيديولوجية شاذة وتوجه معزول، وإنما نحن في الواقع أمام إيديولوجية تعرف اتساعا فكريا واجتماعيا مضطردا بل وتقف وراءها مؤسسات

رسمية تضمن لها مزيدا من ذلك الانتشار والذيوع داخل كل الشرائح الأمريكية .وللتحقق من قوة ومبلغ نفوذ مثل هذه المؤسسات حرص المؤلف على زيارة إحداها والمتمثلة في ذلك المجمع الضخم لشبكة CBN في "فيرجينيا بتش "وهي الشبكة المتخصصة في بث المواعظ الكنسية المشار آنفا إلى إيديولوجيتها .لقد وقف مؤلفنا على ضخامة المؤسسة المكونة من أحد عشر طابقا ورأى بأم عينيه كيف تضم هذه المؤسسة جامعة مسيحية قائمة الذات، وهي جامعة REGENTالمتخصصة في الدراسات القانونية وفي الصحافة والإعلام، وإنها بجانب هذا جامعة أشد ما تكون حرصا على بث تلك الإيديولوجيا المتعلقة بقرب "نهاية العالم "وبضرورة الاستعداد لذلك بنصرة إسرائيل "بل لقد لفت نظر المؤلف أن المجمع المذكور قد كتب على باب مدخله نص من الإنجيل ينذر بنهاية التاريخ ويبشر بقرب عودة المسيح، كما كتب على باب خزانة المجمع نص من التوراة يمجد عودة ملك داود على عرش "إسرائيل."

وقد علم المؤلف من القائمين على المؤسسة أن الهدف الأساس لجامعة REGENTوشبكة CBN يتلخص في تهييء المجتمع الأمريكي لعودة المسيح المرتقبة وشيكا، كما علم أن الشبكة المذكورة كانت تملك محطة تبث أيضا من جنوب لبنان ثم تحولت إلى البث عبر القمر الصناعي الإسرائيلي، والجدير بالذكر أنه بالإضافة إلى الجامعة فإن المؤسسة المذكورة التي يديرها الق التلفزيوني وزعيم الائتلاف المسيحي "بات روبرتسون "تضم كذلك مركزا للمساعدة القانونية ووكالة إغاثة محلية ودولية وقناة تلفزية ترفيهية، كما تضم شبكتها الإذاعية " CBNمجموعة آسيا المحيط الهادي الإعلامية "لشراء المحطات والقنوات التلفزيونية في آسيا وهولي وود، ووكالة سياحية ومؤسسة إعلامية تملك محطات إذاعية وتلفزية وتنتج برامج وأفلام تلفزيونية وتملك وتؤجر محطات بث فضائية، علاوة على "تلفزيون الشرق الأوسط "الذي أشرنا إليه، إنها بحق "إمبراطورية "كما سماها مؤلفنا في ملك زعيم الائتلاف المسيحي، هذا الائتلاف الذي يضم مليونا ونصف من الأعضاء يمارسون مختلف أساليب الضغط واللوبي في الحياة الأمريكية العامة (ص.١٩٨).

ثم جاءت الفرصة كي يلمس المؤلف بنفسه نموذجا من الممارسات الكنسية الأمريكية العنيفة التي تكرس الاعتقاد بقرب نهاية التاريخ، ذلك النموذج المتمثل فيما أقدمت عليه سنة ١٩٩٣ طائفة "الديفيديين "بزعامة ديفيد قورش من ممارسة انتحار جماعي قدر عدد أفراده بأربعة وسبعين منتحرا، اعتقادا منهم أنهم بذلك ينفذون أمرا استعجاليا بنهاية التاريخ وعودة المسيح. غير أن ما لفت نظر المؤلف بعد هذا الحادث أن التابوت الذي وضعت فيه جثة ديفيد قورش

قد لف بالعلم الإسرائيلي وليس بالعلم الأمريكي !وقد تكرر عنف هذه الطائفة حين أقدم أحد أتباعها في الذكرى الثانية لموت زعيمها على إحراق المبنى الفيدرالي في ولاية أوكلاهما، متهما الحكومة الأمريكية إذ ذاك بخضوعها لضغوط دولية من شأنها في اعتقاده أن تؤخر عودة المسيح ...

وتلك مناسبة للمؤلف كي ينبه قارئه إلى أن الممارسة الأمريكية للتدين جعلت الدين "بضاعة" أو رأسمالا يتداول ويتنافس بشأنه في سوق رائجة للدين ! "سوف تتخذ من حرية الإعلام ومن الديمقراطية فضاء لترويج تلك البضاعة الدينية التي أشرنا إلى مضمونها الإيديولوجي، كما تتخذ كأسلحة فعالة لها كل الابتكارات العلمية في ميدان التواصل والإعلام، ليظهر ذلك أولا على صفحات الجرائد الكبرى ومواقع الأنترنيت والبريد الإليكتروني وشبكات المحطات والكنائس التلفزيونية، إضافة إلى الجامعات اللاهوتية ومنظمات التبشير، قبل أن يتجلى ذلك ثانيا في ظهور "يمين مسيحي "يحظى بنفوذ قوي خاصة داخل الحزب الجمهوري، حيث خاض هذا اليمين حلبة الصراعات السياسية حتى صار اليوم في أوائل هذا القرن قوة انتخابية ضاغطة تتمتع بتواجد متنامي شامل سواء داخل المؤسسات التعليمية أو مجالس الولايات أو الكونجريس بمجلسيه، مما دفع بهذا التيار إلى تقديم مرشح عنه باسم الحزب الجمهوري في الانتخابات الرئاسية لسنة ١٩٨٨ ثم لسنة ٢٠٠٠.

لذا حق للمؤلف رضا هلال أن يسجل منذ مقدمة كتابه هذا التعارض الصارخ بين السوابق الدستورية والقانونية في النظام الفيدرالي الأمريكي من جهة، وبين الرأي العام والواقع الفكري الشعبي والممارسة العملية على مستوى الولايات من جهة ثانية، إذ بالرغم من تلك السوابق الدستورية المؤكدة لفصل الدين عن السياسة، إلا أن الانتصار على المستوى الشعبي كان يسير دائما لصالح الأطروحة المضادة، وهي وصل الدين بالسياسة، دليل ذلك النسبة المرتفعة لتدين الأمريكيين، إذا ما قورنت بالحالة الأوروبية عامة وبحالة فرنسا خاصة .وأمام هذا المعطى الاجتماعي والفكري والديني القائم في الولايات المتحدة الأمريكية، كان لا مفر للمؤلف أن ينهج منهجا علميا صارما يبتغي تقديم وصف موضوعي لهذه الظاهرة الأمريكية الخاصة محاولا الجواب عن سؤالين أساسيين هما :

كيف تديّن الأمريكيون وتضخم المشهد الكنسي في العالم الجديد؟
ثم كيف تحيز الأمريكيون بفعل هذا التضخم للكيان الصهيوني "إسرائيل"؟

وهما سؤالان بإمكاني اختزالهما في سؤال واحد هو :كيف تديّنت أمريكا وتهوّدت في نفس الآن؟ مما يفيد أن التديّن المسيحي الأمريكي يصب حتما في "التهوّد "على مستوى التصورات العقائدية، ويترجم إلى مساندة "الصهيونية "على مستوى الممارسات السياسية.

٣. إذن كيف تهود الفضاء العقدي المسيحي؟

من المثير للانتباه أن تبدأ الأصول الحقيقية لأحداث هذا الكتاب المعاصرة داخل أمريكا، أن تبدأ في زمن ومكان بعيدين ارتبطا في نفس الآن بالإسلام وبالمسيحية وبأمريكا !إنها الأندلس أو شبه الجزيرة الإيبيرية ما بين القرن الثالث عشر والسادس عشر للميلاد، سواء بممالكها الإسلامية الجنوبية أو المسيحية الشمالية والتي سوف تنطلق منها أول بعثة لاكتشاف القارة الأمريكية بقيادة كريستوبال كولومبوس ...ففي غمرة نشوة الحروب الصليبية وتراجع المسلمين بالأندلس تعرّض هؤلاء الأخيرون ومعهم أهل ذمتهم من اليهود إلى حملات الطرد والتنصير أرغمت مئات المتبقين منهم على التنصر وكأن من بينهم آلاف من اليهود الذي تظاهروا بالنصرانية فعرفوا في شبه الجزيرة الإيبيرية بالمسيحيين الجدد أو "يهود المارانو."ومن الغريب أن ينجح هؤلاء في وقت وجيز بعد تنصرهم القسري هذا في تهويد الفضاء الديني المسيحي بأوروبا، خاصة بعد أن أصبحوا مستشارين لرجال الكنيسة وصاروا موضع ثقتهم في نقل أخبار التوراة وترجمة تصوراتها ومفاهيمها، بعد أن أعادوا بالأندلس صياغة ذلك في ضوء ما تراكم لديهم من مفاهيم لغوية وفلسفية وشرعية استفادوها من احتكاكهم الطويل بالحضارة الإسلامية بالأندلس، كما فعل موسى بن ميمون في المجال الشرعي والتوراتي، وكما فعل بعده موسى الليوني وغيره في المجال الصوفي الإشراقي)القبالا ...(وبذلك قدر لليهود الذين كانوا طيلة القرون الوسطى منبوذين في العالم المسيحي وينظر إليهم بكثير من الريبة، وبعد أن علت الأصوات بطردهم من كل أوروبا، وقد تم ذلك في بريطانيا وفرنسا، قدر لهم -بعد أن اشتد عودهم في الأندلس الإسلامية ونضج فكرهم وبعد أن أرغموا على التنصر -أن يعودوا إلى العالم المسيحي ليلعبوا "دورا مهما في الحياة الدينية والثقافية والاجتماعية "حتى صار المسيحيون بفضل هذا التأثير اليهودي يبدون عناية بالعهد القديم ويقبلون على غير عادتهم، على تعلم لغة التوراة، فلا يجدون معلمين خيرا من أولئك اليهود، يهود الأندلس، وهي ثقة سوف تعبر من خلالها إلى العالم المسيحي العديد من المفاهيم والتصورات والإشكالات الفكرية اليهودية، مما حمل مفكري النهضة بأوروبا، أدباء وفلاسفة، على الانخراط في تلك الانشغالات والهموم التوراتية وكأنها تشكل جزءا من الفضاء الديني المسيحي بأوروبا (ص : ٦٠).

ولعل أهم ما تم تسريبه، منذ القرن السادس عشر من الثقافة اليهودية إلى صلب العقيدة المسيحية، بعد أن أضفي عليه طابع هذه الأخيرة، ترقب اليهود وانتظارهم "للمسيح المنقذ"، وهي فكرة تم إعادة تأويلها من طرف "يهود المارانو "المنصرين ليصبح معناها الاعتقاد بضرورة عودة عيسى المسيح في آخر الزمان الذي ينتهي معه التاريخ ليستأنف دورته الأخيرة مع "الألفية السعيدة Millénaire "وبذلك تحقق الإدماج بين المسيح اليهودي العائد لتجديد دولة لليهود بالحديد والنار بين المسيح العائد آخر الزمان للدينونة الكبرى، كما عبرت عن ذلك رؤيا يوحنا التي قدمت تحت عنوان « Apocalypse »التي تشير إلى تلك النهاية المرعبة للعالم...

وبحسب هذا التكييف لتلك العقيدة الألفية أو "المللية "داخل الوسط الكنسي المسيحي، فإن مجيء أو عودة المسيح المنتظر لا يمكن أن تتم إلا إذا أعاد المسيحيون كل من تبقى من يهود العالم إلى أرض الميعاد في فلسطين، وأعادوا معهم بناء الهيكل في أورشيلم تمهيدا لتنصيرهم مباشرة بعد عودة ذلك المسيح...تلك هي الصورة العقدية التي صارت لمفهوم المسيح التوراتي داخل الثقافة المسيحية الأوروبية، وقد اقتنع كل المسيحيين بوجوب تحقيق ذلك الشرط الذي لن تتم عودة المسيح إلا به، ألا وهو ترحيل اليهود من كل العالم نحو فلسطين تمهيدا لإعادة "تأسيس الحكم الإلهي للأرض من أورشليم."

ولعل هذا ما جعل حركة الفرنسيسكان التبشيرية المتطرفة التي أسسها في إسبانيا المبشر ريمون لول١٣١٦) "م (تنخرط في عقيدة الألفية تلك وتضع ضمنه أولوياتها التربوية تعلم العبرية والآرامية، اعتقادا منها أن ذلك يعدها إعدادا أفضل للتواصل مع اليهود العبرانيين ومع المسيح الآتي الذي كانت الآرامية لغته اليومية !ومنذئذ شاع الاعتقاد بين المسيحيين "أن اليهود الموجودين شركاء لا غنى عنهم في الأحداث العظمى المقبلة قبل مجيء المسيح (ص ٦٢.).

غير أن المفكر لا يملك إلا أن يستغرب بعد إدراكه لحقيقة صادمة، وهي أن التهويد الأكبر للثقافة الدينية المسيحية إنما اضطلعت به بشكل أقوى حركة الإصلاح الديني البروتستانتي بزعامة مارتن لوثر، وهو الإصلاح الذي سيمثل بعد قليل الجسر الذي ستعبر عليه المسيحية المتهودة إلى أمريكا .لقد بدا مارتن لوثر في ثورته على الكاثوليكية التي ناصبت اليهود العداء طيلة القرون الوسطى، وكأنه أراد أن يقوم بردة فعل لما فعله قديما بولس، المؤسس الحقيقي للمسيحية، حيث عزم على قطع كل صلة للمسيحية الجديدة بالتراث اليهودي .فبخلاف ذلك

ومع الإصلاح اللوثري تعزز الحضور التوراتي اليهودي في الفكر البروتستانتي وأقدم لوثر على نشر مؤلفه المسيح ولد يهوديا، كرس فيه بوضوح المفاهيم الصهيونية القائمة على وجوب استحضار كون اليهود وحدهم شعب الله المختار مؤكدا بصريح عبارته " :إن اليهود هم أبناء الرب ونحن الضيوف والغرباء، وعلينا أن نرضى بأن نكون كالكلاب التي تأكل مما يتساقط من فتات مائدة أسيادها" (ص: ٦٣) ولن تتزعزع عقيدة اللوثريين هذه في منزلة التوراة واليهود من الفكر المسيحي حتى حينما انقلب لوثر على اليهود ودعا إلى طردهم من ألمانيا والدفع بهم إلى فلسطين تحديدا، بعدما خاب ظنه في إمكانية تحويلهم إلى المسيحية تمهيدا أيضا لعودة المسيح حسب العقيدة المللية سابقة الذكر .ولهذا حق لمؤلفنا أن يؤكد أن :حركة الإصلاح البروتستانتي" لما يئست من تحويل اليهود إلى البروتستانتية تبنت الدعوة لعودة اليهود إلى فلسطين للتخلص منهم .وكان في ذلك إعلان نشأة المسيحية الصهيونية (ص: ٦٤) هذه المسيحية الصهيونية أو اليهودية التي سوف ترحل مع البروتستانتية حيثما اتجهت، ابتداء من إنجلترا وانتهاء بالولايات المتحدة الأمريكية، بحيث صارت التصورات والمفاهيم والتقاليد التوراتية اليهودية تطغى على الجانب المسيحي في البروتستانتية حتى كادت تمس الثوابت العقدية المعروفة في المسيحية، مما اعتبر "غزوا عبرانيا "داخل المسيحية البروتستانتية، خاصة داخل نحلتها "البيوريتانية "أو التطهيرية التي سوف يلعب مفكروها في إنجلترا أدوارا واضحة للضغط على السلطة السياسية لتبني المشروع الصهيوني.

لقد تمخض عن هذا التهويد للبروتستانتية أن تبنت بريطانيا منذ سنة ١٦٠٠استراتيجية رسمية رفعتها إلى مستوى المهمة المقدسة، تقضي ببذل كل الجهود لتمكين يهود أوروبا من الهجرة إلى فلسطين باعتبار ذلك يتوافق مع العقيدة الألفية ويمهد لعودة المسيح ...ثم توالت طيلة القرن السابع عشر التفسيرات والتأويلات والقراءات للأحداث الدينية والسياسية والعسكرية الكبرى في العالم باعتبارها "علامات على اقتراب موعد الألفية ونزول المسيح." وتسابقت القوى الغربية الكبرى في ذلك القرن، بروتستانتية كانت أو كاثوليكية، إلى مخاطبة ود اليهود ودعتهم إلى العيش بين ظهرانيها طمعا في تحويلهم إلى المسيحية والظفر بشرف قيادتهم بعد ذلك إلى أورشليم وإعادة بناء الهيكل، وكأن تلك القوى كانت تعد لحرب صليبية جديدة بعد زمن مضى على نهاية الحروب الصليبية"، فصارت بريطانيا وفرنسا تحلمان بإحياء دورهما المعروف في قيادة تلك الحرب، ولكن هذه المرة بمعية اليهود الذين اعتبرهم لوثر أبناء الله وأحباؤه !

هذا ولقد كان من المنتظر ألا يتأخر بعض أحبار اليهود عن استغلال دعاوى تلك المسيحية اليهودية داخل البروتستانتية، فركبوا موجة العقيدة الألفية في صيغتها المسيحية، وشددوا على دعاوى نحلة البيوريتانية الإنجليزية الداعية إلى اعتبار إنجلترا "إسرائيل الموقتة "تمهيدا للرحلة إلى إسرائيل الدائمة .ولهذا الغرض كتب الحاخام الأكبر لأمستردام كتابه أمل إسرائيل، أواسط القرن السابع عشر، يخطب فيه ود بريطانيا العظمى ويشجعها للمضي قدما في تنفيذ مشروعها المسيحاني المشار إليه، بل لقد كان من المتوقع لهذا الاكتساح الذي حققته المسيحية الصهيونية، في الفضاء الديني الأوروبي، أن نجد صداه ليس فحسب لدى الطبقة السياسية والفآت الاجتماعية العادية، بل إن أثر التغلغل للمفاهيم التوراتية ولذلك الغزو العبراني، قد مس الفضاء الفكري والفلسفي الأوروبي طيلة القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، مما جعل أعمال شريحة واسعة من كتاب وفلاسفة أوروبا تعكس هموم وتطلعات المسيحية الصهيونية كما هو الشأن مع جون لوك وإسحاق نيوتن وجان جاك روسو وبليزباسكال وإيمانويل كانط وغيرهم من المفكرين والأدباء والشعراء الذين وإن اختلفت تصوراتهم الفلسفية والفكرية، فقد اتحدت عقيدتهم "الألفية "المترجمة لضرورة عودة المسيح والتعجيل بإرجاع اليهود إلى أرض الميعاد بعد طرد "الغرباء" منها[1].

هكذا يمكننا أن نستخلص مع مؤلف كتابنا هذا "أن المسيحية اليهودية (الصهيونية) أصبحت مع نهاية القرن الثامن عشر تيارا راسخا في الثقافة الغربية، إلا أنها منذ ذلك التاريخ تحولت من ميدان اللاهوت والفلسفة والأدب إلى ميدان السياسة (ص: ٧٠) ولذلك لن يتأخر نابليون بونابارت في حملته على الشام سنة ١٧٩٩عن استغلال ما غرسته العقيدة الألفية والمسيحية اليهودية، فقام يدعو اليهود إلى المساهمة في تمويل حملته تلك والانضمام إليه واغتنام هذت

١ – إذا كان الإسلام دينا وحضارة وتاريخا، قد تعرض منذ البداية إلى التشويه من قبل الكنيسة الكاثوليكية، فقد كان من المتوقع أن تزداد حدة هذا التشويه الإيديولوجي مع البروتستانتية، خاصة في ظل الهدف الصهيوني الذي مثلته "العقيدة الألفية" القاضية بضرورة عودة اليهود إلى وسط العالم الإسلامي بفلسطين وطرد سكناها المسلمين منها.

وقد ساهم في تضخيم هذا التشويه جميع المواقف الدينية الكاثوليكية والبروتستانتية واليهودية، خاصة في ظل تأزم الأوضاع السياسية والعسكرية، حيث دخلت الدول الأوروبية في حروب سجال مع الأتراك العثمانيين، وكانت تتطلع للانقضاض على ممتلكاتهم المترامية الأطراف... في ضوء هذا نفهم مغزى ما فاه به قائد الحملة العسكرية البريطانية في فلسطين، الجنرال "أللنبي" حينما وقف على قبر صلاح الدين وقال : "الآن انتهت الحروب الصليبية" !!

العرض الثمين الذي تقدمه فرنسا الثورة ليهود العالم بإقامة دولة لهم فوق أرض فلسطين معلنا لهم أن المسيحيين الأحرار أدركوا أن اليهود عتقاد الله، "سيعودون إلى صهيون وهم يغنون "بعد طرد الدخلاء وأن العناية الإلهية أرسلت نابوليون لإتمام هذه المهمة وتحقيقها على أرض أورشليم (ص: ٧١) وأمام هذا الاندفاع والتحرك العملي الفرنسي الذي لن ينتهي مع فشل حملة نابوليون، أسرعت بريطانيا، خاصة بعد انتعاش الحركة الإيفانجيلية البيوريتانية، لمعاودة المحاولة، فقامت شخصيات نافذة في المجتمع البريطاني لحمل الدولة على تبني المشروع الصهيوني في صيغته السياسية، وكان على رأس هؤلاء اللورد شافتيسبري زعيم "المبشرين" الذي "جعل كل همه إقناع الإنجليز بأن اليهود حجر الزاوية من أجل الأمل المسيحي في الخلاص "معتبرا في مقال كتبه سنة ١٨٣٩أن فلسطين "بلاد بدون أمة، لأمة بدون بلاد! " وهو الشعار الذي سوف تقتبسه فيما بعد الصهيونية اليهودية وتعيد صياغته هكذا " :أرض بلا شعب لشعب بلا أرض (ص: ٧٣) فهو شعار مسيحي قبل أن يكون شعارا صهيونيا .وسرعان ما تبنت بريطانيا هذا المشروع وجعلت رأس حربته أول قنصلية لها افتتحتها في القدس سنة ١٨٣٨، ثم توالت المشاريع والدعوات الرسمية والاستطلاعات الميدانية لتحقيق مشروع عودة اليهود إلى فلسطين.

الواقع أن أول مؤتمر صهيوني يهودي خالص، وهو الذي عقد في بازل سنة ١٨٩٧، لم يكن في حقيقته إلا صدى واستجابة لحركة صهيونية حقيقية داخل الفكر المسيحي عامة، والفكر المسيحي البروتيستاني خاصة، هذا الفكر الأخير الذي عرف داخل بريطانيا تحالفا بين رجال الفكر ورجال السياسة بمعية كهنة "ومبشرين :عملوا جميعا على إخراج المشروع القديم الذي بشرت به المسيحية اليهودية .والجدير بالذكر أن من أشهر المنتسبين لهذه المسيحية المتهودة، بعد وضوح صورتها الصهيونية، نجد وزير الخارجية البريطاني لورانس أوليفنت، ووزير خارجيتها أيضا جوزيف تشامبرلين ثم رئيس وزرائها اللورد أرثر بلفور، صاحب وعد بلفور الذي أضفى على عودة اليهود إلى فلسطين طابعا "شرعيا "وإلزاما أمميا !وحوّل ما كان مجرد أسطورة وعقيدة مسيحية متهودة إلى سياسة عملية وخطة تطبيقية تساهم فيها كل الأمم للإسراع بعودة المسيح !

وفي ذلك تنفيذ "لخطة الرب "هذه لمن كان يعتقد في صدقها، وتحقيق لمصالح اجتماعية لمن كان يرغب في إبعاد اليهود عن أوروبا، وتنفيذ لاستراتيجية استعمارية توسعية لمن كان يتطلع إلى إيجاد موطن قدم في المنطقة .ولا نعدم من كان يرى كل هذه الأهداف مجتمعة جديرة بالتنفيذ على أنقاض فلسطين وشعب فلسطين .وتلك صورة من صور علاقة الدين بالسياسة في أوروبا

إلى مطلع القرن العشرين، مع ملاحظة أنه بالرغم من تضارب المصالح الأوروبية وهيمنة العلمانية على الفكر الغربي، إلا أن ذلك لم يكن يكف ليؤثر مطلقا في تنامي وترسيخ الولاء "للصهيونية "بين جميع الاتجاهات الغربية بما يفيده ذلك الولاء من العمل على توطين يهود العالم في فلسطين .وتلك بعينها استراتيجية العقيدة الألفية وجوهر المسيحية الصهيونية[1].

٤. ذلك هو مضمون الفصل الأول من هذا العمل، إلا أن المؤلف ينبهنا في نهاية هذا الفصل أن مفهوم المسيحية اليهودية وتطورها السريع نحو مسيحية صهيونية لن يعرف نضجه النظري ولا طريقه إلى التنفيذ العملي إلا داخل الفكر البروتستانتي في حياته الثانية في القارة الأمريكية.

وإذا كان المؤلف قد أجاب في الفصل الأول من كتابه عن سؤاله الأساس :كيف تهود الفضاء العقدي المسيحي؟ فإن سؤاله الآخر الذي يطمح إلى الإجابة عنه ابتداء من الفصل الثاني إلى آخر فصل من كتابه الواقع في سبعة فصول، هو: كيف صارت المسيحية الأمريكية بعيدا في التهود حتى عانقت، قبل اليهود أنفسهم، فكرة الصهيونية، فصارت مسيحية يهودية العقيدة، صهيونية الفكر والممارسة؟.

جوابا على هذا السؤال الهام توقفنا الدراسات والوثائق التي يستند مؤلفنا عليها باستمرار، ومنها دراسات لباحثين يهود معاصرين، على الدور الذي لعبه يهود الأندلس "يهود المارانو" في الرحلات الاستكشافية الأولى للقارة الأمريكية، إلى درجة أن قائد أول رحلاتها كريستوبال كولومبس، لم يتلق من المساعدات لإنجاز رحلته المعروفة مثلما تلقاه من المسيحيين ذوي الأصول اليهودية بعد أن أقنعهم بجدوى هذه المساعدات أسقف ..سلامانكا "دييجودي ديكا الذي ينتمي هو نفسه إلى يهود المارانو (ص: ٧٩-٨٠) لذا واستنادا إلى تلك الدراسات والوثائق يؤكد مؤلفنا أن :كريستوبال كولومبوس قد اكتشف أمريكا، بدافع اعتقاد بأن رحلته هي جزء من سيناريو ألفى مسيحاني، سوف يقوده في النهاية إلى تحرير القدس من المسلمين (الكفار) وإعادة بناء المعبد،وذكر في مؤلفه "كتاب النبوءات "أنه قال للملكة إيزابيلا، أنه سوف يستخدم الذهب الذي يجده في العالم الجديد لإعادة بناء الهيكل لكي يكون مركز العالم و"حلمة "الكرة الأرضية. (ص: ٦٢).

١ – لا شك أن هذا الملف الذي فتحه رضا هلال حول تهويد الفضاء المسيحي ابتداء من يهود إسبانيا والأندلس جدير بأن يدفع الباحثين لفتح ملف شبيه وموازٍ له وتظفر حوله هو الآخر بشهادات ووثائق ووقائع، ألا وهو حادث هجرة أفواج عديدة من يهود الأندلسي وإسبانيا إلى العالم الإسلامي، خاصة في ظل الخلافة العثمانية، وما تولد عن ذلك من تأثر فكري وعقدي وسياسي، سوف يبلغ مداه على يد أحفادٍ لهؤلاء اليهود، وهم الأتراك "الدونمة" الذين سيكون لهم دور كبير في توجيه السياسة العثمانية ثم في إسقاط الخلافة برمتها !

وفي هذا الاعتراف ما يفيد أن "أمريكا منذ اكتشافها كانت عينها على إسرائيل (ص: ٣٠) كما أن في ذلك ما يؤكد أن طرد المسلمين من الأندلس واستعمار أمريكا واستعمار فلسطين، إنما هو مشروع واحد تم التخطيط له في وقت واحد، وشرع في تحقيقه في وقت واحد كذلك، وإن لم تتحقق حلقته الأخيرة وهي فلسطين، إلا بعد حوالي أربعمائة وخمسين سنة من بداية تنفيذه !.

ولنأخذ الآن في التماس الأدلة على كل ما سبق: فهناك أولا ذلك الحضور للمفاهيم والتصورات والعقائد اليهودية داخل تلك التجمعات الأوروبية الأولى النازحة إلى العالم الجديد .إن المهاجرين البروتستانت الأوائل، وقد كان العديد منهم ذوي نزعة بيوريتانية، بمجرد أن رست سفنهم بالساحل الشرقي الأمريكي أعلنوا أن مستعمراتهم الأولى هناك بمثابة "أورشليم الجديدة "وإسرائيل الجديدة، وشبهوها بكنعان القديمة، ووقع لديهم التماهي بين تاريخهم وتاريخ العبرانيين بما يكرس معنى "الصهيونية"، فقد شبهوا أنفسهم وهم المهاجرون الفارون، بيهود الشتات، وجعلوا من ظلم حكم الملك جيمس الأول في إنجلترا مناظرا لظلم فرعون مصر، بل جعلوا من إنجلترا بلدا مناظرا لمصر القديمة، كما اعتبروا أمريكا أرض الميعاد، كما هي فلسطين في التوراة .بل ساروا بعيدا في هذا التماهي فاعتبروا طرد وقتل اليهود للكنعانيين سكان فلسطين الأصليين، تبريرا شرعيا لقتل وطرد الأوربيين للهنود الحمر سكان أمريكا الحقيقيين وعلى حد قول المؤلف " :كان المستعمر البيوريتاني يقتل الهندي الأحمر على أنه كنعاني فلسطيني(ص : ٧٧).

لقد ترك هذا الإسقاط وذلك التماهي المقصود من البروستانتيين المكتشفين ما بين تاريخهم وتاريخ اليهود أثرا بالغا على "الشخصية القاعدية "الأمريكية إلى يومنا هذا حتى كادت أن تكون شخصية توراتية بامتياز، بحيث أصبح معهودا في الثقافة الأمريكية المعاصرة عبر تجلياتها الأدبية والسياسية، أن يقارن بين استيطان المهاجرين الأوروبيين لأمريكا واستيطان اليهود لفلسطين الحديثة، فيشبه الدور الاقتصادي والسياسي الصهيوني في الأراضي الفلسطينية المحتلة اليوم بدور المعمرين الأوربيين الأوائل في أمريكا، باعتبارهم رواد التقدم الاقتصادي والتحديث السياسي.

في ضوء هذا التشكل لتلك "الشخصية القاعدية "الأمريكية ذات التكوين التوراتي لم يعد مستغربا أن تنشأ بين هؤلاء المهاجرين الأوائل جملة تقاليد وعادات وتظهر عدة مواقف تعكس بوضوح ذلك التوجه الديني اليهودي؛ وذلك من قبيل اختيار العبرية لغة للصلاة

وتحبيذ الأسماء اليهودية على غيرها، وإطلاق أسماء الجغرافيا النورانية على المواقع الأمريكية، ومبادرتهم بطبع أول كتاب في القارة الأمريكية، ولم يكن هذا الكتاب سوى "مزامير داود" وتأسيسهم لجامعة "هارفارد "سنة ١٦٣٦م مع جعل العبرية لغتها الرسمية ...وغير ذلك من المظاهر والإجراءات التي جعلت من هذه المسيحية البروتستانية القادمة إلى العالم الجديد مسيحية "متهودة "تتعصب لليهود وللفكر اليهودي التوراتي أكثر من اليهود أنفسهم، حتى أن هؤلاء البروتستانت اعتبروا أنفسهم أنهم "شعب الله المختار "الذي حباه الله بأرض ميعاد جديدة .وهو شعور مثل لدى أغلب هؤلاء المهاجرين"سندا لاهوتيا "زاد من لهيب الثورة التي قادت أولئك إلى الاستقلال وإلى تخليص هذه الأرض الموعودة من جبابرة بريطانيا، تماما كما فعل موسى مع فرعون وكما فعل العبرانيون مع الكنعانيين !.

غير أن الاعتقاد بالتطابق أو التشابه بين التاريخ التوراتي والتاريخ الأمريكي سوف يدفع إلى الاعتقاد بضرورة تخليص الأرض من كل "المخالفين "دينا وجنسا وحضارة .وهذا ما شجع أولئك المهاجرين على الاستمرار طيلة القرن التاسع عشر في غزو الغرب الأمريكي (Ouest) لتمشيطه من كل أولئك المخالفين، بناء على اعتقاد سائد عرف بينهم "بالمصير المبين "الذي كان مفاده، بعد تحقيق الاستقلال عن ظلم إنجلترا، إنشاء "مدينة فوق التل "أو مجتمع نموذجي، وذلك لن يتم إلا بعد إبادة المقاومين الهنود الحمر واستعباد الزنوج الأفارقة كآلات حية للاقتصاد، وتوسيع النفوذ الجغرافي "للأرض الموعودة"، حتى تشمل أقصى نقطة ممكنة، ولو كانت في هايتي أو حتى في ألا سكا .وإذا كان المجال الجغرافي قد تم توسيعه بهذا الشكل إلى حدود القرن التاسع عشر، فإنه "مع استهلال القرن العشرين سيتحول مفهوم [المصير المبين] إلى إمبريالية عالمية، أي استعمار شعوب أخرى بدعوى نقل الحضارة المسيحية الأمريكية إليها في الفلبين وكوبا وبنما وفييتنام، (ص: ٧٩) وسوف تكون المطالبة باقتطاع فلسطين لإنشاء كيان يهودي يتماهى معه التاريخ الأمريكي الحديث حجر الزاوية في "نظرية المصير المبين "المذكورة، وستتعالى أصوات المسيحية اليهودية بضرورة التعجيل بتحرير فلسطين من الحكم العثماني، وستبادر إلى شراء أراضي فيها كما سبق وأن اشترت غيرها من الأراضي.

حقا !لقد كرس إعلان الاستقلال الأمريكي مبدأ الفصل بين الكنيسة والدولة، كما أن الساحة الفكرية الأمريكية لم تكن بمعزل عما يجري من "تفاعلات داخل أوروبا، وقد تأثرت أمريكا بأمواج من المهاجرين الأوروبيين الجدد نقلوا معهم بعض أفكار أوروبا الأنوار حول فصل الكنيسة عن الدولة، إلا أن ذلك سوف يدفع بالمهاجرين القدامى خاصة إلى القيام برد فعل

مضاد سوف تشهد معه أمريكا "صحوة دينية "ثانية توجت بانتشار ما سميناه آنفا بالعقيدة الألفية أو "المللية "بحيث تم تهييء الأمريكيين قاطبة منذ أواسط القرن التاسع عشر لقرب عودة ثانية وشيكة للمسيح لأجل القضاء على كل الشياطين والكفار .فظهرت عشرات الكنائس والتوجهات المسيحية المختلفة التي جعلت هدفها الأساس التبشير بعودة المسيح وإقناع الأمريكيين بنهاية العالم وبالدور الريادي لأمريكا "وإسرائيل "في ذلك .ثم تناسلت القراءات الكنسية للتوراة وكثرت التأويلات المستقبلية لنبوءاتها الرمزية .وأسقطت تلك النبوءات على التاريخ الذي أصبح مجرد مرآة تنعكس عليها "التدبيرات الإلهية "سيرا نحو نهاية التاريخ في "الألفية السعيدة."

وقد كانت كنيسة أتباع "شهود يهود "أهم تلك الكنائس التي كان رئيسها شارل تازرسل (١٩١٦) قد تنبأ في كتاب له صدر سنة ١٨٨٦بأن نهاية العالم ستكون عام " ١٩١٤ففيه تنتهي أزمنة الأمم نهاية التاريخ(ويرفع غضب الله عن اليهود، ويصبح لزاما عليهم أن يعودوا إلى فلسطين لإنشاء دولة يهودية، إذ سبيل إلى قيام مملكة الرب [أي عودة المسيح] دون عودة شعب يهوه إلى وطنه (ص: ٩١)، وتكاد هذه الكنيسة المسيحية تقطع مع أهم العقائد الكنسية المعروفة حول المسيح لتتبنى بدلها العقائد اليهودية النورانية، بل ولتنتظر مع اليهود "مسيح السيف" الذي ينتظره اليهود ليعيدهم إلى أرض الميعاد.

ولعل من الحقائق الكبرى الصادمة التي يبرزها كتابنا هذا أن توظيف الوضع اليهودي واستغلاله سياسيا واختزاله في ضرورة إنشاء كيان يهودي مستقل في فلسطين، لم تكن لليهود فيه يد المبادرة، بل كانت البادرة في ذلك نابعة أساسا من داخل اللاهوت المسيحي الكنسي. فبسبب عدم تحمس يهود أوروبا باءت بالفشل محاولة بعض يهود أمريكا بإقامة دولة لهم على نهر "نياجرا "بالشرق الأمريكي تكون مقرا مؤقتا لتجميع يهود العالم تمهيدا لنقلهم إلى فلسطين، في حين "كان تراث اللاهوت البروتستانتي البيوريتاني المتهود والعقيدة المللية، هو الثرات الذي تولدت عنه مسيحية صهيونية أمريكية منذ العقد الخامس في القرن التاسع عشر وقبل صهيونية هرتزل بعقود .وهو التراث الذي رفد الثقافة والسياسة في الولايات المتحدة باعتقاد الالتزام بإقامة إسرائيل عودة اليهود (والانحياز لهم، كالتزام لاهوتي وثقافي ثم سياسي (ص : ٩٥) وهذا هو الذي حمل العديد من الأمريكيين منذ أواسط القرن التاسع عشر إلى شد الرحلة للاستيطان نهائيا بأرض فلسطين وشرعوا، قبل أن يفعل ذلك الصهاينة في القرن العشرين،

شرعوا في إنشاء مستعمرات أو "كيبوتز "وشجعوا الأثرياء منهم على شراء مزيد من الأراضي الفلسطينية.

٥. وهنا لا يجد مؤلفنا بدا من الوقوف لأجل تقديم بعض النماذج الدالة على تغلغل هذا الفكر الصهيوني القائم على تسييس المسألة اليهودية بعد تأسيسها على ذلك البعد اللاهوتي .وهي نماذج تقوم مقام الاستشهاد والتدليل على صحة ما يتخلل الكتاب من أحكام ورصد لوقائع الفكر الديني المسيحي في أمريكا، فإذا كان القارئ العربي اليوم يذكر أن هرتزل قد صار زعيم الفكر الصهيوني خاصة بعد المؤتمر الصهيوني في بازل سنة ١٨٩٧؛ فإن المؤلف ينبهنا إلى أن هرتزل لم يكن إلا تلميذا صغيرا لوليام بلاكستون (١٩٣٥) الممول والرحالة والمبشر الإيفانجيلي الذي زرع الروح الصهيونية بين المسيحيين واليهود على السواء في عصرنا هذا. فبفعل تحركاته المتواصلة وكتاباته المنتشرة استطاع بلاكستون أن يجند كل الكنائس الأمريكية، بما فيها الكنائس الكاثوليكية، لصالح المشروع الصهيوني، كما جند لتحقيق مشروعه العديد من الأثرياء وأصحاب النفوذ الاقتصادي والسياسي، بعد أن أقنعهم بالأبعاد الاستراتيجية لشعاره حول فلسطين والذي تداوله الإعلام الغربي إلى الآن" :أرض بلا شعب لشعب بلا أرض ! "وقد ساعد بلاكستون في إقناع الأمريكيين بمشروعه هذا تدفق يهودي روسيا الفقراء أواخر القرن التاسع عشر على الولايات المتحدة الأمريكية، مما خلق تخوفا لدى الأمريكيين عامة، فصار بلاكستون يؤكد للجميع ضرورة تحويل هجرات اليهود نحو فلسطين بما ينسجم وعقيدته المسيحية اليهودية وبما يستجيب أيضا لتطلعات الأمريكيين بضرورة التخلص من اليهود الوافدين على بلدهم "ليصل إلى أن إقامة إسرائيل في فلسطين هو تأمين لقوة وعظمة أمريكا التي سيباركها الرب إذا وقفت بجانب اليهود" (ص: ٩٨).

لعل في كل هذا ما جعل مؤلف كتابنا ينبه إلى أن ازدواجية ذلك الدافع لتهجير اليهود إلى فلسطين الدافع العقدي والدافع الاقتصادي " -سيجعل من المسيحية الصهيونية أكثر تشددا من صهيونية هرتزل(ص: ٩٨) إذ تثبت الوثائق التاريخية أن هرتلز في الواقع لم يعترض مطلقا على عرض بريطانيا لإقامة دولة يهودية في العريش على أرض مصر؛ ثم بدا لبريطانيا أن تتخلى عن العريش وتعرض على هرتزل بديلا عنها في قبرص ثم أوغندا، وقد قبل هرتزل ذلك ولم يبد اعتراضا ولا أصر أن تكون فلسطين الأرض الموعودة للمشروع الصهيوني، وعندئذ، وبالرغم من وجود معارضة يهودية محدودة تتخوف من هذا التسييس للمسألة اليهودية وتحويل اليهود

إلى قومية سياسية، عندئذ بادر المسيحيون الصهيونيون وعلى رأسهم ويليام بلاكستون بانتقاد ما اعتبروه "تساهلا "من طرف هرتزل، وأبدوا موقفا متشددا مصرين أن تكون فلسطين دون غيرها الأرض التي يجب أن يقام عليها الكيان اليهودي الموعود .وأصر بلاكيستون أن يرسل إلى هرتزل نسخة من التوراة معلما على صفحاتها التي يشار فيها إلى فلسطين أرض كنعان كأرض لا بديل عنها لشعب الله المختار" (ص: ٩٩).

هكذا يضعنا هذا الكتاب لحد الآن في الأجواء التمهيدية التي ستقود مباشرة إلى ميلاد ما عرف "بوعد بلفور ."وتؤكد وثائق رسمية يعتمدها المؤلف هنا أن الدبلوماسية الأمريكية كانت تتردد في تأييدها لهذا الوعد، واضعة في الاعتبار ضرورة تجنب المواجهة العسكرية مع الدولة العثمانية، علاوة على رفض فآت عريضة من اليهود المشروع اليهودي برمته، ومع ذلك فإن الرئيس الأمريكي وودرو ويلسون تجاهل عن قصد تقارير وزارة خارجيته الداعية لالتزام الحذر حرصا على مصلحة أمريكا في المنطقة، ونظرا لكونه سليل الكنيسة المشيخية ذات التوجه الصهيوني المسيحاني، فقد أصر الرئيس ويلسون أن يعارض تلك التقارير وقرر التصديق على وعد بلفور واعترف قائلا بأنه "كربيب بيت قس ينبغي أن يكون قادرا على المساعدة على إعادة الأرض المقدسة لأهلها (ص: ١٠١) ولم يكن بالمستبعد أن يبادر الرئيس الأمريكي لاتخاذ مثل هذا الموقف، فقد كان الرأي العام الأمريكي مهيئا لتقبل الأفكار المسيحية الصهيونية إلى درجة أن "المشاعر المعادية للصهيونية التي أمكن استشفافها في الصحافة كانت فقط تلك المنبثقة عن تصريحات صادرة عن شخصيات يهودية معادية للصهيونية (ص: ١٠٢).

وبهذا الصدد يلاحظ أن موقف الكونجريس الأمريكي هو الآخر من وعد بلفور لم يكن موقفا سياسيا محضا ولا علمانيا يؤكد على مفاهيم تقرير المصير وحقوق الإنسان والديمقراطية مثلا، بل طغت على تبريرات أعضائه، عند التصويت والتصديق، اعتبارات دينية محضة نابعة مباشرة من المسيحية اليهودية الصهيونية، كما ورد ذلك على لسان ممثل ولاية إينديانا بالكونجريس حيث خطب مبررا التصديق لصالح وعد بلفور " :كما خلص موسى إسرئيل من العبودية، فإن الحلفاء الآن يخلصون يهودا من أيدي الأتراك القبيحين، وهي الخاتمة الملائمة لهذه الحرب العالمية ...إنني أحس أنني أعبر عن أفكار الشعب الأمريكي] ...الداعية إلى [أن حكومة الولايات المتحدة يجب أن تمارس سلطتها الملائمة لرؤية هذه الدولة اليهودية تقام لتنبثق منها تعاليم ومبادئ يهودا القديمة (ص: ١٠٢) وقد ورد أيضا في اعتراف رئيس العلاقات الخارجية بمجلس النواب سنة ١٩٢٢ قوله" :إنني لم أحتمل أبدا فكرة وقوع القدس وفلسطين تحت

سيطرة المحمديين ...إن بقاء القدس وفلسطين المقدسة بالنسبة لليهود ...والأرض المقدسة بالنسبة لكل الأمم المسيحية الكبرى في الغرب في أيدي الأتراك، كان يبدو لي لسنوات طويلة وكأنه لطخة في جبين الحضارة من الواجب إزالتها" (ص: ١٠٢).

وفي هذا وأمثاله من المواقف ما جعل المؤلف يستنتج أن الإدارة الأمريكية إذا كانت قد انحازت بالمرة إلى الحركة الصهيونية المتصاعدة خاصة بعد سماح تلك الإدارة بفتح كل الأبواب وبلا شروط أمام الهجرة اليهودية لفلسطين، وإذا كانت قد قبلت قرار التقسيم الصادر سنة ١٩٤٧وأرغمت دولا أخرى على التصويت لصالحه، ثم أسرعت للاعتراف بالكيان اليهودي الصهيوني سنة ١٩٤٨في عهد الرئيس ترومان، فذلك ليس راجعا لضغوط اللوبي اليهودي كما يردد دائما، بل "إن قرار ترومان باعتراف أمريكا بالدولة اليهودية كان متمشيا مع خلفيته المسيحية المتهودة في لحظة أوج المسيحية الصهيونية في أمريكا) "ص .(١٠٤ :ويسجل أحد الدارسين اليهود المعاصرين أنه عندما احتفل بالرئيس ترومان في أحد المعابد اليهودية باعتباره الرجل الذي ساعد على خلق دولة "إسرائيل "رد ترومان قائلا " :إنني قورش ...إنني قورش، ومن ذا الذي ينسى أن قورش هو الذي أعاد اليهود من منفاهم في بابل إلى القدس؟ (ص: ١٠٥) فترومان إذن يعتبر نفسه "قورش "القرن العشرين ويفكر بهذه الخلفية التوراتية !.

٦. هذا وسوف تساهم الحرب الباردة بين الشرق والغرب الذي تزعمته أمريكا، كما ستساهم مختلف المشاكل الاقتصادية الداخلية علاوة على تطور القضية الفلسطينية، سيساهم كل ذلك في ميلاد حركات وتنظيمات مسيحية عرفت بمعانقتها لأفكار متشددة وبتمهيدها التدريجي لصعود ما يسمى "باليمين المسيحي ."وقد تمثلت تلك الحركات خاصة في منظمة "المجلس الأمريكي للكنائس المسيحية "ثم في "الاتحاد الوطني للإيفانجيليين ."لقد استغلت هذه المنظمات ظروف الحرب الباردة ومعاداة الشيوعية لتثبيت نفوذها في سائر الأوساط الفكرية والسياسية والاقتصادية الأمريكية، ولتحصل على ترخيص للبث الإذاعي والتلفزي الذي سرعان ما توسع عالميا بشكل مذهل وأصبح المصدر الأساسي للإرساليات التنصيرية ولترسيخ العقيدة الألفية والتبشير بقرب عودة المسيح، لقد كانت معاداة الشيوعية خاصة المبرر الذي اعتمده هذا اليمين المسيحي "البروتستانتي للنزول إلى قلب المعمعة السياسية وممارسة سلطة التأثير والتوجيه .ولعل هذا ما ما أغرى أشهر ممثليه المبشر بيلي جراهام، مؤسس مجلة » « Christianity Todayأن يحذر من مغبة ترشيح الرئيس الديمقراطي الكاثوليكي الأسبق جون كيندي، مقترحا ترشيح اسم آخر بروتستاني وينتمي إلى الحزب الجمهوري، وسبق له أن

مارس التنصير في الصين ...ولحد اليوم لازال اغتيال الرئيس كيندي لغزا متشابك الخيوط! ...

ثم جاءت هزيمة حرب سنة ١٩٦٧ التي كانت مبررا "تاريخيا "ودينيا لإعطاء دفعة أخرى للمسيحية الصهيونية وإغرائها بالمزيد من التأويلات لقراءتها "للكتاب المقدس "بما يجعل من تلك التأويلات نبوءات تشهد عليها أحداث "آخر الزمان "وقد كتبت مجلة Christianity» «Today معلقة على الحدث "لأول مرة، منذ أكثر ن ألفي عام، فإن القدس الآن كاملة بأيدي اليهود، مما يعطي لدارس التوراة إيمانا عميقا ومتجددا في صحتها وصلاحيتها (ص: ١١٥).

وهكذا اعتبر احتلال القدس الخطوة ما قبل الأخيرة لنهاية التاريخ، هذه النهاية التي هي وشيكة الوقوع، ولم يبق لتحقيقها سوى إعادة بناء هيكل المعبد فوق قبة الصخرة .وبفعل تلك الأحداث العسكرية التي كانت تسير لصالح الكيان اليهودي، وبسبب نمو الحركة الصهيونية في العالم شهدت المسيحية الصهيونية بأمريكا سبعينيات القرن العشرين انتعاشا قويا، حيث أكسبها الوضع الجديد مزيدا من النفوذ وتضاعف نشاطها الذي امتد إلى توسيع مخططات التنصير في العالم، وفي هذه الفترة بالذات عقد بولاية عقد بولاية كولورادو مؤتمر كنسي ضخم ضم كل كنائس العالم، بما فيها كنائس العالم العربي ومن مختلف المذاهب، خصص لوضع الاستراتيجية الكفيلة بتنصير العالم الإسلامي قاطبة ! ...[1] وفي هذه الفترة أيضا أقبلت نسبة كبيرة من الأمريكيين على "التعميد "من جديد، معتبرين أنفسهم "مسيحيين ولدوا ثانية" معلنين إخلاصهم للمسيحية الصهيونية ويقولون تبعا لذلك بعودة المسيح ويعتقدون بحرفية النصوص ويلتزمون بنشر ذلك المعتقد عالميا، كما هو الحال مع الرئيس الأمريكي السابق جيمي كارتر الذي أعلن نفسه "مسيحيا ولد ثانيا "والذي أصر بعد معاهدة "كامب ديفيد "أن يلقي خطابا في الكنيست الإسرائيلي ليعترف أمامه قائلا " :لقد آمن وأظهر سبعة من رؤساء الجمهورية أن علاقة أمريكا بإسرائيل أكثر من علاقة خاصة، فهي علاقة متأصلة، في وجدان وأخلاق وديانة ومعتقدات الشعب الأمريكي نفسه (...)إننا نتقاسم معكم تراث التوراة (ص: ١٩)

٧. لا شك في أن هذا الاكتساح الديني للمسيحية الصهيونية بأمريكا يرجع إلى عدة عوامل سبق الإشارة إلى بعضها، إلا أنه لا يجب بهذا الصدد الاستهانة بالدور المركزي الذي لعبه الإعلام المسيحي السمعي البصري في نمو هذه الظاهرة وانتشارها على المستوى الشعبي والرسمي

١- أنظر تحليلا نقديا لهذا المؤتمر في كتاب محمد عمارة استراتيجية التنصير في العالم الإسلامي، مالطا مركز دراسات العالم الإسلامي، ط: ١، ١٩٩٢.

معا "فلقد اعتمدت الحركة المسيحية الصهيونية والأصولية في فترة السبعينيات على الشبكات الدينية التلفزيونية التي سميت "الكنائس المرئية "في الدعوة لأفكارها والوصول بفاعلية إلى أكبر عدد ممكن من الناس من خلال برامج جماهيرية استعراضية" (ص: ١١٨) أثبتت الاستطلاعات أن عدد مشاهديها يوميا يقدر بحوالي سبعين مليونا من الأمريكيين ولساعات طويلة، إضافة إلى ألف وأربعمائة محطة إذاعية تنصب برامجها على كل ما يهم الأمريكيين من مشاكل سياسية واقتصادية وأخلاقية وثقافية ورياضية وترفيهية كذلك "وانتهاء بدعم وتأييد إسرائيل وسياستها، لأن في ذلك مرضاة للرب (ص: ١١٩) ومن بين تلك الشبكات التلفزية من يغطي ستين دولة أجنبية كما هو الحال بالنسبة لشبكات CBNالتي تعتز بأن عدد مشاهدي برامجها يفوق عدد قراء كبرى المجلات والجرائد الأمريكية مجتمعة "كواشنطون بوست "ونيويورك تايمز "وغيرهما .وإذا كانت هذه الظاهرة الإعلامية هي التي نبهت كاتبنا رضا هلال إلى خطورة هذه المسيحية الصهيونية، فإنه يقف هنا ليسجل أنه "مع بداية الثمانينات جعلت الشبكات الدينية التلفزيونية والإذاعية "الكنائس المرئية "من "إسرائيل "قضية القضايا في برنامجها، وفي حملاتها لجمع التبرعات لدعم إسرائيل "وقامت زعامات تلك الكنائس التلفزيونية بعدة زيارات إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة لإنجاز برامج تستهدف منها "تأكيد الاعتقاد البروتستاني بدور إسرائيل في مخطط الرب لنهاية العالم بمعركة هرمجدون المجيء الثاني للمسيح (ص: ١٢٠) وكما ضغطت المسيحية الصهيونية في القرن التاسع عشر على اليهود لجعل فلسطين، دون غيرها، الأرض الموعودة تصر هذه الشبكات الإعلامية المسيحية المعاصرة بأمريكا على لسان أحد أقطابها أن على إسرائيل بعد قيامها وتوالي انتصاراتها ألا ترضى إلا بمد حدودها من الفرات إلى النيل محتجا على ذلك بقوله "إن سفر التكوين من التوراة يذكر أن حدود إسرائيل ستمتد من الفرات إلى النيل، وستكون الأرض الموعودة هي العراق وسوريا وتركيا والسعودية ومصر والسودان ولبنان والأردن والكويت (ص: ١٢١) ولهذا اعتبر أحد القساوسة والذي يبث برنامجه الموسوم ب"إسرائيل "مفتاح أمريكا للبقاء "على خمسين محطة تلفزيونية، اعتبر أن تخلي إسرائيل عن الضفة الغربية سيجر الدمار على إسرائيل وأمريكا معا، وكان هذا القس قد أقدم على إنتاج أضخم فلم تلفزيوني يتوقع نهاية للعالم بحلول سنة ٢٠٠٠ ويكرس العقيدة الألفية المعروفة ويبشر بنهاية التاريخ وقرب المعركة الفاصلة بين قوى الخير وقوى الشر، وقد أطلق على فلمه هذا اسم JerUSAlemD.C:قاصدا التماهي ما بين اسم القدس ورمز اسم أمريكا مع التذكير بأنه لا بديل عن عاصمة داود!.

٨. لقد كان هذا المشهد الإعلامي مجرد انعكاس لواقع أمريكي يعرف اكتساحا متزايدا للمسيحية الصهيونية التي تطورت إلى ما سمي "باليمين المسيحي "هذا الأخير الذي سرعان ما وضع يده في يد اليمين السياسي داخل الحزب الجمهوري مما مهد الطريق منذ سنة ١٩٨٠لتلك المسيحية الصهيونية، بعقائدها المعروفة، أن تحتل مواقع مؤثرة داخل ذلك الحزب وفي السياسة الأمريكية قاطبة.

وهنا يذكرنا المؤلف أن علاقة اليمين المسيحي باليمين السياسي في أمريكا لم تكن وليدة الثمانينات، اعتبارا للصلاة الحميمية التي كانت قائمة قبل ذلك بين اليمين المسيحي وبين كل من الرئيس إيزنهاور والرئيس نيكسون.

إلا أنه منذ سنة ١٩٨٠، سنة ترشيح الرئيس ريجان، بادر هذا الأخير رسميا في حملته الانتخابية لإعلان تأييده للرنامج الأخلاقي لليمين المسيحي المعروف بعقيدته الألفية وبمواقفه الصهيونية المتطرفة .وتمكن ذلك اليمين المسيحي من حشد أغلب الأصوات لصالح ريجان، ففاز بالرئاسة؛ ولذلك قرب إليه شخصيات نافذة في ذلك اليمين وعمل على إلغاء تشريعات اعتبرت من وجهة نظر اليمين المسيحي "علمانية "الطابع، لا تتوافق مع توجههم الديني والأخلاقي.

غير أن طموح اليمين المسيحي لم يقتصر على القضايا الداخلية، بل انخرط في عمليات خارجية اتسمت باستغلال مختلف الظروف للتدخل في الشؤون الداخلية لبعض الدول من قبيل تنظيم مظاهرات وحملات إعلامية لتأييد النظام العسكري في السالفادور بأمريكا اللاتينية، أو تكثيف الحملات التنصيرية التي قادها الإفانجليون إثر انتخاب كورازون أكينو في الفلبين، أو قيام هؤلاء الافانجيليين بدعاية ضد المؤتمر الوطني الإفريقي تأييدا منهم للنظام العنصري بجنوب أفريقيا .غير أن أهم مجال اتجه إليه اهتمام المسيحية الصهيونية الإفانجيلية كان هو حشد التأييد للكيان الصهيوني بفلسطين، وضمانا لانتصار هذا الكيان عارض هؤلاء الإفانجيليون بشدة كل تجميد نووي بأمريكا ووزع رئيس "الأغلبية الأخلاقية "التي يدين لها الرئيس ريجان بنجاحه في الانتخابات نشرة تحت عنوان ":الحرب النووية وعودة المسيح "تربط الحرب النووية مع الاتحاد السوفيتي بالمجيء الثاني للمسيح .وكانت "هرمجدون النووية من أجل إسرائيل "الرباط المقدس بين اليمين المسيحي الصهيوني والرئيس ريجان (ص: ١٣٤).

وهنا يضطر كاتبنا رضا هلال ليقف عند شخصية الرئيس الأمريكي رونالد ريجان منبها بالوثائق الدامغة إلى الخلفيات الدينية التي كان لها تأثير كبير على الهموم الفكرية والمواقف

السياسية والعسكرية لهذا الرئيس .فعلاوة على وسطه الأسري الذي رسخ لديه القيم التوراتية والمسيحية سابقة الذكر، وجد ريجان في بعض أصدقائه وعلى رأسهم القس الأفانجيلي الشهير بيلي جراهام مناسبة ليتقاسم معه الحديث حول نبوءات "الكتاب المقدس :المكرسة لعودة المسيح ونهاية العالم .وفي مقال صدر له سنة ١٩٨٥كشف رئيس مجلس الشيوخ الأمريكي أن الرئيس ريجان نبهه إلى ضرورة قراءة ما ورد في "الكتاب المقدس "بخصوص الحرب الأخيرة الفاصلة التي ستقود إلى نهاية العالم وعودة المسيح .ومن المفيد أن نقف عند شهادة ريجان كما سجلها رئيس مجلس الشيوخ المذكور .يقول ريجان في فترة تربعه على قمة السلطة في البيت الأبيض مفسرا نبوءة حزقيال :

..."لقد تحقق ذلك أخيرا بعد ألفي سنة :ولأول مرة يبدو كل شيء في مكانه بانتظار]معركة[هرمجدون والمجيء الثاني للمسيح ...إن حزقيال يقول إن النار والحجارة المستعملة سوف تمطر على أعداء شعب الرب، إن ذلك يجب أن يعني أنهم سوف يدمرون بواسطة السلاح النووي... ويخبرنا حزقيال أن جوج وماجوج الأمة التي ستقود قوى الظلام الأخرى ضد إسرائيل، سوف تأتي من الشمال .إن جوج يجب أن تكون روسية .ليس من الأمم القديمة شمالي إسرائيل غير روسيا)...التي (تنطبق عليها تماما مواصفات جوج (ص: ١٣٥) ومن ثم فإن توجه ريجان للانفاق العسكري وتردده إزاء مقترحات نزع السلاح النووي يتفقان مع رؤيته المستمدة من الكتاب المقدس.إذ أن]حرب [هرمجدون والتي تنبأ بها حزقيال لا يمكن أن تحدث في عالم منزوع السلام (ص: ١٣٦).

هذا وبالرغم من فشل اليمين المسيحي، بعد فترة حكم ريجان في ترشيح ممثله الواعظ التلفزيوني بات روبرتسون رئيس شبكة CBNللانتخابات الرئاسية باسم الحزب الجمهوري إلا أن روبرتسون عبر منظمته "الائتلاف المسيحي "استمر في مساندة الحزب الجمهوري وكانت منظمته السند الأساس الذي سيقود جورج بوش الأب إلى منصة الحكم سنة ١٩٨٨، وكانت هزيمته متوقعة في ولايته الثانية سنة ١٩٩٢لولا أصوات اليمين المسيحي، مما جعل من هذا اليمين بحق قوة ضغط نافذة في السياسة الأمريكية الداخلية والخارجية .وحينما انقلبت الكفة لصالح الديمقراطيين، فإن "الائتلاف المسيحي لم يدخر وسعا لاستغلال المشاكل الأخلاقية ذات الحساسية البالغة في المجتمع الأمريكي للإطاحة بالرئيس الديمقراطي بيل كلينتون. وتفضح زوجة هذا الأخير خيوط المؤامرة ضد زوجها في فضيحة ما عرف ب"مونيكا لوينسكي "حين إشارتها إلى لقاء رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق الليكودي بنيامين نيتنياهو

ومآت المسيحيين الأصوليين الأفانجيليين ...وهو اللقاء الذي انفجرت بعده قضية لوينسكي (ص: ١٦٣).

لقد بلغت بالفعل المسيحية الصهيونية أوج تنظيمها في عهد الرئيس ريجان وبوش الأب طيلة ثمانينيات القرن العشرين، ثم توالت نشأة المنظمات المسيحية المتطرفة، مما جعل منها "لوبيا" مسيحيا صهيونيا أكثر تطرفا من اللوبي اليهودي نفسه .ونقف في كتابنا هذا على جرد لأهم المنظمات التي يضمها اللوبي المسيحي الصهيوني والذي سوف يصبح "أكثر نفوذا وتأثيرا في تسعينيات القرن العشرين بتغلغل داخل الحزب الجمهوري الذي سيطر على مجلس الكونجريس سنة ١٩٩٤ (ص: ١٣٧) فعلاوة على تلك المنظمات المسيحية الصهيونية التي أنشئت منذ أوائل القرن العشرين، نجد في عهد ريجان منظمة "الأغلبية الأخلاقية "و"السفارة الرسمية المسيحية الدولية "التي يعلن رئيسها على الملأ ":أننا صهاينة أكثر من الإسرائيليين أنفسهم، وأن القدس هي المدينة الوحيدة التي تحظى باهتمام الرب، وأن الرب قد أعطى هذه الأرض لإسرائيل إلى الأبد (ص: ١٤٢) وفي سنة ١٩٩٠كثفت هذه المنظمات من ضغوطها على الكونجريس فأصدر هذا الأخير بيانه إلى الإدارة الأمريكية بوجوب الاعتراف بالقدس عاصمة أبدية للكيان الصهيوني .لذا يستخلص مؤلفنا استنادا إلى دراسات ميدانية أن "من الصعب حصر كل المنظمات المسيحية الصهيونية والأصولية في الولايات المتحدة الأمريكية ...وتوجد مائتان وخمسون منظمة مسيحية أمريكية ممالئة لإسرائيل تمارس أنشطة مختلفة بدءا من اجتماعات كنسية للتضامن مع إسرائيل إلى الدعم اللاهوتي وطبع المنشورات وعقد المؤتمرات وتنظيم الأفواج السياحية إلى إسرائيل، إلى الدعم السياسي المباشر بأساليب 'اللوبي (ص: ١٤٦).

وقد وصل الأمر بالمسيحية اليهودية الصهيونية عبر مختلف وسائل إعلامها أن زرعت داخل المجتمع الأمريكي "بأن دعم أمريكا لإسرائيل، ليس فقط التزاما سياسيا وإنما رسالة إلهية بسببها يبارك الرب أمريكا وأصبح ملايين البروتستانت الأمريكيون يدعمون إسرائيل عن إيمان كامل بأن دعم أمريكا لإسرائيل هو السبيل الأساس لبقاء أمريكا السياسي والروحي (ص: ١٤٧) ولعل هذا ما يفسر لماذا لم يعد أحد خاصة من بين المسؤولين الأمريكان، يجرأ على الإشارة إلى الثقافة الأمريكية دون أن يضم وصف اليهودية إليها؛ وقد عانى الأمرين سنة ١٩٩٢حاكم ولاية ميسيسيبي المنتمي للحزب الجمهوري، حين اكتفى بوصف أمريكا قائلا "إن أمريكا أمة مسيحية "فانهالت عليه الانتقادات من كل جانب لكونه لم يصفها بكونها يهودية مسيحية، ولم ينفعه سوى الاعتذار عذ ذلك "السهو "الذي أصبح جريمة لا تغتفر (ص: ١٦٩).

٩. هكذا تكون تسعينات القرن العشرين قد شهدت توالدا متناميا للمنظمات المسيحية الدين، الصهيونية التفكير والممارسة، تمكنت من الوصول إلى قلب الحزب الجمهوري والسيطرة على مجلس الكونجريس حتى صار يطلق على ذلك التحالف الديني والسياسي داخل الحزب الجمهوري "حزب الله! "كما نعتته بذلك مجلة Christian Century وفي دراسة لهذا التحالف بين الحزب الجمهوري الحاكم وجناحه اليميني المسيحي الصهيوني، تؤكد باحثة أمريكية "أن اليمين المسيحي كان مستعدا بل وراغبا بكل قوة في إشعال حرب نووية من أجل إسرائيل تحقيقا للنبوءات التوراتية (ص: ١٦٧) وبالنظر إلى هذا الاندفاع فقد لعب ذلك اليمين المسيحي الصهيوني ولازال إلى الآن يلعب دور "المبرر "لكل ما تتورط فيه أمريكا من أحداث عسكرية، خاصة في العالم الإسلامي، بما يتلاءم ومرجعيته التوراتية الصهيونية، فصدام حسين بعد غزو الكويت سنة ١٩٩٠لم يكن في ذلك التبرير سوى "المسيح الدجال الذي سيدعمه الروس في الحرب على إسرائيل، بما يمهد لمعركة هرمجدون بين قوى الشر)المسيح الدجال والعرب والروس (وقوى الخير) أمريكا وإسرائيل (لينتهي العالم ويعود المسيح (ص: ١٦٨) ويعزو مؤلفنا هزيمة بوش الأب في انتخابات سنة ١٩٩٢، رغم ما حققه من انتصار في حرب الخليج وسقوط الاتحاد السوفيتي، يعزو ذلك إلى إحجام اليمين المسيحي بقاعدته العريضة عن التصويت لصالح بوش مؤاخذا عليه دعوته لنظام عالمي موحد"، وهو النظام كان الذي يرى فيه ذلك اليمين خطرا على إسرائيل بجعلها على قدم المساواة مع باقي قوى الشر والكفر: التي تضمها الأمم المتحدة .كما أن بوش الأب دعا إلى "مؤتمر مدريد "لأجل السلام في الشرق الأوسط بل وهدد إسرائيل بتجميد القروض لها قصد إجبارها على التخلي عن الأرض التي وعد الرب بها إبراهيم ...ويكفينا للوقوف على مدى "السلطة "التي صارت لتلك الأيديولوجية الدينية المسيحية ذات التوجه الصهيوني داخل الولايات المتحدة الأمريكية، أن نستمع إلى رئيس منظمة "الائتلاف المسيحي "والمالك لأكبر شبكة تلفزيونية مسيحية CBN، وهو بات جوردون روبنسون، حين يقول مفتخرا عن منظمته " :إنها تحرك المسيحيين صفا واحدا وجماعة واحدة في الوقت المطلوب، إننا الرأس وليس المؤخرة ...إننا في القمة ولسنا في القاع لنظامنا السياسي .الائتلاف المسيحي سيكون أكبر قوة مؤثرة في أمريكا بنهاية عقد التسعينات .لدينا من الأصوات ما يكفي لحكم هذا البلد ...وعندما يضجر الناس سنحكم البلد" (ص: ١٩٧) ويكفينا نحن أن نعلم أن هذا التنظيم يقوم بتوزيع استمارات على أكثر من سبعين ألف كنيسة للتعرف على توجهات الناخبين، وسبق له في الانتخابات الرئاسية لسنة ١٩٩٦أن وزع خمسة

وأربعين مليون نسخة من دليل الناخب .ولا يخرج مشروعه السياسي الخارجي عن التحرك في كل المجالات من أجل تحقيق الهدف الأكبر الذي فاه به رئيس هذا التنظيم حين قوله " :إن إعادة مولد إسرائيل هي الإشارة الوحيدة إلى أن العد التنازلي لنهاية الكون قد بدأ، وأن بقية نبوءات الكتاب المقدس تتحقق بسرعة مع مولد إسرائيل(ص: ١٩٧).

هذا ولقد كان متوقعا أن تسري مثل هذه المفاهيم والحمولات اليهودية الصهيونية التي لاحظناها في جل التكتلات الدينية البروتستانتية والإفانجيلية إلى الكنيسة الكاثوليكية الأمريكية أيضا، رغم التعارض الكبير بين الكنيستين.

فإذا كان الكاثوليك الأمريكيون قد درجوا قديما على التحالف مع الحزب الديمقراطي، إلا أن "علمانية "هذا الأخير ومواقفه المتساهلة تجاه المشاكل الأخلاقية، كالإجهاض مثلا قد حملت الكنائس الكاثوليكية أن تحث أتباعها على تحويل ولائهم للحزب الجمهوري، الذي يتقاسمون معه نفس القناعات الأخلاقية، وقد ظهر أثر هذا التحول في الولاء في فوز كل من ريجان وبوش بمقعد رئاسة البيت الأبيض.

وبذلك شكل الكاثوليك قطبا جديدا داخل اليمين المسيحي الذي سبق لنا الوقوف على أطيافه البروتستانتية .غير أن مما زاد في هذا التقارب وشجع عليه تطور موقف الفاتيكان من القضية الفلسطينية خاصة .فبعد أن كان الفاتيكان معروفا بموافقة القديمة من اليهود واليهودية، تاريخا وعقيدة، وبعد أن رفض وعد بلفور بتقسيم فلسطين معربا عن تخوفه من هيمنة اليهود على مدينة القدس،مدينة المسيح، ودعا بالمقابل إلى "تدويل "هذه المدينة طمعا في إيجاد قدم له بها، بعد كل تلك المواقف شرع الفاتيكان منذ سنة ١٩٦٠في تغيير جل مواقفه الرسمية المعروفة من اليهود، ابتداء من تبرئتهم من دم المسيح إلى تأكيد "الهوية اليهودية "للمسيح نفسه، وانتهاء باعتراف الفاتيكان بالكيان الصهيوني فوق فلسطين سنة .١٩٩٣بل صارت تعقد مؤتمرات باشتراك الفاتيكان لأجل تعديل نصوص بعض الأناجيل لأجل "إنصاف "اليهود، كما حدث سنة ١٩٩٧، مما يعني في آخر المطاف أن "لإسرائيل وللحركة الصهيونية مباركة الكاثوليكية لإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين ودعم الدولة اليهوديو (ص ١٨٠) لقد كان في مواقف الفاتيكان هذه ما شجع على اختراق مسيحي صهيوني إلى قلب المنظمات المسيحية الكاتوليكية بأمريكا، بحيث لم يعد هناك اليوم فارق بين الكنيسة الكاثوليكية والكنيسة البروتستانتية فيما يخص الولاء للعقيدة الألفية والصهيونية السياسية.

١٠. لعل هذا التتبع الدقيق من طرف مؤلفنا للتشكل الديني الأمريكي الحديث والمعاصر قد دفعه إلى تخصيص الفصل السادس من كتابه للوقوف على بعض التجليات العنيفة لذلك المشهد الديني داخل الولايات المتحدة الأمريكية، قبل أن يخصص الفصل السابع والأخير لتحليل بعض التجليات العنيفة الأخرى على المستوى الخارجي والدولي .والتنبيه واجب قبل ذلك إلى أنه إذا كانت السمة العامة التي نعتت بها كل تلك التنظيمات الدينية الأمريكية عبر وسائل الإعلام هي صفة "الأصولية "فإن هذا المصطلح الذي راج استعماله في هذا المجال منذ عشرينيات القرن الماضي سواء في الأدبيات المسيحية أو في الأوساط الصحافية، إنما يعني رفض كل تأويل للأصول ولنصوص الكتاب المقدس وضرورة الاكتفاء بالمعنى المباشر الظاهر منها، مع نفي كل تناقض عنها، دون أية محاولة للتأويل أو التوفيق بين تعاليم الدين ومتطلبات الحداثة والتغيير والتجديد، ومن ثم فلا مجال للتعدد في الفهم أو التسامح بين الأديان، فتلك هرطقة لا يقبلها الكتاب المقدس (ص: ١٩٣) وعليه فالأصولية المنعوتة بها كل أطياف المسيحية اليهودية بأمريكا، وهي أغلب القاعدة الدينية بها، تعتمد على الإدراك الجزئي، لا الفهم الكلي، وتقول بحرفية النصوص، بلا تأويل ولا تفسير، وترفض كل مظاهر التحديث، ثم هي تجعل من العقيدة الألفية ونهاية التاريخ وعودة المسيح آخر الزمان قطب تحركها وأساس نشاطها...

وعليه، وبعد هذا التوضيح لمعنى "الأصولية "الدينية بأمريكا، إذا كانت تلك الحركات والتجمعات الدينية قد وجدت في السياسة الأمريكية الخارجية، خاصة منها تلك السياسية المساندة للكيان الصهيوني، ما يلبي طموحها العقدي "المللي "أو الألفي، ويزودها ببعض الصبر لارتقاب "نهاية التاريخ "الذي سيتم بعد عنف شديد في معركة "هرمجدون "الكبرى... فإن تلك الحركات والتنظيمات الكنسية قد رأت على المستوى الداخلي والتشريعات العلمانية والاختيارات الأخلاقية الليبرالية، في بعض جوانب الحياة اليومية الأمريكية، ما يتعارض وظاهر الكتاب المقدس، وهو الأمر الذي جند تلك الحركات والتنظيمات للقيام بردود فعل بلغت أحيانا حدها الأقصى من العنف، وهي مناسبة تجعلنا نقف على نماذج من ذلك "الإرهاب" الممارس من قبل العديد من الفصائل الدينية المسيحية .ويختار المؤلف أن يقرب قراءه إلى نوعين من ذلك الإرهاب والعنف الديني الذي يمارس علنا وفي واضحة النهار، سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي كذلك.

أ .فعلى المستوى الأول يذكرنا المؤلف بالحادث الشهير الذي شهدته أمريكا سنة ١٩٩٥ والمتمثل في تفجير المبنى الفدرالي في أوكلاهوما :ويرجع أصل الحادث في الواقع إلى أحد الأور

الأورثودوكس المهاجرين إلى أمريكا والذي بعد تحوله سنة ١٩١٨إلى إحدى الطوائف البروتستانتية، تمكن خلال ثلاثينيات القرن العشرين من إنشاء جماعة ما عرف ب"فرع الديفيديين "التي سرعان ما ظهر توجهها الصهيوني وعقيدتها المللية وإيمانها بنهاية العالم، خصوصا بعد وفاة مؤسسها الأول.

وفي السنوات الأخيرة من القرن العشرين، وبعد صراع دموي أحيانا على قيادة الجماعة، تمكن الراهب فيرمون واين هاول من جمع "الديفيديين :حوله ووثق علاقته بالكيان الصهيوني بفلسطين، وأعلن للجميع أنه أصبح يرى في نفسه الملك الفارسي "قورش "الذي حرر اليهود من الأسر البابلي وأنه سيكمل هذا التحرير لباقي يهود العالم ويعود بهم إلى أرض الميعاد، ولأجل هذه المهمة غير اسمه إلى "ديفيد قورش "جامعا هكذا بين اسم الملك اليهودي والملك الفارسي بعد أن أنشأ في تكساس شبه مدينة كمعقل له أطلق عليه اسم "فلسطين "وشغل هو وأتباعه في ذلك المجمع بمدارسة الكتاب المقدس وبعزف موسيقى "الروك "استعدادا لعودة المسيح آخر الزمان .و"لقد أخبر قورش أتباعه بأنهم يعيشون نهاية التاريخ، وأنهم سرعان ما سينتقلون إلى إسرائيل ليبدؤوا تحويل اليهود إلى المسيحية، وليقودوا حرب النهاية (ص: ٢٠١).

لذا كان انتظار "الديفديين "لنهاية التاريخ حافزا لهم على تكديس مختلف الأسلحة في مجتمعهم استعدادا لخوض المعركة الفاصلة، مما دفع بالمباحث الفيدرالية الأمريكية لتهاجم المجمع .وإثر سقوط ضحايا في الجانبين اضطرت الشرطة لضرب حصار على المبنى استمر أكثر من خمسين يوما .وتعجيلا "للخلاص "عمد ديفيد قورش في ٩أبريل ١٩٩٣إلى إضرام النار في مجمعه موديا هكذا بحياته وحياة ثلاثة وسبعين من أتباعه بمن فيهم واحد وعشرون طفلا، اعتقادا منه ومن أتباعه أنهم بهذا العمل العنيف ينفذون "خطة إلهية لنهاية التاريخ ومجيء المسيح اليهودي ."وقد سبقت الإشارة إلى أن والدة قورش أصرت قبل دفنه أن "تلف تابوته بالعلم الإسرائيلي "الذي حصلت عليه من حاخام يهودي (ص: ٢٠٢) هذا الحادث ذي المعنى الديني وذي البعد الاجتماعي والسياسي هو الذي سيدفع في ذكراه الثانية أحد النشطاء في المليشيات المسيحية "تيموفي ماكفي "إلى تفجير المبنى الفدرالي في أوكلاهوما سنة ١٩٩٥انتقاما لمقتل ديفيد قورش .وتلك صورة من صور الإرهاب الأمريكي الداخلي الذي يتغذى من ترات متجذر ليس في الثقافة الدينية الأمريكية فحسب، بل لقد لمسنا شمول هذه الثقافة لأوساط فكرية وسياسية ذات نفوذ في المجتمع الأمريكي الحديث والمعاصر.

وتدل الوقائع والأحداث أن جل التنظيمات المسيحية بأمريكا تجمع على مشروعية اللجوء إلى العنف، سواء لتطبيق وفرض القيم التوراتية المسيحية أو للدفاع عما تعتقده يمثل "الهوية الوطنية المسيحية "لأمريكا .وفي سائر الأحوال يظل القاسم المشترك بين تلك التنظيمات الدفاع عن مشروعية "التطرف "وممارسة العنف لتغيير كل وضع مجتمعي مرفوض. ولأجل هذا التغيير المطلوب شكلت تلك التنظيمات الكنسية المختلفة ميلشيات "متحركة بلا قيادة نعتت منذ سنة ١٩٩٧ب "جيش الله"، لا تفتأ بين الحين والآخر تقوم بمداهمات عنيفة ومسلحة أحيانا ضد جهات ومؤسسات تعتبرها لا أخلاقية :فقد نظم أكثر من هجوم مسلح على عيادات تجيز الإجهاض وعلى أماكن ممارسة الشذوذ الجنسي، ولم يتوان القس اللوثري مايكل براي سنة ١٩٩٤عن تبرير مقتل أحد الأطباء الممارسين للإجهاض، ووضع كتابا في الموضوع بعنوان "حان وقت القتل"، وبدأت تلك الأماكن تشهد عمليات تفجير بل ظهرت وسط هذه التنظيمات أدبيات تعدد وسائل المقاومة "تتواوح بين تفجير المنشآت والقتل "مع تقديم "التفاصيل الدقيقة لتحضير المتفجرات وكيفية الحصول علي مكوناتها" (ص : ٢١٤)[١]

من جهة أخرى، وعلى نفس المنوال، تسير المليشيات المتعددة الأخرى المدافعة خاصة عن "الهوية المسيحية للأمة الأمريكية"، وهي في آخر التحليل تنتهي إلى القول بنفس العقائد المسيحية الصهيونية، مع اعتبارها الأمة الأمريكية وحدها الأمة الموعودة بحكم آخر الزمان في الألفية السعيدة الأخيرة قبلوا عودة المسيح، ولقد أقدم أحد نشطاء هذا التنظيم على تفجير عيادات الإجهاض في أكثر من ولاية أمريكية، كما قام بتفجير أولمبياد أطلنطا سنة .١٩٩٦ علاوة على أن تيموفي ماكفى مفجر المبنى الفدرالي الشهير في أوكلاهوما سنة ١٩٩٥كان ينتمي إلى ميلشيات هذا التنظيم المسيحي .ومن المفيد هنا أن نقرأ في كتابنا هذا بخصوص تفجير أوكلاهوما، أن الشرطة الفدرالية قد توصلت إلى أنه كان في حوزة ماكفى "هذا نسخة من كتاب روائي سياسي "يصف فيه مؤلفه مجموعة صغيرة من الأشخاص...الذين ينفذون عمليات تفجير ذات دوافع سياسية ضد منشآت فدرالية، وبين تلك العمليات هجوم بقنبلة مصنعة من أسمدة كيماوية ضد مقر مكتب التحقيقات الفدرالي في أوكلاهوما ...ومؤلف

١ - وسوف يتمكن اليمين المسيحي الجديد داخل الحزب الجمهوري من منع الولايات المتحدة الأمريكية الأمريكية سنة ١٩٩٨ من المساهمة في صندوق الأمم المتحدة بحجة توظيف الصندوق لتلك الأموال في سياسة الإجهاض ومنع الحمل في العالم (ص: ٢٣٠).

الكتاب...حصل على الدكتوراه من جامعة كولورادو وقام بتدريس الفيزياء...وخدم لفترة في حزب النازي الأمريكي، وفي عام ١٩٨٤ قدم نفسه على أنه مؤسس جماعة دينية) "ص: ٢١٨).

ب .تلك نماذج تكرس النوع الأول من العنف والإرهاب الذي درجت عليه أغلب التنظيمات المسيحية الأمريكية على المستوى الداخلي .أما على المستوى الخارجي، فعلاوة على ما سبقت الإشارة إليه بخصوص الصهيونية التي روجت لها تلك التنظيمات الكنسية، وهي النزعة التي تكرس مفهوم شعب الله المختار وتشرع لحق طرد الفلسطينيين ومنعهم من العودة إلى أرضهم، وتبشر بحرب نهاية التاريخ الطاحنة، فإن تلك التنظيمات الكنسية لا تفتأ تمارس أنواعا أخرى أخطر من العنف والتطرف والإرهاب، تمارسه هذه المرة على المستوى الخارجي وتحت مظلة السلطة التنفيذية والتشريعية الأمريكية .وذلك حينما تعتبر تلك التنظيمات وتشيع في أدبياتها المكتوبة وبرامجها الإذاعية، أن الأمة الأمريكية خاصة مكلفة "برسالة صليبية عالمية "وأن "الشعب الأمريكي هو الشعب المختار]الجديد [الذي عاهد الرب على بسط سلطته على العالم "كما يؤكد أحد منظري تلك التنظيمات.

لقد كان مما أفرزته المسيحية الصهيونية بأمريكا إبان القرن التاسع عشر ظهور مقولة ما يعرف ب"المصير المبين "المشار إليها آنفا والتي تخيل معها الأمريكان أنهم أصحاب "رسالة "لاهوتية مفادها أن الله قد جعل على عاتق أمريكا أن تقود العالم إلى التحضر وإلى الحرية .وذلك ما يبرر في عيون الأمريكيين مشروعية غزو أراض الهنود الحمر وحق استعباد الزنوج، كما برر في عيونهم، بعد اكتساح كل الغرب والجنوب الأمريكي، ضرورة استعمار شعوب وأراضي أخرى، كما وقع بالنسبة لآلاسكا وهاواي وجويام والفلبين وبويرتوريكو .ثم بعد أن توافقت هذه الرسالة الصليبية "مع المصلحة الاستراتيجية في التوسع الاستعماري أصبحت أمريكا تعتقد أنها فعلا "أرض الميعاد الجديدة "وأنها مكلفة بتحضير العالم وفقا للقيم الليبرالية، مع تمسيحه وفقا للعقيدة الإفانجيلية المللية .وفي ذلك ما يوضح بالملموس أنه "كما أن للدين دورا في السياسة الداخلية]كما لمسنا ذلك آنفا [فإن له دورا في السياسة الخارجية الأمريكية" (ص٢٢٤).

وهكذا يسجل التاريخ أن الولايات المتحدة الأمريكية شرعت رسميا في تنفيذ "رسالتها الصليبية العالمية "هذه بمحاولة تمسيح جزر هاواي سنة ١٨١٩، ثم شرعت في التخطيط لنفس المشروع في الفلبين .وكما جاء على لسان الرئيس الأمريكي إذ ذاك، وهو افتراضا رئيس

دولة ليبرالية علمانية " :إن أمريكا ستعلم الفلبين وترقيهم وتحولهم إلى المسيحية، فمن أجلهم أيضا مات المسيح "ولما قيل له إن الفليبين مسيحيون، أجاب فلنحولهم إلى البروتستانتية (ص : ٢٢٤) وتوضح وثائق الحرب العالمية الثانية أنه كان في نية أمريكا بعد ضرب اليابان بالقنبلة الذرية تحويلها أيضا إلى المسيحية...

وكي نبرز دور التيارات الدينية الكنسية ومساهمتها في تلك الرسالة الصليبية التحضيرية نذكر أن الولايات المتحدة الأمريكية وتحت تأثير القيادات الكنسية الإفانجيلية خاصة كانت قد ركزت اهتمامها قبل وبعد الحرب العالمية الثانية على ضرورة دحر الشيوعية في العالم وخاصة في أمريكا اللاتينية، وفي هذا الإطار تذكر التقارير أن الشبكة التلفزيونية المسيحية الضخمة CBNتبرعت بملايين الدولارات لجماعات "الكونترا "المدعومة من أمريكا والمعادية للشيوعية في كل من نيكاراكوا والهندوراس وجواتيمالا .كما ساندت كل المنظمات الكنسية نظام التمييز العنصري في جنوب إفريقيا والنظام السياسي لموبوتو في الزايير .كما أنشأت شبكة CBNمحطة METVللدفاع عن إسرائيل وللتنصير بالشرق الأوسط...

غير أنه إثر تطور الأحداث الدولية وبعد تحالف اليمين المسيحي مع اليمين الجديد في الحزب الجمهوري ابتداء من سنة ١٩٩٤ وجد ذلك اليمين المسيحي الفرصة ليوسع من استراتيجيته مما جعل منه "لوبيا "فعالا في تحديد الاستراتيجية السياسية الأمريكية في مختلف القضايا الدولية، خاصة ما تعلق بالمساندة المطلقة لإسرائيل وعدم التهاون في الزيادة في ميزانية التسلح والتسابق النووي .كما استطاع ذلك اليمين المسيحي أن يضع مع حلفائه شروطا دقيقة لقروض النقد الدولي ونجح في اتخاذ مواقف زجرية من الأمم المتحدة وبعض المنظمات التابعة لها، بحسب ما يخدم المصالح الأمريكية، واضعين في الاعتبار تسهيل كل الطرق وتذليل كل العراقيل لممارسة أمريكا "رسالتها الحضارية "وهي الرسالة التي أصبحت مطية للتدخل في الشؤون الداخلية للدول، خاصة منها دول العالم الإسلامي والصين .وبذلك يتبين للجميع أن الأمر لا يتعلق بمحض مزالق سياسية ولا بمجرد "فلتات لسان "كما يقال، ولكنه أمر عميق جدا في التكوين الديني والفكري لأمريكا.

والملاحظ هنا أنه بالرغم من قيام أصوات أمريكية تندد بمثل هذا التدخل في شؤون الدول وتحذر من مغبة أن ينقلب ذلك سلبا على المصالح الاقتصادية والاستراتيجية لأمريكا، إلا أن اليمين المسيحي ماض فيما يعتبره رسالته الصليبية المزعومة .وقد نجح بعد تحالفه مع اليمين

السياسي داخل الحزب الجمهوري في الدفع بمشروع إلى الكونجرس اتخذت منه الكنائس البروتستانتية الإفانجيلية "حصان طروادة "للوصول إلى قلب الدول التي لا تتقاسم معها رسالتها التحضيرية وقيمها الأمريكية وعلى رأسها الصين والعالم الإسلامي .لقد تمثل "حصان طروادة "هذا فيما سمي "بقانون الحرية من الاضطهاد الديني "الذي سينجح اليمين المسيحي في الدفع به إلى الكونجرس والتصويت عليه سنة .١٩٩٨ومن غير الممكن أن ندرك أبعاد هذا القانون الذي وقعه مرغما عنه الرئيس الديمقراطي كلينتون، دون أن نتذكر مفهوم العقيدة المللية التدبيرية ونهاية العالم في تصور تلك المنظمات الكنسية الأفانجيلية .إذ أن نهاية التاريخ وعودة المسيح تتطلبان تهييء العالم لهذه النهاية وذلك بالعمل على تمسيح أكبر عدد من سكان المعمور، خاصة سكان المنطقة الواقعة على خطي العرض ١٠/ ٤٠ والتي تقع من ضمنها الدول العربية، وقلبها فلسطين .وفي هذا ما يفسر أيضا لماذا "تنتشر في الأوساط الأصولية الأمريكية طقوس لصلوات من أجل أن تهبط نعمة المسيح على الشرق بمسيحية الأورثوذوكس مسلمية (ص: ٢٣١).

والواقع أن التذرع بحماية المسيحيين في العالم ومنع اضطهادهم كان كما وصفنا "حصان طروادة "للتدخل في الشؤون الداخلية، في العالم الإسلامي، فتلك هو المبرر التي سبق وأن تذرع به قواد الحملة الصليبية الأولى حينما ادعوا وجوب حماية المسيحيين وتخليص القدس من المسلمين، وهي نفس الدعوى التي تذرعت بها روسيا القيصرية حماية للأورثوذوكس من العثمانيين وما ادعته كل من فرنسا وبريطانيا في الشرق العربي .وإذا كان اليمين المسيحي قد نجح فعلا في أن يجعل من قضية الحرية الدينية إحدى أولويات السياسة الخارجية، فإن الكشف عن الخلفيات والأبعاد الإديولوجية لذلك القانون ليس بالأمر الصعب.

وقبل أن يوضح المؤلف طبيعة الأطراف التي حركت مشروع هذا القانون يحرص أن يضعنا في الإطار العام للمشكل حينما يشير إلى أنه بعد سقوط الكتلة الشرقية وعلى إثر حرب الخليج الثانية أصبحت أمريكا تتطلع إلى "إدارة الكرة الأرضية "بمفردها حسب معاييرها، الأمر الذي أغراها بأن تدبر العالم لا من الأمم المتحدة، بل من الكونجريس الأمريكي نفسه .حيث أصبحت واشنطن تتحرك على أساس أن التشريع الأمريكي يجب أن يطبق أيضا خارج الولايات المتحدة الأمريكية (ص : ٢٣٢) وإذا كان لا بد من البحث عن "ذريعة "للتدخل في شؤون الدول الأخرى، فإن هذه الذريعة لا تعجز الإدارة الأمريكية، فقد كانت تهمة "الشيوعية "حاضرة في حالة حصار كوبا والإرهاب في حالة كل من إيران وليبيا .ثم أصبحت الذريعة الحالية

هي الديمقراطية وحقوق الإنسان .وتحت هذه الذريعة عرض على الكونجريس الأمريكي مشروع "قانون الحرية من الاضطهاد الديني "لأجل فرضه على الدول المتهمة بالإرهاب وعدم التعاون، تحت طائلة مختلف التهديدات .والملاحظ أنه بالرغم من الصيغة العامة للمشروع إلا أن الهدف الكامن وراءه هو اعتبار الأقليات المسيحية بالتحديد، حتى لو تمثلت في بضعة أفراد، ذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول وممارسة مختلف الضغوط عليها، تماما كما كان يحدث في القرن التاسع عشر ضد الحكم العثماني...

غير أن التعرف على الأطراف التي هيأت هذا المشروع أو تلك التي ساندته جدير بأن يوقفنا على خلفياته الأيديولوجية ويكشف طموحاته الدينية الصليبية المنسجمة مع المشهد الديني الكنسي الأمريكي الذي سبق تحليله :فالمثير للاستغراب أن اللوبي اليهودي المتطرف هو أول من أثار دعوى اضطهاد المسيحيين بالتحديد في العالم، فأثار بذلك نخوة اليمين المسيحي والمنظمات الأصولية التي تحالفت معه من أجل صياغة مسودة ذلك القانون مما أيقظ المكبوت العقدي "الألفي "لدى هذه المنظمات الأصولية الإفانيجلية للتدخل في منطقة الشرق الأوسط خاصة، وتنفيذ رسالتها التحضرية الصليبية "القديمة .ولقد أظهرت الحملات العديدة التي عقدها اليمينان، اليهودي والمسيحي، بمعية "صقور اليمين السياسي "أن الرغبة واضحة في اعتبار الإسلام "شيوعية"الألفية الثالثة، يجب اجتثاثها كما اجتثت شيوعية الألفية الثانية! .. والملاحظ بهذا الصدد أنه بالرغم من رفض الكنائس القبطية والأرثودوكسية بالعالم العربي الانخراط في المشروع الذي عرض عليها، متخوفة من أي انعكاس سلبي للمشروع عليها، بل ومحذرة من أن ذلك قد يعتبر تدخلا مفضوحا في الشؤون الداخلية لبلدانها، بل بالرغم من كل تلك التحذيرات من أوساط دينية معتدلة وجهات علمانية، بالرغم من كل ذلك مضى كل من اليمين اليهودي واليمين المسيحي الجديد واليمين السياسي بعيدا في الدفاع عن المشروع داخل الكونجريس، وقد كان واقعا تحت سيطرتهم، فتمت المصادقة عليه سنة .١٩٩٨ومهما تكن نوايا وتبريرات الإدارة الأمريكية الديمقراطية التي اضطرت إذ ذاك في عهد كلينتون للتصديق على المشروع، إلا أن المؤكد بحسب عبارة مؤلفنا "أن منظمات المسيحية الأصولية في الولايات المتحدة الأمريكية اعتبرت الحملة من أجل تشريع قانون الحرية من الاضطهاد الديني ضمن حملتها الصليبية العالمية عشية الألفية الثالثة (ص: ٢٣٦)

١١. تلك بعض محطات الرحلة المتبعة التي قادت مؤلفنا رضا هلال إلى أعمق متاهات المشهد الديني الأمريكي الحديث والمعاصر، وذلك بعد أن تزود لرحلته بما يلزم من وسائل البحث

والتحليل الموضوعي والوصف الدقيق للمكونات الفكرية والأخلاقية والسياسية التي مهما تشابكت وتعددت أسبابها، فإن الحقيقة البادية بوضوح من خلال شهادات الوثائق والواقع، إن هذه الحقيقة تلزمنا بالقول مع مؤلفنا أنه "وبعد مرور ربع قرن من صعود اليمين المسيحي في الولايات المتحدة الأمريكية، تظل حقيقة "واضحة "هي أن أي تحليل للسياسة الأمريكية الداخلية والخارجية، في المدى القصير أو المدى الطويل، لا بد وأن يأخذ في الاعتبار أن اليمين المسيحي]بمكوناته العقدية وبطموحاته العالمية التي سبق الوقوف عليها [قد أصبح جزءا ماثلا ومهما في المشهد الاجتماعي والسياسي الأمريكي (ص: ٢٢٦).

غير أن المفارقة التي جعل منها مؤلفا خاتمة كتابه إبرازه أن أهم وأخطر ما كرسته المسيحية الأصولية وكان وراء معانقتها للأيديولوجية الصهيونية والذي تجسده أسطورة "نهاية العالم" وعودة مسيح آخر الزمان، أن هذه الأسطورة الدينية بعينها سوف يتلقفها الفكر العلماني والليبرالي داخل الولايات المتحدة وينهض "ليبررها "وينتهي إلى تبني منطقها بعد أن يجعل منها مطية لوضع "استراتيجية أمريكية "عالمية؛ وفي هذا دليل آخر على تغلغل ذلك النوع من التفكير الديني الذي زرعته المنظمات الكنسية الأصولية في كل جنبات الحياة العامة الأمريكية .ذلك أننا حينما نتصفح البعد الإيديولوجي لكاتب فرانسيس فوكوياما الصادر سنة " ١٩٩٢نهاية التاريخ والإنسان الأخير "نسترجع في الحقيقة نفس المفهوم الديني الذي كرسته المسيحية اليهودية حول نهاية العالم وعودة المسيح، وكأن هذا المسيح العائد هو بعينه ذلك "الإنسان الأخير "الذي بشر به فوكوياما. ثم إذا كانت العقيدة الألفية "المللية "في المسيحية اليهودية المكرسة لنهاية التاريخ مشروطة كما رأينا بحرب "هرمجدون "الكبرى وسحق قوى الشر، فإن موضوع كتاب صوميل هانتجتون "صدام الحضارات :إعادة تشكيل النظام العالمي "الصادر سنة ١٩٩٦، ليس هو الآخر إلا تعبيرا ليبراليا عصريا عن تلك الحرب التي تنذر بها العقيدة المللية .بل إن برنار لويس اختزل ذلك الصدام فجعله بالذات صداما أو حربا "دينية "بين الغرب المسيحي والشرق الإسلامي)ص .(٢٤٨ :ثم إذا كان المنظران الأمريكيان فوكوياما وهانتجتون ينتهيان إلى التأكيد بأن الذي سيظفر بالبقاء في "نهاية التاريخ "وبعد صراع حضاري دموي إنما بالتحديد أمريكا ومعها الغرب المسيحي المتحضر، أو ليست تلك هي الدعوى القديمة للمسيحية اليهودية، بأنه عند عودة الميسح ونهاية العالم لن يبق خيار لا لليهود ولا بالأولى للمسلمين ولا لغيرهم سوى التحول إلى دين المسيح الذي يعود ليدبر مملكته الكونية وليقيم "نظاما إلهيا، عالميا، اعتبر بات روبرتسون، زعيم الائتلاف المسيحي، أن "النظام العالمي الجديد "الذي أعلنه الرئيس الأمريكي بوش عقب حرب الخليج الثانية، ليس

إلا تمهيدا طبيعيا له ونذيرا بقرب حلوله، ومن ثم وجب أن يكون تمهيدا يقيمه العالم الغربي ويطبعه بحضارته الأوروبية الأمريكية وبثقافته المسيحية حتى يضمن أن تكون النهاية الكبرى للتاريخ نهاية "غربية "محضة ويكون النظام الإلهي العالمي المصاحب لتلك النهاية نظاما مسيحيا بامتياز، كما سطر ذلك في أساطير التوراة) .ص٢٥٨:

١٢- وبعد، فتلك صور حية ناطقة من العلاقة بين الدين والسياسة في الولايات المتحدة الأمريكية، وإذا كانت القرائن قد أجمعت على مبلغ تدين الشعب الأمريكي، مقارنة بالشعوب الأوروبية، إلا أن الحقيقة الصادمة التي تستخلص من مختلف صور التدين الأمريكي، أن هذا التدين في الأغلب عدواني الطابع، منغلق التفكير، إرهابي النزعة، يبشر بعالم مخيف حقا !وهو مع كل هذه السلبيات يحظى بالرعاية، ويظفر بالمساندة المادية والمعنوية رسميا وشعبيا ويمكن من وسائل التأثير وطنيا وعالميا .لقد مثلت التنظيمات المسيحية الصهيونية، بجامعاتها وصحفها وكنائسها التلفزيونية، وبإيديولوجيتها العدوانية التحريضية ضد الفلسطينيين خاصة، وبإنذارها العالم بالحرب المدمرة آخر الزمان وفي "نهاية التاريخ "ضد كل من لا ينتمي لمملكة المسيح، وبثها لآلاف من جحافل "المبشرين "لتنصير العالم والتغرير بالرجال والنساء والأطفال كذلك ...لقد مثل كل ذلك أخطر ما عرفه الفكر الإنساني من نماذج "الإرهاب" الفكري والديني والسياسي ."ومن حق المفكر أن يستغرب كيف تضغط الإدارة الأمريكية على الدول العربية كي تعدل أو تغير بالمرة برامجها التربوية بحجة تطهير الحقل التعليمي والإعلامي من أسباب الكراهية والعدوان والإرهاب، وهي مع ذلك، كما رأينا، تحتضن ذلك النوع الخطير من الإرهاب المتنامي والمستشرى في الجسد الأمريكي والواصلة أثره إلى الأركان الأربعة من الكرة الأرضية! ...

ثم إذا أمكننا تعليل دوافع العنف الذي سموه "إرهابا" في العالم الإسلامي والعربي بإرجاعه إلى مختلف أنواع الإحباط وانسداد آفاق الحياة الكريمة... فماذا عساها تكون مبررات ودوافع ذلك الإرهاب العنيف والمنظم الذي تمارسه أغلب تلك التنظيمات الكنسية الأمريكية، مع أن نشطاءها والمنتسبين إليها يرفلون في بحبوحة من العيش ويتمتعون بكل حقوق المواطنة، الأمر الذي يبين بوضوح أن ذلك "الإرهاب الأمريكي "خلافا لغيره، إرهاب ليس مرتبطا بوضعية اجتماعية محددة، بل هو متأصل في التفكير عميق الجذور في الشخصية القاعدية لأمريكا، ولذلك حق للأستاذ المهدي المنجرة أن يلاحظ" :أن التطرف الديني الأمريكي لا مثيل له في أي بقعة من بقاع العالم، ولا حتى في البلدان الإسلامية، خاصة من خلال التحالف السائد بين اليمين المسيحي

المتطرف واليمين اليهودي المتطرف"[1] وهنا لا بد أن تقدروا معي خطورة أن يمتلك مثل هذا المجتمع للسلاح النووي ولأسلحة الدمار الشامل .إن اليمين المسيحي الذي أصبح حضوره قويا داخل الحزب الجمهوري مهيأ بحكم إيديولوجيته سابقة الذكر أن يسخر في سبيل عقيدته المتطرفة كل ما يملك من أسلحة تحقيقا لأساطيره على أرض الواقع: فكيف يسمح العالم أن تمتلك دولة تشهد مثل ذلك الاكتساح لفكر يستعجل نهاية العالم ويتطلع إلى وضع حد للتاريخ وأن يضحي بالبشرية إذا لزم الأمر من أجل "استنبات "حفنة من البشر في فلسطين متوهما أن ذلك هو الشرط الأساسي لاكتمال وتحقق الإنسان الأخير" ؟.

وعليه إذا أمكننا أن نستخلص مزيدا من المعطيات ذات الدلالة عبر ذلك الرصد الموضوعي لواقع الدين والتدين في المجتمع الأمريكي، فإنه لا بد أن نلاحظ أن تفادي سلبيات ذلك الواقع لن تغني عنه أبدا دعوات الفصل بين السياسة والدين، فقد ثبت فشل هذا الفصل في أكثر البلاد ليبرالية وعلمانية؛ وهو فصل سيظل وهميا مادام الإنسان بطبيعته لا تنفصل حياته العملية عن بطانته الوجدانية وتصوراته العقدية .إن تفادي مزالق التدين كتفادي مزالق التسيس يكمن في وجوب اتصاف الدين والسياسة معا بمعان وقيم تلتقي حول عقلانية متحررة وأخلاق ملتزمة وحوارية إنسانية، إن الحل في العلاقات بين الدول والمجتمعات يكمن في احترام واقع الإنسان كواقع يكرس إمكانية الاختلاف والتعدد العرقي والديني والسياسي، دون أن يحول ذلك كله أمام وجوب "التعارف "المبني على قيم إنسانية معترف بها دينيا وسياسيا[2]

وفي اعتقادنا أن بإمكان المفكر المسلم المساهمة الإيجابية في مد جسور من ذلك "التعارف" الإنساني انطلاقا من قيمه الاجتماعية والدينية التي تناديه دوما أنه "لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلونكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبروهم وتقسطوا إليهم، إن الله يحب المقسطين[3].

١ -المنجرة المهدي، الإهانة في عهد المغا إمبريالية، الدار البيضاء، مطبعة النجاح الجديدة، ط: ١، ٢٠٠٤، كمثال لهذا التطرف الأمريكي المساند ماليا من طرف أباطرة البترول بأميركا نجد مؤسسة "جبل المعبد" التي تعد أكثر المنظمات المسيحية الأمريكية إرهابا ! أنظر المسيح اليهودي، ص: ١٤٣-١٤٤.

٢ -إذا كنا قد وقفنا في التجربة الدينية الأمريكية على نوع من "الأصولية" المنغلقة، فإن الفكر أو المنهج الأصولي في الإسلام وعلى النقيض تماما من مفهومي Intégrisme و Fondamentalisme المتداولين في الفكر الغربي- هو بالأحرى رديف "للتحرر، ورفض للتقليد، وتجاوز للجزئيات، واعتناء بالكليات ومراعاة للمصالح العامة، كما أنه فكر يقوم على الإيمان بجدوى الحوار، وحرية النقد، وقبول بالتسامح، واعتراف بإمكانية الاختلاف... وتلك كلها قيم تتعارض ومعنى "الأصولية" في التداول الغربي والمسيحي.

٣ - قرآن كريم، سورة الممتحنة، الآية ٨.

وبموجب هذه الآية فإن الكف عن العدوان العقدي وعن العدوان السياسي، خاصة في أجلى مظاهره وهو الاستعمار والطرد من الأرض، إن الكف عن ذلك كفيل بإقامة جسور من الحوار المتكافئ بقصد التفاهم، وجسور من التعايش بقصد التساكن والتبشير بغد أفضل وبتاريخ مفتوح، لا بحرب آخر الزمان !

ولا ريب أن المفكر المسلم المعاصر يتحمل مسؤولية إعادة بناء هذه المفاهيم الإيجابية في ثقافته الإسلامية خدمة للإنسانية جمعاء، بعيدا عن الأهداف الإيديولوجية والتوظيفات السياسوية والتسيب الفكري الذي يطال تلك المفاهيم[1]

وأخيرا لعل من الصعوبة بمكان تلخيص محتويات فصول هذا الكتاب، وهي صعوبة ليست راجعة لغموض أو تعقيد ما؛ فالكتاب واضح في أسلوبه، حذر في أحكامه وفي استعمال مصطلحاته، دقيق في تشريحه وتحليلاته، إلا أن هذه الدقة جعلت كل فقرة من فقرات الكتاب تمثل إضافة جديدة وحقيقة صادمة عن الواقع الأمريكي يصعب اختصارها واختزالها أو السكوت عنها .لذا فإن قراءتنا لهذا العمل لن تغني عن الرجوع إليه، إذ هي دعوة ملحة للاطلاع عليه، دعوة نتوجه بها ليس فحسب لرجال الفكر وللمنشغلين بتاريخ الفكر الحديث والمعاصر، بل لا غنى لمن يريد الاطلاع عن "المسكوت عنه "في السياسة الأمريكية وعلى ما صار يعرف بالنظام العالمي الجديد من التماس بعض محددات ذلك الواقع فيما رصده كتابنا هذا عبر الشهادات القاطعة والوثائق الناطقة من أسباب تبدو عميقة جدا في ثقافة الأمريكيين، شعبا وأحزابا وحكومات. وعليه فنحن أمام عمل علمي لا يستغنى عنه لا "رجل العلم "ولا "رجل السياسة! "والكتاب كما حرص صاحبه أن يقدمه للقراء "ليس كتابا في اللاهوت "ولا حتى كتابا في تاريخ الأفكار، بل هو بالأحرى كتاب في الثقافة السياسية، وفي "الأفكار –القوى "المهيمنة على هذه الثقافة في الواقع الأمريكي وفي الواقع الدولي تبعا لذلك.

١ – أنظر نموذجا لتصحيح مفهوم الحوار مثلا في بحثنا: "بعض معوقات الحوار الإسلامي المسيحي"، مجلة فكر ونقد، الدار البيضاء، السنة الأولى، العدد ٥، يناير ١٩٩٩، ص: ٦٧-٨١.